



ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره

شرح الوافية نظم الكافية

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور موسى بناي علوان العليلي

مطبعة الآداب في النجف الأشرف

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه اجمعين

تقديم

لم نجد لغة في شرق الارض وغربها ، قيض الله لها من يخدمها خدمة متواصلة غير اللغة العربية ، فهي لغة اعتز بها أهلها في الجاهلية وكرمها الله - سبحانه وتعالى - بنزول القرآن الكريم بها ، فكانت طريق هداية للبشرية جمعاء ، يفدون الى منبعها ، ويتلون الآيات بحروفها ويعبدون الله بألفاظها ، وقد أكب أهلها على دراستها دراسة واعية لبيان فصاحتها وبلاغتها ، ووضعوا لها قواعد وضـوابط ، كي يتقنها أبناؤها ، ويتعلمها بسهولة من يدخل في دين الله ، وينضوي تحت لوائها من يقتبس من أدب العرب ومعارفهم ، فألفت فيها الاسفار حفاظاً على وحدة كلام ابنائها ، وتسهيلا لمن يتعلمها ويتقنها :

وقد اطلعت الاجيال على جهود قسـم من أولئك الذين نذروا نفوسهم لخدمتها ، ، ولكن القسم الأكبر ما يزال محجوباً عن الانظار بعيداً عن الأيدي ، ينتظر من يخرجه للاجيال المتطلعة اليه ، كي يكون عماداً لنهضتها وتقدمها ، فبالاعتماد على تراث آبائها واجدادها تتمكن من الانطلاق نحو التجديد والابتكار .

وابن الحاجب أحد أولئك الرواد الذين أمدوا هذه الامة بعين ثرة من العلم والأدب ، فقد أفاد طلابه ، ونفع المتأخرين الذين جاءوا بعده

لذلك نجد آراءه مبثوثة في مصنفات المتأخرين . وقد كرست جهدي لاظهار كتابه الأول (الايضاح في شرح المفصل) وإذا تم نشره فسوف يستفيد منه الباحثون في مادة النحو والصرف ، وفي هذا الكتاب - شرح الوافية نظم الكافية - الذي نقدمه للقارىء الكريم ، سوف ترى طريقته المنهجية الجديدة ، واسلوبه التعليمي الناجح .

وهو حينما صنف الكافية مرت عليه فترة طويلة في التعليم اتضح له خلالها أن الكافية مع سلامة منهجها وقوة مادتها ، وشمولها لكل أبواب النحو ، فانها أقدم مصنف وضعه ، فهي محتاجة إلى أن يضيف اليها ما اكتسبه من خبرات وآراء ، خلال خدمته التعليمية التي مارسها في تلك الفترة ، ولكونها انتشرت بين الباحثين ، وشرحها المعاصرون له ، كان الصعب عليه أن يضيف اليها شيئاً ، فأضاف ما بدا له من آراء واستدراكات في شرحه للوافية ، فكان شرح الوافية خلاصة لتجربته التعليمية الطويلة ، لذلك جاء الشرح جديداً في منهجه ، جديداً في مادته ، مما جعل الذين جاءوا بعده يتابعونه فيه ، أمثال ابن الناظم بدر الدين محمد (ت ٦٨٦) وابن عقيل بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩) في شرح الفية ابن مالك .

وقبل أن يناقش البحث طريقة شرح الكتاب ومادته ، عرض بصورة موجزة لحياة ابن الحاجب ، وثقافته ، وشيوخه ، وطلابه ، ومصنفاته ، ثم تناول الكافية وأهميتها بين النحاة وشروحها ، والوافية وقارن بين الوافية والكافية ، وقارن بين شرح الوافية وشرح الكافية وأوضح نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما .

بعد ذلك عرض البحث للدليل عند ابن الحاجب وكيفية استماله داعماً ذلك بالأمثلة المقتبسة من الشرح : ولما كانت العلة أثراً من آثار

الفلسفة ، فقد تناول البحث أنواع العلل المستعملة ، ومن استعملها من النحاة الأوائل ، ودور ابن الحاجب في استعمالها ، وكان الموضوع الأخير الذي نوقش في هذه الدراسة مذهب ابن الحاجب ، ولما كان من أبرز المذاهب النحوية المعروفة مذهب البصريين والكوفيين ، فقد توصلنا الى أن ابن الحاجب لم يتبع احدى المدرستين المشهورتين ، وما قيل عنه من أنه يستعمل عبارات الانتماء للمذهب البصري لا يقوم عليه الدليل ، وقد اتضح لنا أن طريقته في المناقشات تعتمد على المزج والاختيار ، وأنه ابرز من سار في طريق الاتجاه التعليمي ، بمنهجه واسلوبه في عرض الآراء ، وكان ظهور هذا المنهج واضحاً بصورة جلية في شرح الوافية نظم الكافية ، لأنه آخر مصنفاته النحوية (١) كما أنه سار فيه في طريقة تسهيل المادة النحوية للباحثين ، وقد تابعه المتأخرون في هذه الطريقه ، فاشتهرت على السنتهم ، ولم نعرف عن ابن الحاجب لجهل الناس بمصنفاته ، حيث لم يعرف منها إلا متن

---

(١) قال ابن كثير : (ثم خرج الشيخان - ابن الحاجب والعز ابن عبد السلام - من دمشق ، فقد قصد ابو عمرو الناصر داود بالكرك ، ودخل الشيخ عز الدين الديار المصرية ، البداية والنهاية أحداث سنة (٦٣٨ هـ) :

ولما كان خروج ابن الحاجب من دمشق الى الكرك سنة (٦٣٨ هـ) وكانت وفاته سنة (٦٤٦ هـ) فتكون الفترة بين خروجه ووفاته هي التي نظم فيها الكافية وشرح الوافية ، يضاف الى ذلك تصحيحه في شرح الوافية للآراء التي ذكرها في شرح الكافية وشرح المفصل ، وسوف نعرض لها في المستقبل .

الكافية ، وبعد أن ينشر كتاباه (لايضاح في شرح المفصل) و (شرح الوافية نظم الكافية) سيتضح للباحثين أن ابن الحاجب كان رائداً للمنهج التعليمي القويم ، وطريقة تسهيل النحو على المتعلمين ، اضافة لآرائه النحوية التي انفرد بها ، وبذلك تكون معرفتنا لما قدمه السلف الصالح دافعاً لنا نحو التجديد والابتكار ، والله الموفق لطريق الحق والصواب .

تمهيد

١ - اسمه ، ونسبه ، وكنيته

٢ - عائلته

٣ - عقيدته

٤ - ثقافته العلمية

٥ - اساتذته وطلابه

٦ - علاقته بالملك الناصر داود

٧ - آثاره

اسمه ونسبه وكنيته

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الاسنائي المالكي ، المعروف بابن الحاجب (١) من اسرة كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية لحدود العراق في بلدة دوين ، قال ياقوت : « دوين بفتح أوله وكسر ثانية وياء مثناة من تحت ساكنة وآخره نون : بلدة من نواحي آران في آخر حدود اذربيجان بالقرب من تفليس ، منها ملوك الشام بنو أيوب (٢) ، من اجل ذلك جاءت نسبته الى دوين ، لأن اسرته كانت تسكن فيها ، وبعد أن انتقلت تلك الاسرة الى الشام مع الايوبيين ، توجهت الى مصر وسكنت في بلدة إسنا في الصعيد الأعلى ، وفي هذه المدينة ولد عثمان بن عمر ابن أبي بكر ، ونسب اليها ، فكانت المدينة الثانية من حيث النسبة وكانت ولادته في أواخر سنة (٥٧٠ هـ) .

ويكنى بابن الحاجب ، لأن أباه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي ، خال صلاح الدين الأيوبي (٣) وكانت وظيفة الحاجب في ذلك الوقت من الوظائف المهمة ، فكان الحاجب يتولى ادخال

(١) الذيل على الروضتين ، أبو شامة (ط ١٩٤٨ م) ص ١٨٢ وفيات الاعيان لابن خلكان ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ٣/ ٤١٣ الطالع السعيد ص ١٨٨ ، الديباج المذهب ص ١٨٩ ، غاية النهاية ٥٠٨/١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦ ، مفتاح السعادة ١١٧/١ ، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ ، دائرة المعارف الاسلامية (ط ١٩٣٣ م) ٢ /٤٢٦.

(٢) معجم البلدان (ط ١٩٠٦ م) ١١٢/٤ .

(٣) النجوم الزاهرة ١١٠/٦ .

الناس على السلطان ، وهو جالس في قصره بالقلعة ، وإنه يراعي مقام هؤلاء الناس ، واهمية أعمال كل واحد منهم ، ومن اختصاصه أيضاً القضاء بين الأمراء والجند ، إما بنفسه أو باستشارة السلطان أو النائب (١) .

يتضح من ذلك أن ابن الحاجب عاش في عائلة غنية ، لأنها من حاشية السلطان ، والمعروف أن الحاشية في تلك الفترة لها امتيازات تختلف عن الامتيازات التي يتمتع بها بقية أفراد الشعب ، وتربى في اسرته ، وتلقى تعليمه في القاهرة على يد أشهر شيوخها في ذلك الوقت ، أمثال الشاطبي ، والبوصيري والغزنوي ، وأبي الجود ، وبذلك يكون قد نشأ وتربى في بيئة علمية أثارت في نفسه حب البحث والتتبع ، حتى أصبح يضرب به المثل .

عائلة ابن الحاجب

لم يعرض الذين ترجموا لابن الحاجب الى أنه متزوج ، وله أولاد ولا الذين كتبوا عنه (٢) حديثاً ، كما أنه لم يشر الى ذلك في مصنفاته ولما كان فقيهاً والفقهاء يتبعون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ،

---

(١) مصر في القرون الوسطى ص ٣٤٧ - ٣٦٢ .

(٢) كتبت عن ابن الحاجب رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة (ابن الحاجب في اماليه النحوية) لمحمد هاشم عبد الدائم، ورسالة ماجستير (ابن الحاجب واثره في الدراسات الصرفية) في كلية دار العلوم ، لعبد القادر عبد ، وفي العراق (ابن الحاجب النحوي) لطارق عبد عون الجنابي ، (الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب)دراسة وتحقيق لموسى العليلي في القاهرة .

فلابد أن يكون متزوجاً ، ويظهر لي أنه كان متزوجاً وله بنت متزوجة كما يوحي بذلك نص ابن أبي شامة المقدسي ، وهو من المعاصرين له قال : « وأخبرني صهره الكحال أحمد بن سليمان إنه دفن خارج الاسكندرية في المقبرة التي بين المنارة قرب قبر الشيخ ابن أبي شامة » (١) .

والمعروف أن الصهر هو زوج البنت ، وكان من الطبيعي أنه يحضر التشييع والدفن ، ولا سيما اذا كان معه في نفس المدينة ، وبذلك نتوصل الى أنه أنجب ، ولكنه لم تكن لأولاده شهرة ، كي يترجم لهم ويحتمل أن يكون احدهم عمرو الذي يكنى به .

عقيدته وفقهه

إن الذي يلاحظ اساتذة ابن الحاجب يجدهم من الفقهاء والمحدثين مما يدل على أنه اتجه في اول دراسته وجهة فقهية ، وبعد ذلك اشتهر بالنحو والصرف ، فقد درس مذهب الامام مالك رضي الله عنه دراسة واعية ، ونبغ فيه ، وكان من شيوخ المذهب المبرزين حتى إنه لم يبرز غيره في تلك الفترة ، وتظهر شهرته من تصدره لحلقاتهم المشهورة في مصر والشام ، فقد كان مدرساً في زاوية المالكية في الجامع الاموي ، ومرجعاً لهم في مصر ، وقد ألف كتاباً في عقيدته سمي بعقيدة ابن الحاجب (٢) وصنف كتاب (جامع الامهات) الذي كان أهم كتاب فقه للمالكية في تلك الفترة ، بشهادة العلماء ، قال الشيخ تقي الدين

---

(١) ترجمة رجال القرنين ص ١٨٢ .

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٥٧/٢ .

ابن دقيق العيد : « هذا كتاب أتى بالعجب العجاب » (١) وقال الشيخ كمال الدين الزملكاني : « ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب المالكية ، وقال : كان وحيد عصره ، علماً وفضلاً واخلاقاً ، ثم علق على ذلك ابن فرحون بقوله : وما أحسن هذه الشهادة ! من امام من أئمة الشافعية ، وما يشهد - رحمه الله - إلا على ما حققه ، ومن خبر الكتاب صدقه ، واستشهد ببيت من الشعر :

ومليحةٍ شهدت لها ضراتُها والفضلُ ما شهدت به الاعداءُ (٢)

وفي اصول المالكية ألف (كتاب مختصر المنتهى الاصولي) وكان هذا الكتاب من أهم الكتب الاصولية عند المالكية ، في القرن السابع الهجري ، قال العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) : فيه « وبعد فكما أن المختصر للشيخ الامام جمال الملة والدين ابن الحاجب - خصه الله من الكرامة بأعلى المراتب - يجري من كتب الاصول مجرى الغرة من الكمت ، بل الدرة من الحصى ، والواسطة من العقد ، لاالفقرة من الجمل ، كذلك شرحه للعلامة المحقق والنحرير المدقق عضد الملة والدين اعلى الله درجته في عليين يجري من الشروح مجرى العذب الفراب من البحر الاجاج . . . . الخ » (٣)،وقد سبقه الى مثل هذه الاشارة العلامة عضد الدين الايجي ، بشرحه الذي علق عليه التفتازاني (٤) .

---

(١) الديباج المذهب ص ١٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٩٠ .

(٣) حاشية التفتازاني والجرجاني على شرح القاضي عضد الدين الايجي على مختصر ابن الحاجب (تصحيح شعبان محمد اسماعيل) ١ / ٣ .

(٤) المصدر نفسه ١/٥ :

وبذلك تتجلى لنا شخصية ابن الحاجب العلمية في فقه المالكية واصولها ، فانه كان المرجع الوحيد خلال القرن السابع الهجري للمذهب في اقليمي مصر والشام .

ثقافته العلمية

إن اهتمام السلاطين الايوبيين بالثقافة دفعهم الى أن يكثروا من فتح المدارس في اقليمي مصر والشام ، وقد كان اعتزازهم بالعلم وتكريمهم العلماء ودعوتهم اصحاب المواهب من الاقاليم الاسلامية الى الاخرى واستقدامهم عاملا مهماً لجعل هذه المنطقة منطقة اشعاع العلم والمعرفة.

وابن الحاجب تربى في الاقليمين المذكورين اللذين كانا تحت الزعامة الايوبية ، وتعلم في مدارسها ، وأخذ العلم عن علمائها ، وبرع فيه وأتقنه غاية الاتقان (١) ثم انتقل من مرحلة طلب العلم الى اعطائه لطلابه ، ودرس في القاهرة ، ودمشق ، والقدس ، والكرك ، قال ابن خلكان : « وانتقل الى دمشق بجامعها في زاوية المالكية ، وأكب الخلق على الاشتغال عليه ، والتزم لهم الدروس ، وتبحر في الفنون ، وكان الاغلب عليه علم العربية » (٢) واماليه تنبىء عن ثقافته الواسعة وعلمه الغزير ، فقد خالف بها طريقة السابقين له ، ولم يصل المتأخرون الى ما وصل اليه، فقد أملى على الآيات القرآنية ، والحديث الشريف ، وشعر المتنبي وأبيات المفصل ، وعلى مقدمته ، وكان املاؤه في اماكن مختلفة في مصر وفلسطين والشام ، تارة على طلابه في مكان الدرس ، واخرى بحضور السلاطين الايوبيين .

(١) انظر وفيات الاعيان ٤١٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤١٣/٢ :

إن ثقافته العلمية جعلته موضع اكبار رجال الدولة والقضاة واجلالهم قال ابن خلكان : « وجاءني مراراً بسبب اداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب عنها أبلغ اجابة بسكون كثير وتثبت تام ، ومن جملة ما سألته عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم : إن أكلت إن شربت فأنت طالق ، لم تعين تقديم الشرب على الأكل بسبب وقوع الطلاق ، حتى لو أكلت ، ثم شربت لا تطلق؟ وسألته عن بيت أبي الطيب المتنبي وهو :

لقدْ تصبرتُ حتّى لاتَ مصطبرٍ فالآنَ أقحمُ حتّى لاتَ مقتَحمِ

ما السبب الموجب لخفض (مقتحم) و (لات) ليس من أدوات الجر ؟ فأطال الكلام وأحسن الجواب » (١) ولم يذكر صاحب الوفيات جواب المسألتين لطوله ، وقد ذكره ابن الوردي (٢) : وقال ابن خلكان : « وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم اشكالات والزامات تبعد الاجابة عنها » (٣) .

لقد عاش ابن الحاجب في وقت كملت فيه أبواب النحو ، وقعدت قواعده ، ونوقشت مسائله ، ولم تبق فيه أشياء خافية على النحاة ، إلا أن الذي اعتقده أنه كان يستعمل المصطلحات الاصولية والمنطقية والفلسفية في المناقشات النحوية مع العلماء ، متأثراً في ذلك باستاذه الآمدي ، واذا علمنا أن هذه المصطلحات المذكورة - وعلى الأخص المصطلحات الفلسفية - لم تكن شائعة بين الناس خلال القرن السادس

---

(١) وفيات الاعيان ٢/٤١٤ .

(٢) انظر تاريخ ابن الوردي ٢/٢٥٧ .

(٣) وفيات الاعيان ٢/٤١٤ .

والسابع الهجريين ، بسبب محاربة الأيوبيين الفلاسفة (١) لذلك كان استعمال ابن الحاجب هذه المصطلحات في المناقشـات النحوية معجزاً للآخرين ، إلا ان هذه الطريقة في المناقشات لم يستعملها في مصنفاته النحوية التي بين أيدينا ، فمن المحتمل أن تكون مقتصرة على مناقشاته مع العلماء .

وعند رجوعه الى القاهرة تصدر للتدريس بالمدرسة الفاضلية مكان استاذه الشاطبي ، وفي أواخر أيامه انتقل الى الاسكندرية ، ولم تطل اقامته فيها ، فقد لبى نداء ربه فيها نهار الخميس ، في السـادس والعشرين من شوال سنة (٦٤٦ هـ) ودفن خارج باب البحر (٢) وقد رثاه الفقيه أبو العباس أحمد بن المنير ، وهو احـد طلابه بهذه الأبيات (٣) .

ألاَ أيُّها المختال في مطرف العمر هلمَّ الى قبرِ الفقيه أبي عمرِو
ترى العلمَ والآدابَ والفضلَ والتقى
ونيلَ المُنى والعزَّ غُيِّبنَ في قبرِ
وتوقنُ ان لابدَّ ترجعُ مرةً
الى صدفِ الاجداثِ مكنونةُ الدرِ

***

(١) انظر خطط الشام (في حياة السهروردي) ٤٣/٤ ، وانظر طبقات الشافعية للاسنوي ١ / ١٣٨ نقض المنطق ص ١٥٦ (حياة الآمدي) .

(٢) وفيات الاعيان ٤١٤/٢ .

(٣) الديباج المذهب ص ١٩١ ، الطالع السعيد ص ١٩٠ :



اساتذته وطلابه (١)

لقد أفاد ابن الحاجب من وجوده في القاهرة حاضرة الدولة الايوبية في مصر من مختلف العلوم التي كانت شائعة في وقته ، لأن القاهرة كانت مزدحمة بعلماء الغرب والشرق الذين وفدوا اليها طلباً للامن والاستقرار ، فقد انتهل العلوم الاصولية والفقهية والعربية والقراءات من علماء عصره .

فقد أخذ القراءات عن الشاطبي القاسم بن فيرة (٢) (ت ٥٩٠ هـ) والفضل الغزنوي أحمد بن يوسف (ت ٥٩٩ هـ) وابي الجود غياث ابن فارس (ت ٦٠٥ هـ) . والحديث عن البوصيري هبة الله بن علي (ت ٥٩٩ هـ) وابن عساكر القاسم ابن علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت ٦٠٠ هـ) والفقه والاصول عن الابياري علي بن اسماعيل ابن علي (ت ٦١٨ هـ) وقرأ كتاب الشفا (٣) علي الشاذلي أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الله (ت ٦٥٦ هـ) واستفاد من الآمدي سيف الدين علي بن محمد بن سالم التغلبي (ت ٦٣١ هـ) الاصول والمنطق ، وقد استوعب في مختصره الاصولي عامة كتاب (فوائد الاحكام) للآمدي .

---

(١) ترجمت لاساتذته وطلابه ترجمة وافية في مقدمة الايضاح ، ولذلك اذكر هنا سرداً لاسمائهم بغير تعليق ، انظر ص ٢٥ .

(٢) فيرة : بلغة اعاجم الاندلس الحديد .

(٣) هو كتاب الشفا في تعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض . انظر كشف الظنون ١٠٥٢/٢ ، ابو الحسن الشاذلي للدكتور عبد الحليم ص ٥٤ .

طلابه

أما تلاميذه فنهم :

١ - الرضي القسنطيني أبو بكر بن عمر بن علي (ت ٦٩٥ هـ) أخذ العربية عنه وعن ابن معط .

٢ - ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) (١)

٣ - ابن المنير ناصر الدين احمد بن محمد بن منصور (ت ٦٨٣ هـ) أخذ عنه الفقه والاصول .

٤ - عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ) .

٥ - داود بن الملك المعظم عيسى (ت ٦٥٦ هـ) أخذ عنه النحو ولما كان ابن الحاجب نظم له الكافية باسم (الوافية نظم الكافية) وشرح النظم ، والشرح يتعلق بالكتاب موضوع البحث ، فلابد لنا من التعرف على علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود .

علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود

الملك الناصر داود وأبوه المعظم عيسى كانا مهتمين بالعلوم العربية والعلوم الاسلامية ، فأبوه كان فقيهاً وأديباً يحب الشعراء معتنياً بالنحو واللغة (٢) قال عنه ابن خلكان : « كان يحب الأدب كثيراً ، ومدحه جماعة من الشعراء المجيدين فأحسنوا مدحه ، وكان له رغبة في فن الأدب ، وسمعت اشعاراً منسوبة اليه ولم استثبتها ، فلم اثبت شيئاً منها ، وقيل إنه شرط لكل من يحفظ مفصل الزمخشري مئة دينار

(١) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٧/١ :

(٢) انظر الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ٧ - ٨ :

وخلعة فحفظه لهذا السبب جماعة ، (١) وقد عاش ابنه برعايته في مدينة دمشق ، ودرس بمدارسها واستفاد من علمائها ، وكان ابن الحاجب من العلماء الذين درسوا في الشام في تلك الفترة (٢) وعلى الارجح انه التقى به واستفاد منه .

وبعد تحصيله أصبح عالماً فاضلاً ومؤلفاً (٣) وأديباً وشاعراً (٤) وفيلسوفاً (٥) يحب العلماء والادباء ويشجعهم ويمد يد العون اليهم ، وفي الاخص بعد أن خلف والده وأصبح حاكماً .

بعد أن اتضحت شخصية داود الأدبية والعلمية ، فمن المحتمل أن يكون ابن الحاجب قصده لشهرته العلمية ، أو يكون الملك الناصر معجباً بابن الحاجب ومصنفاته وخاصة الكافية ، فدعاه اليه ، ونرجح الثاني ، لأن ابن الحاجب لم يسبق له أن قصد أحد سلاطين الايوبيين في الأقاليم التي كان يتجول بها ، وعلى ذلك لابد أن يكون صاحب

(١) وفيات الاعيان ٣/٤٩٤ .

(٢) لقد درس ابن الحاجب في المدرسة الصلاحية وفي زاوية المالكية في الجامع الاموي . انظر الاعلاق الخطيرة في ذكرى امراء الشام والجزيرة ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) جمعت رسائله في (كتاب الفوائد الجلية في الفرائد الناصرية) وقد سجله الاستاذ ناظم رشيد في جامعة القاهرة موضوعاً لرسالته الدكتوراه .

(٤) انظر في ذلك المصادر التالية : ذيل مرآة الزمان ١/١٢٩ ، فوات الوفيات ١/٣١٢ - ٣١٤ ، صبح الاعشى ٤ / ١٧٥ ، النجوم الزاهرة ٦/٣٢٦ .

(٥) انظر البداية والنهاية ١٣/١٩٨ .

الكرك دعاه وأجاب الدعوة وسافر اليه ، قال المؤيد اسماعيل : « سافر من دمشق جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الى الكرك ، وأقام عند الملك الناصر داود صاحب الكرك ، ونظم له مقدمته الكافية في النحو ثم بعد ذلك سافر الى الديار المصرية » (١) :

الذي يبدو لنا أن صاحب الكرك مولع بالكافية كأبيه الذي كان مولعاً بالمفصــل ، ولكن يجدر بنا أن نتســاءل لماذا هذا الاعتزاز بالكافية دون غيرها من كتب النحو ؟ والاجابة عن هذا السؤال هي أن الكافية أعجبته لحسن تبويبها ووجازتها مع شمولها لجميع مادة النحو فأراد أن يحفظها حسب العادة المتبعة في تلك الفترة ، ولما كان النظم أسهل حفظاً من النثر طلب من صاحبها نظمها له ، ثم طلب منه أن يشرح النظم ، لأن المصنف أقدر من غيره على توضيح العبارة وجلاء الفكرة ، وليس الملك الناصر - وحده - من السلاطين الأيوبيين كان مهتماً بالكافية بل ان الملك المؤيد اسماعيل صاحب حماة قد اهتم بها كثيراً ، وشرحها بشرح سماه (شرح كافية ابن الحاجب) .

آثاره

لقد ألف ابن الحاجب كتباً قيمة نالت اعجاب الباحثين ، فتناولوها بالشرح والتعليق والمناقشة ، لأهميتها العلمية ، وقد جمعناها ورتبناها بحسب موضوعاتها (٢) :

---

(١) المختصر في اخبار البشر ١٦٩/٣ :

(٢) ذكرت هذه المصنفات في مقدمة كتاب الايضاح ص ٣٥ - ٤١ ، وقد علقت عليها هناك ، ولن اعلق في هذه البحث إلا على الذي يستحق التعليق منها في الهامش :

أ - مصنفاته النحوية :

١ - الإيضاح في شرح المفصل ، يقوم المجمع العلمي الكردي بطبعه.

٢ - الأمالي النحوية (١) (مخطوطة) .

٣ - الكافية (مطبوع) .

٤ - شرح الكافية (مطبوع) .

٥ - الوافية في نظم الكافية (مخطوط) (٢).

٦ - شرح الوافية نظم الكافية ، وهو الكتاب الذي نحققه :

٧ - القصيدة الموشحة بالاسماء المؤنثة السماعية (مطبوع) .

٨ - رسالة في العشر ، وهو بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) (مخطوط) (٣) .

٩ - اعراب بعض آيات القرآن العظيم (٤) .

١٠- الى ابنه المفضل (٥) .

---

(١) نسخها كثيرة في المكتبات انظر بروكلمان ٥/٣٣٣ .

(٢) مخطوطة في حوزتي نسخة منها .

(٣) منه نسخة في مكتبة الدولة ببرلين ضمن مجموعة برقم ٦٨٩٤ وقد وصفها طارق عبد عون ، انظر ابن الحاجب النحوي ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) ذكر بروكلمان ٥/٣٤١ ، أنه موجود في مكة المكرمة ، بمكتبتها اعتماداً على مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٤٧١/١٢ .

(٥) عندما كنت في القاهرة ترجم لي أحد الاخوة قسماً من مصنفات ابن الحاجب ، من كتاب (بروكلمان النسخة الالمانية) ومنها (المفضل) وفي ترجمة (رمضان عبد التواب ويعقوب بكر) جاءت ترجمته (الى ابنه المفضل) وهذا ليس اسماً لكتاب ، لان ابن الحاجب ـ

١١- شرح كتاب سيبويه (١) .

١٢- المكتفي للمبتدي شرح الايضاح لأبي علي الفارسي (٢) :

١٣- شرح المقدمة الجزولية ، منه نسخة مخطوطة بفاس رقم ١١٩٨ (٣) :

١٤- المسائل الدمشقية (٤) .

= ليس له ولد اسمه المفضـــل ، وعند تأكد طارق عبد عون منها وجدها نسخة من الاتمالي . انظر ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

(١) هدية العارفين ١/٦٥٥ ، كشف الظنون ٢/١٤٢٧ .

لقد شك طارق عبد عون في نسبة شرح كتاب سيبويه ، وشرح ايضاح الفارسي وشرح المقدمة الجزولية لابن الحاجب ، ومال إلى الجزم بذلك ، اعتماداً على عدم الاشارة اليها في مصنفاته ومصنفات المتأخرين وعلى أدلة عقلية اخرى ، وعدم الاشارة ليس دليلاً ، فانه لم يشر الى جميع مصنفاته في أماليه وإنما أشار الى قسم قليل منها ، ولم يشر في ايضاحه مع كبر حجمه لمصنف من مصنفاته . أما شـرح كتاب سيبويه فمن المحتمل أن يكون تعليقة صغيرة ، وسوف يظهر في المستقبل وأما شرح ايضاح الفارسي فقد أشار اليه حاجي خليفة وذكر جزءاً من مقدمته بقوله : « أوله الحمد لله حمداً يستوعب جزيل آلائه ...الخ» ١/٢١٢ ووجود هذه العبارة دليل على وجوده . (وشـــرح المقدمة الجزولية) إذا وصـــل الينا يمكن أن نتوصل الى حكم قاطع فيه ، والاحتمال قائم على وجود بقية الكتب :

(٢) هدية العارفين ١/٦٤٥ ، انظر كشف الظنون ١/٢١٢ .

(٣) بروكلمان ٥/٣٤٢ ، ٣٥٠ .

(٤) أشار اليها في أماليه لسخة مصورة من السعودية في جامعة =

ب - مصنفاته الصرفية :

١٥- الشافية (مطبوع) .

١٦- شرح الشافية (مطبوع ضمن مجموعة لشروح الشافية) .

جـ - مصنفاته في العروض :

١٧- المقصد الجليل في علم الخليل (مخطوط) (١) :

د - مصنفاته في الأدب :

١٨- جمال العرب في علم الأدب (٢) :

هـ - مصنفاته في التاريخ :

١٩- ذيل على تاريخ دمشق للحافظ أبي الحسن علي بن حسن المعروف بابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ) (٣) .

٢٠- معجم الشيوخ (٤) .

و - مصنفاته الفقهية :

٢١- جامع الأمهات (٥) .

٢٢- عقيدة ابن الحاجب (٦) .

- الدول العربية ق ٢ .

(١) منه ثلاث نسخ في جامعة الدول العربية ، وانظر بروكلمان ٥ / ٣٣٢ .

(٢) هدية العارفين ١/٦٥٥ ، كشف الظنون ١/٥٩٣ .

(٣) كشف الظنون ١/٢٩٤ .

(٤) كشف الظنون ٢/١٧٣٥ .

(٥) منه عدة نسخ مخطوطة بمكتبة الجامع الازهر ودار الكتب المصرية ، وعليها شروح . انظر مقدمة الايضاح ص ٤٠ - ٤١ .

(٦) ذكر بروكلمان منها ثلاث نسخ : في ليبز ج ١٥٠ رقم ١٠ -

ز - مصنفاته الاصولية :

٢٣- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، طبع سنة (١٣٢٦ هـ) بمطبعة السعادة في القاهرة .

٢٤- مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي طبع ببولاق سنة (١٣١٦هـ) وطبع بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهر سنة (١٩٧٤ م) مع حاشية سعد الدين التفتازاني وحاشية الشريف الجرجاني على حاشية شرح القاضي عضد الملة والدين ، مع حاشية حسن الهروي على حاشية الجرجاني .

= الفاتيكان ثالث ٢٥٨ رقم ٩ ، الاسكوريال ثان ١٥٠٠ رقم ٦ ، ٣٤١/٥ ، وعليها شرح لاحمد بن محمد بن زكريا التلمساني باسم (بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب) منه نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم (٥٢٢٣) انظر فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف ١٠٨/٢ .

الفصل الاول

اهمية (الكافية) (والوافية نظم الكافية)

١ - اهمية الكافية

شروح الكافية

٢ - اهمية الوافية نظم الكافية

الاختلاف بين (الوافية) و(الكافية)



اهمية (الكافية) و (الوافية نظم الكافية)

لما كان الشرح شرحاً (لمنظومة الوافية) و (منظومة الوافية) نظماً (الكافية) في هذا الفصـــل نحاول التعرف على (الكافية) واهميتها عند النحاة بوصفها النص الأصلي للكتابين التاليين لها ، وبعد ذلك لنتعرف على (الوافية) ونبين أهميتها ، بوصفها المتن الذي يشرحه المصنف بكتاب (شرح الوافية نظم الكافية) موضوع التحقيق :

اهمية الكافية :

سلك النحاة طريقة سيبويه بتأليف المطولات في النحو ، الى زمن الزجاجي والفارسي ، حيث مالوا الى المختصرات تسهيلاً على الذين يدرسون النحو ، فقد ألف الفارسي (الايضاح) فجاء يسير المادة سهل العبارة ، وحمله الى عضد الدولة فلما رآه استهان به ، وقال : « ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فمضى وصنف التكملة ـ في الصرف ـ فلما وقف عليها ، قال : غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو » (١) وكذلك جاء اللمع لابن جني على منواله ، وكلا الكتابين لا يخرج عن منهج الأقدمين في التنظيم :

فاذا وصلنا الى زمن الزمشـــخري ، وجدناه يخرج عن التقليد القديم ويبدأ بالتجديد في التنظيم المنهجي ، وطريقة المناقشات النحوية فقد قسم المفصل الى أربعة أبواب : الأسماء ، والأفعال ، والحروف والمشترك ، وكان مثالاً يحتذى به في التأليف النحوي ، لذلك اشتهر

(١) بغية الوعاة ١/٤٩٦ .

هذا الكتاب في زمن السلاطين الأيوبيين ، وخاصة في عهد الملك المعظم عيسى (١) .

وقد خطت الدراسات النحوية والصرفية خطوة عظيمة في زمن ابن الحاجب ، الذي طور الاتجاه التعليمي ، وجمع في (الكافية) بين تطوير المنهج وشمولها لجميع المقاصد النحوية ، فجاءت صغيرة الحجم نتيجة لحذفه المناقشات الجانبية التي تجلب الصعوبة والملل للمتعلم ، لذلك كانت محط أنظار النحاة المعاصرين لمصنفها والمتأخرين عنه ، وقد تناولوها بالشرح والتعليق ، وقد شرحها من المعاصرين له ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) واحمد بن محمد الرصاص (ت ٦٥٨ هـ) ، وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ولم يكتف ابن مالك بشرح كافيته فحسب بل تابعه بطريقة التأليف ، وسار على منهاجه ، وزاد على ذلك في متابعته باسماء مصنفاته النحوية والصرفية ، فقد أطلق على منظومته في النحو والصرف (الكافية الشافية) (٢) وشرح هذه المنظومة واسماها (الوافية) (٣)،ومن البديهي أن هذه أسماء مصنفات ابن الحاجب ، وهو الذي وضعها ، ولم يسبقه أحد في ذلك ، وبذلك تكون متابعة ابن مالك له واضحة لا تخفى .

وتوالت الشروح والتعليقات عليها ، لأهميتها ومكانتها عند النحاة حتى بلغت مبلغاً لم يبلغه أي كتاب في هذا المجال ، ولذلك يمكننا القول : إن (الكافية) أشهر مقدمة في القرن السابع الهجري وما قبله ، فلا عجب أن يشغف بها الملك الناصر داود ، ويدرسها على

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٤٩٤ .

(٢) مقدمة التسهيل ص ١٨ ، ٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٩ .

مصنفها ، ويطلب منه أن ينظمها له ، كي تكون سهلة الحفظ ، وبعد ذلك يطلب منه أن يشرح النظم .

ونظراً لاهميتها في أوساط العلماء والمتعلمين لا تخلو مكتبة من مكتبات العالم من نسخها المخطوطة والمطبوعة ، كما أنها طبعت طبعات كثيرة في أماكن وأوقات مختلفة ، وقد زادت طبعاتها على أربعين طبعة (١) .

ولما كانت الكافية متناً لمنظومة الوافية وشرحها ، فان أهميتها بين النحاة أهمية لها ، لأنها الأصل ويشاركانها بالمادة والمنهج ، ولأجل اظهار مدى اعتزاز النحاة بها ، نذكر شروحها مطبوعها ومخطوطها مع الاشارة الى أمكان وجودها وأسماء شراحها قدر الامكان .

شروح الكافية (٢)

١ ـ شرح الكافية لابن الحاجب (مطبوع) في استانبول سنة (١٣١١ هـ) ونسخه المطبوعة نادرة ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة

---

(١) انظر بروكلمان ٣٠٥/٥ ، معجم المطبوعات العربية والمصرية ص ٧١ ، ٧٢ .

(٢) لقد ذكر الاستاذ طارق عبد عون أكثر من سبعين شرحاً وهذه المجموعة التي ذكرها لا تصل الى نصف ما جمعته واشرت اليه اضافة الى ذلك ، فان لي تعليقات على بعضها ، لذلك رأيت اكمالاً للفائدة واظهاراً لاهمية (الكافية) التي هي المادة الاصلية للكتاب موضوع التحقيق أن اذكر هذه المجموعة ضمن ما اثبته .

بلدية الاسكندرية رقم : (ن - ٢٦٢ - ت) (١) واخرى في خزانة فيض الله افندي باستانبول رقم : (١٩١٥) (٢) :

٢ - شرح بعنوان : (منهج الطالب) لاحمد بن محمد الرصاص (٣) (ت ٦٥٨ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة ميونخ بالمانيا (٤) :

٣ - شرح لموهب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني (٥) .

٤ - شرح لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : (١٩١) (٦) .

٥ - شرح لناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) (٧) منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قابي سرايي في استانبول رقم: (١٨٨٢ ، H ، ٧٧٦٨) (٨) .

---

(١) فهرس مكتبة بلدية الاسكندرية ١/٢٣ .

(٢) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣١ .

(٣) ذكر الاستاذ طارق عبد عون ان اسمه : (الرزاز) واشار الى عدة نسخ مخطوطة غير موجودة في (تاريخ الادب العربي لبروكلمان) واعتقد أنها تحريف في الترجمة ، حيث ذكرت سنة الوفاة بالهجري والميلادي رقماً للمخطوطات . انظر ابن الحاجب النحوي ص ٦٦ .

(٤) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٥/٣١٠ .

(٥) بروكلمان ٥/٣١٠ .

(٦) فهرس مكتبة الاسكوريال ١/١١٣ .

(٧) بغية الوعاة ٢/٥٠ .

(٨) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٦٥٩ .

٦ ـ شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) (١) منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال، رقم : (٢٠٠) (٢).

٧ ـ شرح لرضي الدين محمد بن حسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) وهو أهم الشروح ، وقد طبع طبعات عديدة ، من الشرح نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة في برلين ، رقم : ٦٥٦٢ (٣) وعليه حاشية للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) (٤) .

٨ ـ شرح لعز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بـ (ابن القواس) أكمله سنة : (٦٩٤ هـ) نسخه المخطوطة كثيرة: منها نسختان في مكتبة دير الاسكوريال رقم : ٨٩ ، ٩٠ (٥) وواحدة في المكتبة الازهرية رقم : ٥٥٩٠ (٦) واخرى في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة بالمدينة المنورة رقم : ٢ / ٤٢٥ س (٧) .

٩ ـ (الموشح) لمحمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي (ت ٨٠١ هـ) منه نسخة في مكتبة الدولة بـ (برلين) رقم ٦٥٦٨) (٨) منه ست نسخ في مكتبة الاوقاف بغداد رقم : ١٤٠١ ، ١٤١٩ ، ١٤٧٠

---

(١) بغية الوعاة ١/٢٢٥ .
(٢) فهرس مكتبة الاسكوريال ١/١١٨ .
(٣) فهرس مكتبة الدولة في برلين ، تصنيف الورد ٥/٦١ .
(٤) كشف الظنون ٢/١٣٧٠ .
(٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١/٥٤ .
(٦) فهرس المكتبة الازهرية ٤/٢٠٩ .
(٧) ابن الحاجب النحوي ص ٦٢ .
(٨) فهرس مكتبة الدولة ٥/٦٦ .

١٤٩٩ ، ١٠٠٩٠ ، ١٥٣٨ (١) ونسختان في دار الكتب في القاهرة رقم ١٨٥٩ ، ١٩٤٨ (٢) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٣) .

١٠ - شكوك على الحاجبية (الكافية) لاحمد بن محمد الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب في القاهرة ، رقم : ١٣٩/٢ (٤) .

١١ - شرح ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (ت ٧١٥هـ) ثلاثة شروح : الكبير المسمى بـ (البسيط) منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : (٩٣) (٥) واخرى في مكتبة الدولة برلين رقم : ٦٥٦٥(٦) واخرى في مكتبة فيض الله افندي بـ (استانبول) رقم : ١٩٧٤ (٧) .

١٢ - الشرح المتوسط المسمى : بـ (الوافية شرح الكافية) ، ونسخه كثيرة منها : نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة بـ (برلين) رقم : ٦٥٦٦ (٨) وواحدة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : (٩٥) (٩)

---

(١) فهرس مكتبة الاوقاف ٣/٣٥٥ .
(٢) فهرس دار الكتب المصرية ٧/٥٥ .
(٣) بروكلمان ٥/٣١١ .
(٤) بروكلمان ٥/٣١٢ .
(٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١/٥٦ .
(٦) فهرس مكتبة الدولة ٦/٦٣ .
(٧) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٠ .
(٨) فهرس مكتبة الدولة ٥/٦٣ .
(٩) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١/٥٧ .

ونسختان في مكتبة طوب قاپي باستانبول رقم : ٤٠٥ ، ٤٨٦ (١). ونسختان في مكتبة خزانة فيض الله افندي باستانبول (٢) رقم : ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

١٣ ـ الشرح الصغير ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة ديرالاسكوريال رقم : ٩٤ (٣) واخرى في ميونخ بالمانيا رقم : ٧١٥ ، وثالثة في القاهرة : ١٣٠/٢ (٤) .

١٤ ـ شرح لجلال الدين احمد بن علي بن محمود الغجدواني (ت ٧٢٠ هـ) منه نسختان في مكتبة الدولة في برلين رقم : ٦٥٧١، ٦٥٧٢(٥) ،ونسختان بمكتبة بلدية الاسكندرية رقم :ن ـ ٢٨١٥ ـ ح، ن ـ ٣٠٥٣ ـ ح (٦) ، وفي ميونخ بالمانيا رقم : ٧١٤ ، وفي ليدن بهولندا رقم : ١٨٥ (٧) .

١٥ ـ شرح لاحمد بن محمد القمولي (ت ٧٢٧ هـ) وهو بمجلدين وسماه : (تحفة الطالب) منه نسختان في مكتبة المتحف البريطاني رقم : ١٨٨٠ ، ١٨٨٢ (٨) ومنه المجلد الثاني في مكتبة طوب قاپي

---

(١) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٢٢ .
(٢) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٦ .
(٣) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٥٧/١ .
(٤) بروكلمان ٣١٣/٥ .
(٥) فهرس مكتبة الدولة ٦٧/٥ .
(٦) فهرس بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .
(٧) بروكلمان ٣١٤/٥ .
(٨) بروكلمان ٣١٤/٥ .

باستانبول رقم : ٢٢٣٨ ، A ، ٧٧٧١ (١) .

١٦ - (الازهار الصافية) لعماد الدين يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني رقم : ٩٤٨ ، واخرى في ليدن بهولندا رقم : ١٨٦ (٢) .

١٧ - شرح لمسعودي بن يحيى الكشافي ، ألفه سنة : (٨١٤ هـ) منه نسخة مخطوطة في ميونخ بالمانيا رقم : ٧٠٩ (٣) :

١٨ - شرح ليوسف بن احمد النظامي ، كان موجوداً سنة : (٨٢٤ هـ) منه نسخة مخطوطة في المكتبة الاهلية في باريس رقم : ٤٠٤١ (٤) .

١٩ - شرح الهندي ، أو (الهندية) لشهاب الدين احمد بن عمر الهندي الدواني الدولة آبادي (ت ٨٤٩ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : ٨٠ (٥) ونسخة اخرى في مكتبة الدولة رقم : ٦٥٨٤ (٦) ونسخة في دار الكتب المصرية رقم : ١٦٩٢ (٧) ونسخة في مكتبة صنعاء رقم : ٤١٠ (٨) ونسخ اخرى ذكرها

---

(١) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٢ .

(٢) بروكلمان ٣١٤/٥ .

(٣) بروكلمان ٣١٤/٥ .

(٤) بروكلمان ٣١٤/٥ .

(٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٤٨/١ .

(٦) فهرس مكتبة الدولة في برلين ٧٢/٥ .

(٧) فهرس دار الكتب المصرية ٢١/٤ .

(٨) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .

بركلمان (١) :

٢٠ - (اوفى الوافية) لحاجي بابا بن ابراهيم بن عثمان الطوسيوي (ت ٨٧٠ هـ) منه نسختان في برلين رقم : ٦٥٧٣ ، ٦٥٧٤ (٢) ونسخة في المتحف البريطاني (٣) : ٤٩٦ رقم : ٢ ، ٣ ، ونسخة في خزانة فيض الله افندي باستانبول ضمن مجموعة رقم : ١٩١٤/٢ (٤) ولنسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٥) .

٢١ - شرح لعلاء الدين البسطامي مصنفك (ت ٨٧٥ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة رضا - رامپور - الهند رقم ١٥٩ (٦) .

٢٢ - (الفوائد الضيائية) أو (الفوائد الوافية بحل مشكلات الكافية) لعبد الرحمن بن احمد الجامي ، طبع في كلكتا سنة (١٨٢٨م) وطبعات غير هذه الطبعة كثيرة (٧) وعليه شروح وتعليقات كثيرة (٨)

٢٣ - شرح لابراهيم بن عربشاه عصام الدين الاسفرائني (ت ٩٤٤هـ)

---

(١) تاريخ الادب العربي ٥/٣٢٤ .

(٢) فهرس مكتبة الدولة ٥/٦٧ .

(٣) بروكلمان ٥/٣١٤ .

(٤) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٢٤ .

(٥) بروكلمان ٥/٣١٥ .

(٦) بروكلمان ٥/٣١٥ .

(٧) بروكلمان ٥/٣١٥ .

(٨) منها شرح لعبد الغفور اللاري (ت ٩١٢) منه مخطوطات كثيرة في مكتبات العالم ، وقد ذكر الاستاذ طارق عبد عون أنه (شرح للكافية) نقلا عن (بروكلمان) وهو وهم في الترجمة : انظر : بروكلمان ٥/٣١٦ ، ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : ١٧ (١) ، وثلاث نسخ في مكتبة طوب قابي بـ (استانبول) رقم : ٢١٧١، ٧٧٧٧A ، ٢١٧٦ ، ٧٧٧٨ A ، ١٨٨٦ ، H ، E ٧٧٧٩ (٢) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان ، وطبع في الاستانة سنة (١٢٥٦هـ) (٣) :

٢٤ - شرح لمحمود بن ادهم (ت ٩٠٠ هـ) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين رقم : ٦٥٨٧ (٤) واخرى ذكرها بروكلمان(٥)

٢٥ - شرح بالتركية لبوسنوي سودي أفندي (ت ١٠٠٥ هـ) (٦)

٢٦ - شرح لخالد الازهري (ت ٩٠٥ هـ) منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الظاهرية في دمشق (٧) :

٢٧ - شرح الخالدي ، وهو احمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي (ت ١٠٣٤ هـ) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين رقم : ٦٥٩٠ (٨) :

٢٨ - (شقائق المطالب في شرح كافية ابن الحاجب) لمحمد تقي نجل الشيخ اسد الله ، منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين

---

(١) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١٤/١ .
(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦٠ .
(٣) تاريخ الادب العربي بروكلمان ٣٢١/٥ .
(٤) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ .
(٥) تاريخ الادب العربي ٣٢١/٥ .
(٦) كشف الظنون ٣٧٢/٢ .
(٧) تاريخ الادب العربي ٣٢١/٥ .
(٨) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ .

رقم : ٦٥٩١ (١) .

٢٩ - شرح لمحمد بن عز الدين بن محمد المفتي اليمني (ت ١٠٥٠هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء رقم ؛ ٤٠٧ (٢) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٣) .

٣٠ - شرح لنجم الدين سعيد العجمي ، ويقال له : (الشرح السعيدي) وهذا الشرح شرح على شرح (ابن الحاجب على الكافية وشرح المتن (٤) منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء ، رقم : ٣٩٩ (٥) ونسخة اخرى في دير الاسكوريال ، رقم : ٨٧ (٦) ونسختان في مكتبة خزانة فيض الله افندي بـ (استانبول) رقم : ١٩٨٠ ، ١٩٨١ (٧) .

٣١ - شرح لنجم الدين الرضا، منه نسخة مخطوطة في باريس ، رقم : ٤٠٣٦ (٨) .

٣٢ - شرح لركن الدين علي بن الفضل الحديثي (ت ٧١٥ هـ) منه نسخة مخطوطة في باريس ، رقم : ٤٠٥٦ (٩) .

(١) فهرس مكتبة الدولة ٥/٧٥ .
(٣) مجله المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .
(٣) تاريخ الآدب العربي ٥/٣٢١ .
(٤) انظر كشف الظنون ٦/١٣٧١ .
(٥) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .
(٦) بروكلمان ٥/٣٢٢ .
(٧) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٢ .
(٨) بروكلمان ٥/٣٢٢ .
(٩) بروكلمان ٥/٣٢٢ ، كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

٣٣ - شرح لمحمد بن عليش بن علي (ت ١٢٩٩ هـ) منه نسخة في باريس رقم : ٤٠٥٧ (١) .

٣٤ - (معرب الكافية) لحسين بن احمد زيني زاده ، ألفه سنة (١١٦٧ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قابي ، رقم ١١٤٣، K ٧٧٩٥ (٢) ومنه نسخة في المتحف البريطاني ، رقم : ٤٩٤ ، ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان ، وقد طبع هذا الشرح عدة طبعات ، آخرها سنة (١٣٠٢ هـ) (٣) .

٣٥ - (اعراب الكافية) المسمى بـ (الافصاح) وهو مختصر في اعراب الكافية ، تأليف أحد علماء دولة السلطان مراد العثماني ، صنعه لولد الشيخ احمد بن يوسف السلانكي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بلدية الاسكندرية ، رقم : ن ٣٥٥١ - ح (٤) واخرى في مكتبة اوقاف الموصل ، رقم : ١٥/٢ (٥) .

٣٦ - (الافصاح شرح الكافية) لعلاء الدين علي بن محمد القوشي (ت ٨٧٩ هـ) تناول فيه صاحبه اعراب الفاتحة وشرح الكافية ، منه نسختان مخطوطتان في مكتبة طوب قابي ، رقم : ١٨٩١ H، E ٧٧٧٥ ، ١٨٩٢ ، H ، ٧٧٧٦ (٦) .

٣٧ - شرح لم يذكر صاحبه ، منه ثلاث نسخ في مكتبة الدولة

---

(١) بروكلمان ٣٢٢/٥ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٤٩ .

(٣) بروكلمان ٣٢٢/٥ .

(٤) فهرس بلدية الاسكندرية ٤٥/١ ، كشف الظنون ١٣٧٣/٢

(٥) فهرس مكتبة الاوقاف العامة في الموصل ١٣١/٤ .

(٦) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦٠ .

برلين ، رقم : ٦٥٨٩ ، ٦٥٩٢ ، ٦٥٦٨ (١) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٢) .

٣٨ - شرح لم يعرف صاحبه ، بعنوان : (تركيب الكافية) طبع في كلكتا سنة (١٢٦١ هـ) (٣) .

٣٩ - (عون الوافية في شرح الكافية) وهو شرح على شواهد الوافية شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف كمال بن علي بن اسحاق منه نسخة مخطوطة في اوقاف بغداد ، رقم : ٢/٩٦٩٥ (٤) ونسخة اخرى في مكتبة بلدية الاسكندرية ، رقم : ن - ٢٠١٨ - د (٥) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٦) .

٤٠ - شرح لمحمد بن سعيد خان ، طبع في كنپور سنة (١٢٩٠ هـ) (٧) .

٤١ - (التحفة الشافية في شرح الكافية) لتقي الدين ابراهيم النيلي البغدادي كتبه سنة (٧٣٧ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة جستر بتي - دبلن ، رقم : ٣٦٣١ (٨) واخرى في الاسكوريال : رقم :

---

(١) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ ، ٧٥ .
(٢) بروكلمان تاريخ الادب العربي ٣٢٣/٥ .
(٣) بروكلمان ٣٢٣/٥ .
(٤) فهرس مكتبة اوقاف بغداد ٣٢٧/٣ .
(٥) فهرس مخطوطات بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .
(٦) تاريخ الادب العربي ٣٢٣/٥ .
(٧) بروكلمان ٣٢٣/٥ .
(٨) المورد المجلد الثاني العدد الثالث ص ١٩٥ .

٢١ (١) ونسخة في مكتبة سليم اغا استانبول (٢) .

٤٢ - شرح لبعض المتأخرين بعنوان : (الدرة البيضاء) (٣) :

٤٣ - شرح لمحمد البارودي ، منه نسخة مخطوطة كتبت سنة (١١٩٦ هـ)، في القاهرة : ٢/٩٤ (٤) .

٤٤ - شرح لمحمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن امير المؤمنين علي بن المؤيد ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي (٥) واخرى في مكتبة الدولة (برلين) رقم : ٦٥٨٨ (٦) .

٤٥ - شرح بعنوان : (البرود الضافية والعقود الصافية) لابي الحسن علي بن محمد بن ابي الهادي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بهادر خدا بخش (باتنة) رقم : ١٦١٨ ، واخرى في مكتبة امبروزيانا في ميلانو ، رقم : ٦٩٨ ، وثالثة في بنكيبور : ٢٠/ ٢٠٧٤ (٧) :

٤٦ - (النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب) لصلاح بن علي ابن القاسم الحسني ، وهو تهذيب على كتاب والده : (البرود الضافية والعقود الصافية) (٧) .

٤٧ - شرح لمحمد عبد الحق حيدر آبادي ، سماه (تسهيل الكافية)

---

(١) فهرس الاسكوريال ١٦/١ :

(٢) بروكلمان ٣٢٤/٥ :

(٣) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ :

(٤) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٥) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف ص ٤٨ .

(٦) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ :

(٧) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٨) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

أكمله سنة (١٢٨٦ هـ) طبع عدة طبعات ، احدها في لاهور سنة : (١٣١١ هـ) (١) .

٤٨ ـ حاشية على (شرح ديباجة الكافية) لفاضل امير ، منه نسختان في مكتبة حاجي سليم اغا في استانبول ، رقم ؛ ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ (٢) .

٤٩ ـ شرح لتقي الدين ابراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت النحوي الطائي ، اسماه : (التحفة الوافية) (٣) .

٥٠ ـ شرح لامام الحرمين (٤) بعنوان : (كفاية العافية) منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ، رقم ؛ ٢/١٥٤ (٥) :

٥١ ـ شرح المقدمة الكافية ، لطاهر بن احمد ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين ، لم يذكر صاحبها ، رقم : ٦٥٥٩ (٦) . ومنه نسخة اخرى في قيليج علي ، رقم : ٩٥٧ (٧) .

٥٢ ـ شرح لابي عبد الله محمد بن علي الطائي ، منه نسخة

---

(١) بروكلمان ٥/٣٢٣ .

(٢) بروكلمان ٥/٣٢٣ :

(٣) كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

(٤) لم اعثر على ترجمة لهذا الشارح في كتب التراجم والمعروف ان امام الحرمين هو الجويني ، وهو متقدم على ابن الحاجب فلا يمكن ان يكون هذا الشرح له .

(٥) بروكلمان ٥/٣٢٤ .

(٦) فهرس مكتبة الدولة ٥/٦٠ :

(٧) بروكلمان ٥/٣٢٤ .

مخطوطة في قليج علي ، رقم ٩٥٨ (١) :

٥٣ - شرح لعيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦ هـ) منه نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في مكتبة الدولة ببرلين رقم : ٦٥٨٣/١ (٢) واخرى في مكتبة طوب قابي سراي باستانبول رقم : ١٨٨٥ ، H ، E ٧٨٨٣ (٣) :

٥٤ - شر الفقاعي ، منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم ! ٥٥ (٤) .

٥٥ - شرح الامام تاج الدين ابي محمد علي بن عبدالله ابي الحسن الاردبيلي ، ثم التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) سماه : (مبسوط الكلام فيما يتعلق بالكلم والكلام) (٥) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية (٦) .

٥٦ - حاشية على شرح الكافية ، مؤلفها ابو بكر الصديق ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الاوقاف العامة ببغداد ، رقم : ١٤٦٩/١ (٧) مجاميع .

٥٧ - شرح ابيات الكافية والجامي ، لاحمد عثمان الآق شهري ،

---

(١) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٢) فهرس مكتبة الدولة ٧٢/٥ .

(٣) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .

(٤) فهرس دار الكتب المصرية ١٣٣/٢ .

(٥) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .

(٦) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٧) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة اوقاف بغداد ٢٧٨/٣

طبع في استانبول سنة ١٢٦٢هـ ، ١٢٧٨ هـ ، وفي بولاق سنة ١٢٩١ هـ(١) .

٥٨ - (حل تركيب الكافية) لمحمد حسين كركهلوتي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بوهار بكلكتا ، رقم : ٣٩٢ ، واخرى في مكتبة رضا في رامپور بالهند رقم ٩٥ - ٩٧ (٢) .

٥٩ - شرح بالفارسية بعنوان : (شرح كيبائي) لعلي بن محمد المعروف بالشريف الجرجاني ، منه نسخة في مكتبة جمعية المستشرقين الالمان رقم ٥٢ ، واخرى في المكتبة الرضوية في ايران رقم ٥٠ ، واخرى في مكتبة سپهسالار في ايران رقم ٣٦٨ (٣) .

٦٠ - شرح بالفارسية بعنوان : (حل تركيب كافية) لبرهان الدين بن شهاب الدين عبد جالي : طبع في لنكو سنة ١٨٨٤ م (٤).

٦١ - شرح بالفارسية بعنوان : (لامع الغموض) لابن عبد النبي ابن علي احمد نكري ، طبع في الهند سنة ١٨٨١ م ، ١٨٩٦ م (٥).

٦٢ - شرح بالفارسية ، في الكافية لـ (اعجاز احمد) طبع في دلهي سنة ١٣٠٦ هـ (٦) .

٦٣ - شرح بالفارسية لـ (عبد الواحد بن ابراهيم قطب) منه نسخة مخطوطة في مكتبة رايلاند ما نشستر D٧٨٤ (٧) .

---

(١) بروكلمان ٥/٣٢٤ .

(٢) بروكلمان ٥/٣٢٤ .

(٣) بروكلمان ٥/٣٢٤ .

(٤) بركلمان ٥/٣٢٤ .

(٥) بروكلمان ٥/٣٢٤ .

(٦) بروكلمان ٥/٣٢٥ .

(٧) بروكلمان ٥/٣٢٥ .

٦٤ شرح لعلم الدين قاسم بن يوسف بن معوضة ، اسماه : (ايضاح المعاني الشلية) منه نسخة مخطوطة في مكتبة خان بهادر خدا باخش في پاتنة رقم ١٥٢٤ (١) .

٦٥ ـ شرح لعبد الله بن يحيى بن محمد الناظري ، اسماه : (اللآلي الصافية في سلك معاني الفاظ الكافية) ألفه سنة (٨٩٦ هـ) منه نسخة في مكتبة خان بهادر خدا باخش ، پاتنة الهند ، رقم : ١٩٠٠ ، اخرى في مكتبة بنكيپور الهند رقم : ٢٠٧٢/٢٠ (٢) .

٦٦ ـ شرح بعنوان : (كشف الحقائق) لحكيم شاه محمد بن المبارك القزويني ، (توفي زمن السلطان سليمان) (٣) .

٦٧ ـ شرح الكافية لم يعرف صاحبه ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة برلين رقم : ٦٥٨٩ (٤) .

٦٨ ـ شرح مسائل الكحل من الكافية ، لشمس الدين الكيساري منه نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في اوقاف الموصل رقم : ١/٢٢ (٥) .

٦٩ ـ شرح بالتركية ، لسردي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة برنستون ٣٨٤ (٦) .

٧٠ ـ شرح لمحمد بن حسن الرؤوسي ، منه نسخة مخطوطة في

---

(١) بروكلمان ٥/٣٢٥ .

(٢) بروكلمان ٥/٣٢٥ .

(٣) فهرس بلدية الاسكندرية ١/٢٨ .

(٤) فهرس مكتبة برلين ٥/٧٤ :

(٥) فهرس مكتبة الاوقاف العامة في الموصل ٣/١٨٩ .

(٦) بروكلمان ٥/٣٢٥ .

المكتبة الآصفية بحيدر آباد - كتبت قبل سنة (٧١٣ هـ) - رقم : ٢٩٤ (١) :

٧١ - شرح ليعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت٦٤٣هـ) (٢).

٧٢ - شرح لجمال الدين محمد بن مالك ، وقد ذكره الأشموني في شرح منظومة الشارح بقوله : (واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب) (٣) .

٧٣ - شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف بدر الدين محمد بن ابراهيم ابن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) منه نسخة مخطوطة في (جامعة استانبول) رقم : ١٣٦٧ (٤) .

٧٤ - (مصباح الراغب ومفتاح المآرب على كافية ابن الحاجب) لعز الدين بن محمد (من اهل القرن العاشر) منه نسخة مخطوطة في صنعاء ، رقم : ٤٢٣ (٥) .

٧٥ - شرح لمولى فخر الدين احمد الجيلي الاصهبذي (٦) (كان موجوداً سنة ٧٢٩ هـ) وهذا الشرح : (قال ، قلنا) منه نسخة مخطوطة - كتبت بالفارسية بغير تاريخ - في مكتبة بلدية الاسكندرية رقم : ٤٧٣٠٧ - ح (٧) .

---

(١) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٢) خزانة الادب ٦٣٥/٣ .

(٣) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٦٧/١ .

(٤) معهد احياء المخطوطات العربية ص ٣٨٧ .

(٥) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٤٠ .

(٦) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .

(٧) فهرس مكتبة بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .

٧٦ ـ شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمان الاصفهاني (ت ٧٤٩ هـ) (١) منه نسختان مخطوطتان في حوزة الاستاذ حازم الحلي ، صورها من دار الكتب المصرية (٢) .

٧٧ ـ شرح تاج الدين ابي احمد عبد القادر المعروف بابن أم مكتوم القيسي الحنفي (ت ٧٤٩ هـ) (٣) .

٧٨ ـ شرح احمد بن محمد الزبيري الاسكندري المالكي (ت ٨٠١هـ) (٤)

٧٩ ـ شرح لعلي بن محمد بن علي الحنفي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي رقم : ١٨٢٠ (٥) ، ونسختان في دير الاسكوريال ، رقم : ٢١ ، ١٢٤ (٦) ونسختان في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة في المدينة المنورة ، رقم : ٤١١ م ، ٤١٥ ش (٧) .

٨٠ ـ شرح الشريف نور الدين علي بن ابراهيم الشيرازي ، تلميذ الشريف الجرجاني (ت ٨٦٣ هـ) (٨) .

---

(١) كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٢) سجل الاستاذ حازم الحلي هذا الشرح في كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، لنيل درجة الدكتوراه .

(٣) كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٤) كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٥) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٤٩ .

(٦) فهرس الاسكوريال ١/١٩ .

(٧) ابن الحاجب النحوي ص ٦١ .

(٨) كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

٨١ - شرح بالتركية للشيخ المولوي اسماعيل (ت ١٠٤١ هـ) (١)

٨٢ - شرح بالفارسية لمعين الدين محمد امين الهروي ، صنفه ، لعبد الله خان ، وعلاء الدين علي بن محمد القوشي (٢) .

٨٣ - شرح الكافية ، شــرح مختصر اهداه مؤلفه لعلاء الدين عطاء الملك (٣) .

٨٤ - شرح على شرح المصنف ، للمولى حسن بن محمد البوريني الشامي (ت ١٠٣٤ هـ) (٤) .

٨٥ - (تحفة ذوي الالباب في عــلم الاعراب) تأليف الامام المنصور بالله القاسـم بن محمد (ت ١٠٢٩ هـ) أحد الأئمة الزيدية باليمن ، وهو شرح على كافية ابن الحاجب ، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ، رقم : ٥٨٢٥ (٥) .

٨٦ شرح محمد بن محمد الاسدي القدمي ، اسمـــاه : (المناهل الصافية في حل الكافية) (٦) .

٨٧ - شرح بالفارسية ، لنور الدين احمد بن عبد الله بن عبد القادر الشيرازي الطاوسي الشافعي (٧) .

٨٨ - (شرح الكافية) لفضل الله بن عبد الحميد الزوزني المشهور

---

(١) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .

(٢) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .

(٣) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .

(٤) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .

(٥) فهرس المخطوطات للقسم الأول ص ١٣٥ .

(٦) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .

(٧) ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢٥٨/٢ .

بالفاضل (ت بعد ٧١٠ هـ) وسماه : (كفاية الكافية) (١) .

٨٩ ـ شرح احمد بن محمد الحلبي ، المعروف بابن الملا (ت في حدود ٩٩٠ ـ ١٠٠٠ هـ) (٢) .

٩٠ ـ شرح يعقوب بن احمد بن حاج عوض ، وهو شرح ممزوج اكبر حجماً من شرح الجامي ، ألفه سنة (٨٤٥ هـ) (٣) .

٩١ ـ شرح اسماعيل بن ابراهيم بن عطية البحراني ، سماه : (الاسرار الصافية والمقدمات الشافية في كشف مقدمات الكافية) (٤) منه نسخة في دار الكتب المصرية ، رقم : ٢١ (٥) .

٩٢ ـ شرح محمود بن محمد علي الآراني اسكناني ، وهو شرح مختصر (٦) .

٩٣ ـ (معرب الكافية لابن الحاجب) لمحمد بن ادريس بن الياس المرعشي (٧) منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قاپي سرايي باستانبول : رقم ٤٢٢ (٨) .

٩٤ ـ شرح الكافية ، لاسحاق بن محمد بن العميد الملقب : بكبير

---

(١) الذيل على كشف الظنون ٢/٢٥٨ .

(٢) كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٣) كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

(٤) كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

(٥) فهرس دار الكتب المصرية ٣/٧٥ .

(٦) كشف الظنون ٢/١٣٧٥ .

(٧) كشف الظنون ٢/١٣٧٥ .

(٨) المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٢٠ .

الدهلوي (١) منه نسخة مخطوطة - بعنوان : (فوائد منتخبة) - ضمن مجموعة في مكتبة طوب قابي سراي رقم : ١٦٦٦/٤، H ٧٧٨١ (٢).

٩٥ - شرح لعلاء الدين الفناري (الفناري) (٣) .

٩٦ - شرح البرقلعي (٤) .

٩٧ - شرح صفي بن نصير ، بعنوان : (غاية التحقيق) (٥) منه نسخة مخطوطة في مكتبة اوقاف بغداد ، رقم ؛ ٢/٩٦٩٥ (٦) .

٩٨ - شرح حسن راست ، وهو شرح ممزوج ، كشرح الصفوي (٧)

٩٩ - شرح خضر بن الياس الكموجنوي ، سماه : الاسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية) (٨) .

١٠٠ - شرح ابراهيم بعروش ، الذي سماه : (الوافية في شرح الكافية) منه نسخة مخطوطة في المكتبة القادرية ببغداد (٩) .

١٠١ شرح الشيخ سعد بن احمد التبلي ، منه نسخة مخطوطة في خزانة السيد هبة الدين الشهرستاني (١٠) .

---

(١) كشف الظنون ٢/١٣٧٤ :

(٢) المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .

(٣) كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٤) كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٦) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة أوقاف بغداد ٣/٣٢٧.

(٧) كشف الظنون ٢/١٣٧٦ :

(٨) كشف الظنون ٢/١٣٧٣ .

(٩) ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(١٠) الذريعة ١٤/٣٠ .

١٠٢ - شرح الشيخ كمال الدين بن معين الدين محمد الفسوي القنوي الفارسي (١) .

١٠٣ - شرح السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي العستري الجزائري (ت ١١١٢ هـ) (٢) منه نسخة في دار الكتب المصرية ، رقم : ١٦٣٤ (٣) .

١٠٤ - شرح فاضل افندي ، منه نسخة في جامع الزيتونة ، رقم: ٣٩٩٩ (٤) .

١٠٥ - شرح الشيخ رودس زادة المسمى بـ (الايضاح) منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة المنورة ، مع نسخة أخرى (٥) .

١٠٦ - (الموارد العذبة الصافية في شرح الكافية الوافية) ليوسف العلامي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف الموصل ضمن مجموعة رقم ٤ ٦٤/٢٢ (٦) .

١٠٧ - شرح حسين بن معين الدين العبيدي ، سماه : (مرضي الرضي) (٧) .

---

(١) الذريعة ١٤/٣٠ .

(٢) الذريعة ١٤/٣٠ .

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ٢/١٥ .

(٤) ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(٥) ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٦) فهرس مكتبة أوقاف الموصل ٣/١٦٣ .

(٧) كشف الظنون ٢/١٣٧٢ .

١٠٨ ـ شرح محمد بن عبد الغني الأردبيلي ، منه نسخة في مكتبة الحكيم في النجف الاشرف رقم ١٩٠٢(١) .

١٠٩ ـ شرح أبي إسحاق ابراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي الرباطي . منه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط رقم : ١٧١٦(٢)

١١٠ ـ شر عبد الله بن علي بن محمد المعروف بفلك العلاء التبريزي، سماهُ : (الهادية الى حل الكافية)(٣) .

١١١ ـ شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري ، منه نسخة مخطوطة في جامع الشيخ ، رقم : ٤٥(٤) .

١١٢ ـ وقد اختصر (الكافية) المولى فضيل بن علي الجمالي (ت ٩٩١ هـ) وسماه : (الوافية)(٥) .

١١٣ ـ واختصرها برهان الدين بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)(٦)

١١٤ ـ واختصرها محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي(٧)

١١٥ ـ شرح شمس الدين بن القاضي كمال الدين ، كتبه لخدام الوزير سنان باشا ، سماه : (فتح الفتاح(٨)) .

---

(١) ابن الحاجب النحوي ص٦٤ .

(٢) ابن الحاجب النحوي ص٦٤ .

(٣) كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

(٤) معهد احياء المخطوطات العربية ص٣٨٤ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٣٧٣ .

(٦) كشف الظنون ٢/١٣٧٣

(٧) كشف الظنون ٢/١٣٧٣

(٨) كشف الظنون ٢/١٣٧٣

١١٦ - (كشف الوافية في شرح الكافية) لمحمد بن عمر الحلبي (٨٥٠٢ ﻫ) .

منه نسخة مخطوطة في مكتبة اوقاف الموصل،رقم ١٦/٢٣ ١(١)، واخرى في مكتبة طوب قاپي سرايي باستانبول ، ضمن مجموعة ، رقم : ١٦٦٦/١ ، H ٧٧٨١(٢) ، وثالثة في مكتبة الدولة ببرلين ، رقم : ٦٥٦٧(٣) .

١١٧ - حاشية على كافية ابن الحاجب لم يعرف صاحبها ، منـه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قاپي باستانبول ضمن مجموعة ، رقم : ١٦٦٦/٣ ، H ٧٧٨١(٤) .

١١٨ - واختصر الكافيـة القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٤٨٥ ﻫ) ، وسماه : (اللب) (٥) ، - وله شرح ذكوناه في رقم ١(٥) - ومن (اللب) نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قاپي ، رقم : ١٨٨٢ ، H ، E ، ٧٧٦٨(٦) .

١١٩ - شرح كافية ابن الحاجب ، لم يذكر صاحب الشرح ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الاستاذ محرم چلبي المرعشي بمدينة مرعش في تركيا ، رقم : ٤٦(٧) .

---

(١) فهرس مكتبة أوقاف الموصل ١٤٦/١ .
(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص٢٦١ .
(٣) فهرس مكتبة الدولة برلين ٦٥/٥ .
(٤) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص٢٦١ .
(٥) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
(٦) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص٢٥٩ .
(٧) مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع ص٣٠٥ .

١٢٠ ـ شرح كافية ابن الحاجب ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، منه نسخة مخطوطةفي مكتبةالاستاذ محرم چلبي المرعشي ، رقم : ٤٧(١)

١٢١ ـ شرح مختصر الكافية ، لشارح لم يذكر اسمه ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قاپي ، رقم : ١٨٨٤ ، H ، E ٧٧٥٤(٢)

١٢٢ ـ شرح الكافية ليحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين ، رقم : ٦٥٩٢(٣) .

١٢٣ ـ شرح كافية ذو الارب المحبة في علم العرب . لم يذكر مصنفها ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين،رقم : ٦٥٦٠(٤)

١٢٤ ـ النكت على مواضع من الكافية الحاجبية والشافية والخلاصة الالفية ، وشذور الذهب ، ونزهة الطرف للسيوطي ، منه نسخة في مكتبة أوقاف بغداد ، رقم : ١٢٢٠ ، ١٤٢٠(٥) .

وقد ذكر آلورد أربعة وعشرين شارحاً للكافيــة ضمن مجموعة رقم : ١ ـ ٦٥٨٣/٢٤(٦) .

منظومات الكافية وشرح المنظومات

١ ـ نظمها ابن الحاجب للملك الناصر داود بن الملك المعظم ،

---

(١) نفس المصدر السابق ص٣٠٥ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص٢٥٨ .

(٣) فهرس مكتبة الدولة ٧٥/٥ .

(٤) فهرس مكتبة الدولة ٦٠/٥ .

(٥) فهرس مكتبة أوقاف بغداد ٣٥٨/٣ .

(٦) فهرس مكتبة الدولة في برلين ٧٢/٥ .

وسماها : الوافية ، منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية(1) ، رقم : ١٠٤٩ وأخرى في مكتبة طوب قابي باستانبول ، رقم : ٢١٧٢ ، A ، ٧٧٨٤(٢) .

٢ ـ لنظمها محمد سنة ١٠٢٩ ، وسمى النظم : بـ (الوافية) ، وجاءت تسميتها هذه في أول المنظومة حيث قال :

وبعدُ قد سايرتُ نحوَ الكافية منظومةً أسميتُها : بـ (الوافية)

منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ، رقم : ٣٠٤(٣)

٣ ـ ونظمها محمد الشيخ معروف النودهي (ت ١٢٥٤ هـ) ، وسماها : (كفاية الطالب) ، منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ، رقم ٢٤٩١(٤) .

٤ ـ منظومة لابراهيم النقشبندي السبستري ، نظمها سنة (٩٠٠هـ)(٥)

٥ ـ منظومة لم يعرف ناظمها ، نظمت سنة (٧٥٢ هـ)(٦) .

٦ ـ نظمها شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد الغزال الكوفي ، سماها : (نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب)(٧) .

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ١٧٤/٢ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص٢٦١ .

(٣) المخطوطات اللغوية في المتحف ص٥٤ .

(٤) المخطوطات اللغوية في المتحف ص٦٤ .

(٥) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٦) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٧) ـ بروكلمان ٣٢٦/٥ .

٧ - نظمها ابراهيم ششتري ، منها نسخة مخطوطة في مكتبة رضا في رامپور - الهند - رقم : ٢٦٦٠(١) :

٨ - نظمها حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم (ت ١٠١٦ هـ) (٢)

٩ - نظمها أمير مصطفى الشيرازي(٣) :

شروح منظومات الكافية

١ - شرح ابن الحاجب المنظومة بشرح سماه : (شرح الوافية نظم الكافية) ، وهو الكتاب الذي نحققه .

٢ - شرح (الوافية) التي نظمها محمد سنة (١٠٢٩) ، فقد شرحها ولده في حياته(٤) ، منه نسخة في المتحف العراقي رقم : ٣٠٤(٥)

٣ - نظم (الكافية) حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم (ت ١٠١٦هـ)، وشرح النظم(٦) .

٤ - شرح منظومة ابن الحاجب لعماد الدين اسماعيل الأيوبي صاحب حماة (ت ٧٣٢)(٧) . و (الكافية) بهذا الاهتمام من جمهرة النحاة المعاصرين لصاحبها والمتأخرين عنه ، تحتل المرتبة الاولى بكثرة

---

(١) بروكلمان ٥/٣٢٦ .

(٢) كشف الظنون ٢/٣٧٣ .

(٣) كشف الظنون ٢/٣٧٣ .

(٤) النظم والشرح في كتاب واحد .

(٥) المخطوطات اللغوية في المتحف ص٥٤ .

(٦) كشف الظنون ٢/١٣٧٣ .

(٧) كشف الظنون ٢/١٣٧٤ .

الشروح والتعليقات والنظم ، حيث لم يصل أي مصنف من مصنفات النحاة الى ما وصلت اليه (الكافية) التي بلغت شروحها مئة وخمسين شرحاً ، واذا أضفنا الى هذا العدد النظم وشر النظم ، وصل العدد الى مئة وستين ، واذا أضفنا الى هذا العدد الحواشي على الشروح ، لزاد العدد على المئتين .

وبذلك يمكنني القول : ان (الكافية) أبرز كتاب اكتسب شهرة واسعة عند النحاة ، وما كانت تلك الشهرة إلا أنه جديد في منهجه ، جديد في اتجاهه التعليمي ، مشوق في مادته .

اهمية الوافية

إنّ حفظ النصوص المنظومة أسهل من حفظ النثر ، لذلك اتجه العلماء الى نظم القواعد النحوية واللغوية ، وغير ذلك من العلوم(١) الاخرى تسهيلاً على الدارسين .

فقد وضع عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٦٧ هـ) (٢) منظومة بـ (الظاء والضاد)(٣) ، ونظم القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) منظومة بالنحو ، سماها : (ملحة الاعراب)(٤) .

أما الفترة التي عاش فيها ابن الحاجب فقد اتسمت بكثرة المنظومات

(١) مثل بدء الأمالي في التوحيد ، ومتون الفرائض ، ومتون المصطلح في الحديث هداية الصبيان في تجويد القرآن ، أنظر مجمع مهمات المتون ص١٩ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ١١٨ .

(٢) ، (٣) لغة العرب المجلد السابع ص٤٦١ .

(٤) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٥٧ .

وخاصة في العلوم العربية ، فقد وضع ابن الحاجب منظومتين في النحو هما : (الوافية نظم الكافية) ، و (المؤنثات السماعية)(١)، وواحدة في العروض سماها : (المقصد الجليل في علم الخليل(٢)) ، وقد عاصره يحيى بن معط (٦٢٨ هـ) الذي اشتهر بنظم (الفتيه) المشهورة(٣) ، وفتح بن موسى الخضراوي (ت ٦٦٣ هـ) الذي نظم (مفصل الزمخشري) ، و (سيرة ابن هشام) و (اشارات ابن سينا) وله منظومة في (العروض)(٤) ، والشيخ عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٠ هـ) الذي نظم (مفصل الزمخشري(٥)) وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٠ هـ) ، وتبعهم كثير من النحاة المتأخرين .

ومنظومة (الوافية) لابن الحاجب من المنظومات المهمة ، لأنها وفت بالمادة النحوية مع المحافظة على المنهج المنظم ، فهي وافية (للكافية) كما قال صاحبها(٥) .

وبعد إن هذه ارجوزه في علم الاعراب أنت وجيزه
من أجلها أسميتها (بالوافيه) لكونها وفت بنظم (الكافيه)

---

(١) البلغة في شذور اللغة ص١٥٧ .
(٢) منه ثلاث نسخ في دار الكتب المصرية رقم ٦٨ ، ١٩٠٣٤٣٠
(٣) بغية الوعاة ٢/٢٤٢ .
(٤) بغية الوعاة ٢/٧٧ .
(٥) منظومة الوافية ق ١ .

الاختلاف بين الكافية والوافية

من المعروف أن ابن الحاجب نظم كافيته لغرض تعليمي تسهيلا لحفظها ، حينما طلب منه ذلك ، إلا أننا نحاول أن نعرف ، هل اكتفى بنص كافيته ، أو زاد عليه ، أو نقص منه شيئاً ، نتيجة لخبراته التي تكونت منذ تأليفه الكافية الى وقت نظمها ؟ والاختلاف لابد منه سواء أكان في اللفظ لاختلاف النظم عن النثر ، أم بالمادة ، لطول الزمن بين النثر والنظم ، ولاجل أن يتضح لنا ذلك بجلاء نختار نصوصاً من الكتابين ونقارنها ببعضها .

عرف الكلمة في الكافية بقوله : « الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهي : اسم ، وفعل ، وحرف(١) » ، وقال في النظم(٢) :

اللفظ موضوع لمعنى مفرد　　كلمة جنس ثلاث تغتدي
اسم وفعل ثم حرف تأتي　　محصورة بالنفي والاثبات

من ملاحظة النصين نجدهما متطابقين في المادة ومختلفين في اللفظ ، وهذا الاختلاف تقتضيه طبيعة النظم .

---

(١) الكافية (طبعة قديمة) ص ٢ .

(٢) الوافية ق ١ .

أما الاختلاف بين النصين في اللفظ والمادة ، فقد ورد في موضوع خصائص الاسم ، قال في الكافية : « ومن خواصه دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والاسناد اليه ، والاضافة »(٣) وقال في النظم(١) .

باللام خص الاسم والاسناد اليه والجر وان تنادي
والنعت والتنوين والتصغير والجمع بالتصحيح والتكسير

ذكر في الكافية خمس خصائص ، وهي : دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والاسناد اليه ، والاضافة ، وقد أضاف في الوافية الى هذه الخصائص خمساً أخرى ، وهي : النداء ، والنعت ، والتصغير ، والجمع الصحيح ، وجمع التكسير ، وهذه زيادة في اللفظ والمادة .

وقد اتفق النحاة قبل ابن الحاجب على ذكر الخمس التي ذكرت في الكافية ، وتفرد صاحبنا بذكر الخمس التي وردت في الوافية ، مما يوضح لنا تجربته الرائدة في مادة النحو التي ظهرت بعد تأليفه لكافيته .

عرّف العامل في الكافية بقوله : « العامل مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب »(٢) ، اما في الوافية فقد أهمل العامل وتعريفه والتعليق عليه ، وما كان ذلك إلا لاتجاهه الى تسهيل مادة النحو الذي ظهر بصورة أوضح في شرحه للوافية .

ومن المسائل التي أعاد النظر فيها بعد نظمه للوافية ، وأضاف

---

(١) الوافية ق ٤ .
(٢) الكافية ص ٥ .
(٣) الكافية ص ٣ .

اليها أفكاراً جديدة ، مسألة الأفعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ، قال في الكافية : « والمتعدي يكون الى واحد كضرب ، والى اثنين كأعطى وعلِم ، والى ثلاثة ، كأعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبّأ ، وخبّر ، وأخبرَ ، وحدّث ، وهذه مفعولها الاول كمفعول أعطيت ، والثاني والثالث كمفعولي علمت(١) » ، وقال في الوافية(٢) :

أعلمتُ مع أريتُ لا أظننتُ ولا أخلتُ لا ولا أزعمتُ

وقد يجي لواحد واثنينِ وجاءت الثلاث في فعلين

وأخبروا وخبّروا وحدثوا وأنبئوا ونبّئوا مستحدث

في البيت الاول ذكر رأي الاخفش في تعدية الافعال (أظننتُ وأخلت وأزعمت(٣)) الى ثلاثة مفاعيل ، ورفضه ، وهذا غير موجود في الكافية ، وفي البيتين التاليين خالف ما ذكر في الكافية من الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ، ففيها جعل الافعال السبعة جميعها متعدية الى ثلاثة مفاعيل ، وفي الوافية جعل المتعدي الى ثلاثة مفاعيل (أعلمتُ ، وأريتُ) ، أما أخبر ، وخبّرَ ، وأنبأ ، ونبّأ ، وحدّث ، فقد جعلها متعدية الى مفعول بـه واحـد وليس الى ثلاثة مفاعيل ، وجعل الثاني والثالث من مفاعيل هذه الافعال مفعولا مطلقاً ، وذلك يُفهم من قوله : (مستحدث) ، أي دال على الحدث(٤) .

(١) المصدر نفسه ص٨٧ .

(٢) الوافية ق ٣٥ .

(٣) شرح الوافية ق ٨١ :

(٤) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ورقة ٨١ ، شرح الكافية له أيضاً ص ١١٠ .

من هذه الموازنة التي عقدناها بين المصنفين ، يتضح لنا أن الوافية وإن كانت نظماً للكافية ، وغرضها تعليمي إلا أنها تختلف عنها من حيث الأفكار الجديدة ، التي أضافها المصنف نتيجة لتجاربه التعليمية ، وحذفه بعض الأفكار التي لا تتلاءمُ مع أهمية الكافية . وبعبارة أوضح يمكن أن نقول : إن الوافية جاءت باستدراكات على الكافية لم يتسن لابن الحاجب ادخالها عليها ، نظراً لشيوع الكافية بين العلماء .

الفصل الثاني

شرح الوافية

١ - اهمية شرح الوافية

٢ - منهج ابن الحاجب فى شرح الوافية

٣ - الدليل عند ابن الحاجب

٤ - العلة عند ابن الحاجب



شرح الوافية

شرح الوافية الذي نحققهُ ، يقوم تحقيقه على نسختين اثنتين ، بعد تصفحي لفهارس المخطوطات المعتمدة لم اهتد الى ثالثة لهما ، أولاهما نسخة مصورة عن مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال برقم ١٤٦(١) ، وهي نسخة جيدة إلا أنّ فيها نقصاً حصل بسبب الناسخ كما يبدو ، سوف نبيّنه في موضوع وصف النسختين ، والثانية نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد عارف حكمة في المدينة المنورة(٢) .

ولشرح الوافية غير شرح المصنف شرحان :

١ ـ شرح لمحمد بن عمر الحلبي ، منه نسخة مخطوطة في اميونخ ، برقم ٧١٣(٣) .

٢ ـ شرح لمجهول ، منه نسخة مخطوطة في ليدن برقم ١٦٠ ، واخرى في بردليانا ١٨٨١/١ ، وثالثة في الجزائر برقم ٦٦(٤) .

اهمية شرح الوافية

أوضحنا أهمية النظم ، وبينا زيادته في الآراء النحوية على الكافية ،

(١) لقد صور هذه المخطوطة طارق عبد عون ، وزودني بها مشكوراً .

(٢) منها نسخة مصورة في جامعة الدول العربية .

(٣) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٤) المصدر نفسه ٣٢٦/٥ .

ونظراً لأهميته طلب الملك الناصر داود من المصنف شرحه ، فشرحه له

وتظهر أهمية هذا الشرح بالنسبة (للكافية) ، و (شرحها) و (الوافية) ، لكونه متأخراً عنها ، فلابد أن يكون الشارح قد أضاف في هذا الشرح ما استجد في ذهنه من آراء تتعلق في المادة وطريقة الشرح ، ولا يمكن أن يكون الشرح تكراراً لوافيته وكافيته ، لأن ابن الحاجب عُرِفَ بدقة التحقيق والتثبت التام(١) والذكاء والفطنة ، واذا كان تكراراً فما الفائدة التي يجنيها من وجود شرحين متفقين للكافية ، أحدهما شرح الكافية ، والثاني شرح للوافية التي هي تكرار للكافية ، على رأي من يقول بهذا الزعم .

يمكن أن ننفي شبهة التكرار بدليلين : الاول طريقة الشرح ، والثاني إختلاف رأي المصنف في (شرح الوافية) عن رأيه في الكافية وشرحها .

١ - طريقة الشرح :

طريقة ابن الحاجب في شرح النظم تختلف عن طريقة من سبقه من النحاة ، فهو يذكر بيتاً ، أو بيتين ، أو ثلاثة ، أو مجموعة كبيرة من الأبيات ، قد تصل في عدد أبياتها الى العشرين(٢) ، أو الستة والثلاثين(٣) بيتاً ، حسب أهمية الموضوع وكبر حجمه .

(١) أنظر وفيات الأعيان ٢/٤١٤ .

(٢) شرح الوافية ق ٦٢ .

(٣) المصدر نفسه ق ٨٩ .

وطريقة شرح الأبيات هذه على ما يبدو ناجحة في وقته ، وقد استمر نجاحها الى وقت قريب ، والدليل على نجاحها انها استعملها المتأخرون عن ابن الحاجب مثل ابن الناظم ، وابن عقيل وغيرهم .

٢ ـ اختلاف شرح الوافية عن الكافية وشرحها

إن تناول ابن الحاجب للموضوعات في مصنفاته النحوية يختلف بحسب تقدمها وتأخرها ، فقد يذهب الى رأي في مصنف متقدم ، ويخالفه في المتأخر ، أو قد يوافق الرأي السابق ، إلا أنه يستدل بدليل أكثر وضوحاً من الدليل السابق ، وقد نلاحظهُ في مصنف سابق يتناول موضوعاً بالشرح والمناقشة ، لكنه اذا عرض له في مصنف متأخر يشيرُ اليه إشارة عابرة ، بغير مناقشة إعتماداً على المصنف السابق ، لكنه في الوقت نفسه لا يشير الى ذلك المصنف ، كما يفعل النحاة الذين تتعدد مصنفاتهم .

ولما كنا قد قارنا بين أبيات من الوافية ، ونصوص من الكافية ، نحاول الآن أن نقارن بين نصوص من شرح الوافية ونصوص من شرح الكافية ، كي يتضح الفرق بين الشرحين .

أ ـ صرف سراويل ومنعها من الصرف

قال في شرح الكافية : « وسراويل في الاعتراض على هذا الباب اشكل من (حضاجر) إذا لم يصرف ، ولذلك أضطرب فيه ، فقال قوم : أعجمي حُمل على موازنه في العربيـة ، كمصابيح ،

فأُجري مجراه تشبيهاً له به ، ولما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهه فحملوه عليه ، ويلزم هؤلاء أن يقولوا : الجمع وما أشبه الجمع ، وقال قومٌ : هو عربي ، ولكنه في التقدير ، فيجعلون (سراويل) في التقدير جمعاً (لسروالة) ، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة ، وهو بعيد في أسماء الأجناس ، فانّ مثل ذلك لم يثبت إلا في الاعلام ، ثم قال : واذا صُرف فلا اشكال على ما ذكرناه ، لأنا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع ، وقد فقد ههنا كونه جمعاً ، فلا أثر له عند فقدان السبب ، وأما من قال : العلة كونه لا نظير له في الآحاد ، فلا اشكال صرف أو لم يصرف »(١) ، وقال في شرح الوافية : « يعني أن (سراويل) إنما يرد إذا لم يصرف ، لأنه ليس بجمع ، لانه اسم لهذه الآلة المفردة ، ومع ذلك فقد مُنع من الصرف وليس بعلم ، فيقال : منقول عن الجمع ، كما قيل في (حضاجر) ، لأن الاعلام كثر فيها النقل ولا يستبعد ، وأما اسماء الاجناس فيستبعد فيها النقل إلا نادراً كخازباز ، ولما كان سراويل ليس فيه ما يمنع الصرف إلا تقدير كونه جمعاً في الأصل منقولاً اسماً لهذه الآلة ، وان كان اسم جنس بعد النقل ، وجب المصير اليه ، وان كان مستبعداً لئلا يؤدي الى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بغير علة ، فلذلك قُدِرَ جمعاً (لسروالة) التي هي أيضاً اسم لهذه الآلة ، وجمع (سروالة) : سراويل ، ثم نقل اسماً لمفرده فبقي على ما كان من منع الصرف »(٢)

---

(١) شرح الكافية ص١٦ .

(٢) شرح الوافية ق ٩

من ملاحظتنا للنصين السابقين يتضح لنا أنه بعد أن ذكر مختلف الآراء ، ذهب في الكافية وشرحها الى جواز صرف سراويل ، ولكنه في شرح الوافية استدل بدليل العلمية واسم الجنس وضعفها ، ثم اعتمد على دليل الجمع ، ورجح منع صرف سراويل بوساطته ، ودليل الجمع من الأدلة القوية ، لوروده في الشعر العربي مفرداً كقوله :

عليه من اللؤم سروالة فليس يَرِق لمستعطف(١)

وبذلك نراه في شرح الوافية يصحح ما اختلف فيه في كتبه الأخرى.

ب - التنوين الغالي

قال في الكافية : « فان لحق التنوين قافية مقيدة ، سُمي التنوين الغالي لغاته ، وفي كسر ماقبله وفتحه إحتمال ، والظاهر أن الفتح أولى مثل قول الشاعر :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

ولا بُعد في كسر القاف ، إما لأنّ أصلها الكسر فحُرّكت عند الاحتياج الى تحريكها بحركتها الأصلية ، وإما لالتقاء الساكنين لأن أصلهــا الكسر ، والظاهر الفتح ، لما ثبت من أنّ مثلها إذا لحق بما آخره ساكن ، وحُرك ذلك الساكن بالفتح ، ولا نظر الى التقاء الساكنين ، نحو اضربن واقتلن ، فان زعم من كسر أنها أشبه بمثلها في حينئذٍ وقد كُسر ماقبلها ، فالجواب أن حملها على ما لم يكن له أصل في المعنى ، وهو نون التأكيد أشبه من حملها على ما له أصل

(١) البيت ذكره المبرد ولم ينسبه المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، الاشم في ٤٧/٣ ، الخزانة ١١٣/١ .

في المعنى ، وهو العوض من المضاف اليه ، كان الفتح أولى »(١) ، وهو بعد أن ناقش التنوين الغالي مناقشة مفصلة ، نراه يوجز هذه المناقشة في شرح الوافية إيجازاً يكاد يضرب فيه عما ذكره في شرح الكافية ، كما ذكر في النص التالي : « يقول إن كان التنوين تنوين ترنم كقولهم (حبيب ومنزل) ، أو التنوين المسمى بالتنوين الغالي كقوله :

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

وهو الذي يترنمون به في القافية المقيدة ، فلا يختص باسم ولا فعل ، بل يكون في الاسماء والافعال وفي الحروف(٢) » ، وعدم مناقشة التنوين الغالي في شرح الوافية يرجع الى أنه ناقشه في شرح الكافية ، وتوصل اليه نتيجة فتح ما قبل التنوين ، خلافاً لمن ذهب الى الكسر ، وهو الأخفش ، وبذلك تكون مناقشته في شرح الوافيـة من باب التكرار .

جـ - تقديم الحال على المجرور

قال في شرح الكافية : « لا يجوز تقديم الحال على المجرور في الأصح ، وهو مذهب أكثر البصريين ، ووجهه أنه اذا كان مجروراً فالحال في المعنى له ، وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار ، فكذلك على ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب

(١) شرح الكافية للمصنف ص١٣٣ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٩٩ .

مخالفة في الحكم ، فلايصار الى سواه بمجرد القياس ، وتمسك الآخرون بكونه حالاً ، وقد كثر تقديم الحال في كلامهم ، حتى صار ذلك معلوماً غير محتاج الى نقل في موضع مخصوص ، فجعلوا الباب كله واحداً ، والصحيح ما تقدم(١) » . وقال في شرح الوافية : « ولا يتقدم حال المجرور عليه ، فلذلك إذا قلت : مررت قائماً بعمرو ، كان الحال من المضمر الفاعل في مررت لا من عمرو ، ويتبين بمثل : مررت قائمةً بهندٍ ، فيتعين المنع ، ومررت قائماً بهند فيتعين الجواز هذا قول الاكثرين ، وإنما منعوه ، لأن الحال فيه معنى الوصفية ، فكرهوا أن يقدموها عليه ويدل على الامتناع ، أن مثل ذلك غير واقع كثيراً ، فلو كان جائزاً لوقع ، ولو وقع لنقل ، فدل على أنه ممتنع عندهم(٢) » ، على الرغم من اتفاق رأيه في كلا الشرحين إلا أنه اتبع طريقة تعليمية توضيحية في شرح الوافية أكثر وضوحاً من طريقته في شرح الكافية ، وذلك باستعماله التذكير ، والتأنيث ، وعودة الحال على الضمير المتقدم ، وعدم عوده على الاسم المتأخر .

د - صيغة « افعل به » في التعجب

قال في شرح الكافية : « وأما أحسن بزيد ! فأصله (أحسن زيد) عند سيبويه ، وفيه شذوذان : أحدهما إستعمال الأمر بمعنى الماضي ، والآخر زيادة الباء في الفاعل ، ولا ضمير عنده في (أفعل) ، لأن (بزيد) عنده هو الفاعل . وذهب الأخفش وغيره

(١) شرح الكافية للمصنف ص ٤٠ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٣٤ :

الى أن (أفعل) في الاصل أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً ، أو حسنا وما أشبهه ، وفي (أفعل) ضمير الفاعل لابدّ منه ، إلا أنه جرى مستتراً للواحد ، والاثنين ، والجماعة ، لأنه جرى مجرى المثل ، والباء على هذا الوجه الثاني إما زائدة كأنّ أصل أكرم (بزيد) أكرم زيداً ، ثم زيد الباء فقيل : أكرم بزيد ، وقيل : الباء للتعدية ، كأنّ أكرم ، مثل قولهم : أكرم زيد ، أي صارَ ذا كرم ، فتقدر الهمزة للصيرورة ، مثلها في أغد البعيرُ اذا صار ذا غدة(١) » . وقال في شرح الوافية : « وبه في أفعل به عند سيبويه فاعل وصيغة الامر بمعنى الماضي في الاصل ، كأنه أحسن زيد ، ثم لما قُصِدَ التعجب ، غير الماضي الى صيغة الأمر ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك تعسف . وأسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الاصل أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن يصفه بالكرم ، والباء زائدة مثلها في ألقى بيده ، أو للتعدي ، كأن الاصل من أكرم زيد ، أي : صار ذا كرم ، ثم جيء بالباء للتعدي ، فصار معنى أكرم بزيد ، أي : صيره ذا كرم ، وعلى هذين يكون في أفعل ضمير الفاعل مستتراً لا يتغير ، لأنه بعد استعماله إياه للتعجب صار كالامثال التي لا تتغير(٢) » . ومن تفحصنا للنصين السابقين يتضح لنا سهولة النص في شرح الوافية ، حيث إنه سارَ منتهجاً الطريقة التعليمية الواضحة التي تقرب المادة الى الأذهان ، مثال قوله : « به » عند سيبويه فاعل ، وصيغة الامر بمعنى الماضي ، ولما قصد التعجب غُير الى صيغة الماضي ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك

---

(١) شرح الكافية للمصنف ص١١٦ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٨٥ .

تعسف ، وعندما رجح رأي الأخفش والكوفيين ، قال وأسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الاصل أمر ، ثم ذكر الامثلة دعماً للقاعدة التي رجحها ، أما في شرح الكافية ، فقد أطال المناقشة التقليدية ، وذكر الشذوذين اللذين ردّ بها رأي سيبويه ، ورجح رأي الاخفش والكوفيين ودعمه بالأدلة المختلفة ، وذكر كثيراً من الامثلـــة التي لا داعي لذكرها .

وبذلك يبرز إساوب شرح الوافية التعليمي الذي ابتعد فيه عن المناقشات الجانبية ، وتجنب طريقته الصعبة في شرح الكافية التي كانت مثقلة بالمناقشات الجانبية .

منهج ابن الحاجب في شرح الوافية

إن الذي يلقي نظرة فاحصة على شرح الوافية ، يعلم أنّ ابن الحاجب قد أعادّ النظر فيما كتبه في الكافية ، وما نظمه في الوافية ، في ضوء تجاربه في تدريس مادة النحو ، أما الهيكل العام في تبويب شرح الوافية ، فانه يماثل تبويب الوافية ونص الكافية ، والوافية تماثله فى تنظيم الموضوعات ، وشرح الوافية شرح النظم . فلابدّ من متابعته في التنظيم المنهجي ، وبذلك يتضح لنا أن الهيكل العام في هذه الكتب الثلاثة منهجها واحد ، فلابد أن نعرف : أمقلدّ فيها صاحبها أم مجدد ؟ الاجابة عن هذا السؤال تقتضينا أن نعرف مدى علاقة ابن الحاجب بمن سبقه من جهة تنظيم المنهج ، فقد يبدو في الظاهر أن منهج الكافية يشبه منهج المفصل ، وذلك أن المفصل مقسم : الى الاسماء ، والأفعال ، والحروف والمشترك ، وعلى هذا يكون ابن

الحاجب في كافيته قد تابعه في الاسماء ، والافعال ، والحروف ، وحذف المشترك ، وهذا هو الذي دفع طارق عبد عون لأن يقول : « سار فيها ـ أي : الكافية ـ ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله وقفى على آثاره وتتبعه ، ولا أظن هذا نقصاً في المنهج ، لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب : الأسماء ، والافعال ، والحروف ، والمشترك ، إنما هو منهج سديد(١) » ، وبعد ذلك ذكر الفرق بين الكافية والمفصل(٢) ... والمعرفة تبعية ابن الحاجب المنهجية من عدمها ، يلزمنا معرفة تنظيم الزمخشري لمفصله وابن الحاجب لكافيته ، أما الزمخشري فنتعرف على منهجه من كلامه ، قال في المفصل : « فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الاعراب ، مقسوماً أربعة أقسام : القسم الاول في الاسماء ، القسم الثاني في الافعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك من أحوالها وصنفتُ كلاً من هذه الاقسام تصنيفاً ، وفصلت كل صنف تفصيلا حتى رجع كل شيء الى نصابه ، واستقر في مركزه (٣) » .

يظهر من هذا النص أن المفصل مقسم على أربعة أقسام ، وكل قسم مقسم على فصول ، وهذه الفصول تابعة جميعها الى ذلك القسم ، دون أن ينظر الى أقسام الكلمة الثلاثة ، والى الفصل بين النحو والصرف ولا يهمه في تقسيمه هذا أن يدخل الصرف مع النحو أم يخرج عنه :

---

(١) ابن الحاجب النحوي ص٩٨ :

(٢) أنظر نفس المصدر ص٦٩ ـ ٧٣ .

(٣) المفصل ص ٥ .

أما ابن الحاجب ، فقد انطلق في منهجه في الكافية من تقسيم الكلمة ، قال في شرح الوافية :

اللفظ موضوعاً لمعنىً مفرد كلمة جنس ثلاث تقتدي
اسم وفعل ثم حرف تأتي محصورة بالنفي والاثبات

ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع ، ذكر ما يدل على الحصر . . . الخ(١) »
بعد تعريفه للكلمة قسمها المصنف الى ثلاثة أقسام : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وبدأ بالاسم فناقشه من حيث حركة آخره الى معرب بالحركات ، ووضح نيابة الحركات بعضها عن بعض ، ثم ناقش مرفوعات الاسماء ، ومنصوباتها ، ومجروراتها ، والتوابع ، والمبنيات من الاسماء ، والملحقات ، وبعد ذلك عرض للقسم الثاني من الكلمة ، وهو الافعال على اختلاف أنواعها ، المبني منها ، والمعرب ، والجامد والمتصرف ، والناقص ، ثم تطرق الى القسم الثالث من الكلمة وهو الحروف ، في هذا القسم ناقش الحروف مناقشة مستفيضة ، وبانتهاء الحروف انتهى كتاب الكافية ونظمها وشرحها .

مما تقدم يظهر لنا بأن الشبه بعيد جداً بين المنهجين ، من حيث تناول المادة النحوية ، ويمكن أن نوجز هذا الأختلاف بالنقاط التالية :

أ ـ إن الزمخشري تناول المادة النحوية والصرفية وقسمها على اربعة أقسام دون أن ينظر إلى أي اعتبار من اعتبارات تقسيم الكلمة .

ب ـ إن ابن الحاجب قسم الكلمة على ثلاثة اقسام ، وناقش كل قسم من أقسام الكلمة بصورة مستقلة عن غيره من الأقسام الأخرى ، وأنتهت الكافية بانتهاء القسم الأخير من أقسام الكلمة .

جـ ـ ناقش الزمخشري المادة الصرفية مع الأسماء ، كما هو الحال

(١) شرح الوافية ورقة ١ .

في النسب ، والتصغير ، وجمع التكسير ، والأسماء المؤنثة ، ومع الأفعال ، كما جاء في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية والرباعية والخماسية ، والقسم المتبقي منها أدخله مع المشترك .

د ـ ابن الحاجب جرد المادة النحوية تماماً من مادة الصرف ، وخصص كتاباً مستقلاً جمع فيه المادة الصرفية .

وبذلك تنتفي شبهة من يدعي تقليد ابن الحاجب للزمخشري في التنظيم المنهجي . وإذا اتضح لنا ذلك نحاول أن نتعرف على طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية ، وأدلته ، وتعليلاته .

١ ـ طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية .

إن الطريقة التي سار عليها ابن الحاجب في شرح الوافية ، تظهر قابليته التربوية في معرفة الصعوبات التي كانت تعترض المتعلمين ، من خلط المتن بالحاشية ، وصعوبة النص وشرحه ؛ لذلك نراه يسلك الطريق الأمثل في شرح المنظومات الشعرية ، وهو أن يذكر النص المتعلق بقاعدة نحوية معينة ، أو موضوع محدد ثم يبدأ بشرحه ، كي يكون واضحاً ومفهوماً لدى المتعلمين ، مثال ذلك ، قوله في حد الكلمة :

اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد   كلمة جنس ثلاث تغتدي

بيان لحد الكلمة ، فقوله : (لفظ) يشمل الكلمة وغيرها ، لا لما يتلفظ به ، وقوله : (لمعنى) يخرج المهملات مثل : ديز ولاز ، مما لم يوضع وقوله : (مفرد) يخرج ... الخ » (١) . وقال في حد الفاعل :

(١) شرح الوافية ورقة ١ ظ .

ما أسندوا اليه بعد فعل   أو شبهه فقاعل مستعلي

يقول : كل أسم أسند الفعل أو شبهه اليه فهو الفاعل ، وقوله : (بعد فعل) لرفع وهم زيد قام ، في أن (زيداً) فاعل لتوهم أنه اسند الفعل اليه ، وفي الحقيقة لم يسند الفعل إلا الى المضمر فهو الفاعل ، ولا يكون الفاعل أبداً إلا متأخراً » (١) ، ففي النص الأخير ، بعد أن ذكر في (الوافيـة) التعريف بدأ يناقشه ـ في الشرح ـ موضحاً النقاط المهمة بطريقة تعليمية ، مبيناً محل الفاعل من الفعل ، إن كان متأخراً عن الفعل ، فهو فاعـله ، وإن كان متقدماً ، ففاعـله ضمير مستتر ، والأسم المتقدم مبتدأ ، وهذا الذي قاله : لا يخالف ما ذكره بأن الرفع علم الفاعلية أي للفاعل وما شابه الفاعل (٢) » فالفاعل مرفوع سواءٌ أكان فاعلاً ظاهراً أم ضميراً مستتراً أم متقدماً على الفعل ؟ على أنه مبتدأ فيدخل ضمن شبهه . وطريقة الشرح هذه من مبتكرات ابن الحاجب ، وقد تابعه فيها أكثر النحاة المتأخرين ومنهم ابن الناظم وابن عقيل في شرح الفية ابن مالك .

ولمـا كان فقيهاً ومقرئاً اعتمد في شواهده على القرآن الكريم ، وكثيراً ما نراه يناقش الآيات القرآنية التي تحتمل وجوهاً من القراءات ، فيضعف بعض الآراء ، ويرجح ما يقبله منها ، وقد يطرح تلك الآراء ، ويختار رأياً حسب اجتهاده .

قال في موضوع الحروف المشبهة بالفعل : « (ولكنـا هو الله ربي) (٣) ، لا يستقيم أن تكون (لكن) مشددة ؛ لوقوع المبتدأ

(١) شرح الوافية ورقة ١٣ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٤ .

(٣) سورة الكهف الآية ٣٨ .

بعدها ، والوقوف عليها بالألف إجماعاً ، ولقراءة ابن عامر (لكنا) في الوصل ؛ فلذلك حملت على أن أصلها (لكن أنا) نقلت حركة الهمزة في نون (لكن) ، وحذفت فأجتمعت نونان ، فأدغمت الأولى في الثانية ، فصار (لكنا) ، وحذفت الألف في الوصل خاصة ، كما تحذف الف (أنا) في غير ذلك ، وأثبتها ابن عامر في الوصل قصداً لبيانها عند حذف الهمزة ، (١) ، وهذه القراءة التي رجحها ابن الحاجب سبقه في ترجيحها ابن الانباري (٢) ، وهي قراءة بقية القراء غير ابن عامر وأبي جعفر ورويس (٣) :

قال في منع اعمال اسم الفاعل في الزمن الماضي : « والكسائي يجيز اعماله بمعنى المضي كالحال والأستقبال ، ويستدل له بمثل قوله : (وجاعل الليل سكناً) (٤) ، فيقال : لا ناصب لـ (سكناً) سوى جاعل ، وهو بمعنى المضي ، وإذا نصب المفعول الثاني ، فلأن ينصب الأول أقرب ، ورد بأن ذلك مستعمل كثيراً ، فلو كان بمعنى المضي لوقع قطعاً عاملاً في الأول ، ولو وقع لنقل ، ولما لم يقع المنصوب إلا الثاني ، ونصبه يجوز أن يكون بفعل مقدر وجب تقديره ، فيكون التقدير وجاعل الليل جعله سكناً ، (٥) .

قول ابن الحاجب : ويستدل للكسائي بمثل قوله : (وجاعل الليل سكناً) يخالف قراءة الكسائي ، فقد قرأ حمزة والكسائي ووافقهم

---

(١) شرح الوافية ورقة ٩١ ـ ٩٢ .

(٢) انظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٠٧ .

(٣) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ص ٢٩٠ .

(٤) سورة الانعام الآية : ٩٦ .

(٥) شرح الوافية مد ٦٩ .

الأعمش (جَعَلَ) من غير ألف فعلاً ماضياً ، وقرأ الباقون ومنهم حفص (جاعل الليل سكناً) (١) ، فيكون استدلاله للكسائي بقراءة لم يقرأ بها .

وفي مجال إستعمال القاعدة النحوية في توجيه معاني الآيات القرآنية ، قوله في الاستثناء : « وقد إستعملت (إلا) صفة في الموضع الذي يتعذر أن يكون فيه استثناء ، كقوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) (٢) ؛ لأن النكرة لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون (إلا الله) استثناءً منها ، لأنه لا يكون اخراجاً ، هذا هو الفصيح ؛ لضعف الحرف عن وقوعه موقع الاسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ، لو قلت : لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز » (٣) وبذلك يتضح أن لفظ الجلالة لا يجوز أن يكون مرفوعاً على أنه بدل من الآلهة ، لما ذكره المصنف ، فيتحتم أن يكون (إلا) صفة للآلهة ، والحرف لا يوصف به لذا كانت (إلا) بمعنى (غير) ، أي : (لو كان فيهما آلهة غير الله) ، وذهب الفرّاء الى أن (إلا) بمعنى (سوى) (٤) ، ويمكن أن يقدر كما قدر في (غير) .

أما في الحديث الشريف ، فقد ذكرنا مجموعة من الأحاديث في (إيضاحه) (٥) ، و (شرح الوافية) ، والذي إستشهد به في (شرح

(١) انظر التيسير ص ١٠٥ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٤ .
(٢) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .
(٣) شرح الوافية ق ٤٠ .
(٤) معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٠٠ .
(٥) انظر مقدمة الايضاح في شرح المفصل ص ٨٨ - ٩٠ :

الوافية) ستة أحاديث ، منها قوله في إضافة ياء المتكلم الى (حواري) : « وقد جاء فيه (حَوَارِيَّ) ، كأنهم استثقلوا كسرتين وثلاث ياءات ، فحذفوا ياء المتكلم ، وأبدلوا من الكسرة فتحة ، وفي الحديث الصحيح : (لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وحَوَارِيَّ الزبيرُ) (١) ، فالقياس كسر الياء كما تقدم ، وروي بفتحها ، وهو اختيار ابن وضاح » (٢) .

وفي التأكيـد قال : « يقول : ولا يؤكد إلا المعارف ، وأورد (جمعاء) في الحديث ، من قوله : (بهيمة جمعاء) ، وأجاب بأنهم اجروها صفةً لا تأكيداً ، بمعنى : سالمة ، وقيلَ : بمعنى : حامل » (٣) .

وفي أفعل التفضيل استدل بالحديثين الآتيين على حذف الضمير بعد (من) ، بقوله : « ويحذف من الضمير الذي كان مع (من) ، والجار الذي بعده ، ويدخل (من) على المجرور ، ومنه قوله عليه السلام : (ما من أحدٍ أحبُّ اليه المدحُ من اللهِ) (٤) ، و (ما من

---

(١) الحديث في مسند الامام احمد بن حنبل ١ / ٨٩ ، وفي صحيح مسلم ٧ / ٣٢٧ ، و (حواريَّ) فيهما مشدد الياء مع الفتح ، وفي (النهاية في غريب الحديث والاثر) لابن الاثير ١ / ٣٠٣ ، ذكر حديثاً يختلف عن الحديث المذكور ، وهو (الزبيرُ ابن عمتي وحواري من امتي ؛ أي خاصتي من أصحابي وناصريَّ) بتشديد الياء وفتحها ، وكذلك في اللسان (حور) ، وتاج العروس (حور) ، وبذلك يتضح لنـا بأن الفتح ليس مقتصراً على اختيار ابن وضاح كما ذكر ابن الحاجب .

(٢) شرح الوافية ورقة ٥٠ .

(٣) صحيح مسلم ٤ / ٢٠٤٧ .

(٤) مسند ابن حنبل ١ / ٣٨١ ، ٤٢٦ .

أحد أحب اليه العذر من الله) (١) ، فحذف الضمير بعد حرف الجر ، والتقدير : (منه إلى الله) في الحديثين السابقين .

وقد تابع النحاة في الاستشهاد بالشعر العربي ، وكلام العرب من أقوال وامثال .

٢ ـ الدليل عند ابن الحاجب

إن الذي يتصفح شرح الوافية لابن الحاجب ، يجده يستعمل الدليل بصورة دقيقة ، كي يتمكن من اثبات ما يميل اليه من القواعد النحوية ، ومن أهم أدلته التي اعتمد عليها ما يأتي :

ا ـ دليل النفي والاثبات

قال في أقسام الكلمة : « ولما ذكر أنها ثلاثة انواع أي : الكلمة ذكر ما يدل على الحصر ، والنفي والاثبات من أقوى الأدلة على الحصر ، فقال : لأنها إما أن تدل على معنى في نفسه ، أولا ، فالثاني الحرف والأول إما أن يدل على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي، والحاضر ، والمستقبل أولا ، والثاني الأسم ، والأول الفعل ، فتبين بهذا الحصر الدائر بين النفي والأثبات انحصارها في ثلاثة الاقسام المذكورة » (٢) ، ودليل النفي والاثبات لا يمكن أن يستقيم له في جميع أقسام الكلمة ، لأن الاسماء منها ما يدل على الماضي او الحاضر أو المستقبل ، فالذي

(١) مسند ابن حنبل ٤ / ٢٤٨ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٢ .

يدل على الزمن الماضي (منذ) ، والذي يدل على الحاضر (اليوم)، (الساعة) ، والذي يدل على المستقبل (غداً) ، (بكرة) ، فهذه الأنواع لا يمكن فصلها عن الاسماء وإدخالها مع الأفعال ، لأنها مع دلالتها على الأزمنة فيها معنى الأسمية ، ولا يمكن جعلها مع الاسماء لانتقاض الدليل بدلالتها على الأزمنة ، إلا إذا جعلها قسماً رابعاً وخصصها .

ب - دليل التركيب

قال في المعرب والمبني : « الأعراب لا يستحق إلا بعد التركيب ، لأن وضعه لتبيين المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والأضافة ، ألا ترى إذا قلت : ما أحسن زيد ! ورفعت علمت الفاعلية ، وإذا نصبت علمت المفعولية ، وإذا خفضت علمت الأضافة ، فلولا الأعراب لما عرفت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب لم يكن اعراب ، كقولك : الف ، با تا ، ثا ، (١) ، وهذا الدليل لا يستقيم لابن الحاجب إلا إذا قصد به التأليف ؛ لأن التركيب عند النحاة يكثر في الأسماء والحروف ، ويقل في الافعال (٢) ، مثل تركيب الأعداد ، والتركيب الأضافي ، والتركيب الاسنادي ، والتركيب المزجي ، وبعبارة أخصر اتحاد كلمتين في كلمة واحدة .

---

(١) شرح الوافية ورقة ٤ .

(٢) الاشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ٩٤ .

ج ـ دليل الاسناد والاسناد اليه

قال في حد الكلام : « إن هـذا المحدود لا يكون إلا قسمين : اسم واسم ، وفعل واسم ؛ وإنما كان كذلك من جهة أن المفردات ثلاثة أقسام : أسم ، وفعل ، وحرف ، والمركب منها لا يزيد على ستة تقديرات : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف :

فالأسم والأسم ، والأسم والفعـل ، وهما قسما الكلام ، والثاني لا يستقيم كلاماً ، أما الأسم والحرف فلا يستقيم ؛ لأن الحرف لايصلح حكماً ولا محكوماً عليه ، وأما الفعل والفعلُ ؛ فلأن الفعل لا يكون محكوماً عليه ، وأما الفعل والحرفُ فأبعدُ ، وأما الحرفُ والحرف فأبعدُ ، وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه ؛ لأنه لا يستقل بالمفهوم الأفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم وفعل ، فلا يكون بإنفراده حكماً ولا محكوماً عليه ، وإنما لم يستقم أن يكون الفعلُ محكوماً عليه ؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم ، ولذلك لم يكن مدلولها إلا بعـد التنكير ، ولا يكون الحكمُ محكوماً عليه ، فوضح بذلك إنه لا يستقيم كلامٌ إلا من اسمين ، أو من فعل واسم » (١) وبذلك توصل ابن الحاجب بدليل الأسناد من تحديد اختصاص كل قسم من أقسام الكـلام ، يكونُ كلاماً مفرداً مع الآخر ، وأخرج الأقسام التي لا يستقيمُ باتصالها الكلامُ بدليل الأسناد والأسناد اليه :

د ـ دليل الوجود والانتفاء

قال في علامات الأسم : « ذكر خصائص الأسم ، ويعني بالخصيصة

---

(١) شرح الوافية ورقة ٣ .

الأمر الذي إذا وجد دل على الوجود ، وإذا فُقِد لايدل على الأنتفاء ، فيطردُ بأعتبار المعرف ولا ينعكس ولذلك لو جُعِلَ حداً كان أخص من المحدود ، (١) وهـذا الدليل من أصطلاحات المنطق ، أي : أن العلامة إذا وجدت دلت على وجودها ووجود المعرف ، واذا فقدت لا يدل فقدها على انتفاء التعريف بل يتحقق التعريف بغيرها .

٣ ـ العلة عند ابن الحاجب

إن السمة البارزة عند ابن الحاجب في تناوله المسائل ، النحوية ، هي تعليل هذه المسائل بعد أن يحدها بحدود جامعة مانعة ، وذلك لتأثره بأصول الفقه ؛ لأنهُ درسَ الأصول ودرّسها ، وألف فيها فكان أكثر ايغالاً من غيره في هذا المجال . والنحو كالأصول يعتمدُ على العلة ، وكان أول من استعمل العلل النحوية عبد الله بن أبي اسحاق (٢) ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، قال الزجاجي : « ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن احمد رحمه الله ، سُئِلَ عن العلل التي كان يعتل بها في النحو ، فقيل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامَ في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي انهُ علة لما عللته منه ..... لخ » (٣) ، والغالب في علل النحو العلل التعليمية والقياسية ، أما العلل الجدلية فتغلب عادة على الذين لهم

(١) شرح الوافية ورقة ٣ .

(٢) انباه الرواة ٢ / ١٠٥ .

(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، ٦٦ .

ثقافة منطقية وأصولية ، لذلك كان ابن الحاجب من الذين يعللون بهذه العلل الثلاث ، وسأعرض نماذج من تعليلاته في كتابه (شرح الوافية نظم الكافية) ، لأنه موضوع الدراسة .

ا - جمع المؤنث السالم

ذهب إلى أن جمع المؤنث السالم حُمِلَ فيه الفتح على الكسر ، لأن جمع المذكر السالم حُمِلَ فيه النصب على الجر ، قال : « وإنما نقص جمع المؤنث السالم الفتحة ، وأعرب بالكسرة في النصب والجر معاً ؛ لأن جمع المذكر السالم حُمِلَ فيه النصب على الجر ، ولم يُجعَلْ لجمع المؤنث على المذكر مزية ، فحُمل فيه النصب على الجر » (١) ، قال : (مزية) ؛ لأن جمع المؤنث السالم في رأيه فرع على جمع المذكر السالم ، ولا يجوز أن تكون للفرع على الأصل مزية ، والحق أن اعراب جمع المذكر السالم يختلف عن جمع المؤنث السالم ؛ فذاك بالحروف وهذا بالحركات ، ثم لماذا لم يُحمَل الكسر على الفتح ، والفتح أخف من الكسر ؟

ب - علة نقص الممنوع من الصرف للكسرة

علّل المصنف نقص الممنوع من الصرف للكسرة بقوله : « وإنما نقص غير المنصرف الكسرة ؛ لأنه أشبه الفعل بالعلتين الفرعيتين - على ما سنذكر - فقُطِع عما ليس في الفعل وأعرب بالفتح في موضع

(١) شرح الوافية ورقة ٥ .

الجر » (١) ، والسبب في عدم جر الفعل وتنوينه ؛ لأن الفعل المجرد من الحرف المصدري لا تحتمل فيه الأضافة (٢) ، ولا التنوين ، والأسم يضاف وينون ، فإذا أضيف الممنوع من الصرف جُرَّ بالكسرة لأبتعاده عن الفعل .

جـ - علة اعراب الاسماء الستة بالحرف

اعتل لها المصنف بقوله : « وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف ، لمشابهتها المتعددة من المثنى والمجموع ، وأواخرها ما تقبل أن تتغير بتغير العامل ، وأُعرب بثلاثة أحرف ؛ لأنه الأصل فيما اعرب بالحروف » (٣) ، في الحقيقة لم تكن هناك مشابهة بين الأسماء الستة والمثنى والجمع ، وإنما أرادَ المصنف وغيره أن يجد علة لذلك ، وإذا بحثوا عن العلة فهي اشباع للحركات ؛ لأن الكسرة عندما أشبعت صارت ياءً ، والفتحة عندما أشبعت صارت الفاً ، والضمة حينما أشبعت صارت واواً ، وهذا أولى مما ذُكِرَ .

د - علة سكون آخر الفعل الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك

ذهب المصنف إلى أن سكون آخر الفعل الماضي عند إتصال ضمير رفع متحرك ، علته أن هذا الضمير أصبح منه كالجزء : قال : « وسكنوا

(١) شرح الوافية ورقة ٥ .
(٢) انظر الايضاح في علل النحو ص ١٠٨ .
(٣) شرح الوافية ورقة ٥ :

آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك ، نحو ضربتُ وضربنا ؛ لأن الضمير المرفوع كالجزء فلما كان متحركاً كرهوا بقاء الفعل الماضي متحركاً ، لئلا يؤدي الى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة » (١) ، علة كون الضمير المرفوع المتحرك كالجزء غير مستقيم ، لأن الضمائر الأخرى تتصل به ولا يبنى على السكون ، وإنما يبني على الضم أو الفتح ، والذي اعتقده أنه بُنيَ على السكون للتفرقة بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب مثل ساعدنا الفقراءَ ، وأكرمنا زميلَنا ، واكرمك هذا .

هـ ـ علة اعراب المضارع وبنائه

علّل المصنف اعراب المضارع وبناءَه بقوله : « وإنما أعرب المضارع لشبهه بالأسماء ، ولذلك سُميَ مضارعاً أي مشابهاً ، وأشبهه في الشياع والتخصص ، لأنك تقول : (رجل) فيصلح لزيدٍ وعمرٍو ، ثم تقول : « الرجلُ » فيتخصص بالحرف بعد أن كان شائعاً ، وكذلك تقول : نضرب فيصلح للحال والاستقبال ، ثم تقول : سنضرب فيتخصص بالاستقبال بعد ان كان شائعاً ، فلما أشبه الأسم أعربَ بالنصب والرفع ، وأعرب بالجزم مكان الجر ، ولذا لم يُعرّب عند اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث ، لأنه لو أعرب مع نون التأكيد لا لتبست معانيها ، ولو اعرُبَ مع نون جمع المؤنث بالحركات لم يستقم ، وكان يكون على خلاف قياسه ، ولو أعرب بالنون لم يستقم ، لأن الاعراب بها يقتضي سبق علة هو ضمير ولا يستقيم » (١) :

(١) شرح الوافية ورقة ٧٣ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٧٤ .

والملاحظ على ابن الحاجب أنه اطلـق المشابهـة ولم يخصصها ، لأن المضارع لا يشابه الأسم في جميع الحالات ، فإنه لا يشابهه في الاضافة والاسناد اليه ، والتعريف بالألف واللام ، فلو خصص المشابهة بدخول الالف واللاف في الاسم ، ودخول السين وسوف في الفعل لكان أولى .

و ـ علة اعراب جمع المذكر السالم والتثنية بالحروف

ذهب ابن الحاجب الى أن المثنى وجمع المذكر السالم يعرب بالحروف للتعدد ، قال : « وأعرب المثنى والمجموع جمع سلامـة بالحروف للتعدد مع أن أواخرها مما تقبل ان تتغير بتغير العامل ، وهي الحروف التي وضعت للدلالة على التثنيـة والجمع ، وإنما لم يعربا بالالف في النصب ، لأنهما لو أعربا به لقيل ضاربانِ في النصب في المثنى بكسر النون ، وضاربانَ في الجمع بفتح النون ، فإذا اضيفا سقطت النون للأضافة فلم يدرِ أمثنى هو أم مجموع ؟ فلما جاء الإلتباس من الالف في النصب اسقطوها فيهما وحملوا النصب على الجر فيهما لما ثبت بينهما من المؤاخاة » (١) إن علة إعرابهما بالحروف للتعدد غير مستقيمة ؛ لأن كثيراً من الاسماء تتعـدد ولكنها تعرب بالحركات كالمؤنث السالم وجمع التكسير ، أما حمل النصب على الجر فسبب وجيه .

---

(١) شرح الوافية ٥٨٥ .



الفصل الثالث

مذهب ابن الحاجب وآراؤه التجديدية

١ - انتماؤه المذهبي

٢ - آراؤه التجديدية فى النحو

المنهج التعليمي

تيسير المادة النحوية للباحثين

مذهب ابن الحاجب ، وآراؤه التجديدية في النحو

إنّ الملاحظة الدقيقة للتراجم التي ذكرها الذين ترجموا لابن الحاجب ، تظهر لنا بأنه من المع العلماء الذين ظهروا في العصر الأيوبي ، واشهر علماء النحو الذين عاصرهم ، أمثال : ابن يعيش ، وابن معط وابن مالك . ومما ذكره أصحاب التراجم قول ابن خلكان : « وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم اشكالات والزامات ، تبعد الإجابة عنها » (١) ، وقول أبي شامة : « كان بارعاً في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية » (٢) ، وقول النعيمي : « وحرر النحو تحريراً بليغاً ، وتفقه ، وسادَ اهل عصره ، وكان رأساً في علوم كثيرة ، منها : الأصول ، والفروع ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والتفسير ، وغير ذلك » (٣) ، وقال الذهبي : « إنه كان من أدباء اهل زمانه وابلغهم بياناً » (٤) ، وقال صاحب مفتاح السعادة : « ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول ، والعربية ، وكان من اذكياء العالم » (٥) ، من ذلك تتضح لنا أهمية ابن الحاجب عند المعاصرين له والمتأخرين عنه ، والعلم والتحقيق ؛ ولجلاء الحقيقة نحاول معرفة مدى إنطباق

---

(١) وفيات الأعيان ٢ / ٤١٣ .

(٢) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .

(٣) الدارس ٢ / ٣ .

(٤) العبر للذهبي (تحقيق صلاح الدين المنجد ، مطبعة الكويت لسنة ١٩٦٦ م) ٥ / ١٨٩ .

(٥) مفتاح السعادة ١ / ١٣٨ - ١٤٠ .

هذه الأقوال على شخصيته بالإجابة عن هـذا السؤال . هل كان ابن الحاجب مجدداً أو مقلداً ؟ وإذا كان مجدداً فما مدى هذا التجديد ؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي علينا أن نعرض له من جهـة انتمائه المذهبي ، وآرائه التجديدية في النحو .

١ ـ انتماؤه المذهبي في النحو

لقد ذكرت أن مذهب ابن الحاجب النحوي لم يكن كوفياً ، ولا بصرياً ؛ وإنما كان مذهبُه مذهب اصحاب المزج والأختيار،وبينا أنه من مقومات هذا المذهب المزج بين الآراء ، وعدم التعصب المذهبي ، والتجديد في الدراسات النحوية ، وقد أقمنا الدليل على أن ابن الحاجب كان يمزج بـين الأراء ، وينتقي من آراء المدرستين ما يوافق رأيه النحوي (١) .

أما عدم تعصبه المذهبي ، فانني حينما اطلعت على مصنفاته ومنهـا (شرح الوافية) لم أجـده متعصباً للبصرة ، او للكوفة ، بل وجدتـه يعتمد على الدليل في ترجيحه للآراء النحوية ، فاذا استقام الدليل مع آراء اهل الكوفة يرجح مذهبهم ، واذا وافق الدليل آراء اهل البصرة يرجح مذهبهم ، وإذا لم يدعم الدليل أحد الأتجاهين السابقين ، مزج بين الرأيين ، واختار منهما ما يوافقه ، وقـد يتفرد برأي يخالف فيه النحاة .

ولم الاحظهُ في (شرح الوافيـة) والمصنفات الأخرى مستعملاً الفاظ الأنتماء التي يستعملها المتعصبون للمدرستين ، مثل قولهم : هذا ما ذهب اليه اصحابنا ، وهذا رأي اصحابنا البصريين ، او الكوفيين ،

(١) انظر مقدمة الايضاح ص ١٢٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ .



او هـذا ضعيف عند اصحابنـا ، وما ذُكِرَ له من ذلك لا يدعمـه الدليل .

ذكر طارق عبد عون أن ابن الحاجب صرح بميله النحوي للبصريين ، واستدل بنصوص من (الأمالي) ، و (الإيضاح) ، و (الكافية) ، وعليه نحاول معرفة إنطباق هذه النصوص على ما ذكرهُ .

أ ـ العبارة التي استدل بها من الأمالي لم تكن لابن الحاجب ، وإنما هي للزمخشري ، واذكرها كما جاءت في المفصل . قال الزمخشري : « وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنـــا عن القياس واستعمال الفصحاء » (١) وذكر ابن الحاجب ما يماثل هذه العبارة بغير لفظة الانتماء في (شرح الوافية) بقولهم : « واجاز الكوفيون الخمسة الأثواب ونحوه ، ومنع البصريون كغيره ، ولم يات إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياس واستعمال الفصحاء » (٢) ، وإذا ثبت ان العبارة السابقة عبارة (المفصل) ، فهي دليـل على انـتماء الزمخشري للبصريين ، وليس على انتماء ابن الحاجب .

ب ـ والدليل الثاني الذي نقله من (الإيضاح في شرح المفصل) ليس لابن الحاجب ، وانما هو من كلام الزمخشري أيضاً ، جاء في (الايضاح) : « قوله ـ أي الزمخشري ـ ويجوز عندنا : إن زيداً لسوف يقوم ، ولا يجوزه الكوفيون . قال الشيخ ـ اي ابن الحاجب ـ وإنما جاز عند البصريين ، لأن اللام عندهم ليست للحال ، وانما هي

(١) المفصل ص ٨٣ ، وقارنه بما نقله طارق عبد عون عن الامالي في كتابه ابن الحاجب النحوي ص ١٢٣ .

(٢) شرح الوافية ق ٤٣ .

لام الابتداء أخرت لما ذكرنا . . . لخ ، (١) ، والما التبس النص على طارق عبد عون ؛ لأنه اعتمد على نسخة من مخطوطة لا تفرق بين المتن والشرح .

جـ - وقد استدل طارق عبد عون بنص من (شرح الكافية) ، وهو « وإنما كانت هذه قياساً ، لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالأستقراء ، وقد علم انهم يحذفون معه الفعل لزوماً ، وهذا معنى الأستقراء عندنا » (٢).

في هذا النص لم يشر ابن الحاجب لرأي اهل الكوفة او اهل البصرة ، كي يوافق احدهما ويخالف الآخر ، والظاهر ان طريقته في (شرح الوافية) ، و (شرح الكافية) هي الاشارة بضمير الجماعة الى نفسه كما ذكر في (شرح الوافية) « فقد ثبت ما ذكرنا » « فوجب تقدير المستبعد لما ذكرنا » (٣) وفي شرح الكافية « فلا اشكال على ما ذكرناه » (٤) ، كما ان هذه طريقة اكثر النحويين في المناقشة ، وبذلك يبطل كونه مصرحاً بميلته النحوي للبصريين .

وإذا عرفنا انه لم يكن مقلداً في اتجاهه المذهبي ، فكذلك لم يكن مقلداً في منهجه ، فانه - وان كان من النحاة المتأخرين - قد اختار لنفسه منهجاً في التأليف ، يختلف عن الذين سبقوه ، فالذي يلاحظ منهج (الكافية وشرحها والوافية وشرحها) يتأكد بنفسه ان ابن الحاجب من المجددين في مؤلفاته ، إذا ما قارنا مصنفاته بمصنفات المتقدمين كالمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والزمخشري ، وهو

---

(١) الايضاح في شرح المفصل ص ٩٠١ .
(٢) شرح الكافية ص ٢٨ ، وانظر ابن الحاجب النحوي ص ١٢٣
(٣) شرح الوافية ق ٨ .
(٤) شرح الكافية ص ١٥ .

يخالف هؤلاء النحاة في طريقته المنهجية ، وما ذكر من أنّ ابن الحاجب سار على نهج الزمخشري في مفصله وقفى على آثاره وتتبعه لايقوم عليه الدليل ، ولا يقبله الواقع ، وقد بينا ذلك مفصلاً في منهج ابن الحاجب في (شرح الوافية) .

٢ - آراء ابن الحاجب التجديدية في النحو

إن الدراسات النحوية مرت بعدة ادوار ، اهمها دور النشوء ، وهو الدور الذي بدأت به هذه الدراسات على يد ابي الأسود الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعنبسة الفيل ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ودور تقعيد القواعد ، وتعليل العلل النحوية المختلفة ، وقد كان على يد عبد الله بن ابي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، والخليل بن احمد الفراهيدي (١) . ودور التأليف في الدراسات النحوية واللغوية الذي بدأهُ عيسى بن عمر (٢) ، والرواسي (٣) ، والخليل ، وسيبويه ، إلا انه لم يصل الينا إلا كتاب سيبويه ، وبعدهُ بدأت حركة التأليف في مادة النحو تتسع فجاء تصريف المازني ومقتضب المبرد ، واصول ابن السراج ، وجمل الزجاجي وايضاح الفارسي ولمع ابن جني ومفصل الزمخشري .

إلى جانب هذه الحركة في التأليف ظهرَ اصحاب الشروح والحواشي ،

---

(١) الأيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، وانظر المدارس النحوية ص ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ .

(٢) اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣١ .

(٣) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٣٥ .

واصبح لكل كتاب من الكتب المذكورة شروح وحواشي كثيرة ، واصحاب الشروح لم يكن همهم سوى توضيح النصوص الصعبة واقتناص بعض الاستدلالات اليسيرة على اصحاب المصنفات ، إلا ان اهمية الكتاب وصاحب الكتاب تبرز بكثرة شروحه ، والتعليقات عليه ، والذي اراهُ ان عملية التعليق والحواشي قتلت روح التجديد والابتكار عند النحاة ، لأنها جعلتهم يؤكدون جهودهم لمعالجة النص وتحليله ، وتوضيحه والتعليق عليه ، في حين ان الذي يؤلف كتاباً ينطلق من مقدرته العلمية وسعته العقلية وتجربته في التعليم .

وابن الحاجب اخذ نصيبه من كلتا التجربتين : فقد تابع اصحاب الشروح في (إيضاحه) ، والف (كافيته) مستفيداً من تجربته في التعليم .

من هذا المنطلق يمكن ان نلاحظ اهمية (الكافية) في الدراسات النحوية ، وعلى الأخص الاتجاه التعليمي الذي بدأه الفارسي بـ (ايضاحه) وتابعه ابن جني في (لمعه) ، ومن كلمة ايضاح ندرك ان الفارسي اراد ان يقرب النحو لاذهان المبتدئين ، إن تجربته لم تلقَ رواجاً ، فقد استهان به عضد الدولة وإنصرف عنه الدارسون لسهولته ، مما جعل الفارسي يأتي بـ (التكملة) التي اعجزت العلماء .

وإذا تخطينا الفترة التي بين ابي علي الفارسي وبين ابن الحاجب ، لا نرى شخصاً من النحاة سار في الأتجاه التعليمي إلا ابن الحاجب ، فـ (الكافية) متنٌ من المتون التعليمية التي إستهوت الطلاب والاساتذة فأقبلوا عليها ، وعلى الأخص في الشام ، والعراق ، وفارس ؛ لأنها ليست سهلة فيستهان بها ، ولا صعبة فيعزف عنها .

والذي إعتقده انّ ابن الحاجب نتيجة لتجربته الطويلة في التعليم ،

عرف مقياس المادة التي يتقبلها العالم والمتعلم ، فوضع (الكافية) ، وعلم ؛ إنها تكفي المتعلم في مادة النحو ، وتغري الاستاذ ؛ كي يتناولها بالبحث والتعليق ، ولما كان حفظ النصوص شائعاً في القرن السادس والسابع ، فإن النـاس يجدون في (متن الكافيـة) سهولة لو جازته وشموله لمادة النحو ، واقبال الناس عليه ، ورغبتهم فيه جعل صاحبنا ينظم المتن ، ويشرح النظم .

ومن هنا اسمح لنفسي ان اقول : إن ابن الحاجب من المجددين في استعماله للطرق المنهجية ، وتـهيلة المادة النحوية للدارسين ، وسوف نناقش ما ذكرنا في نقطتين :

الاولى : استعماله للطرق المنهجية المقبولة

إن المنهج التعليمي الذي سلكه ابن الحاجب في وضعه لـ(لكافية) و (الشافية) جعلها من اشهر الكتب النحوية ، والصرفية في تلك الفترة ، بكثرة شروحها التي لم يجارهما أي كتاب في عددها ، وعندما رأي ان العلوم العربيـة يسهل حفظهـا على المتعلم في النظم ، نظم (الكافية) و (المؤنثات السماعية) والعروض ، وقد لاقت هـذه المنظومات قبولاً في وقته ، لذلك تابعه طلابه في هذه الطريقة ومنهم ابن مالك ، فقد تابعه في نظم هذه العلوم ، وتابعه في اسماء مصنفاته كما بينا سابقاً .

الثانية : تسهيل المادة النحوية للباحثين

تسهيل المـادة النحوية ، او تيسيرها جعلها ميسورة التناول بين

المتعلمين ، وتخليصهم من التعقيد الممل ، والابتعاد بهم عن السهولة المفرطة التي تجعل مادة النحو عديمة الفائدة .

ولست أرى احداً من النحاة السابقين ذهب إلى تسهيل النحو مع المحافظة على شمول مادته ، سوى ابن الحاجب ، ولو تصفحنا (شرح الوافيه) ، لوجدناه فيه يقلل الأعتماد على الشواهد الصعبة ، وخاصة الشاذة ، ويختار المثال المناسب للمتعلم .

وإذا قلنـا : إن ابن الحاجب سهل المـادة النحوية ، ليس معنى ذلك انه تخلى عن تعليل المسائل النحوية ؛ لأن القواعد النحوية قوانين لا تقوم إلا بهذه التعليلات ، وهذه سمة بارزة في مادة الدرس النحوي ، ولم يتخلص منها الذين ينادون بتيسير النحو في الوقت الحاضر ، ومنهم ابراهيم مصطفى فانه لم يستغن عن التعليل في المسائل التي ناقش بهـا النحاة المتقدمين ، فكيف نطلب من ابن الحاجب أن يتخلى عن العلة مع انه من أساتذة الاصول والفقه ، فهو اقدر من غيره على معرفة هذه العلل ، وكيفية استعمالها بطريقة تفيد المتعلم .

وتأكيداً لما قلنا ، نذكر نموذجاً من التسهيل ، او التيسير الذي ذهب اليه ابن الحاجب .

أ ـ علامات الاعراب

ذهب ابن الحاجب الى أن هذه الحركات وضعت كل واحدة منها علماً على معنىً معين من الكلمة ، قال : « الرفع علم الفاعليـة ، يعني للفاعل وما شابه الفاعل »(١) ، وهذه العبارة أيسر من عبـارة

(١) شرح الوافية ق ٤ .

الزمخشري الذي أخذ يعدد الأسماء التي يكون الرفع علماً عليها (١) ، وقد تابع ابن الحاجب ابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي (٢) بقولهما : الضمة علم الأسناد .

وذهب إلى أن الجر علم الاضافة بقوله : « الجر علم الاضافة ولا يكون الجر إلا دليلاً عليها ، كقولك غلام زيد ومررت بزيد » (٣) تبعاً لسيبويه (٤) والزمخشري (٥) ، إلا أن عبارته فيها أيسر وأخصر منها ، لذلك تابعه ابراهيم ، مصطفى وأقتبس منه بقوله : « والكسر علامة على أن الأسم أضيف اليه غيره ، سواء أكانت هذه الأضافة بـلا أداة مثل : مطر السماء وخصب الأرض أم بادة كمطـر من السماء ؟ » (٦) .

وعلى ذلك يمكن القول بأن ابن الحاجب من المنادين بتيسير النحو أو تسهيله في وقته ، ولم يختلف مع المتأخرين إلا بالفتح ، فقد ذهب إلى أن النصب علم المفعولية ، أي المفعول وما أشبه المفعول (٧) ، والمتأخرون ذهبوا إلى أن « الفتحة لا تدل على معنىً ، كالضمـة والكسرة ، فليست بعلم اعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة

(١) انظر المفصل ص ١٨ .

(٢) احيـاء النحو ص ٥٣ ، وانظر النحو العربي نقـد وتوجيه ص ٧٠ .

(٣) شرح الوافيه ق ١٨ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٥) انظر المفصل ص ٨٢ .

(٦) احياء النحو ص ٧٢ ، وانظر النحو العربي نقد وتوجيه ص ٧٦

(٧) شرح الوافية ق ٤ .

عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل، ودرج الكلام» (١)، وغرضهم من هذا الكلام أن الفتحة كثر إستعمالها في الأسماء حتى أصبحت ليست بعلامة اعراب.

وهذا الكلام الذي ذكروه لا يُقبَلُ على اطلاقه، وذلك أن العلامات التي ذكروها أعلاماً، لا تنطبق على جميع ما وضعت له، بل إنها تنطبق على الأغلب، فلو أخذنا الكسرة مثلاً، فلا يمكن أن يكون كل اسم فيه كسرة مضافاً اليه، فقد توجد الكسرة في الأسم، ولم يكن من المضاف اليه، مثل جمع المؤنث السالم في حالة النصب، فانه لم يكن مضافاً اليه، كما أن قسماً من الأسماء المبنية مكسورة الأواخر، ولم تكن مضافاً اليها مثل جيرِ، أمسِ حذامِ وغيرها.

وكذلك الضمة التي هي علامة الفاعلية وشبهها، فانه ليس كل مرفوع فاعلاً أو شبهه، فقد توجد أسماء مضمومة الأواخر، ولكنها ليست داخلة في هذا الحد، مثل: حيث ومنذُ، وقبلُ وبعدُ وغيرها، ويتضح لنا أن الحركتين تشملان الأغلب من الأسماء.

فاذا قلنا: الفتح علامة المفعولية، فانه أيضاً يشمل الأغلب، إلا أن إستعمال الفتحة علامة أكثر من بقية العلامات؛ لأنها تستعمل في المفاعيل، والمفاعيل أكثر الأسماء، فانها تبلغ أكثر من خمسة عشر مفعولاً، ولا ينبغي أن يكون إستعمال الفتحة بكثرة دالاً على أنها ليست علامة لشيء، وبذلك يكون إستعمالها علامة المفعولية أولى من جعلها ليست علامة لشيء، وعلى ذلك يترجح ما ذهب اليه ابن الحاجب في (شرح الوافية):

---

(١) احياء النحو ص ٧٨، النحو العربي نقد وتوجيه ص ٨١.

ب ـ الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل

طريقة ابن الحاجب في تسهيل المادة النحوية دفعته إلى تخليص النحو من الزوائد المقحمة فيه ، والأراء الجانبية التي لا تفيد المتعلم ؛ لذلك نراه يناقش النحاة في الافعال المتعدية لثلاثة مفاعيل ؛ لأن هذه الأفعال قليلة ومحصورة بعدد قليل ، وهو المشهور عن العرب ، ولكن النحاة أضافوا اليها أفعالاً مستدلين عليها بشاهد واحد لكل فعل منها .

وابن الحاجب من نظرته التربوية في تسهيل النحو ، رفض قسماً منها وخرج القسم الآخر على أنها متعدية إلى مفعول به واحد ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في الأفعال القياسية ، والأفعال السماعية .

أما الأفعال التي قالوا عنها بأنها قياسية فهي : (أظننتُ ، أحسبتُ ، أخلتُ ، أزعمتُ) (١) ، وهذه أضافها الأخفش (٢) ، وتابعه ابن السراج والمتأخرون (٣) ، وقد ذكر ابن الحاجب من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعلين ، هما : (أعلمتُ وأريت) ، ورفض بقية الأفعال التي ذكرها الأخفش وغيره بقوله : « وليس في المعاني ما تتوقف عقلينه على ثلاثة متعلقات إلا أعلمتُ واريتُ ، وزاد الأخفش اظننتُ وأحسبتُ وأخلتُ وازعمتُ » (٤) ، وقال في

(١) شرح الوافية ق ٨١ .
(٢) المصدر نفسه ق ٨١ .
(٣) همع الهوامع ١ / ١٥٩ .
(٤) شرح الوافية ق ٨١ .

(نظم الكافية) وافضاً ما ذكره الأخفش (١) .

أعلمتُ مع أريتُ لا أظنتُ   ولا أخلتُ لا ولا أزعمتُ

وبذلك خلص شرح الوافية من هـذه الأفعال غير المستعملة في التفاهم ، كما ان وجودها لا يخدم النحو في كونه عاملاً مساعداً في تقويم اللسان .

وأما الأفعال التي ذكر بعض النحاة أنها سماعية ، فقد أضافوها إلى الأفعال المجمع على تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل ، وهما :

(اعلمتُ وأريت) ، ومن المعروف أن تعدية هذين الفعلين إلى ثلاثة بوساطة الهمزة ، وهما في الأصل متعديان إلى مفعولين ، وقد أضاف سيبويه (نبَّأ) كما جاء في قول الشاعر (٢) :

وَنُبِّئتُ قيساً ولم أبلُهُ   كما زعموا خيرَ أهلِ اليَمَنْ

وزادَ ابن هشام اللخمي (أنبأ وعرَّفَ وأشعرَ وأدرى) ، وزادَ الفرّاء (خبّر) إعتماداً على قول الشاعر :

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم مريضةً   فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودها

وزادَ جمهور الكوفيين (حدّث) ، وتبعهم المتأخرون في ذلك ، إعتماداً على قول الشاعر :

أو مُنعتُم ما تُسئلونَ فمن حدّ   ثتموهُ لهُ علينا الولاءُ

وزادَ آخرون أفعالاً حتى بلغت تسعة عشر (٣) فعلاً ، والجمهور منعوا ذلك ، وأولوا المستشهد به على التضمن ، أو حذف حرف

---

(١) متن شرح الوافية ق ٨١ .

(٢) البيت ذكرته كما جاء في همع الهوامع ص ١٥٩ ، وجاء في الاشموني خلافه ٢ / ٤١ .

(٣) انظر الاشموني ٢ / ٤١ ، همع الهوامع ١ / ١٥٩ .

الجر ، أو الحال » (١) .

وابن الحاجب بطريقته لتسهيل النحو لم يناقش هذه الأبيات من حيث صحتها وعدمها ، ولم يلجأ إلى تأويلها مثل غيره من النحاة ، وإنما إستنتج له رأياً مقبولاً ، وجعله أقصر الطرق لمناقشة هـذه الأفعال ، وأوضح أنها متعدية إلى مفعول به واحد ، وليس إلى ثلاثة مفاعيل كما زعم النحاة ، وأطالوا في اقامة الدليل على ما ذهبوا اليه.

قال ابن الحاجب : « وأمَّا أخبر وخبَّرَ وأنبأ ونبّأ وحدّثَ ، فقد أجريت مجرى أعلمتُ ، لموافقتها لها في أنّ ما علمته ففي النفس حديث عنه ، وإن كان المفعولان في معنى المصدر ، لأنه الحديث والنبأ والخبر ، فليس هو في التحقيق متعلقاً ، وإنما هو من معنى الفعل بأعتبار خصوصه ، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر ، كالقرفصاء بالنسبة إلى قعـد » (٢) ، وذلـك لأن مفاعيل أعلمت ورأيت من متعلقات هذه الأفعال ، وليس نفسها ، اما مفاعيل (أنبأ ونبّأ واخبر وخبّرَ وحدّثَ) ، فانها نفس الافعال ، أي : النبـأ والحـديث والخبر ، فاذا قلت : اعلمتك واريتك محمداً مجـداً ، فان محمداً ومجـداً مفعولان ثانٍ وثالث ، للفعلين السابقين ؛ لأنهما في الأصل كانا متعديين إلى مفعولين ، فلما دخلت الهمزة أضيفَ اليهما ثالث ، وهو المفعول الأول .

أما (أخبر وخبّر وأنبأ ونبّأ وحدّثَ) ، ففي الظاهر إنها متعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، ولكنها في الحقيقة متعدية إلى مفعول به واحد ، أما الثاني والثالث ، فيتعلقان بالحديث والخبر والنبأ ، وهي المصادر المقدرة بعدها كالقرفصاء في قعدت القرفصاء .

---

(١) همع الهوامع ١ / ١٥٩ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٨١ .

التحقيق

١ - نسخ التحقيق

٢ - وصف النسخ

٣ - توثيق نسبة الكتاب

٤ - منهج التحقيق



نسخ التحقيق

تحقيق النص من المهام الصعبة التي تحتاج إلى صبر طويل ، وجهد متواصل ؛ كي يتمكن المحقق من اخراج الكتاب مطابقاً لما وضعه مصنفه ، إذا علمنا أن النساخ يجهلون دلالة بعض الكلمات التي كتبها المؤلف ، وقد يحذفون جملاً أخرى ؛ نتيجة لأنتقال النظر بين الجمل المتشابهة ، وهذا ما لاحظته عند تحقيقي كتاب : (لايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب) ، فقد نقصت احدى النسخ مجموعة كبيرة من النصوص (١) ، بسبب انتقال النظر بين الجمل المتشابهة ، وقد يقع التحريف والتصحيف ؛ نتيجةً لعدم وضوح تنقيط بعض الكلمات ، ولتشابه الحروف بعضها مع بعض ، كل ذلك يتطلب من المحقق اليقظة والحذر ؛ لأجل المحافظة على النص ؛ كي يخرج كما كتبهُ مصنفهُ .

وعندما عزمت على تحقيق (شرح الوافية لابن الحاجب) فتشت فهارس المخطوطات العربية والأجنبية ، فلم أحصل إلا على نسختين : واحدة في مكتبة شيخ الأسلام عارف حكمة في المدينة المنورة ، صورتها بعثة الجامعة العربية ، وقد صورتها منها ، والأخرى في مكتبة دير الأسكوريال ، وهذه النسخة تفضل بها عليّ الاستاذ طارق عبد عون مشكوراً ، وكان اعتمادي عليهما في تقويم النص ؛ لعدم حصولي على نسخ أخرى .

وصف النسختين

١ - نسخة مكتبة احمد عارف حكمة (الأصل)

---

(١) انظر الأيضاح في شرح المفصل ، قسم للدراسة ص ٢١٨ .

وهي نسخة مصورة في معهد المخطوطات في الجامعة العربية ، وقد صورت عن نسخة موجودة في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة في المدينة المنورة ، برقم (١١٦) نحو عدد أوراقها : (١٠٢) ورقة ، من بين هذه الأوراق ورقة لم ترقم ، وقد أشرت اليها بـ (أ) لوجه الورقة ، و بـ (ب) لظهرها حفاظاً على الترقيم الموجود في المخطوطة ، وبذلك تكون المخطوطة منتهية بالرقم (١٠١) . متوسط عدد سطور الصفحة الواحدة : تسعة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد : خمس عشرة كلمة .

خط هذه النسخة جميل وواضح ، وهو أقرب إلى الخط النسخي ، ويظهر من الاستدراكات التي في حواشيها أنها صححت على نسخة أخرى ، والتصحيح بخط الناسخ ، بعد أن ينتهي من التصحيح ، يكتب كلمة (صح) ، وفي الورقة الأولى من المخطوطة كتب اسم الكتاب ، وهو كما يأتي : « كتاب شرح الوافية نظم الكافية كلاهما للشيخ الامام العلامة القدوة المحقق جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب المالكي رحمه الله تعالى » ، وقد كُتِبَ على أحد جوانب الورقة الأولى : (طالعه واستعاده عمر بن محمد بن عمر) ، ولم أوفق لمعرفة هذا الشخص .

أما بقية الكتابة ، فغير واضحة ، وعليها تملكات وانتقالات تصعب قراءتها ، وفي أسفل الورقة الأولى ختم مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة ، جاء فيه : « أوقفهُ العبد الفقير إلى ربه الغني ، احمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحنفي ، في مدينة الرسول الكريم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم ، بشرط ألا يخرج عن خزانته ، والمؤمن محمول على أمانته (١٢٦٦ هـ) » .

وجاءَ في نهاية الورقة الأخيرة : « هذا آخر شرح الوافية ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله اجمعين ، وكان الفراغ من تعليقه سلخ شهر جمادي الآخرة ، من شهور سنة ثماني عشرة وسبعمائة » ، ولم يذكر اسم الناسخ عند الانتهاء .

وفي هذه النسخة يذكر الناسخ في أسفل حرف الحاء الذي يدخل في بنية الكلمة (حاء) صغيرة ؛ كي يميزها عن الحرفين المعجمين المماثلين لها (ج ، خ) .

وذكر سبعة أبيات من أبيات حروف الجر مع أبيات الفعل المضارع في ورقة (٧٥) ، والظاهر أن هذه الأبيات ذكرت سهواً بدليل وجودها مع حروف الجر في ورقة (٨٧) .

وفي بداية النسخة بالورقة الأولى حذف ستة أبيات ، ويبدو لي أن هذا الحذف جاءَ متعمداً ؛ بدليل حذف كل ما يتعلق بالملك أو الأشارة اليه ، فقد لاحظته يذكر النظم ابتداءً من البيت الأول إلى نهاية البيت السابع ، وفي البيت الثامن ورد ذكر الملك بقول الناظم :

وَالملكُ الناصِرُ عزَّ ناصِرُهُ وَلَمْ يَزَلْ ممتثلاً أوامِرُه

فحذف هذا البيت وبعدهُ أربعة ، وترك بيتاً ليس فيه ذكر للملك ، وهو :

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على ملوالها كمثلها

وحذف البيت الذي يليه ، لأنه ورد فيه دعاءٌ للملك ، والبيت هو :

يا رب فأغفر للذي نظّمها وللذي أشارَ أن أنظمها

وترك بعد البيت فراغاً بمقدار سطر واحد ؛ كي يدل على الحذف المذكور ، وقد استعنت بنسخة (ل) ، ومنظومة الوافية في ارجاع

المحذوف .

٢ ـ نسخة مكتبة دير الاسكوريال (ل)

وهي نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة دير الاسكوريال ، برقم (١٤٦) ، وقد رمزت لها بالحرف (ل) نسبة لآخر حرف من اسم المكتبة ، والنسخة مكتوبة بخط قريب من خط الرقعة ، عدد أوراقها : (١٢٣) ورقة ، متوسط عدد سطور الورقة تسعة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ثماني كلمات ، وقد كتب في الورقة الأولى . « كتاب الوافية نظم الكافية ، نظمها الشيخ الامام العالم المحقق المدقق جمال الدين أبو عمرو المالكي المعروف بابن الحاجب نور الله مضجعه » ، وحول كتابة العنوان ، كتابة مغايرة لخط اسم الكتاب جاء فيها : « يقول العبد الضعيف المذنب في العاجل ، المفتقر إلى رحمة القوي في الآجل ، حسن بن علي عفا الله عنه ، وعن كل غني وسائل : قد التمس مني جماعة من الاصحاب أن اجمع لهم الفوائد المخفية ... لخ ، ويستمر بالكلام إلى ان يقول : وأشرح الكافية المنظومة ، واجمع الفوائد المبثوثة ، وهذا الكلام ليس له معنى ؛ لأن شارح الكتاب هو ابن الحاجب ، والذي اعتقده أن ورقة العنوان ليست من المخطوطة ، وإنما هي ملحقة بها ، وذلك لأن العنوان المذكور هو عنوان المنظومة وليس عنوان الشرح ، ولوجود الكتابة التي حول العنوان ، والتي تبين جمع المادة وشرحها ، والمادة لم تجمع ولم تشرح إلا على يد ابن الحاجب .

وفي أسفل الكتاب دعاءٌ وهو : « اللهم ارزقني فهم النبيين ، وحفظ المرسلين ، والهام ملائكتك المقربين » ، وجاءَ في الورقة

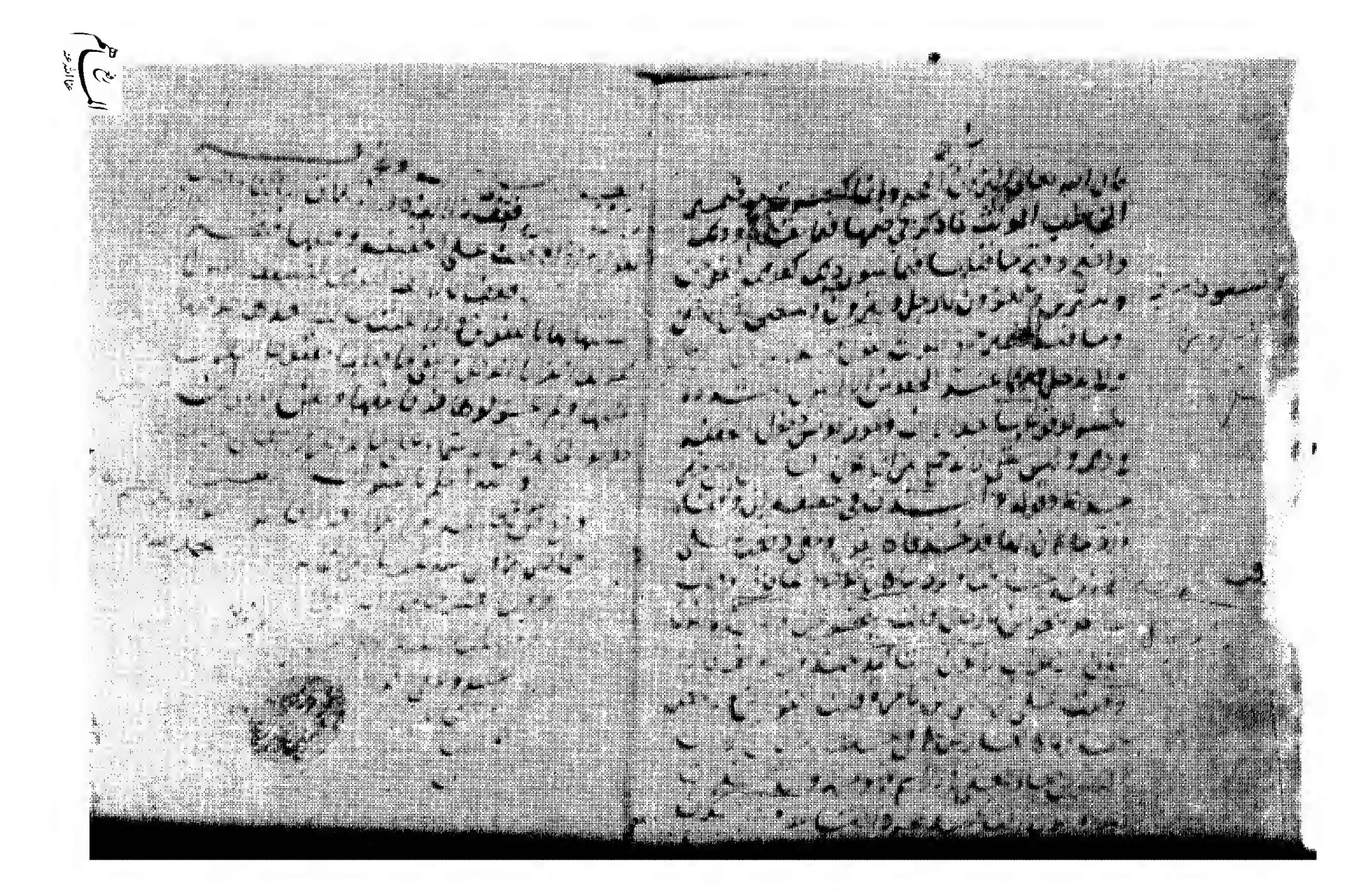
الأخيرة من المخطوطة : « وقع الفراغ من التعليقة يوم الأربعاء العاشر من جمادي الأولى سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، وقت العصر حامداً الله تعالى ، ومصلياً لنبيه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الطاهرين » ولكن الناسخ لم يذكر اسمه .

شرح الأبيات في هذه النسخة يتفق مع النسخة السابقة إلى ثلث المخطوطات تقريباً ، وبعده يبدأ شرح الأبيات بصورة منفردة ، وقد أشرت إلى أول مخالفة بين النسختين في شرح الأبيات ، وبقية المخطوطة مماثلة لها ، لأن هذا الاختلاف في شرح الأبيات ليس له تأثير على المادة المشروحة في كلتا النسختين .

هذه النسخة كثيرة السقطات بسبب إنتقال نظر الناسخ بين الجمل المتشابهة ؛ كما إنه كثير السهو لذلك بلغ ما سقط من النسخة من أولها إلى آخرها ما يزيد على أربعين سطراً ، وقد اشرت إلى ذلك في التحقيق .

بعد وصف النسختين ، اتضح لي أن نسخة (ل) ناقصة ؛ لأنها كثيرة السقطات ، وقدمها في تاريخ النسخ لا يجعل لها ميزة ؛ لأن النسخة الأخرى اكمل منها ، فتركناها واعتمدنا على نسخة مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة ، وجعلناها اصلاً ؛ لأن سقطاتها قليلة جداً إذا ما قورنت بنسخة (ل) .

الورقة الأولى من (ل)



كتاب شرح الوافية

نظم الكافية

كلام الشيخ الإمام العلامة أفضل المتأخرين

أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن الحاجب المالكي

رحمه الله تعالى

الورقة الاولى من الاصل



الورقة الاخيرة من الاصل

توثيق نسبة الكتاب لصاحبه

توثيق نسبة الكتاب ، من الأمور المهمة في ارجاع المصنفات إلى اصحابها الذين الفوها ، وهذا التوثيق يثبت بالأدلة القاطعة التي لاتقبل الشك ؛ لأنّ كثيراً من المصنفات تنسب لغير أصحابها ؛ نتيجة لاشتراكها مع غيرها بالعنوان أو اسم المؤلف .

ولو تفحصنا المصنفات ، لم نجد مصنفاً يشارك كتاب (شرح الوافية) بالعنوان إلا مخطوطة ذكرت في مكتبة المتحف العراقي ، ذكرها اسامة النقشبندي بقوله : « شرح وافية (١) ابن الحاجب) ، ولم يعرف اسم الشارح » (٢) ، وبعد اطلاعي عليها وجدت المنظومة ليست لابن الحاجب ، وإنما هي لشخص أسمه : (محمد) ، كان موجوداً سنة (١٠٢٩ هـ) وشارحها ولده ، ويتضح ذلك من كلام الشارح في نهايتها ، الذي يقول فيه : « هذا آخر ما كتبه العبد الفقير على هذه المنظومة ، نظم والدي محمد ، اسأل الله ببركة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم أن يطيل حياته » (٣) ، وبذلك تنتفي شبهة الاشتراك بأسم الكتاب واسم المؤلف .

---

(١) ذكرت هذه المخطوطة هنا ، لأن النظم بأسم الوافية لابن الحاجب ، والشرح لمجهول ، فمن المحتمل أن يتبادر الذهن من يلاحظها في الفهرس ان ينسبها لابن الحاجب ، لكون النظم له ، والشارح مجهولاً ، فيلسب الشرح له أيضاً .

(٢) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف ص ٥٤ .

(٣) شرح الوافية لابن الناظم ق ٢٠٦ .

ومما يؤكد توثيق (شرح الوافية) لابن الحاجب ، نسبته له على السنة اصحاب التراجم والنحويين .

في ترجمة حياة ابن الحاجب ، قال صاحب كتاب (مفتاح السعادة) : « وله الكافية وشرحها ونظمها الوافية وشرحها » (١) ، وقال السيوطي : « والكافية في النحو وشرحها ، والوافية وشرحها » (٢) ، وقال : ونظم الوافية وشرحها » (٣) ، وقال حاجي خليفة : « وبعد ذلك طلب منه ـ أي الملك الناصر داود ـ ان يشرح له النظم ، فشرحه بشرح سماهُ (شرح الوافية نظم الكافية) » (٤) ، وبذلك تتأكد نسبته عند اصحاب التراجم .

أما نسبة (شرح الوافية) على السنة النحاة ، فقد ذكرها ابن هشام بقوله : « وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ، أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم ، نحو أرجل في الدار أم امرأة ؟ كما مثل به في (الكافية) ، وليس كما قال » (٥) ، وقال الأزهري : « وفيه رد على ابن الحاجب في (شرح منظومته) ، ان الاستفهام المسوغ للأبتداء . . . لخ » (٦) ، وقال السيوطي في موضوع المبتدأ

---

(١) مفتاح السعادة ١ / ١٤٠ .

(٢) حسن المحاضرة ١ / ١٩٤ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ .

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٣٧٤ .

(٥) مغني اللبيب ٢ / ١٣٧٤ .

(٦) شرح التصريح ١ / ١٦٩ ، وانظر حاشية يا سين ١ / ١٦٩ :

والخبر : « وقصره ابن الحاجب في (شرح وافيته) على همزة المعادلة بأم ، نحو أرجل في الدار ام امرأة ؟ » (١) .

من هذه النصوص التي ذكرها النحاة تتأكد نسبة (شرح الوافية) لابن الحاجب بصورة لا تقبل الشك .

(١) همع الهوامع ١ / ١٠١ ، وانظر شرح الوافية ق ١٩ .

منهج التحقيق

إنَّ طريقة تحقيق النصوص ؛ هي اخراج نص مطابق للنص الذي وضعه المصنف ان لم يكن نفسه ؛ لذلك فقد التزمت في تحقيق (شرح الوافية نظم الكافية) بقواعد وسرت بموجبها ؛ لأجل اخراج النص سليماً وواضحاً ومفهوماً ، وهي ما يأتي :

١ ـ كان هدفي اثناء التحقيق المحافظة على صورة النص كما أورده مصنفه ، ولم أدخل فيه بزيادة أو نقصان إلا بما يسمح به للمحقق من زيادة حرف أو كلمة بعد الدراسة ، وتحصر الزيادة بين (معقوفين) ، ويُشار اليها في الحاشية . أو بزيادة من احدى النسختين إذا كان ذلك ضرورياً ، مع الأشارة اليها في الحاشية .

٢ ـ قد وردت في المخطوطتين كلمات مكتوبة بشكل يغاير الخط الحديث ، مثل : اشباع الهمزة وتحويلها الى ياء ، ومثل : كتابتها بحسب موقعها من الأعراب ، نحو (مبتدياً) و (بسير) ، ونحو (من المبتدىء) و (جاءَ المبتدؤ) ، كتبتُ ذلك بما يتفق والخط الحديث ، بغير اشارة اليه .

٣ ـ لما كنتُ لم احصل إلا على نسختين من المخطوطة فقد استعنت بنسخة (منظومة الوافية) لغرض تقويم نصوص النظم ، واشرت إلى ذلك في الحاشية .

٤ ـ رجعت في تقويم بعض النصوص الى مصنفات المؤلف الاخرى ، مثل : (الكافية) و (شرح الكافية) ، و (الأيضاح في شرح المفصل) .

٥ ـ ترجمت للأعلام غير المشهورين ، لأن الاعلام المشهورين معروفون لقارىء مثل هذا الكتاب .

٦ ـ أكملتُ الآيات القرآنية التي ذكرت منها بعض الكلمات في الحاشية ، وعرضت جميع الآيات على المصحف الشريف ، وذكرت أرقامها وسورها .

٧ ـ بعض الآيات تحتمل اكثر من قراءة أرجعتها الى كتب القراءات المعتمدة ، مثل : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، والتيسير في القراءات السبع للداني ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ، ومعاني القرآن للفراء ، وغريب اعراب القرآن لابن الانباري ، ومن التفاسير : (الجامع لاحكام القرآن) للقرطبي ، و (البحر المحيط) لابن حيان .

٨ ـ خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث المعتمدة ، امثال : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، ومسند الامام أحمد بن حنبل .

٩ ـ خرجت الامثال والاقوال من كتب الامثال المعتمدة ، مثل مجمع الامثال للميداني ، وفرائد اللآل في مجمع الامثال للشيخ ابراهيم الأحدب .

١٠ ـ أمّا الاشعار والارجاز ، فقد اعتمدت في تخريجها على دواوين الشعراء ، وكتب النحو ، وقد اكملتها في الحاشية ، وذكرت الروايات التي وردت فيها ، كما اني نسبت الأبيات التي لم ينسبها المصنف الى أصحابها بقدر الأمكان ، وبينت محل الشاهد فيها إذا لم يذكره المصنف .

١١ ـ إذا رأيت المصنف خالف آراءَهُ في مصنفاته السابقة (لشرح الوافية) ، أشيرُ الى هذه المخالفة في الحاشية ، واوضح سبب ذلك .

كما اني لقــدت قسماً من عبـارات النص مـع الأشارة الى ذلـك في الحاشية .

وبما ذكرتُ أرجو أن اكون موفقـاً في اظهار هـــذا الـكتاب بالصورة اللائقة به ، والله الموفق لطريق الصواب .

النجف الأشرف

١٥ جمادى الاولى ١٤٠٠ هـ

أول نيسان سنة ١٩٨٠ م

الدكتور موسى بناي العليلي الخفاجي

كلية الفقه الجامعة المستنصرية

شرح الوافية نظم الكافية

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي
المتوفى سنة ٦٤٦هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور موسى بناي علوان العليلي

رفع
الماهم
عفا الله عنه



وبه العصمة (١)

الحمدُ لله على ما أنعما
بجودِهِ وفضلِهِ وكرَّما
علَّمنا ما لم نكنْ لنعلما
حتى أرانا في عدادِ العُلَما
ولم نكنْ لنهتدي لولاهُ
والحمدُ للهِ بما (٢) أولاهُ
ثم الصلاةُ والسلامُ تالي (٣)
على النبي دائماً والآلِ
وبعدُ إنَّ هذهِ أرجوزهْ
في علمِ الاعرابِ أتتْ وجيزهْ

(١) في ل : (رب تمم بفضلك)
(٢) في ل : (بما بداهُ) ، وفي الوافية : (فالحمد للهِ لما تعداهُ) .
(٣) في ل : (تالِ) .

قَصَدْتُ في نَظْمِي لَهَا مُقدِّمة
صنفتُها من قبلُ وهي مُحكَمة

من أجلِها سمَّيتُها بالوافية
لكونها وفت بنظمِ الكافية

[(١) والملكُ الناصرُ عزَّ ناصرُه
ولم يزلْ مُمتثِلاً أوامرُه (٢)

داودُ نجلُ الملكِ المعظمِ
أوزعهُ (٣) الرحمن شكرُ النِّعَمِ

مَنْ أصبحَ العلمُ بهِ قد اشتهر
وكلُّ ذي فضلٍ لقدره قدر

أشارَ أنْ أنظمَها بامرْ
فلمْ يسع لي دفعه بعُذْرِ

فقمْتُ فيها واستعنْتُ اللهَ
وكانَ نورُ سعده جلاَّهَا]

ولمْ تكُن(٤) أرْجُوزةٌ من قبلها
جاءتْ على منوالِهَا كَمِثْلِها

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، وهو زيادة عن ل ، والوافية .

(٢) هذا البيت ساقط من الوافية .

(٣) في الوافية : (أودعه) .

(٤) في ل : (يكن) .

[يا ربِّ فاغْفِرْ للذي نظَّمَهَا
وللذي أشارَ أنْ أنظمَهَا (١)]

[الكلمة] (٢)

اللفظُ مَوْضوعاً لمعنًى مفردِ
كلمــة جنس ثلاث تغتــدي

بيان لحد الكلمة ، فقوله : « لفظٌ » يشملُ (٣) الكلمةَ وغيرَها ؛ لأنَّــهُ لِمَــا يتلفظُ بهِ ، قولهُ : « مَوْضُوعاً لمعنى » يُخرِجُ المهملاتِ مثل : ديز ، ولاز ، مِمَّا لَمْ يوضعْ ، وقولهُ : « مفرد » يُخرجُ المتعددَ من الجمل وغيرها ، مثل : زيدٌ قامَ (٤) ، وغلامُ زيدٍ من المركباتِ ، وانتصبَ « مَوْضُوعاً » على الحالِ من الضمير المقدر في قوله : « اللفظُ » ؛ لأنَّ اللفظَ بمعنى الملفوظ ، أي : ما يُتَلفظ بهِ في حالِ كونهِ موضوعاً . ثم ذكر أنَّ هذه الكلمةَ المحدودةَ جنسٌ تحتهُ ثلاثةُ انواع ، ثم (٥) ذكرَها فقالَ :

[اقسامُ الكلمةِ]

اسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ ثاني
محصورةً بالنفي والأثبـاتِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، والوافية .

(٢) هذه العناوين زيادة وضعتها لأجل التوضيح ، وهي غير موجودة في الاصل ، وفي ل .

(٣) في الاصل (تشمل) وما اثبتناه عن (ل) .

(٤) في ل : (قائم) .

(٥) (ثم) : ساقطة من ل .

ولمّا ذكر أنّها ثلاثةُ أنواعٍ ، ذكرَ ما يدلُ على الحصرِ ، والنفي والأثباتُ أقوى/ الأدلةِ على الحصرِ (١) ، فقالَ : لأنّها [٢ و] إمّا أن تدلَ على معنىً في نفسه ، أو لاَ ، والثاني الحرفُ ، والأولُ إمّا أنْ يدلَ على احد الأزمنةِ الثلاثة : الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، أو لاَ ، والثاني الاسمُ ، والاولُ الفعلُ ، فتبيّنَ بهذا الحصر الدائرةِ بينَ النفي والأثباتِ ، إنحصارُها في ثلاثةِ الأقسامِ المذكورةِ ، وقولهُ : « جنس ثلاث » وهي انواعُ ، لكونها في المعنى كلياتٍ ، وهذا الحصرُ (٢) هو معنىَ قوله :

فإنْ يَكُنْ معناهُ لا في نفسهِ

فالحرفُ وهو مشكلٌ في جنسه

ومعنىَ قولهم : « في نفسهِ » ، أي تستقلُ الكلمةُ بالدلالةِ على معناها الافرادي من غيرِ انضمام أمرٍ آخر اليها ، وقولهم : « لا في

---

(١) دليل النفي والاثبات لا يستقيم لابن الحاجب في جميع اقسام الكلمة ؛ لأن من الاسماء ما يدل على الزمن الماضي ، مثل : (منذُ) ، ومنها ما يدلُ على المستقبل ، مثل : (غداً ، وبكرة) ومنها ما يدل على الحاضر ، مثل : (اليوم ، والساعة) ، فهذه الألنواع في رأيه من الأسماء ، وقد دخلت ضمن الدليل السابق ، ولكنها تخالفهُ ، ولا يمكن فصلها عن الأسماء وادخالها مع الافعال ، لأنها لا تدل على الحدث ، ولا يمكن ابقاؤها مع الأسماء لعدم شمولها بالحد ؛ لأنها مقترنة بالزمن ، إلا إذا جُعلت قسماً رابعاً من اقسام الكلمة ، وهذا لم يقل به ابن الحاجب .

(٢) في ل : (وهو) ، ولا يستقيم معها الكلام .



نفسه » ، اي ألا (١) تستقلُ الكلمة بالدلالةِ على معناها الأفرادي إلاّ بانضمامِ متعلقيها اليها ، كـ (من) ، و (إلى) ، و (الواو) ، و (ثُمَّ) ، ونحو ذلك . وقوله :

وإنْ يَكُنْ في نفسه فالفعلُ

لِزَمَـنٍ مُحَصَّـلٍ يَدُلُّ

يعني بالمحصلِ ، الماضي ، والحاضرَ ، والمستقبلَ ؛ وإنَّما عُدِّيَ « يدلُ » باللامِ لمّـا تضمنتْ معنًى يوضعُ ، لأنَّ الدلالة الوضعية متضمنةٌ معنى الوضع ؛ ثم بيَّنَ معنى (٢) الزمان المحصل فقال :

مَاضٍ او الحال او المُستقبلِ

والاسمُ عن ثلاثهـا بِمَعْزِلِ

أي : ليس له دلالة وضعية على زمان بعينه من هـذه الأزمنة : ثم قال :

وقد عَلِمْتَ حد كُلٍ منهما

فلا تَسَائل بعدَ هـذَا عنهمَا

يعني أنه قـد تبين جنس ثلاثة الأنواع ، وهو ما يدل على معنى مفرد بالوضع ، وتبين فصل كل واحـد منها على الوجه المستقيم ، وقد علم ان الحد المستقيم هو الجنس الاقرب والفصل ، وقـد تبينـا بما تقدم .

واعلم أن الحدود النحوية الألفاظ (٣) المفردة ، باعتبار التركيب ونفيه ، والمركبـة باعتبـار التركيب ، إنما يتميز بـها جعـله الواضع

---

(١) (لا) : ساقطة من (ل) وسقوطها وهم .

(٢) (معنى) : ساقطة في (ل) .

(٣) في ل : (للالفاظ) .

مدلولاً (١) ، وليس لها في أنفسها حقائق يتميز بها ، بأعتبار معانيها سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة ، بأعتبار الوضع ، فيقدر ما جعلته (٢) موضوعاً (٣) له ، كأنه ذاتي لها ، وتحد على تقدير ذلك ، فلما كان الاسم في وضعهم لمعنى في نفسه ، من غير دلالة على زمن محصل ، جعل ذلك حداً له ، وكذلك الفعل يجري فيه على ما ذكرت لك في الاسم ، وإذا حددت (٤) المفرد بأعتبار التركيب كالفاعل ، والمفعول ، والحال ، والتمييز ، وغير ذلك حملت ذلك العمل ، فتقول : في حدّ الفاعل : هو الذي يدل على من قام به الفعل ، وهو بمعنى من نسب الفعل اليه ، وإذا حددت المفعول قلت : هو الذي يدل على من وقع عليه الفعل ؛ لأنه وضع للدلالة على ذلك ، وإذا حددت الحال ، قلت : هو الذي يدل على هيئة فاعل ، أو مفعول ؛ لأنه إنما وضع لذلك ، وإذا حددت التمييز ، قلت : هو الذي يدل على رفع الابهام عن مفرد أو جملة ، لأنه وضع لذلك ، وكل حد نحوي فمعناه هو الذي يدل على كذا ، فإذا اسقط لفظ الدلالة ، فهي مرادة ، وإنما اسقط ، لكونه معلوماً ؛ ولأن غرضهم أن يجري فيهما لفظ الحدود على وزان الحدود الحقيقية .

ولما فرغ من بيان مفردات هذا العلم بالحد من حيث كان المركب

(١) في ل : (مدلولاً في انفسها) .

(٢) في ل : (جعلت) .

(٣) في الاصل (موضوعة) .

(٤) اهتمام ابن الحاجب بالحدود ، يظهر لنا اهتمامه بأثر العامل ، والعامل كما هو معروف أثر من آثار الفلسفة التي أدخلها النحاة في النحو العربي .



لا يتحقق قبل تحقيق مفرداته ، شرع بذكر حدِّ المركب ، وهو الكلام ، فقال :

ثُمَّ الكَلامُ كِلْمَتَا إسْنَادِ
وَهوَ قسمانِ بلا عنَادِ

فقولهُ : « الكلامُ » هو المحدودُ ، وقوله : « كِلْمَتَا إسنادِ » ، هو الحد فالكلمتان الجنس ؛ لأن ذاك يشمل الكلام وغيره ، لأن قولك : غلامُ زيدٍ كلْمتانِ [٣ و] وليستا (١) بكلام ، وقولهُ : « إسنادِ » يخرجُ (٢) ما ليسَ بكلامٍ ، ويعني بالاسناد الحكم (٣) على أحد الجزءين بالآخر ، على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده ، [وقوله : « وهو قسمانِ بلا عنادِ » يعني أنَّ] (٤) هذا المحدود لا يكون إلا قسمين : اسم واسم ، وفعل واسم ، وإنما كان كذلك من جهة أن المفردات ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، والمركب فيها لا يزيد على ستة تقديرات : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف ، فالاسم والاسم ، والاسم والفعل ، هما قسما الكلام ، والباقي (٥) لا يستقيم كلاماً ، أما الاسم والحرف فلا يستقيم ؛ لأن الحرف لا يصلح حكماً ولا محكوماً عليه ، وأما الفعل والفعل فلأنَّ الفعل لا يكون محكوماً عليه ، وأما الفعل والحرف ، فأبعد ، وأما الحرف والحرف فأبعد ،

(١) في الاصل : (وليسا) .
(٢) في ل : (ليخرج) .
(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .
(٤) في ل : (حكم أحد) .
(٥) في الاصل : (والثاني) وهو تحريف ، وما اثبتناه عن (ل) .

وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه ، لأنه لايستقل بالمفهوم الافرادي إلا بذكر متعلقه من اسم او فعـل ، فـلا يكون بأنفراده حكمـاً ولا محكوماً عليه ، وإنما لم يستقم ان يكون الفعل محكوماً عليه ؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم ، ولذلك لم يكن مدلولها إلا بمعنى التنكير ، ولا يكون الحكم محكوماً عليه ، فوضح بذلك أنه لا يستقيم كلام إلا من اسمين او من فعل واسم ، ووجب أن يكون قولهم : يا زيدُ ونحوه متأولاً بفعل مقـدر ، أي : اريد او اعني ، او انادي ، ونحو ذلك ، وهذا معنى قول النحويين : لا يتأتى كلام إلا من اسمين او من فعلٍ واسم ، وقد وضح ذلك بما تقدَّم . ثم بيَّن الاسمية والفعلية فقال :

فعليّةٌ واسمية نحو كَتَبْتُ

زيدٌ وزيدٌ كاتِبٌ فافهَمْ تُصِبْ ٣ظ

(١) باللام خُصَّ الأسمُ والأسْنادِ

إليْهِ والجرِّ وأنْ تُنَادِي

والنَّعْتِ والتنوينِ والتصغيرِ

والجمعِ بالتصحيحِ والتكسيرِ

فذكر خصائص الاسم ، ويعني بالخصيصة الأمر الذي إذا وجدَ دل [على الوجود] (٢) ، واذا فقد لا يدل على الأنتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف ولا ينعكس ، ولذلك لو جعل حـداً ، كان أخص من المحدود ، فمنهـا لام التعريف ، لأن الفعل حكم لا يقبل التعريف ، ومنها الاسناد اليه ، أي الحكم عليه ، لأن الفعل حكم لا يحكم عليه ،

(١) في ل : بعد البيت (ثم قال) .

(٢) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

ومنها الجر ؛ لأن الجر في المعنى منسوب اليه ، ومنها النداء ؛ لأن المنادي مفعول ، والمفعول في المعنى محكوم عليه ، ومنها النعت (١) لأنه حكم في المعنى على المنعوت . ومنها التصغير ؛ لأنه في معنى النعت . ومنها التنوين ؛ يعني تنوين التمكين والتنكير ، اما تنوين التمكين ، فدال على أن المنون به غير مشبه بالفعل ، ولا يستقيم إلا في الاسم ، واما تنوين التنكير فلأن الفعل وضعه للتنكير ، فلا يحتاج إلى تنوين تنكير ، فوجب اختصاصه بالأسم . ثم قال :

والأسمُ إمّا معربٌ اوْ مَبْنِي
والمعربُ الاصلُ فخُذْ ما يُغْنِي (٢)

فقسم الاسم إلى معرب ومبني ، ثم شرع بحد المعرب ، ثم لايزال يتكلم في المعرب حتى ينتهي ، فإذا انتهى انتقل إلى الكلام (٣) على المبني ، وقولهُ : « المعربُ الاصلُ » ، لأن النحويين يقولون : إن اصل الأسماء الاعراب ، ولذلك يقال : في الاسم المبني لم بني ؟ ولا يقال : في الاسم المعرب لم اعرب ؟ وقوله : « خُذ ما يُغْنِي » (٤) ، في حده وهو ما ذكره في قوله :

مُركّبٌ لا يُشبِهُ المَبْنِيّا
أصلاً كمَنْ وأفٌ ثمّ حَيّا

---

(١) لقد ذكر المصنف ضمن خصائص للاسم (النعت والتصغير والجمع) وهذه الانواع زيادة على ما ذكر النحاة من الخصائص .

(٢ ، ٣) في الاصل (تغني) ، وفي ل تغني في البيت ، وفي النثر (يغني) وهو الذي اثبتناه .

(٤) (الكلام) : ساقطة من ل ، ولا يستقيم بغيرها الكلام .



[٤و]فتعرض في حده لما كان سبب إعرابه [لغة] (١) للمانع مع وجود السبب ، وذلك ان الاعراب لا يستحق إلا بعد التركيب (٢) ؛ لأن وضعه لتبيّن المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما احسن زيد ورفعت علمت الفاعلية ، وإذا نصبت علمت المفعولية ، وإذا خفضت علمت الاضافة ، فلولا الاعراب ، لما عرفت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب (٣) ، لم يكن إعراب كقولك : الف ، با ، تا ، ثا ، وكقولك : واحد اثنان ، ونحو ذلك مما تعدده تعديداً من غير اسناد ، ثم قال : « لا يشبهُ المَبنيّا اصلاً » ، يعني ان المعرب هو المركب إذا انتفى المانع ، وهو شبهه بمبني الاصل ، كالحرف في مثل : من ابوك ؟ فالتركيب موجود ، والاعراب منتف لحصول المانع ، وكالفعل الماضي ، مثل هيهات ذلك ، وأف لزيد ، أي : بعد ذلك . وتضجرت ، وكفعل الامر مثل حيَّ ، أي اقبل ، فمثل بالثلاثة ، وهي المبني اصلاً . ثم قال :

مُختَلِفُ الآخِرِ لِلعَوَامِلِ

لَفظاً وتقدِيراً بأمرٍ شامِلِ

---

(١) (لغة) ساقطة من الاصل ، وهي زيادة من (ل) .

(٢) في ل : (العقد والتركيب) .

(٣) لو ذكر المصنف التأليف لكان أولى من التركيب ، لأن التركيب هو ان تتصل كلمة بأخرى ، وتكوّن كلمة واحدة تختلف عن الكلمتين السابقتين ، مثل التركيب العددي والاضافي ، والمزجي والاسنادي .

[يعني أنّ هذا المعرب المحدود يختلف آخره باختلاف العوامل] (١)
ثم قسم اختلافه إلى مختلف في اللفظ ، وإلى مختلف في التقدير ، وذلك شامل لجميع الأسماء المعربة ، وسيبين اللفظي والتقديري بحصر التقديري :

ثم شرع يبين الأعراب ، فقال :

إعرابُهُ ما اختلفَ الآخِرُ بهْ
مِنْ حَركاتٍ وَحروفٍ تشتبهْ

يعني أنّ المسمى بالأعراب هي الحركات ، والحروف التي يختلف الآخر بها من الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والواو ، والألف ، والياء ، وإنما قال تشتبه ، لأنها تلتبس قبل بيانها . ثم قال :

/ رفعٌ ونصبٌ ثمّ جرٌّ قِسمَةٌ
وَكُلُّ نوعٍ علمٌ لِحِكْمَةْ [٤ظ]

فذكر أنواع الأعراب وأنّ كل نوع منها وضع علماً على معنى .
ثم قال :

فالرَّفْعُ للفاعلِ أو مَا ضارَعهْ
وَالنَّصْبُ للمفعول أوْ ما شابَهْ (٢)
وَالجرُّ يأتي عَلمَ الأضافة
ولا يكونُ أبَداً خلافَــهْ

فذكر كل نوعٍ ومدلوله ، فالرفع (٣) للفاعلية ، يعني للفاعل وما

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

(٢) في الأصل : (ما شابهه) ، واثبتنا ذلك من (ل) .

(٣) هذه الطريقة في تعيين الحركات اتبعها اصحاب تيسير النحو في الوقت الحاضر ، أمثال ابراهيم مصطفى ، والدكتور المخزومي . —

أشبه الفاعل ، والنصب للمفعولية ، أي : للفعول وما أشبه المفعول ، والجر علم الاضافة ، لا يكون الجر إلا دليلاً عليها ، كقولك : غلامُ زيدٍ ، ومررتُ بزيدٍ . ثمّ قال :

(المعرب بالحروف)

والجمعُ إنْ كسّرتهُ والمفردُ
مُنصرَفَينِ بالثلاث يُسرَدُ
وَجمعُكَ المؤنثَ الصّحيحا
بالضّمِ وَالكسْرِ لهُ صريحا
والاسمُ مُطلقاً إذا لمْ يُصرَف
بالضّمِ وَالفتحِ يكونُ فاعرفِ
أخُوكَ مَعْ حَمُوكَ مع أبُوكا
وَذُو وَفُوكَ وَكذا هَنُوكا
مُضافَةً لِغَيْرِ يَا تكَلُّمِ
بالوَاوِ وَالألفِ وباليَا (١) فاعْلَمِ
[ثم المُثنَى جاءَ باليا والألِف
وأثنان مَعْ كِلَي ضميرٍ إن تُضيفْ] (٢)

= انظر احياء النحو ص ٥٣ ـ ٦٨ ، في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٧٠ ـ ٨١ .

(١) (بـ) في (بالها) للوزن .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن (ل) ، والوافية وفي الاصل مكانه بياض .

وَالجمعُ سَالِماً بِيَا أوْ وَاوِ

[وَ](١)نَحْوَ: عِشرُونَ أُولُوا مُسَاوِ

فقسم الاسماء باعتبار ما اتفقت فيه من الاعراب ، ليبين رفع كل قسم ونصبه وجره ، فقال : « والجمع إن كسرته والمفرد » ، يعني أن كل اسم مفرد منصرف ، وجمع مكسر منصرف ، رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وخفضه بالكسرة .

وقال : « منصرفين » ليخرج ما ليس بمنصرف ، لأنه لايكون الخفض فيه بالكسرة (٢) ، وقال : « في الجمع إن كسرته » ليخرج الجمع السالم من المذكر والمؤنث ؛ لأنه / اعرابه لا يكون [٥ و] كذلك ، ثم ذكر جمع المؤنث السالم ، وبين أن رفعه بالضمة ونصبه وخفضه بالكسرة . ثم ذكر الأسم غير المنصرف ، وبيّن أن رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالفتحة .

ثم لمّا انتهى المعرب بالحركات أخذ بذكر المعرب بالحروف ، فذكر الاسماء الستة وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، وبيّن أنها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم ، فرفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وخفضها بالياء .

ثم ذكر المثنى ، وبيّن أن رفعه بالألف ، ونصبه وخفضه بالياء ، وضم اليه اثنين ، و (كلا) إذا أضيف إلى مضمر وخصهما ؛ لأنهما ليسا [من] (٣) المثنى ، لأن المثنى المراد به اسم لمفرد زيد عليه

---

(١) الواو زيادة عن (ل) والوافية .

(٢) في الاصل بالفتحة ، وهو وهم .

(٣) (من) زيادة للسياق .

ألف ونون (١) ، ليدل على أن معه مثـله من جنسه وليس اثنان كـذلك ، لأن قولك : (اثن) ليس موضوعاً لشيء ، وإنما هو اسم موضوع لمفردين من أول الأمر ، وإنما (٢) جرى مجرى المثنى في الأعراب لمّا وافق معنى المثنى في مدلوله .

وكلا أيضاً ليس بمثنى ، وإنما هو اسم مفرد وضع للأثنين ، ولم يعرف إعراب المثنى إلا إذا اضيف إلى مضمر ، كأنهم لما أضافوه إلى المضمر ، وهو مضمر متصل مثنى في المعنى تأكد معنى التثنية فيه فأجروه مجراه في الأعراب ، فتقول : جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، ومن العرب من يقول : [جاءني] (٣) كلاهما في الأحوال الثلاث ، وهو القياس ، والفصيح إجراؤه مجرى المثنى . وإذا لم يضف إلى مضمر فلا خلاف في أن حكمه حـكم عصا ما تقول : جاءني كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين .

ثم ذكر الجمع المذكر السالم ، وبيّن أن رفعه بالواو ، ونصبه وخفضه بالياء ، وضم اليه قولهم : أولو مال ، وعشرون / [٥ ظ] وأخواته ، وخصها ؛ لأنها ليسا من الجمع (٤) السالم إذ ليس لها مفرد جمع ، وإنما وضع من أول أمره لمدلوله ، وإنما أجري مجرى الجمع فيما ذكر ، وإنما قال : والجمع سالماً ولم يقل مذكراً ؛ لأن جمع المؤنث قد تقدم حكمه فعلم أن هذا جمع المذكر ، وانتهى تفصيل الأسماء باعتبار

(١) في ل : زيادة (أو ياء ونون) .

(٢) في ل : (وإذا) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(٣) ما بين المعقوفين : ـ زيادة عن (ل) .

(٤) في الاصل (المذكر) وشطبه الناسخ ، وفي (ل) غير موجود .

اختلاف أحوالها في الأعراب ، وإنما أعرب القسم الأول بالحركات الثلاث ؛ لأنه الأصل في الأعراب ، ولم يمنع مانع [منه] (١) ، وإنما نقص جمع المؤنث السالم الفتحة وأعرب بالكسر في النصب والجر معاً ؛ لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر ، ولم يجعل لجمع المؤنث على المذكر مزية ، فحمل فيه النصب على الجر ، وإنما نقص غير المنصرف الكسر ؛ لأنه أشبه الفعل بالعلتين الفرعيتين ـ على ما سنذكر ـ فقطع عما ليس في الفعل وأعرب بالفتح في موضع الجر .

وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف لمشابهتها المتعدد من المثنى والمجموع ، وأواخرها (٢) ما تقبل أن تتغير (٣) بتغير العامل ، واعرب بثلاثة الاحرف ، لأنه الأصل فيما اعرب بالحروف .

وأعرب المثنى والمجموع جمع السلامة بالحروف للتعدد مع ان أواخرها (٥) ما تقبل ان تتغير بتغير العامل ، وهي الحروف التي وضعت للدلالة على التثنية والجمع ، وإنما لم يعربا بالألف في النصب ؛ لأنهما لو أعربا به لقيل : ضاربان في النصب في المثنى بكسر النون ، وضاربان في الجمع بفتح النون ، فإذا أضيفا سقطت النون للأضافة فلم يدر : أمثنى هو أم (٦) مجموع ؟ فلما جاء [بسقوطها] (٧) الألتباس من الألف

(١) (منه) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : (حرف) .

(٣) في ل : (يتغير) .

(٤) في ل : (واعربت) .

(٥) في ل : (حرف) .

(٦) في ل (أو) ، ولا يستقيم معها الكلام ، لأن الهمزة تقتضي أم المعادلة .

(٧) (بسقوطها) زيادة من حاشية (ل) .

في النصب أسقطوها فيها وحملوا النصب على الجر فيها لما ثبت بينهما من المواخاة في باب ما لا ينصرف ، ثم لما علموا أن الألف أخف الحروف ، رأوا ان يجعلوها في الأعراب عوضاً عما هو اثقل منها [٦ و] فجعلوها عوضاً عن الواو في الرفع ، وجعلوها في المثنى ؛ لأنه سابق في التقدير على الجمع ، فصار إعراب المجموع بالواو في الرفع ، وبالياء في النصب والجر ، واعراب المثنى بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر . ثم قال :

تَقْدِيرُهُ نَحْوَ عَصاً بالألِفِ
وَكَغُلاَمِي مُطْلَقاً وَهوَ خَفِي
وَنَحْوَ قَاضٍ رفعُهُ والجرُّ
وَنَحْوَ مُسلِمَيّ رَفعاً فأدْرُوا

لمـا تقـدم أن الأعراب يكون لفظاً وتقديراً ، أخذ يبين مواضع التقدير فيعلم أن ما عداه يكون معرباً لفظاً ، فقال : التقدير في كل ما كان آخره الفاً حذفت للتنوين ، او لم تحذف ؛ لألها لا تقبل حركة لفظاً ، وفي كل ما اضيف إلى ياء المتكلم من نحو : غلامي ودلوي ، وقوله « مطلقـاً » ، يعني : في الرفـع والنصب والجر في البابين ، وقوله : « وهو خفي » ، لما وقع فيه من الأختلاف ؛ لأن بعضهم يقول : هو مبني (١) في الأحول الثلاث ، وبعضهم يقول : معرب لفظاً في حال الخفض بالكسر ، والصحيح ما قدمناه ؛ لأن الإضافة إلى

(١) قال المصنف في شرح الكافية : « وقد زعم أن باب غلامي مبني ، وهو وهم ، لأن الاضافة إلى المضمر لا توجب بناءً بدليـل غلامك وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً » . شرح الكافية ص ١١ .

المضمر لا توجب بناءً ، ولأن كسرة ما قبل ياء المتكلم لأجل الياء ، وهي في التقدير سابقة على العامل ، وأقوى في السببية ، فلا وجـه لحذفهـا وإبدال كسرة الاعراب منهـا . وقوله : « وَنحْوَ قاضٍ رفعهُ والجرُّ » ، يعني : ومما اعرب تقديراً في حال رفعه وجره ، كل اسم آخره ياء قبلها كسرة استثقلت الضمة والكسرة على اليـاء فحذفتا ، فان كان معه تنوين حذفت الياء لألتقاء الساكنين وإلا بقيت الياء ساكنة ، وفي حال النصب يعرب لفظاً لخفة الفتحة على الياء ، فتقول : هـذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضياً ، قوله : « وَنحْوَ مُسْلِمِيَّ رفعاً » يعني أن كل جمع لمذكر سالم إذا اضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع ، يكون معرباً تقديراً باواو ، لأن أصل مسلمي : مسلمون ، فلما اضيف / [٦ ظ]الى ياء المتكلم ، حذفت النون للإضافـة ، فبقي مسلموي قلبت الواو ياءً ، وادغمـت في الياء ، وكسر ما قبـل الياء حيث كان مضموماً ، فقيل : مسلمي ومصطفي كذلك ، إلا أن ما قبل الياء يبقى مفتوحاً على حاله .

[الممنوع من الصرف]

ثم شرع يذكر غير المنصرف فقال :

لِمثْنَانِ مِن تِسْعٍ تُزِيلِ الصَّرْفَا

أوْ ما يجي كالأثْنَتَيْنِ عُرْفَا

الأسم يمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ، أو واحد منها يقوم مقامها . ثم عددها فقال :

عَدْلٌ وتأنيثٌ وَجَمْعٌ مَعْرِفه
وَعُجْمَةٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَصِفَه

وَالنونُ إنْ زِيدتْ عَقِيبَ الألفِ
وَالتاسِعُ التركيبُ فافهَمْ تصرْفِ

وَحُكْمُهُ يأتي بغيرِ كَسْرِ
وَغيرِ تنوينٍ خلافَ الشّعرِ (١)

وَفي التناسُبِ يكونُ قابلاَ
صرْفاً قوَارِيرا وَقُلْ سَلاَسِلا (٢)

وإنما امتنع الأسم بهما من الصرف ؛ لأنه يصير بهما فرعاً من جهتين ، فأشبه الفعل من حيث كان فرعاً على الاسم من جهتين ، أما كون الاسم يصير بهما فرعاً من جهتين فواضح ؛ لأنها كلها فروع ، وأما كون الفعل فرعاً على الأسم من جهتين ، فلأن الفعل مشتق من الأسم الذي هو المصدر ، والمشتق فرع على المشتق منه ، والثاني أن الأسم وقع محكوماً عليه ومحكوماً به ، والفعل لم يوضع إلا محكوماً به ، فالأسم (٣) مستغن عنه ، والفعل غير مستغن عنه ، فلما اشبه الفعل بما ذكر قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين ، تنوين الصرف ، والجر تابع ذهابه لذهاب التنوين بالعلتين عند الأكثر ، فلذلك قال : وحكمه أن لا كسر ولا تنوين صرف ، ويكون في موضع الجر مفتوحاً ، هذا إن كان الكسر في الأسم مخصوصاً بالجر لو كان منصرفاً ، ويفتح إن كان يقبل الفتح ، فمن ثم كان (قائمات) لو سمي به إمرأة غير

(١ ، ٢) البيتان ذكرا في الأصل متأخرين ، وشرحهما متقدم ، فنقلتهما الى هذا المكان ، كما في نسخة (ل) .

(٣) في (ل) : (والاسم) .

منصرف ، وهو ما كان عليه / قبل العلتين [٧ و] لأن الكسر ليس مخصوصاً بالجر ، لو لم يكن غير منصرف ؛ لأنه لا يقبل الفتح ، فهو بتقدير العلتين وعدمهما على حال واحدة لما ذكرت ، وكذلك ضاربان وضاربون بتقدير العلتين وعدمهما .

وقوله : « خلاف الشعر » ، يعني أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر ؛ لأنه رد الى أصله (١) . قوله : « في التناسب . يكون قابلاً صرفاً » ، يعني أن التناسب يجيز صرف غير المنصرف ، والتناسب على قسمين : تناسب في رؤوس الآي والفواصل ، كقوله : مع (قواريرا) الأول (٢) ، لأنه رأس آية ، فاذا صرف لون فوقف عليه بالألف فتناسب مع بقية الآي ، فلذلك جاز صرفه . وتناسب لكلمات منصرفة انضمت اليه مثل (قواريرا) الثاني ؛ لأنه وإن لم يكن رأس آية ، فاذا نون الذي قبله ناسب أن ينون الآخر (٣) ، ليتناسبا ، ومن ثم لم ينون الثاني إلا من ينون الأول .

ومن التناسب الثاني ، قوله : (سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً) (٤) لولا قوله : (وأغلالاً وسعيراً) لم يكن صرف (سلاسلاً) إلا (٥)

---

(١) قد أورد المصنف هذا المعنى بعبارة مماثلة في قوله : « أما الضرورة ، فلأنها تجيز رد الشيء الى أصله ، وأصل الأسماء الصرف » شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢ .

(٢) أشار ابن الحاجب إلى قوله تعالى : (كانت قواريراً ، قواريراً) الانسان : ١٥ ، ١٦ .

(٣) في ل : آخر الأول .

(٤) سورة الانسان الآية : ٤ .

(٥) في الأصل : (الى) ، وما اثبتناه عن (ل) .

ضرورة (١) ، ولا يكون في القرآن . قوله :

وَذَاكَ فِي الجَمْعِ أَتَى كَثِيراً
حَتَّى ادَّعَى قَومٌ بِهِ التَّخْيِيرا

يقول : كَثُرَ صرفُ هذا الجمعِ بأعتبار التناسبِ المذكورِ حتى ظن قوم أن الصرف فيه جائز مطلقاً من غير تناسب ، وليس بسديد ؛ لأنه لم يأت صرفه في التسعة إلا مع التناسب المذكور . ثم شرع يبين ما يقوم مقام علتين ، فقال :

وَالجمعُ مَعْ تأنيثِهِمْ بالألفِ
قامَا مَقامَ عِلَّتَيْنِ فاعْرِفِ (٢)

---

(١) قرأ نافع وهشام وأبو بكر والكسائي وابو جعفر ورويس (سلاسلاً) بالتنوين للتناسب ؛ لأن ما قبله منون منصوب ، وقال الكسائي وغيره من الكوفيين : ان بعض العرب يصرفون جمع ما لا ينصرف إلا افعل التفضيل ، وعن الاخفش يصرفون مطلقاً ، وقرأ ابو عمرو : بغير تنوين بالوقف على الألف ، وقرأ ابن عامر وحمزة (سلاسل) بغير تنوين ، ووقف حمزة بغير ألف .

والباقون بالمنع من الصرف على الأصل ، لأنه كمساجد ، وهي رواية زيد عن الدجوني ، وقد وافق ابن الحاجب الرأي الأول ، وهو الصرف للتناسب .

انظر كتاب السبعة في القرآت ص ٦٦٣ ، الحجة في القراءات السبع ص ٣٣٠ ، التيسير في القراءت السبع ص ٢١٧ ، غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٨٠ ، اتحاف فضلا البشر ص ٤٢٨ .

(٢) بعد هذا البيت أربعة أبيات ، قدمناها لمكان شرحها ، وهي كذلك في (ل) .

/ فالعدلُ تحقيقياً ثلاثٌ وأخَرُ
جمعٌ أوِ التقديرُ في نحوِ عُمَرَ (٧ظ)

أما الجمع فسيأتي تمامه ، وأما الالف فلأنها لما كانت لا ينفك عن الأثم وصارت لازمة ، نزل لزومها منزلة تأنيث ثان .

ثم أخذ يبيّن العلل واحداً واحداً بشرائطها ، وما يتعلق بها ، فالعدل على ضربين : تحقيقي ، وتقديري ، وأعني بالتحقيقي : ما ثبتت معرفته صرف أو لم يصرف ، ونعني بالتقديري : ما تتوقف معرفته على منع الصرف فيقدر العدل ؛ لئلا يؤدي الى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف من غير علتين ، وكلا العدلين لابدّ أن يكون خروجاً به عن اللفظ الأصلي والمعنى الأصلي ، وإلا أدى إلى ورود ما لايحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ ، فمن التحقيقي : مثنى وثلاث ورباع وأحاد وثناء ، وكذلك موحد ومثنى ومثلث ومربع بمعنى واحد واحد ، (واثنين (١) اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة) ، والصحيح انه لا يتعدى ذلك الى عشرة فقد عدل بثلاث عن لفظ ثلاثة ، وعن معناه الاصلي (٢) والعدد إلى معنى انقسام الجملة إلى هذه الصفة من الثلاثة (٣) ونحوها ، وكذلك البواقي ، ومن ذلك قولهم : أُخر فانه جمع أُخرى ، وأُخرى تأنيث آخر ، وهو باب أفعل التفضيل ، وقياسه اذا قطع عن « من » وعن الأضافة أن يستعمل بالألف واللام ، فهو اذاً معدول عن الآخر ، وعن معناه الأصلي في التأخر الوجودي ، حتى صار للمذكور ثانياً متقدماً كان في الوجود أو

---

(١) في ل : (وثنين وثنين ، وثلاثة وثلاثة ، وأربعة واربعة) .
(٢) في ل : (في معنى العدد) .
(٣) في ل : (الثلاثية) .

متأخراً ، وهكذا جميع بابه ، ومن ثم لم يقولوا : جُمَادى الأخرى ؛ لأنه لا يتعين لبيان التأخر الوجودي ، وغرضهم في وضع جُمَادى الثاني الدلالة على ذلك ، فمن ثم وجب أن يقولوا : جُمَادى الآخر كما قالوا : ربيع الآخر بكسر : الخاء ، ولم يقولوا : الآخَر ، فقد ثبت ما ذكرنا / من العدول عن اللفظ والمعنى معاً ، ومن ذلك (٨ و) (جُمَعُ) ؛ فإنه جمع جمعاء مؤنث أجمع ، وقياسه أن يجمع على (جمع) باسكان الميم كأحمر وحمر ، وأصفر وصفر ، فعدل به إلى (جمع) ؛ بفتح الميم ، وعن معناه الأصلي في الصفة الى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً أو حكماً غير المثنى ، ويدلك على أنه في الأصل صفة ، ما جاء في الحديث (بهيمة جمعاء) (١) ، أي : سالمة لا عاهة فيها (بينة هل يحسن فيها من جدعاء) ، أي : مقطوعة الأذن ، فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعاً ، والعدول التقديري ، نحو: عمر حيث سُمِعَ في كلامهم غير مصروف ، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية ، فوجب تقدير علة أخرى ، وما أمكن تقدير علة من العلل سوى العدل ، فوجب تقديره إذا صار الأمر متردداً بين خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بمجرد العلمية ، وبين تقدير العدل على استبعاد (٢) ، فوجب تقدير المستبعد ؛ لما ذكرنا فقدِّر ، كأنهم قصدوا به التسمية بعامر ثم عدلوا إلى عمر ، وعدلوا في المعنى من (٣) اسم الجنس إلى العلمية ، ولما ورد (أدد) في كلامهم منصرفاً

---

(١) الحديث ورد في صحيح مسلم ٤ / ٢٠٤٧ مع اختلاف (تحسون) مكان (يحسن) ، وفي مسند ابن حنبل الخلاف في نفس الكلمة وحذف (جمعاء) ، المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٢٩٣ .

(٢) في ل : (استبعاده) .   (٣) في ل : (عن) .

لم يجز تقدير العدل فيه عكس ما تقدم . ثم قال :

تأنيثُهم بتائه والمعنوي
مشترطٌ في علمٍ كما رُوي

يعني أن التأنيث بالتاء مطلقاً لفظاً أو تقديراً لا تعتبر احدى العلتين إلا العلمية ؛ لأن التأنيث بالتاء غير لازم للكلمة ، كقولهم : ضاربة وضارب ، فاذا حصلت العلمية حصل التأنيث لازماً بسبب العلمية ، وجعلت (١) العلمية علة ثانية فكانت شرطاً في التأنيث وعلة ثانية . ثم استدل (٢) على اشتراط العلمية في ذلك فقال :

وصرفُهم قائمةً قتيلُ
على الذي ذكرتُه دليلُ

/ يقول : لو لم تكن العلمية مشترطة في التأنيث لا منع صرف [٨ ظ] قائمة وقتيل ؛ لأن فيه التأنيث والصفة فلما صرف [هنا] (٣) ولم يصرف عند جعله علماً ، دل على اشتراط العلمية في التأنيث ثم قال :

وجائزٌ صرفُ الثلاثي المعنوي
يسكنُ لا مع عجمةٍ بها قوي (٤)

---

(١) في ل : (وحصلت) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (استدلوا) .

(٣) (هنا) : زيادة عن ل .

(٤) من هنا بدأت نسخة (ل) تختلف عن الأصل في ترتيب شرح الابيات ، ولما كان الخلاف مستمراً فلا اشير اليه في المستقبل ، كما اني لا اشير الى ما يأتي قبل الابيات مثل : (قال ، قوله ، ثم قال) ، لكثرة وقوعها ، ولأن ذكرها بصورة مستمرة لا يخدم النص في المعنى .

يقول : ويجوز صرف المؤنث الثلاثي المعنوي ، إذا كان ، ساكن الأوسط كهند ودعد . وقوله : « ولا مع عجمة بها قوي » ، يعني : إلاّ أن يكون أعجمياً ، فانه حينئذٍ يقوّي بترجيح العجمة ، وإن لم تكن العجمة علة في مثله باتفاق ، إذ لا خلاف أن نحو نوح ولوط منصرف ، وما ذكره صاحب المفصل (١) وهم غير مستقيم (٢) ، وإنما غرهم التزامهم منع نحو : ماه وجور ، فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، فتقابل السكون بالتأنيث لخفته (٣) ، بقيت علتان لا مقابل لها (٤) ، وليس بمستقيم ، لأن إجماعهم على صرف نوح ولوط يدل على أن العجمة ليست علة في مثله . لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة ، أو متحرك الأوسط عند قوم ، وإذا ثبت ذلك ، وجب أن تعتقد أن لزوم منع صرف ماه وجور لتقوية التأنيث بصورة العجمة ، لا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها علة ، وصح قوله بعد ذلك :

---

(١) صاحب المفصل : هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي جار الله ، ولد سنة ٤٦٧ ، وتوفي سنة ٥٣٨ هـ ، ترجمته في نزهة الالباء ص ٢٧٤ ، ابن خلكان (ط الميمنية) ٢ / ٨١ ، البداية والنهاية ١٢ / ٢١٩ .

(٢) رأي الزمخشري الذي نقده ابن الحاجب هو : « وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجيزونه على القياس فلا يصرفونه » المفصل ص ١٧ .

(٣) في ل : (فقابل السكون التأنيث بخفته) .

(٤) في الأصل : (لها) وما اثبتناه عن : (ل) .

فجُورُ ثمَّ زَينَبَ ثمَّ سَقَرْ

لازِمَةُ المَنْعِ وَهِنْدٌ قَدْ ظَهَرْ

لأنَّ في جور العجمة المقوية التأنيث ، فلم يقوَ السكون لمقاومته ، وزينب أكثر من ثلاثة احرف ، وسقر متحرك الأوسط ، وقوله : « وهندٌ قد ظهر » أي : ظهر جواز صرفه ، كما تقدم ، لأنه ليس فيه شيء يلزم به منع الصرف . ثم قال :

وَالمَعْنَوِيُّ إنْ جَعَلْتَ لِلذكَرْ

كَعَقْرَبٍ مُمتَنِعٌ لا كَسَقَرْ

يعني : المؤنث المعنوي إذا سميت به مذكراً ، فإن كان (١) على أكثر من ثلاثة أحرف كان / [٩ و]ممتنع الصرف ، لما علم أن الحرف الزائد على ثلاثة منزل عندهم منزلة تاء التأنيث بدليل قولهم : عُقيرب » في التصغير من غير تاء ، وقولهم : أذينَة بالتاء ، فلذلك لو سميت رجلاً بسقر صرفته ، وإن سميته بعقرب لم تصرفه (٢) ، والحكم ثابت عندهم (٣) على ذلك ، لأنهم سموا بكراع ، المذكر ومنعوه الصرف . ثم قال :

وَالجَمْعُ صِيغَةُ انْتِهَا الجمُوعِ

بِغَيْرِ هَاءِ الشَّرْطِ لِلجَمِيعِ

مِثْلُ مَصَابِيحَ وَقُلْ مَسَاجِدْ

شَدَدْتَ أوْ لاَ وَكَذِي فَوَاعِدْ

يعني : والجمع المعتبر في منع الصرف شرطه أن يكون على صيغة

---

(١) (زيادة) : في ل .

(٢) في ل : (منعه من الصرف) .

(٣) في ل : (عنهم) :

منتهى الجموع بغير تاء التأنيث ؛ لأنه إذا كان على هذه الصفة كان إما من باب ما جمع مرتين كأكلب وأكالب ، وإما على صيغته (١) ، فنزل منزلته ، وهو كل جمع ثالثه ألف وبعد الألف حرفان فأكثر ، أو حرف مشددة كمساجد ومصابيح ودواب ، وقوله : « بغير تاء التأنيث » فانه إذا كان بتاء التأنيث ، صار على وزن كراهية وطواعية ، فخرج عن شبه صيغة منتهى الجموع بكونه على صيغة الواحد ، فمن ثم صرفوا فرازنة ومدوا فرازين ، وكذلك ما أشبهه . وقوله :

وَنَقْلُهُ للعَلَمِ الجُلُّ مَنَعْ
مِثَالُهُ حَضَاجِرُ اسْمَاً لِلضَّبُعْ

يعني : وهذا الجمع المذكور إذا سمي به وجعل علماً ، فأكثر النحويين يعتبرون فيه صيغة منتهى الجموع ، فيمنعونه الصرف ، وبعضهم لا يعتبر ذلك فيصرفه (٢) ، مثاله حضاجر علم للضبع ، والأكثر على الصرف (٣) اعتباراً لصيغة منتهى الجموع . ثم قال :

---

(١) هذا الشرط في منع الصرف ، لم يذكره ابن الحاجب في الكافية وشرحها ، قال في شرح الكافية : « فكأنَّهُ جَمْعٌ جُمِعَ مرتين إما تحقيقاً في نحو : أكالب ؛ لأنه جمع لأكلب وأكلب جمع كلب ، أو تقديراً ، في نحو : أفاضل وشبهه ؛ لأنه على تلك الصفة فأجري مجراه ، وهذا أولى من قول الأكثرين ، لأنه جمع لا نظيرَ له في الآحاد ، فإن ذلك منقوض بأفلس وبابه » ص ١٥ .

(٢) (فيصرفه) : ساقطة من ل .

(٣) هذا النوع من الأسماء جزم ابن الحاجب في منع صرفه في الكافية وشرحها ، ولم يذكر جواز الصرف . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥ .

وَقِيلَ : سَرَاوِيلُ إِذَا لَمْ يُصْرَفِ
مُقَدَّرٌ جَمْعاً في الأصلِ فاعْرِفِ

يعني : أن سراويل إنما يرد إذا لم يصرف ؛ لأنه ليس بجمع ، لأنه اسم لهذه الآلة المفردة ، ومع ذلك فقد منع من الصرف وليس بعلم ، فيقال : منقول عن الجمع كما قيل في / حضاجر [٩ ظ] لأن الأعلام كثر فيها النقل ، ولا يستبعد ، وأما أسماء الأجناس فيستبعد فيها النقل ، إذ لم يثبت إلا نادراً كخازباز (١) ، وكذلك (ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا) (٢) على رأي ، ولما كان سراويل ليس فيه ما يمنع الصرف إلا تقدير كونه جمعاً في الأصل منقولاً اسماً لهذه الآلة ، وإن كان اسم جنس بعد النقل وجب المصير اليه ، وإن كان مستبعداً ؛ لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بغير علة ، فلذلك قدر جمعاً لسروالة التي هي أيضاً اسم لهذه الآلة ، وجمع سروالة : سراويل ثم نقل اسماً لمفرده فبقي على ما كان من منع الصرف (٣) ، كما قيل : في حضاجر . ثم قال :

---

(١) (الخازباز) : ذباب يظهر في الربيع ، وظهوره يدل على أن تلك السنة خصبة .

(٢) ويروى المثل : (تفرقوا أيدي سبا) ويروى : (أيادي سبا) أي : تفرقوا تفرقاً لا اجتماع بعده ، وأصل المثل في قبائل اليمن حينما تفرقت بسبب سيل العرم . مجمع الامثال للميداني ١ / ٢٧٥ ، فرائد اللآل ١ / ٢٢٧ .

(٣) أجاز ابن الحاجب صرف سراويل في الكافية وشرحها ، أما هنا فأوجب منعه من الصرف ، وهذه مخالفة لرأيه السابق . انظر : شرح الكافية ص ١٥ ، ١٦ .

نَحْوَ جَوَارٍ حُكْمُهُ كَقَاضِ
فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ بِلاَ انْتِقَاضِ

يقول : إنَّ كلَّ ما كانَ من هذا البابِ آخرهُ ياءٌ قبلها كسرة فانه يجري مجرى قاضٍ في الرفع والجر ، تقول : هـذه جوَارٍ ، ومررت بجوارٍ ، وتقول : في النصب رأيتُ جوَارِيَ بالفتح ، وبعضُ العربِ يقول : في الجرِّ مررتُ بجوَارِيَ - بالفتح - وهي ضعيفة ، ووجهها أنهم يقدرونه غير منصرف ، فتكون الفتحة علامة للخفض ، فتحتملها الياء ويصير كحال النصب ، والفصحاء يقدرونه في الأصل منصرفاً ، ففي الرفع : جواري ، كرهوا الضمة على الياء فسكنت فأجتمع ساكنان ، هي والتنوين فحذفت لألتقاء الساكنين ، ثم قال سيبويه (١) : حذف تنوين الصرف ؛ لأنه غير منصرف ؛ لأن المقدر كالمحقق ثم عوض الأسم تنوين عوض عن إعلال الياء ، وهكـذا يقول : في الجر ، قال المبردُ : (٢) هو منصرف لفوات الصيغة المعتبرة في منع الصرف ، لذهاب / [١٠ و] الياء فصار كسلام وكلام ، ومذهب سيبويه هو الصحيح ، لأن الياء مرادة بدليل بقاء كسر ما قبلها ، ولو كان كسلام لكان معرباً كسلامٍ ، وهو فاسد ،

---

(١) عرض لها سيبويه وهو يتكلم على (بخاتي) بقوله : (فصارت بمنزله التي في حذرية إذا قلت حذارٍ وصارت هذه الياء كدال مساجد) الكتاب ٢ / ١٦ .

(٢) قال المبرد : « فانما نصرف باب جوار في الرفع والخفض ، لأنه نقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، فان احتاج الشاعر إلى مثل جوار فحقه إذا حرك آخره في الرفع والخفض إلا يجريه ، ولكنه يقول : مررت بجواري » المقتضب ١ / ١٤٣ .

ولأنّا قاطعون بمنع صرفه ، نحو : أعلى وأحلى وبابه ، واصله (أعْلَيُ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً فأجتمع ساكنان : لألف والتنوين فحذفت الألف لألتقاء الساكنين ، ثم نظر فوجد فيه ما يمنع الصرف ، فوجب حذف التنوين ، فرجعت الألف للذهاب الموجب لحذفها ، ولو كان ما ذكروه مستقيماً ، لوجب أن يقال : أعلى بالتنوين ؛ لأنه خرج بالأعلال عن صيغة (أفعل) ، كما خرج (جوارٍ) عن صيغة (مساجد) ، فلما اعتبر المحذوف في (أعلى) في منع الصرف ، وجب أن يعتبر المحذوف في (جوارٍ) ؛ وإنما استبعد ذلك في (جوارٍ) لوجود التنوين الذي يظهر أنه تنوين الصرف ، واستبعاد تنوين العوض ، ولا يقوّي قولهم : لو كان المقدر كالمحقق لوجب أن يكون خيرٌ (١) وشرٌ ، وسويدٌ (٢) في تصغير : أسود غير منصرف ، لأن أصله (أفعل) ، لأنا نقول : فرق بين ما حذف للاعلال ، وبين ما حذف لمجرد (٣) تخفيف ، فما حذف لأعلال هو الذي يقدر كالموجود ، وما حذف للتخفيف هو الذي يقدر كالعدم يدل عليه ومنع صرف (أعلى) ، وصرف خيرٍ وشرٍ وسويدٍ ، واعتبار الياء المحذوفة في (بقاءٍ) ،

(١) في ل : (شر وخير) .

(٢) ذكر ابن الحاجب في الايضاح : « أسيد . فهو القياس ، لأنه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون كما في (ميت) ، ولذلك كان الفصيح ، ومن قال : (أسيود) فقد راعى فيه الصيغة وإن باء التصغير تأتي عارضاً ، والعارض لا اعتدادية » .

وقد استعمله هنا على خلاف القياس ، اذ القياس ان يقول : (أسيّد) . الايضاح في شرح المفصل ق ٧٩ و .

(٣) في الأصل : (المجرد التخفيف) وما أثبتناه عن ل .

نحو : كسرة (قاضٍ) ، وزوال اعتبارها في نحو يدٍ ودم . ثم قال :

وَالعُجْمَةُ اشْرِطْ أن تكونَ في العلمْ
مَنْقُولةً كَذَاكَ في وَضْعِ العَجَمْ
وَأن تَزِيدَ عنْ ثلاثٍ في القَدَرْ
وَقيلَ : أوْ تَحَرُّكُ نحوَ : (١) شَتَرْ

يقول : شرط العجمة المعتبرة في منع الصرف أن يكون مع العلمية في كلام العجم ./ حتى لو كان الأسم أعجمياً ليس بعلم ، [١٠ ظ] ثم جعل علماً في كلام العرب ، لم يعتد بها بدليل أنك إذا سميت بديباج صرفته مع كونه أعجمياً لما لم تكن العلمية فيه من وضع العجم ؛ وإنما كان كذلك ، لأنه إذا كان اسم جنس كان قابلاً لدخول لام التعريف والأضافة ، وضعف أمر العجمة فيه لتوغله في كلام العرب بما ذكر ، بخلاف ما إذا كان علماً في العجمية ، وشرطه عند سيبويه أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف أو كان متحرك الأوسط (٢) ؛ وغير متحرك كنوح ولوط فأتفاق [صرفه] (٣) إذ لم يسمع إلا كذلك (٤) ، وأما متحرك الأوسط ، فلم يثبت عنده (٥) منعه لذلك . وقال قوم :

(١) في الأصل : (في) ، ولا يستقيم معها الوزن .

(٢) لو قال الشارح : المؤنث المتحرك الاوسط الثلاثي ، لكان أصح ، لأن سيبويه يوجب منع الصرف للمؤنث الثلاثي المتحرك الأوسط ، انظر الكتاب ٢ / ٢٢ .

(٣) (صرفه) : زيادة للسياق .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٢ / ١٩ .

(٥) أي : لم يثبت عند سيبويه منع صرف الاسم الاعجمي الثلاثي ـ

إن كان متحرك الأوسط ، نزل تحركه (١) منزلة الحرف الزائد في منع الصرف ، بدليل لزوم منع صرف سقر دون هند ودعد ، وليس ببعيد ، وهو معنى قوله : « وَقِيلَ : أو تَحَرَّكٌ نحو : شَتَرٍ » ، وشترُ أعجمي : علم على قرية (٢) ، ولا يتضح به ما ذكر إلا أن يقدر به اسم مكان ، فلا يكون فيه إلا التعريف ، والعجمة باعتبار تحرك الأوسط . وأما إن قدر مؤنثاً ، ففيه التعريف والتأنيث المقوِّي بالعجمة ، وإذا امتنع الساكن الأوسط من الصرف بتقوية العجمة فلأن يمتنع المتحرك بذلك أولى . وقوله :

فَنُوحٌ أصْرِفهُ بِلاَ خِلاَفِ
وَمَنْعُ إبراهيمَ غيرُ خافِ

واضح ، ثم أخذ يذكر وزن الفعل ، فقال :

وَالوَزْنُ إمَّا أنْ يَخصَّ الفِعْلا
أوْ بزياداتٍ نأيتُ قَبْلا

وَالوَزْنُ إمَّا بأخْتِصَاصِ الفعْلِ
أوْكَالمُضَارِعِ الَّذي يَستَعْلِي

فأوَلٌ ضُرِبَ أوْ كَشَمَّرا
وَالثَانِي مِثلُ أحمدٍ وَيشْكُرا

= المذكر المتحرك الاوسط ، لأنه لم يذكر ذلك في التمثيل ، فلو خصص في السابق المؤنث لم يحتج إلى هذا التعليق .

(١) كذا في (ل) ، وفي الأصل : (نقل بحركة منزلة الحرف الزائد) .

(٢) شتر : بالتحريك والتاء المثناة ، وآخره راء : قلعة من اعمال أرّان بين برذعة وكنجة ، ينسب اليها يوسف السلفي للصيرفي ، وكتب=

يقول : وزنُ الفعلِ شرطهُ ، إما (١) أن يختص بالفعل كشمر . وضرب ، وإما / أن يكون أوله زيادة كزيادة الفعل المضارع ، [١١و] وهي : حروف نأيت ، كأحمد وإصبع علماً . ثم مثل بالقسمين . ثم قال :

وَالوَصْفُ أصلاً لا يَضرُّ إنْ غَلَبْ
اسماً وَإنْ طرا فليسَ بِسَبَبْ
لِذَاكَ كَانَتْ أرْبَعٌ مُنْصَرِفَهْ
في نِسْوَةٍ أرْبَعٍ الجَارِي صِفَهْ
وَأسوَدُ الحَيَّةُ ثمْ أرْقَمُ
مُمْتَنِعٌ وَالقَيْدُ فيهِ أدْهَمُ
وَمَنْعُ أفعَى ضَعَّفُوا وَأخْيَلُ
لِطَائِرٍ وَالصَّقْرُ فيهِ أجْدَلُ

يقولُ : شرطُ الوصفِ أن يكونَ الأسمُ صفةً في الأصلِ ، فلا يضرُ إن غلب في الأسمية وخرج عن الوصفية ، وإن طرأت الوصفية ولم تكن صفة في الاصل ، لم يفد ذاك ولا يعتبر سبباً ، وهو قوله : « وإن طرا فليس بسبب » ، يعني : لا يعتبر ، ثم مثل بالقسمين فقال : « لِذاكَ كَانَتْ أربعٌ منصرفة » في قولهم : مررتُ بنسوةٍ أربَعٍ ؛ لأن قولكَ : (أربعٌ) من اسماء الاعداد ، فليس صفة في الأصل ، فلما لم (٢) يستعمل صفة لم تعتبر الوصفية ، حيث لم

=عنه وقال : هي قرب أوق من أران . معجم البلدان لياقوت ٣/٣٢٥ .
(١) (إمَّا) : ساقطة من ل .
(٢) ما اثبتناه عن (ل) وفي الأصل (فلما استعمل صفة لم يعتبر الوصفية) .

لكن في الاصل صفة .

وأسود وارقم للحية ، وادهم للقيد ، لما كان في الأصل صفة ، ثم غلب في الأسمية لهذه الاجناس لم يخرج بذلك عن السببية ، فلذلك منع من الصرف مع كونه لهذه الاجناس غير صفة ، فمن اجل ذلك صرف أربع ، وامتنع أسود وارقم للحية ، وأدهم للقيد من الصرف ، ثم ذكر أن افعى للحية وأخيلاً لطائر ، وأجدلاً للصقر ، مما صرفه الفصحاء ؛ لأنها ليست في الأصل صفة ؛ وانما منع صرفه قوم ضعفاء لتوهم الوصفية في اخيل ، حيث كان اسماً لطائر فيه خيلان (١) ، ولتوهم الوصفية في اجدل ، لأن الجدل القوة ، والصقر من الطيور / القوية ، [١١ ظ] وتوهم معنى الخبث في افعى ؛ لأنه للحية ، ولا ينفك عن ذلك ، وهذا (٢) معنى كلام سيبويه (٣) .

فان قلت : لعل أربعاً في قولهم : مررتُ بنسوةٍ اربعٍ ، إنما انصرف لقبوله تاء التأنيث ، كما قال ابو علي (٤) : في قولهم جملٌ

---

(١) (خيلان) : جمع (خال) ، وهو شامة او نقطة ، وطير فيه خيلان اي : فيه نقاط تخالف بقية جسمه ، انظر القاموس المحيط (خال) ٣ / ٣٨٣ ، الاشموني مع حاشية الصبان ٣ / ٢٣٦ .

(٢) في ل : (وهو) .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٥ .

(٤) هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي ، النحوي المقرىء المشهور ، اخذ عن الزجاج وابن السراج ، واخذ النحو عنه ابن جني وعلي بن عيسى الربعي (ت ٣٧٧ هـ) ، ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٠٦ ، انباه الرواة ١ / ٢٧٣ ، نزهة الالباء ص ٢١٦ ، البغية ١ / ٤٩٦ .

يعمل ؛ انما انصرف مع كونه صفة على وزن الفعل لقبوله التاء ، لأنهم يقولون : ناقةٌ يعملةٌ ، قلت : يمكنُ أن يُقالَ ذلك في البابين معاً أعني : باب (اربع) وباب (يعمل) ، ويمكن أن يقال في البابين : إنهما ليستا في الأصل صفة ويمكن ان يفرق بينهما وتجعل تاء التأنيث المعتبرة ، هي الجارية على القياس ، وقد علم ان تاء التأنيث في اربع إنما تأتي في المذكر (١) ، فأعتد بها في (يعمل) حيث كانت الجارية على القياس ولم يعتد بها في اربع . ثم قال :

وَالنّونُ مَعْ ألِفَها في الاسمِ
مُشْتَرطٌ في عَلَمٍ بعِلْمِ
وفي الصفَاتِ فانْتِفَا فَعْلانَه
وَقيلَ : بلْ فَعْلَى اعْتُبِرْ وُجِدَانه
مِنْ ثَمّ في رحمنِ خُلْفٌ وَخَلا
سَكْرانَ مَعْ نَدْمَانَ مِنْ خُلْفِ المَلا

يقول : الألفُ والنونُ إن كانت في اسم غير صفة ، فشرطُ اعتبارها العلمية ، لكون بابه يقبل التاء ، كقولكَ : مرجانٌ ومرجانة ، والألفُ والنونُ إنمّا اعتُبِرَتْ من العلل لشبهها بالِفي التأنيث ، فلما كان بابه يقبل التاء ، بَعُدَ بذلك عن الشبه المذكور ، فإذا كان علماً امتنع قبول التاء ، فأعتبرت لحصول شرطها ، وإن كانت في اسم هو صفة ، فالمعتبر فيه ألا يكون له (فعلانة) لما ذكرناه في غير الصفة ، وقيل : المعتبر وجود (فَعْلَى) ، ومن ثم اختلف في (رحمن) دون (سكران وندمان) فمن قال : المعتبر انتفاء / [١٢ و] (فعلانة) منعه الصرف لحصول الشرط ، وهو انتفاء (فعلانة) ،

(١) في ل : (للمذكر) .

إذ لا يقال فيه : (رحمانة) ، ومن قال : الشرط وجود (فَعْلَى) صرفه لانتفاء الشرط إذ لا يقال : (رحمى) ، فالشرط منتفٍ ، وأما (سكران) ، فممتنع على القولين ، و (لدمانٌ) منصرفٌ على القولين . ثم قال :

تَرْكِيبُهُمْ كَبَعْلَبَكَّ لَمْ يُضِفْ
وَلاَ يَكُونُ مُسْنَداً وَلاَ تَخِفْ

يقولُ : إنَّ التركيبَ شرطُهُ أن لا يكونَ تركيبَ إضافةٍ ، ولا تركيبَ اسناد ، أما الإضافةُ ، فيجعلُ خبرَ المنصرف في حكم المنصرف ، أو منصرفاً على القولين ، فلا يستقيم أن يكون التركيب بها مانعاً ، واما الأسناد ، فانه موجب للبناء والخبر المنصرف نوع من المعرب ، فلا دخول للمبني فيه ، وقوله : « تركيبُهم كبعلبكَّ » يشير إلى ان شرطه العلمية ، من حيث إن التركيب في أسماء الأجناس مستبعد .

وقوله :

وَكُلُّ ذِي مَعْرِفَةٍ مُؤَثِّرَه
فَاصْرِفْهُ إنْ قَصَدْتَ أنْ تُنَكِّرَه

يقول : كُلُّ (١) ما كان إحدَى عِلَّتيهِ التعريفَ ، ونكّرتهُ يجب صرفه ، وقوله : « مؤثره » ، ليخرج نحو (مساجد) علماً ونحو : (صحراء) علماً ونحوه ، فانه وإن كان علماً فليس للعلمية فيه تأثير لاستقلال صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث بمنع الصرف ، فلو لم يحترز منه ، لكان الحكم عليه عند التنكير [بالصرف] (٢)

---

(١) في الأصل (كلما) ، وما اثبتناه عن (ل) هو الأصح .

(٢) (بالصرف) زيادة عن ل .

خطأ ، وإنما صرف عند التنكير لما تبين أن العلمية لا تجامع ، وهي مؤثرة إلا العدل ووزن الفعل ولا يجتمعان ؛ لأن أوزان المعدولات لا توافق أوزان الفعل ، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما ، فاذا نكر ، فان لم يكن عدل ولا وزن فعل / [١٢ ظ]بقي بلا سبب ، بزوال العلميــة بالتنكير وزوال شرط ما فيه من غيرها ، وإذا انتفي الشرط ، انتفي المشروط وان كان معها عدل أو وزن فعل ، فاذا نكر بقي على سبب واحد . ثم قال :

إلاَّ الصِّفَاتِ ، نَحْوَ : أَحْمَرَ العَلَمْ

فالمنعُ عِنْدَ سِيبَوَيهِ قَدْ عُلِمْ

يعني (١) إلا الصفات ، إذا سمي بها وجعلت اعلاماً ثم نكرت بعد جعلها أعلاماً ، فسيبويه (٢) يخالف هذه القاعدة المذكورة ، ويمنعه الصرف ، كرجل سمي بأحمر وسكران ونحوهما ، لأنه قبل التسمية فيه الصفة ووزن الفعل ، فلما سمي به ، صار المعتبر العلمية ووزن الفعل ، وبطل اعتبار الصفة ، لأنها لا تعتبر مع العلمية ، فلما نكر زال المانع من اعتبار الصفة الأصلية ، فوجب اعتبارها ، وهذا هو الصحيح ، بدليل اعتبار الصفة الأصلية ، في نحو أسود ، وأرقم ، وأدهم ، ولهذا قال :

---

(١) في ل : (يغني) وهو تصحيف :

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٥ ـ ٦ .

وَالأَخْفَشُ (١) الجَارِي بِتِلْكَ (٢) القَاعِدَهْ
أَبْعَدَ وَالدَّلِيلُ لَنْ يُسَاعِدَهْ
وَإِنْ يَرِدْ حَاتِمُ في الأَعْلاَمِ
فَهْوَ إِذاً مُشْتَرِكُ الأَلْزَامِ

ووجه إيراده أنه لو اعتبرت الصفة الأصلية فيه لكان فيه حال العلمية الصفة الاصلية ووزن الفعل والعلمية ، ولو كان كذلك لكان في نحو : حاتم علتان فيجب منعه من الصرف ، وهو خلاف الاجماع ، وقوله : « فهو إذاً مُشْتَرِكُ الألزام » ، لأنَّا متفقون على اعتبار الصفة الأصلية ، [ونحن وأنت نحتاج إلى جوابٍ في امتناع اعتبار الصفة الأصلية] (٣) ثم أجاب بقوله :

يُجَابُ أَنَّ المَنْعَ في أَصْلِ الصِّفَهْ
مُعْتَبَرٌ مَا لَمْ يَكُنْ في مَعْرِفَهْ

---

(١) الأخفش : ثلاثة اسماء : الأخفش الأكبر أبو الخطاب اخذ عنه سيبويه ، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد ، الأوسط : وهو سعيد بن مسعدة ، وهو الذي قصده المصنف والدليل على انه (سعيد) ، لأن المبرد رجح رأيه كما ذكر الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف انظر ص ٨ ، والاصغر ، وهو علي بن سليمان . انظر بغية الوعاة ٢ / ٣٨٩.

(٢) يقول الأخفش إذا سميت رجلاً بالصفة (احمر) لم ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، وقد خالفه المصنف ووافق سيبويه الذي يمنع الصرف في الحالتين . الكتاب ٢ / ٤ ـ ٥ ، ما لا ينصرف للزجاج ص ٧ ، ٨ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

يقول : إنَّ الصفةَ الأصليةَ معتبرةٌ ، مَا لَمْ تجامع العلمية فذلك مانع من اعتبارها ؛ لئلا / يوهم اعتبار متضادين في حكم واحد ، [١٣و] فمن ثم لم يعتبر في أحمر حال العلمية ولا في حاتم ، فلما نكر أحمر ، ذهب المانع من اعتبارها ، فوجب اعتبارها على ما ذكر : وقوله :

وإنْ تكُنْ إضَافَةٌ أوْ لاَمُ
فَأجْرُرْهُ بالْكَسْرَةِ والسلامُ

يقول : إذا أضيفَ ما لا ينصرفُ ، أو دخلتهُ السلامُ الجرَّ بالكسرة ، ومنهم من يقول : انصرفَ بناءً على أنَّ الجرَّ إنَّما ذهب تبعاً للذهاب للتنوين بالعلتين ، فلما زال التنوين بغيرهما رجع ، أو بناءً على انَّ الألف والسلام أو الإضافة قابلت المانع لخصوصها بالأسماء ؛ فرجع الاسم منصرفاً .

« الفاعـــل »

ثم شرع في المرفوعات ، وابتدأ بالفاعل ؛ لأنه الأصل فيها ، ومن ثم كان غيره مشبهاً به ، فقال في حده :

مَا أسْنَدُوا اليْهِ بَعْدَ فِعْلِ
أوْ شِبْهِهِ ، فَفَاعِلٌ مُسْتَعْمَلِ

يقول : كلُّ اسمٍ أسْنِدَ الفعلُ أو شبهه اليه ، فهوَ الفاعلُ وقوله : « بعدَ فعلٍ » ؛ لرفع (زيدٌ قام) في انَّ (زيداً) فاعل ؛ لتوهم أنه أسند الفعل اليه ، وفي الحقيقة لم يسند الفعل إلا إلى المضمر المستتر ، فهو الفاعل ، ولا يكون الفاعل أبداً إلا متأخراً عن فعله : ثم قال :

عَلى طَرِيقَةِ : فَعَلْتُ أفْعَلُ

يُخْرِجُوا ، نَحْوَ : دُعِي وَيُسْأَلُ

وهذا انما يحتاج اليه من يجعل مفعول ما لم يسمَّ فاعله من غير باب الفاعل ، فيحتاج إلى قيدٍ يخرجه ، وأما من يجعل (١) ذلك من باب الفاعل ، فلا يستقيم الأحتراز منه ، ولذلك قال : « ليخرجوا ، ما اسنِدَ اليهِ دُعِي ويُسأل » ، ثم قال :

وَالأصْلُ فِيهِ أن يَلِي الفِعْلَ (٢) فَلَهُ

جَوَازُ مَسْأَلَهْ (٣) وَمَنْعُ مَسْأَلَه

[١٣ ظ] / يقولُ : الأصلُ في الفاعِلِ أن يَليَ فعْلَهُ ، فان قُدِّمَ عليه غيره ، كان في النية مؤخراً ، وإنما كان كذلك ، لأن الفعل واجب التقديم ، ولا تتم جملته إلا بفاعله ، وغير الفاعل فضلة ، فكان القياس أن يلي الفعل ما هو محتاج اليه دون الفضلة ، فلأجل ذلك جازت مسألة ضرب غلامه زيدٌ ، وامتنعت مسألة ضرب غلامه زيداً ؛ لأن الضمير لزيدٍ ، وهو متأخر لفظاً ومعنى ، أما تأخره لفظاً ، فعلوم ضرورة ، وأما تأخره المعنوي (٤) ، فلأنه يعود على المفعول ، وهو متأخر عن الفاعل معنى ، ولو لا ما ثبت من تقدم الفاعل في المعنى ، لكانت المسألتان إما جائزتان معاً او ممتنعتان معاً ، فلما جازت

---

(١) الذي جعل ما لم يسمَّ فاعله من باب الفاعل هم أكثر البصريين القدامى شرح الكافية للمصنف ص ١٩ .

(٢) في الاصل (ولهُ) ، وصوبت عن ل ، الوافية .

(٣) في ل : (مسألةٍ) .

(٤) في (ل) وردت العبارة بهذه الصورة (بالضرورة فاما تأخره المعنى) .

الأولى وامتنعت الثانية ، علم أنه مبني على ما ذكرناه ؛ لأنه مناسب ، وثبت الحكم على وفقه .

ثم قال :

إذَا انْتَفَى الإعرابُ وَالقَرِينَهْ
أوْ كَانَ مُضمَراً بِوَصْلٍ زِينَهْ
أوْ أثْبِتَ المفعُولُ بعْدَ نَفْيِ
فَلازِمٌ تقْدِيمُهُ بِوَعْيِ

أخذ بذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل الذي كان أصله التقديم ، فقال : « إذا انتفى الإعرابُ » فيهما معاً ، وانتفت القرائن المعنوية ، كقولك : ضربَ موسى عيسى ، وجبَ تقديمُ الفاعلِ ؛ لأنهم لو جوزوا تقديم المفعول ، لجاء اللبس بخلاف : أكل موسى الكمثرى ، فانّ القرينة تنفي اللبس ، فمن ثم لم يجب تقديم الفاعل في مثله ، وقوله : « أوْ كانَ مضمراً بواصلِ زينَه » ، يقول : أو كان [١٤ و] / الفاعل مضمراً متصلاً ، كقولك : ضربتُ زيداً ، وضربتك ونحوه ؛ لأنه لو أخر لوجب انفصاله مع امكان الاتصال ، ولا يؤتى بالمنفصل إلا عند تعذر المتصل ، وقوله : « بوصلِ زينه » ؛ لأن المضمر المتصل أحسن ، وأخصر ، وقوله : « أوْ اثْبتَ المفعولُ بعدَ نفيٍ » ، كقولك : ما ضرب زيد إلا عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل أيضاً ؛ لأن الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو خاصة ، أي : لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو قدر له مضروب آخر ، لم يستقم بخلاف العكس ، فان قيل ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلا عمراً زيد ، ويكون فيه حينئذٍ تقديم المفعول على الفاعل ؟ قلت : لا يستقيم ، لأنه إن جوّزَ تعدد لمستثنى المفرغ بعد إلا في

قبيلتين في قولك (١) : [ما ضرب إلا زيدٌ عمراً أي] (٢) : ما ضرب أحدٌ احداً إلا زيد عمراً ، لكان (٣) الحصر فيهما معاً ، والغرض الحصر في أحدهما ، فرجع الكلام بذلك الى معنىً آخر غير مقصود ، وان لم يجوز كانت المسألة الأولى ممتنعة ، لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ؛ لأن التقدير حينئذٍ ضرب زيد فبقي (ضرب) الأول بغير فاعل ، وفي الثانيـة يكون (عمراً) منصوباً بفعل مقـدر غير (ضرب) الأول ، فيصير جملتين ، فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول ، ثم قال :

وَإنْ تُضِفْ فَاعِلَهُ لِمُتَّصِلِ
أوْ جِئْتَ بالمَفْعُولِ غيرَ مُنْفَصِلِ
أوْ اثْبِتَ الفَاعِلُ بَعْدَ نَفْي
فَلازِمٌ تَقْدِيمُهُ (٤) بِوَعْي

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول ، وإن كان على خلاف الأصل ، فمن ذلـك أن يضاف الفاعل إلى ضمير المفعول ، كقوله تعالى : (وَإذ (٥) ابْتَلَى إبرَاهِيمَ رَبُّهُ) (٦) ؛ لأنه لو لم يقدم المفعول ، لكانت مثل (٧) : (ضربَ غلامُهُ زيداً) ، فتمتنع

(١) كذا في الاصل ، وفي ل : (قبيلين كقولك) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن : ل .

(٣) في ل : (كان) .

(٤) في ل : (تأخيره) ، ولا يستقيم مع الشرح .

(٥) في ل : (وإذا) وهو وهم .

(٦) سورة البقرة الآية : ١٢٤ .

(٧) في ل : (مثل قولك) .

كما تقدم[١٤ ظ] / فوجب تقديم المفعول لذلك ، ومن ذلك أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، كقولك : ضربك زيد ، وضربني زيد ، ونحوه ، فان قلت فيرد ضربتك ؛ لأنه ضمير متصل ، ومع ذلك لا يجوز تقديمه على الفاعل ، قلت : قد تقدم ان الفاعل إذا كان متصلاً لم يجز تأخيره ، فأغني عن الاحتراز ههنا ، ومن ذلك إثبات الفاعل بعد النفي ، كقولك : ما ضرب عمراً إلا زيدٌ ، والكلام فيه على نحو ما تقدم في : ما ضرب زيد إلا عمراً ، ثم قال :

وَنَحْو مَنْ قَامَ ؟ تَقُولُ : عَمْرُو
الفِعـلُ مَحْـذُوفٌ جَـوَازاً فأدرُوا
كَـذَا رِجَالٌ قَبْلَهُ يُسَبَّحُ
عَلَى الَّذي للبَاءِ فيهَا يُفْتَحُ
وَوَاجِبُ الحذْفِ كَمِثْلِ إنْ أحدْ
إذَا استَجَارَ فُسِّرتْ فَلَمْ تُعَدْ

أخـذ يذكر حذف الفعل مع بقاء الفاعل ، وأنه على ضربين : جائز وواجب ، فالجائز قولك : زيد في جواب من قام ؟ ونحوه ، أي قام زيدٌ ، وكذلك قوله تعالى : (يُسَبَّحُ لهُ فيها بالغُدوِ والآصَالِ رِجَالٌ) (١) ، فيمنْ قرأ بفتح الباء من (يُسَبَّحُ) (٢) ،

(١) سورة النور الآية : ٣٦ .

(٢) اختلف في (يسبح) فابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بفتح الباء مبنياً للمجهول ، ونائب الفاعل له ، وهو أولى من الآخرين ، ورجال مرفوع بضمير ، والباقون بكسرها وفاعلها رجال ، ولا يوقف على الآصال ، لأن القراءة المشهورة في المصحف الشريف هي الكسر ، وهي لاتحتمل التقدير،ولا اعرف وجهاً لكلام ابن الانباري : (وهو —

أي يسبحه رجالٌ ، إن شئت حذفت لدلالة القرينة ، وإن شئت أظهرت لزيادة البيان ، والواجب أن يجيء تفسيراً للفعل بعد حذفه ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) ، لأن التقدير وإن استجارك أحد من المشركين ، فلو ذهبت تظهر الفعل لجمعت بين المُفسِّرِ والمُفسَّرِ ، ثم قال :

(التنازع)

وَإِنْ أَتَى الفِعْلاَنِ بِالتَّنَازُعِ
لِظَاهِرٍ بَعْدَهُمَا فَاسْمَعْ وَعِ (٢)
فَقَدْ يَكُونُ فَاعِلاً مَفْعُولاَ
مُخْتَلِفاً قِسْمَانِ لَنْ [يَحُولاَ] (٣)
وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلاً يَخْتَلِفُ
وَقَدْ يَجِي مَفْعُولاً أَيْضاً [فَاعْتَرِفْ] (٤)

/ يقول : إذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما . ومعنى تنازعها [٢٥ و] أن كلاً منها يصلح أن يكون عاملاً في الظاهر ، فقد يكون تنازعها

أولى من الآخرين) كتاب السبعة في القراءات ص ٤٥٦ ، التيسير ص ١٦٣ . البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٩٦ ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٣٢٥ .

(١) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٢) في الأصل : (وعي) ، وهو خطأ .

(٣) (يحولا) : زيادة عن ل .

(٤) (فاعترف) : زيادة عن ل .

على جهة الفاعلية فيهما معاً ، كقولك : ضربَني وأكرمَني زيدٌ ، وقد يكون على جهة المفعولية فيهما معاً ، كقولك : ضربتُ وأكرمتُ زيداً ، وقد يكون الأول على جهة الفاعلية ، والثاني على جهة المفعولية ، كقولك : ضربَني وأكرمتُ زيداً ، وقد يكون عكس هذا ، كقولك : ضربت وأكرمني زيدٌ . وقوله :

وعَمَل الثاني اختيارُ البَصْري
والأوَّل الكوفي اختياراً نادرِ (١)

يقول : إن البصريين يختارون إعمال الثاني ؛ لأن المعمول كالتتمة للعامل ، فكان عمل الثاني فيه أولى . والكوفيون يختارون إعمال الأول ؛ لأن السابق أولى بالاعتبار . ثم قال :

إنْ أُعمِلَ الثاني فأضْمِر أوَّلاَ
فاعِلَهُ وَفْقاً لِظاهِرٍ جَلاَ

يقول : فإن أعملت الثاني على اختيار البصريين ، فإن كان الأول موجهاً على جهة الفاعلية كقولك : ضَربَني وضربتُ زيداً ، فأضمر في ضربني ضميراً وفقاً لزيدٍ ؛ لأنه لهُ في المعنى ، ولا يظهر إذا كان مفرداً بل يجب استتاره ، وإنما يظهر في التثنية والجمع ، كقولك : ضرباني وضربت الزيدين ، وضربوني وضربت الزيدين ، والفراء يمنعها لما يلزم من إضمارٍ قبل الذكر ، أو حذف الفاعل . والكسائي (٢) يجيزها على حذف الفاعل . ثم قال :

ويُحذَفُ المفعولُ إلاَّ إن أتى
كَظَنَّني فالثاني اظهِر مُخبِتَا

---

(١) في الأصل : (فادري) ، وهو خطأ .

(٢) انظر شرح المصنف على الكافية ص ٢١ .

يقول : وإن كان الأول يحتاج إلى مفعول ، فأحذفه ، فانّ المفعول فضلة" يستغنى عنه ، ولا يضمر كما يضمر الفاعل من حيث كان الفاعل لابد منه ، وقوله : « إلا إنْ أتَى كظنَّنِي » ، يقول : إلا أن يكون المفعول هو الثاني من باب ظننت ، مثل [١٥ ظ] / قولك : ظنني قائماً وظننت زيداً قائماً ، أعملت الثاني ، والأول يحتاج إلى مفعول ثان ، فلو أضمرته لقلت ظنني إياه وظننت زيداً قائماً ، لأضمرت المفعول قبل الذكر ، ولو حذفته ، لحذفت مفعولاً لابد من ذكره ، لأنه كخبر المبتدأ .

هذا قول النحويين ، ولو قيل بجواز حذفه ، لقيام القرينة عليه في جملته لم يكن بعيداً عن الصواب ، كما يحذف خبر المبتدأ عند قيام القرينة ، فقد حذف الأول ، في مثل قوله تعالى : (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيراً لَهُم)(١)،على قراءة (٢)

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٠ .

(٢) قرىء (يحسبن) بالياء والتاء ، فقرأ حمزة والكوفيون بالتاء ووافقهم المطوعي ، والخطاب له (صلى الله عليه وسلم) ، فيكون محل (الذين يبخلون) النصب بتقدير مضاف محذوف تقديره (بخل الذين يبخلون) وهو ضمير الفصل ، و (خيراً لهم) المفعول الثاني ، والباقون بالياء ، والذين يبخلون في محل رفع فاعل ، وحذف المفعول الاول لدلالة الكلام عليه ، و (تقديره بخلهم خيراً لهم) وقال الخليل وسيبويه والفراء : المعنى : (البخل خيراً لهم) ، أي : لا يحسب الباخلون البخل خيراً لهم ، وإنما حذف لدلالة يبخلون على البخل ، وهو قوله : من صدق كان خيراً له ، وهذه القراءة التي شار اليها المصنف بقوله : (على قراءة غير حمزة) ، انظر الجامع لأحكام القرآن=

غير حمزة (١) ، والمعنى بخلهم : (هو خيراً لهم) ، ولا فرق بين الأول والثاني ، وقوله : « فالثاني (٢) اظهر مخبتا ، أي طائعاً غير مخالف ، ثم قال :

وعكسه فاعل ثاني المضمر

واختير في المفعول ما لم يتعسر

يقول : (٣) وإن أعملت الأول على اختيار الكوفيين فالثاني (٤) يحتاج الى فاعل لم يختلف في إضمار الفاعل ، وليس اضماراً قبل الذكر ، لأن التقدير ضربت زيداً وضربني لكونه معمول الأول ، وهو (٥) في التقدير يليه ، فاذا أضمر (٦) الفاعل ، فإنما أضمر لكونه مقدماً في

= القرطبي ٤ / ٢٩٠ ، التيسير في القراءات السبع ص ٩٢ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٩٢ :

البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٢٣٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص ١٨٢ .

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، الامام الكوفي المعروف بالزيات ، أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن الأعمش وحمران ابن أعين ، أخذ عنه الكسائي وغيره . (ت ١٥٤ هـ) ، غاية النهاية ١ / ٢٦١ ، ابن خلكان ١ / ٤٥٥ .

(٢) في ل : (والثاني) ، وفي الاصل : (فالثان) .

(٣) (يقول) : ساقطة من (ل) .

(٤) في ل : (الثاني) .

(٥) في ل : (فهو التقدير) .

(٦) في ل : (اضمرت) ، ولا يستقيم مع السياق .

المعنى » فلذلك لم يختلف في الجواز (١) في وجوب الأضمار وفق الظاهر . وقوله : « واختير في المفعول » ، يعني : وإن كان الثاني محتاجاً إلى المضمر ، فالمختار اضماره لما ثبت أنه ليس إضماراً قبل الذكر ، واختير ؛ لأن المعنى عليه ، وهو أرفع اللبس ، فكان اضماره أحسن كقولك : ضربني وضربته زيد ، وقوله : « ما لم يعسر » أي : (٢) الأضمار ، ويتعذر كقولك : ظننت وظنَّاني قائماً الزيدين قائمين ، لأنك لو قلت : ظننت وظنَّاني إياه الزيدين قائمين ، كان إياه ضمير / قائمين ، فلا يستقيم ، لأنه مفرد عائد على [١٦ و] مثنى ، وان غيرته إلى مثنى أو غيره ، لم يستقم أيضاً ؛ لأنه خبر عن مفرد ، وهو المفعول الأول في (ظنني) ، فلابدَّ من مطابقته له ، فيتعذر الأضمار فوجب الأظهار . ثم قال :

وَقُلْ كَفَانِي رَافِعٌ قَلِيلُ
وَنَصْبُ أَطْلُبُ مَالَهُ سَبِيلُ

يقول : وقول أمريء القيس (٣) :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

---

(١) (في) : ساقطة من ل .

(٢) في ل : (يعني : ما لم يعسر الأضمار) .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٤١ ، المقتضب ٤ / ٧٩ ، ايضاح الفارسي ص ٦٧ ، الانصاف ١/٨٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ١٠٨ ، ابن يعيش ١ / ٧٩ ، المقرب لابن عصفور ١ / ١٩١ ، ١٠ / ٢٥٦ ، شرح الاشموني ٢ / ٩٨ ، الخزانة ١ / ١٥٨ .

يجب رفع قليل بكفاني ؛ لأنه لم يوجه اليه غيره ، ولا يستقيم نصبه بأطلب ؛ لأنه غير موجه اليه في المعنى ، لأن صدر البيت « ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة » ، فقد صرّح بأنه غير ساع لأدنى معيشة ؛ لأن كل مثبت بلو منفي في المعنى ، في الوجود ، فلو نصب « قليلاً » بأطلب ، وهو داخل في جواب (لو) لكان مصرحاً بطلب القليل ، وهو عين ما نفاه (١) في صدر البيت ، وأيضاً فإنه قد علم من سياقه ذلك بقوله :

وَلَكِنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ

وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فعلم بذلك تعذّر نصب (قليلٍ) بأطلب ، وعلم أن المقصود : (كَفَانِي قليلٌ وَلَمْ أَطلبِ المُلْكَ) ، فلم يكن من هذا الباب إذ لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه اليه الأول ، فوجب رفع (قليل) إذ لا عامل له سواه ، وهذا معنى كلام سيبويه (٢) . وقد أورد أبو علي (٣) البيت مستدلاً به للكوفيين ، ولم يخف عنه ما ذكرناه عن سيبويه وغيره ، ولكنه لم يجعل الواو عاطفة حتى تدخل في سياق جواب

---

(١) ما اثبتناه عن (ل) ، وفي الأصل (نقله) .

(٢) كلام سيبويه هو : « فإنما رفع ، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وانما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » . الكتاب ١ / ٤١ .

(٣) قال الفارسي : « ومن اعمال الأول قوله » وذكر البيت . والفرق بين رأي سيبويه ورأي الفارسي إن سيبويه جعل الواو في (ولم أطلب) عاطفة ، وجعلها الفارسي حالية ، كما وضحه المصنف . الأيضاح العضدي ص ٦٧ .

(لو) ، فيجيء المنع المذكور ، وإنما جعلها واو الحال ، كأنه يقول : كفاني قليل في حال كوني لم أطلبه ، وبهذا الاعتبار يصح أن يكون من هذا الباب ، وما ذكره سيبويه أظهر . ثم قال :

(نائب الفاعل)

/ مَفْعُولُ فِعْلٍ لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهْ
يُرْفَعُ حَتْماً إذْ أُزِيلَ فَاعِلُهْ [١٦ظ]

أخذ يذكر مفعول ما لم يسم فاعله ؛ لأنه عنده قسم من أقسام المرفوعات غير الفاعل ، ولذلك أخرجه من حد الفاعل فوجب لذلك ذكره ، وهو كل مفعول [لفعلٍ] (١) حذف فاعله . وقوله : « يُرْفَعُ حتماً » ؛ لأنهم يحافظون على ذكر الفاعل فلما حذفوه ، الزموا ما يقوم مقامه ، ومن ثم جعله بعضهم (٢) فاعلاً ، وحدُّ الفاعل بما يدخل فيه كما تقدم . ثم قال :

وَالشَّرْطُ في المَاضِي يَكُونُ فُعِلاَ
وَيُفْعَلُ الشَّرْطُ لَهُ مُسْتَقْبَلا

يقول : شرطُ فعله إن كانَ ماضياً أن يُنقلَ من فَعَلَ إلى فُعِلَ ، وإن كان مستقبلاً أن ينقل من (يَفعَلُ) إلى (يُفْعَلُ) ، غير (فَعَلَ ويَفْعَل) عن جميع الأفعال التي يذكر معها فاعلها ، و (فُعِلَ) و (يُفعَلُ) عن جميع الأفعال التي حذف فاعلها ؛ لأن

---

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

(٢) يقصد ببعضهم الزمخشري ، انظر ايضاح ابن الحاجب ص ١٠٢ .

ذلك صار كاللقب لها . ثم قال :

وَاطَّرَحُوا الثَّانِيَ مِنْ عَلِمْتُ
كَذَلِكَ الثالثَ مِنْ أعْلَمْتُ
وَعِلَّةُ الفِعْلِ بِنَصْبٍ لاتَقَعْ
وَهَكَذَا المفعُولُ مَعْ وَاوٍ لِمَعْ

أخذ يبيّن [ما لايصلح من المفاعيل] (١) أن يقام مقام الفاعل ، فيعلم أن ما عداه هو الذي يصح ، فقال : لا يقع المفعول الثاني من بابه (عَلِمْتُ) ، ولا الثالث من باب (أعلمْتُ) ، ولا المفعول له ، ولا المفعول معه ، وإنما لم يقع المفعول (٢) الثاني من باب (علمتُ) هذا الموقع ، لأنه في المعنى مخبر به عن الأول ، وبمفعول (٣) ما لم يسمَّ فاعله مخبر عنه ، فكرهوا أن يكون الاسم الواحد في الكلام الواحد مخبراً به ومخبراً (٤) عنه ، وحكم الثالث من باب (أعلمتُ) حكم الثاني من باب (عَلِمْتُ) / لأنه الخبر عن الثاني في المعنى ، [١٧و] وإنما لم يقع المفعول من أجله هذا الموضع ، لأن نصبه هو المشعر بالعلية إذ ليس في لفظه ما لا يشعر بالعلية ، بخلاف الظرف ، فإن في لفظه ما يشعر بالظرفية ، ولأن التعليل قد يكون لافعال متعددة كقولك : كسوتُ وأعطيتُ إكراماً لك ، فلو أقاموه مقام الفاعل تعيَّن له الفعل الرافع ، وبقي الفعل الآخر غير معلل ، وإنما لم يقع المفعول

---

(١) في الاصل : (اخذ يبين من الفاعل ما لا يصلح) ، وما أثبتناه عن ل .

(٢) (المفعول) : ساقطة من ل .

(٣) في ل : (ومفعول) .

(٤) في ل : (مخبر به ومخبر عنه) وهو وهم .

معه هذا الموقع ؛ لأن شرطه أن يكون مع الفاعل ، وشرط هذا أن يحذف الفاعل ، فيتناقضان ، وأيضاً فان المفعول معه يلزمه الواو ، ومفعول لم يسم فاعله بغير واو ، فيتناقضان : ثم قال :

وإنْ أتى المفعولُ بالصَّريحِ
فارْفَعْهُ دونَ الغيرِ في الصَّحيحِ

يقول : إذا وجِدَ المفعُولُ به الصريحُ ، تَعيَّنَ لَهُ دونَ غيره ، كقولك : ضربتُ زيداً [ضَرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمام الأمير ، فتعين (زيداً)] (١) إذا بنيت فعله لما (٢) لم يسمَّ فاعله ، وتنصب البواقي ؛ لأنه أقرب الى الفاعل في المعنى ، فكان متعيناً لذلك ، وقوله : « في الصحيح » إشارة الى خلاف الكوفيين ، فانهم يجيزون (٣) إقامة غيره مقام الفاعل ، فيرفعونه ، ويبقون هذا منصوباً كغيره ، ويستدلون بمثل [قوله (٤) .] (٥) .

---

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

(٢) في الأصل : (ما لم) ، وما أثبتناه عن ل .

(٣) في ل : (يجوّزون) .

(٤) (قوله) : زيادة من ل .

(٥) البيت لجرير يهجو به الفرزدق ، و (قفيرة) أم الفرزدق أي : لو ولدت جرواً لسبت الكلاب بسببه لسوء خلقه .

والشاهد في البيت هو نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود الكلاب ، وقد قال ابن جني : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لايعتد به اصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً . ديوان جرير ص ٧٥ ، الخصائص ١ / ٣٩٧ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٥ ، همع الهوامع ١ / ١٦٢ ، الخزانة ١ / ١٦٣ .

٢ - وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ
لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا

فانه اقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب الكلاب ، وهو مفعول صريح ، وجوابهم أنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، فكان مردوداً : وقوله :

ثُمَّ المَفَاعِيلُ سَوَاءُ (١) فَارْفَعِ
مَا شِئْتَ وَالبَاقِيَ نَصْبَاً فَدَعِ

أي : جميع المفاعيل غير المفعول الصريح سواء في صحة بنائها لما لم يسمَّ فاعله ، فأرفع ما شئت لقيامه مقام الفاعل ، واترك البواقي منصوبات على ما كانت / عليه ؛ لأن المقتضى نصبها على [١٧ ظ] ما كان عليه : وقوله :

وَأَوَّلٌ مِنْ بَابِ أَعْطَى أَسْنَى
لأَنَّهُ كَفَاعِلٍ فِي المَعْنَى

يقول : والأول من باب أعطى ، أولى أن يقام مقام الفاعل ؛ لأن فيه معنى فاعلية في محله ؛ لأنه عاطٍ ، أي : متناول . ثم قال :

« المبتدا والخبر »

وَالمُبْتَدأُ مُجَرَّدٌ وَمُسْنَدُ
إِلَيْهِ مَعْنَى مِثْلُ : زَيْدٌ أَحْمَدُ
أَوْ صِفَةٌ بِأَلِفِ اسْتِفْهَامِ
أَو مَا النَّفْيِ فَاسْتَمِعْ نِظَامِي

---

(١) في ل : (سواه) ، وهو غير مستقيم .

هَذَا إِذَا كَانَتْ لِرَفْعِ مُظْهَرِ

مُفْرَدَةً كَالفِعْلِ لاَ لِمُضْمَرِ

أخذ يذكر القسم الثالث من المرفوعات ، وهو المبتدأ ، فقال : في المبتدأ ، هو إما مجرد عن العوامل مسند اليه ، وإما صفة واقعة بعد الف الاستفهام ، أو ما النافية رافعة لظاهر ، فمثال الأول : زيد أحمد ، ومثال الثاني : أقائمٌ الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، وقوله : « هذا اذا كان ارفع مظهر » ، يقول : ومن شرطها أن يكون المرفوع بها مظهراً ، ليخرج ، نحو : أقائمان ؟ وقوله : « مفردة كالفعل » ؛ لأنها إذا رفعت الظاهر ، لم يكن فيها ضمير ، فتكون مفردة عن الضمير كالفعل إذا رفعت به الظاهر ؛ لأن معنى قولك : أقائم الزيدان ؟ أيقوم الزيدان ؟ فلا يكون فيه ضمير . ثم قال :

وَالخَبَرُ المُسْنَدُ إِن تَجَرَّدَا

غَيْرُ الصِّفَاتِ الوَاقِعَاتِ مُبْتَدَا

أخذ يذكر الرابع من المرفوعات ، وهو الخبر ، فقال : الخبر هو المسند - يعني : المخبر به - المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعات مبتدأً ، ولو لم يخصص منه الصفات ، ادخل هذا المبتدأ في حدّ الخبر ؛ لأنه مجرد عن العوامل مخبر به / ؛ لأنك [١٨ و] إذا قلت أقائم الزيدان ؟ كان المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فقولك : أقائم ؟ خبر عن الزيدين ، ولذلك (١) لو لم يضم إلى المبتدأ هذه الصفات ؛ لخرجت عن حد المبتدأ ؛ لأنها مخبر بها لا مخبر عنها . ثم قال :

وَالمُبْتَدَا اسْمٌ أَصْلُهُ أَن يُبْتَدَا

بِهِ وَمِنْ ثَمَّ يُسَمَّى مُبتَدا

---

(١) في ل : (وكذلك) .

يقول : إن المبتدأ في الحقيقة ، هو الأسم الذي الأصل فيه أن يكون أول الكلام ، وإنما لم يعرّفه النحويون بذلك ؛ لعسر تبينه على المبتدئين ، فمن ثم عدلوا عن (١) تعريفه بأبين من ذلك ، فألجأت الضرورة في ذلك الى التفصيل ، وقول النحويين : إن الخبر في : (أقائم الزيدان ؟) محذوف تسامح ، وإلا فالمبتدأ في المعنى : هو الذي أخبر به ، و (الزيدان) : فاعل ، وتم الكلام ، وليس ثمة محذوف ، وقوله : « ومن ثم يسمى مبتدأ » أي : من أجل استحقاقه ابتداء الكلام سمي مبتدأ . ثم قال :

وجازَ في دارِهِ زيدٌ ، وامتَنَعْ
صاحِبُها في الدارِ حيثُما وقعْ

فذكر مسألتين : إحداهما جائزة ، والأخرى ممتنعة ؛ تدلان على أن اصل المبتدأ التقديم ، كما ذكر في الفاعل والمفعول جواز : (ضربَ غلامَهُ زيدٌ) ، وامتناع : (ضربَ غلامُهُ زيداً) ؛ لأنه متقدم في المعنى ، فكان (٢) الضمير راجعاً الى متقدم في المعنى ، والثانية : (صاحبها في الدار) ، كما امتنع : (ضربَ غلامُهُ زيداً) ؛ لأن الضمير راجع إلى متأخر لفظاً ومعنىً ، فكان ممتنعاً . ثم قال :

وإنْ تكُن فيهِ معَاني الإنشا
او أخبَرُوا بِفعْلِهِ زيدٌ مشا
او قدْ تساويَا كزيدُ الأفضلُ
فاحكُمْ (٣) بأنَّ الابتداءَ أولُ

---

(١) في ل : (الى تعريفه) .
(٢) في ل : (وكان) .
(٣) في ل : (وحكم) .

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ؛ لقيام الموجب لتقديمه ، فقال : منها (١) / إذا تضمن المبتدأ معنى انشاء ، وقد [١٨ظ] علم أن معاني الانشاء لا تكون إلا اول الكلام ، كقولك : (من ابوك ؟) و (ما صناعتك ؟) وجب تقديمه ليوفروا على معاني الانشاء ما يقتضيه من وجوب التقديم .

ومنها أن يكون الخبر فعلاً له ، اي : فعلاً للمبتدأ ، كقولك : زيد سافر (٢) ، زيد قام ، وقوله : « بفعله » احتراز من مثل : (زيد قام أبوه) ، فانه يجوز تقديم الخبر ؛ لأنه ليس فعلاً للمبتدأ ، فلا يختلط باب الفاعل بباب المبتدأ ، بخلاف : (زيد قام) ، إذا جوّز تقديم (قام) ، فلا يُدْرَى : افاعل زيدٌ ام مبتدأ ؟

ومنها أن يتساويا في المعنى ، كقولك : (زيد الأفضل) ، فجعل المتقدم (٣) مبتدأ هو المستقيم ؛ لأنه الأصل ، فلا حاجة الى تقدير تقديم وتأخير من غير فائدة . ثم قال :

وَالخَبَرُ المفْرَدُ ذُو الانشاءِ
كَأَيْنَ زيدٌ ؟ وَمَتَى استوائي
أو كَانَ لِلتَصْحِيحِ في الدَّارِ رَجُلْ
أو خَبَراً عَنْ أنْ فَتَحاً لم يَحِلْ
كَذَا عَلَى التَمْرَةِ أيضاً مِثلُهَا
زُبْداً فَقُلْ مُقَدَّمَاتٌ كُلُّهَا

اخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ايضاً ؛ لقيام الموجب

---

(١) في الأصل (فيها) وما اثبتناه عن (ل) .
(٢) في ل : (شاء) .
(٣) في ل : (المقدم) .

لتقديمه ، فقال : منها اذا تضمن الخبر المفرد معنى الانشاء ، كقولك : أين زيد ؟ ومتىٰ سفري ؟ ومتىٰ استوائي ؟ وقوله : « المفرد » احترّاز من مثل زيد متىٰ خروجه ؟ فانه لا يجب تقديمه ؛ لكونه جملة ، وقد (١) وقع الأستفهام نيها على ما يقتضيه التقديم اول جملته .

ومنها أن يكون تقديمه ، هو المصحح للمبتدأ ، كقولك : (في الدار رجل) ، فان تقديم الخبر هنا هو المصحح للأبتداء بالنكرة ، ملو ذهبت تؤخره امتنعت المسألة ، فوجب التقديم .

ومنها أن يكون / المبتدأ (أنّ) المفتوحة مع ما في حيزها [١٩ و] فيجب تقديم الخبر ؛ لأنها تقع بمعنى : (لعلّ) وتلك لاتقع إلا متقدمة لما فيها من معنى الإنشاء ، فأوجبوا تقديم الخبر على هذه ، ليحصل الفرق بينهما ، كقولك : عندي أنك قائم ، وفي ظني أنك مسافر ، وقيل : كرهوا أن يوقعوها متقدمة ، فتبقى عرضة لدخول (إنّ) عليها ، وهم يكرهون مثل ذلك ، فأوجبوا تقديم الخبر ، ليصح دخول (إنّ) كقولك : (إنّ في ظني أنك مسافر) ونحوه ، وهذا قول الأكثرين ، والأول اظهر .

ومنها أن يكون في المبتدأ ضمير راجع الى شيء من الخبر ، كقولهم : (على التمرة مثلها زبداً) ، فلو لم يقدم الخبر لرجع الضمير في (مثلها) على غير مذكورٍ لفظاً ولا معنىً ، فيمتنع وهي مثل : (ضربَ زيداً غلامهُ) في وجوب تقديم المفعول ، وقوله : « فقُلْ مقدماتٌ كلها » ، بمعنى : أنّ هذه الأخبار كلها واجب تقديمها على المبتدأ . ثم قال :

---

(١) في ل : (قدم) .

وَقَدْ يَكُونُ الأبْتِدا بِالنَكِرَهْ
إذا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ شَهَرَهْ
كَصِفَةٍ وهَمزَةِ اسْتِفْهَامِ
مَعْ أمْ ونَفْيٌ عَمَّ بِالْتِزامِ
ومَا أتَى كَفَاعِلٍ كَشَرّْ
أهَرَّ ذا نَابٍ فَلا تَغْتَرّْ
وقُلْ سَلامٌ لَكَ في ضربِ المَثَلْ
ونَحْوهُ قَولُكَ في الدارِ رَجلْ

يقولُ : إنَّ المبتدأ قد يكونُ نكرةً بشرطِ أن يلحقه نوعٌ من التخصيص ، هذا مذهب البصريين ، ولو قلت : (رَجلٌ في الدّارِ) لم يجز ، والكوفيون يجيزونه ؛ لأن (رجل في الدار) ، و (في الدار رجل) سواء ، والصحيح الأول ؛ لأن مثل هذا المعنى واقع كثيراً ، فلو كان جائزاً ، لوقع على ما تقتضيه العادة ، ولو وقع ، لنقل على ما تقتضيه العادة من مثلها .

فنها إذا وقع موصوفاً كقولك : (رجلٌ عالمٌ / في الدار) . [١٩ظ]

ومنها اذا وقع بعد همزة الأستفهام المعادلة لأم المتصلة كقولك : ارجلٌ في الدار أم امرأةٌ (١) ؟ لأن المتكلم به قد علم نسبته الى

---

(١) في باب الأبتداء بالنكرة وضع النحاة شروطاً ، منها أن تكون مسبوقة بالأستفهام ، وقصرها المصنف على همزة الأستفهام المعادلة لأم المتصلة ، وغرضه من هذا أن يفصل بين الصفة والأخبار ، فاذا قلت : أرجلٌ في الدار ام امرأةٌ ؟ انك عالم بالحكم لأحدهما إلاّ أنك لا تعلمه بعينه ، فأنت تسأل عن المتعين ، أما اذا قلت : أرجلٌ في الدار ؟ كما اطلق النحاة ، فان الخبر يكون بمعنى الوصف ، لأن=

أحدهما .

ومنها أن يقع في سياق النفي ، كقولك : ما رجلٌ افضل منك ، لأفادة العموم حتى ظن قوم أنه معرفة ، وإيراد النحويين له في النكرة يدل على أنهم فهموا أنّ المعنى نفي واحـــدٍ ، ولزم نفي الجميع ، لصدق الكلام ؛ لأن مدلوله جميع الرجال كما يقوله بعضهم .

ومنها أن [تقعَ] (١) بمعنى للفاعل المثبت بعد نفي ، كقولهم : (شرٌّ أهَرَّ ذَا نَابٍ) (٢) ، والمعنى : ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ ، والفاعل لا يذكر إلا بعد تقدم (٣) حكمه فأشبه الموصوف ، فمن ثم جاز أن يكون الفاعل نكرةً مطلقاً ، فلما اشبه هذا الباب الفاعل ، اجري مجراه .

ومنها أن يقع في معنى [المصدر] (٤) المدعو به ، كقولك : سلامٌ عليكَ ، لأنَّه في معنى : سلامي عليك ، أي : سلمت سلاماً

الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن او مستقر او استقر وهذه الاحتمالات تكون وصفاً للنكرة ، ولا تكون خبراً ، وبذلك يكون ما تفرد به ابن الحاجب حلاً لهذه المسألة .

(١) (تقع) زيادة من (ل) .

(٢) اصل استعمال هذا المثل ان العرب سمعت هرير الكلب في وقت لا يهرُ في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك فيه ، والمثال موجود في الكتاب ١ / ١٦٦ ، مجمع الامثال للميداني ١ / ٣٧٠ ، فرائد اللآل في مجمع الأمثال ١ / ٣٠٦ ، شرح الكافية للمصنف ص ٢٤ ، الايضاح في شرح المفصل ص ١٢٧ .

(٣) في الأصل (تقدمه) وما اثبتناه عن (ل) .

(٤) (المصدر) : زيادة من (ل) .

فأشبه الموصوف ، لأن المعنى سلامٌ مني عليك .

ومنها أن يقع الخبر مقدماً عليه بشرط أن يكون ظرفاً ؛ لأنه إذا قدم عليه تعين للخبرية ، فلم يأت المبتدأ إلا بعد حكمه ، فأشبه الفاعل ، وإنما قال : يشترط أن يكون ظرفاً ليتعين للخبرية ، بخلاف (قائمٌ رجلٌ) فإنه لا يتعين للخبرية عند قولك : (قائمٌ) لجواز أن يقول القائل : (قائمٌ في الدار) ، فيكون مبتدأً ، بخلاف قولك : (في الدار) ونحوه ، فانه متعين للخبرية من اول الأمر ، فمن ثم جاز في الدار رجل ، ولم يجز قائمٌ رجلٌ . ثم قال :

وَالخَبَرِيَّةُ تَكُونُ خَبَرَا
زيدٌ أَتَى زَيْدٌ ابوهُ ذُو قِرَى
فَيَلْزَمُ الضميرُ لِلإِفَادَةْ
مَا لَمْ يَكُنْ قد(١) عَلِمُوهُ عَادَهْ
وَمَا يَقَعْ ظَرْفاً فَقَالَ الأَكْثَرُ
فِيهِ إِسْتَقَرَّ جُمْلَةٌ تُقَدَّرُ

يقول ، فالجملة الخبرية تقع خبراً المبتدأ بخلاف الجملة الإنشائية / (فانها لا تقع) (٢) إلا بتأويلٍ ، ومثَّلَ بالجملة الفعلية [٢٠ و] وهو قوله : « زيدٌ أتى » ، وبالجملة الآسمية ، وهو قوله : « زيدٌ ابوهُ ذُو قِرَى » ، وقوله : « فيلزمُ الضمير للإفادة » ؛ لأنها اذا كانت من غير ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ كانت اجنبيةً ، فلا تحصلُ فائدة ، كقولك : زيدٌ قامَ عمروٌ ، بخلافِ زيدٌ قام عمروٌ في

(١) في ل : (يكن قد) وهو موافق للشرح ، وفي الأصل : (يكونوا) .

(٢) (فانها لا تقع) زيادة للسياق .

داره ، ونحوه ، وقوله : « ما لم يكنْ قـَدْ علموه عادَه » يعني : مثل قولهم : السّمنُ منوانِ بدرهمٍ ، لأنه قد عُـلم أنَّ المراد : (السّمنُ مَنَوانِ منه بدرهم) ، فان شئت ذكرته ، وإن شئت لم تذكره ، وقوله : « وما يقع ظرفاً فقـالَ الأكثرُ » ، يقول : وما يقع من الظروف خبراً كقولك : زيدٌ في الدارِ ، والخروج يوم الجمعة ونحوه ، والأكثر على أن التقدير (استقرَّ في الدارِ) ، فعلى هذا يكون الخبر في التقدير جملةً في الأصل .

وقال قومٌ : التقدير (مستقرٌ في الدار) ، فيكون الخبر مفرداً والصحيح الاول ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يجز كلُّ رجلٍ في الدار فله درهمٌ ، كما لا يجوز كل رجلٍ ضاربٍ في الدار فـله درهمٌ ، ويجوز كلُّ رجـلٍ ضرب في الدار ، فله درهمٌ ، فلما جازت هذه ، وامتنعت تلك ، دل على أن المتعلق فعلٌ . ثم قال :

وَشبَّهُوا المَوْصولَ ثُمَّ النَكِرَة
بالفِعْلِ أوْ بالظَّرْفِ حيْثُ استَحضَرهْ
بالشَّرْطِ حتَى جَوَّزُوا في الخَبَرِ
دخُولَ فَاءِ السَّبَبِ المُعْتَبَرِ
(لَعَلَّ) ثمَّ (لَيْتَ) مَانعَانِ
وخُلْفُ (إنَّ) وَاضِحُ البيَانِ

يقول : وَقدْ شبَّهُوا الموصُولَ اذا وقعَ مبتداً ، وصلتهُ فعلٌ او ظرف ، كقولك : الذي يأتيني أوْ في الدارِ ، [فلهُ درهمٌ] ، (١) والنكرة الموصوفة بها ، كقولك : كلُّ رجلٍ يأتيني اوْ في الدارِ ،

---

(١) (فـله درهم) : زيادة من ل ، وفيها (او في الدار) جاءت متأخرة .

(فلهُ درهم") (١) بالشرط ، حيث تضمن معنى العموم فاشتمل على ما يصلح أن يكون شرطاً حتى أدخلوا في خبره الفاء ، إذ قصدوا الدلالة على أن الأول سببٌ للثاني ؛ لأن المعنى / من يأتني [٢٠ ظ] فله درهم ، فان لم يقصد ذلك ، اخبر بغير فاء على ما يقتضيه خبر المبتدأ ، وقوله : « لعل ثمَّ ليت مانعان » ، يقول : إذا دخلت على هذا المبتدأ (ليت) أو (لعل) لم يصح دخول الفاء اتفاقاً ، من حيث كان جواب الشرط اخبارياً ، وخبر (ليت ولعلّ) انشائياً ، ولا يستقيم أن يكون الشيء الواحد انشائياً خبرياً ، فلا يجوز ليت الذي يأتيني فله درهمٌ ، فان دخلت (إنَّ) فالصحيح جواز دخول الفاء ، اذا قصد معنى السببية ، لأن خبرها ليس إنشائياً ، فلا منافاة بين الجزاء وبينه ، وقد جاء ذلك في القرآن في غير (٢) موضع ، وقد توهم قوم امتناع ذلك ، فكأنهم رأوا أنَّ (إنَّ) لا تدخل على الشرط ، فلا تدخل على ما أشبه الشرط ، وهذه مناسبة ملغاة ؛ لأن وقوع ذلك في كلامهم اقتضى الغاءها ، نعم لو لم يقع ذلك في كلامهم ، صلح أن يكون ذلك علةً في الامتناع . ثم قال :

وَالمُبْتَدا احْذِفْ جائزاً وَالخَبَرا
مِثلُ الهِلالَ وَسَرَى اذا النَّفرا

يقول : ويجوز حذف كل من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة على خصوصها ، ثم مثَّل بحذف المبتدأ كقولهم : (الهلالُ) والمعنى : هذا الهلال ، وذلك عند تراثي الهلال ، فيعلم اذا قال

(١) (فله درهم) : زيادة للسياق بدليل ما بعده .

(٢) لم يمثل المصنف بما جاءَ في القرآن الكريم ، وكان الأولى ان يذكر ما ورد من الأمثلة .

احدهم : (الهلالُ) أنّ المعنى : (هذا الهلالُ) ، وحذف الخبر كقولهم : خرجت فاذا السبع ، ومثّلَ بقوله : « سَرى اذا الفَرا » والفرا : الحمار الوحشي ، وهذه اذا التي للمفاجاة ، ويحذف خبر المبتدأ بعدها لما فيها من الدلالة على الوجود ، اذ لا يفاجيء الشيء إلا بعد وجوده : وقوله :

وَوَاجِبٌ في نَحْوِ : لَوْلاَ عُمَرُ

وَمِثْـلُهُ لَعَمْـرُكَ المُقَـدَّرُ

يقول : ويجب حذف الخبر في كل موضع ينضم الى القرينة الدالة على خصوصية / لفظٍ يلتزم في موضعه ، كقولهم : لولا زيدٌ [٢١و] لكان كذا ، ففي (لولا) قرينة تدل على الوجود ؛ لأنها تدل على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها ، وقد التزم في موضع ذكر جواب (لولا) فحصل ما ذكرناه موجباً ، فوجب الحذف فلو قلت : لولا زيدٌ موجود، لكان كذا لم يجز . ومثل ذلك في وجوب حذف خبر المبتدأ قولهم : لعمرك لأفعلنّ ، لأنّ في (العمرك) ما يدل على أنه مقسمٌ به ، فعلم أنّ المعنى (لعمركَ قسمي) ، او ما اقسم به ، وقد التزم في موضع الخبر ذكر جواب القسم ، فحصل ما ذكرناه موجباً . قوله :

وَنَحْوُ : ضَرْبِي قَائِماً وَشِبْهَهُ

وَنَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ وَصَنْعَتُهُ

يقول : ومما يجب فيه حذف الخبر أن يكون المبتدأ مصدراً او في حكمه منسوباً الى فاعله او مفعوله او اليهما ، وبعده حال من متعلق خبره المحذوف ، فان تقدير (ضربي زيداً) قائماً ضربي زيداً حاصل إذا وجد قائماً ، حذف (حاصلٌ) على القياس ، بقي إذا وجد

(قائماً) حـذفت (إذا) ومضافها ، لدلالة الحال عليها ، بقي (ضربي زيداً قائماً) ، فصار (قائماً) في موضع الخبر المحذوف ، فحصل ما ذكرناه موجباً ، وإذا كان الخبر بمعنى : (مقترنٌ) ووقع ما يدل عليه ، لأن معنى : (وصنعته) : وحرفته ، وقد علم أن كل رجلٍ مقترن مع (حرفته) حذف (مقترن) لدلالة ذلك عليه وصار (صنعته) في موضع الخبر المحذوف ، فحصل ما ذكرناه موجباً . ثم قال :

[خبر ان وأخواتها]

خَبَرُ إنَّ مُسْنَدٌ مَعْ إنَّا
وَكُلٌ بَابِهَا كَذَاكَ يُعْنَى
كَخَبَرٍ لِلْمُبْتَدَا في الْعُرْفِ
إلاَّ إذَا قُدِّمَ خَبَرَ ظَرْفِ

/ أخذ يذكر الخامس من المرفوعات ، فقال : خبر [٢١ ظ] (إنَّ) هو المسند ، أي : المخبر به في الجملة التي دخلت عليها (إنَّ) ؛ لأنه لا يتميز إلا بدخول (إنَّ) ؛ لأن معنى (قائمٍ) في (زيدٌ قائمٌ) كمعناه في (إنَّ زيداً قائمٌ) ، وقوله : « وكلُ (١) بابها كذاكَ يُعْنَى » ، أي : وأخبار أخواتها ، وهي أن ، وكأن ، ولكن ، وليت ولعلَّ ، وإن كان في بعضها يصير (٢) إنشاءً لتضمن الحروف الداخلة عليه ذلك ، وقوله : « كخبر للمبتدأ في العرف » ،

(١) في ل : (وكلها) .
(٢) في الاصل : (نصير) وما اثبتناه عن ل .

يقول : حكمه حكم خبر المبتـدأ فيما ذكرناه من اقسامه ، في كونه مفرداً وجملةً ، وفي أحواله في كونه مثبتاً ومحذوفاً ، وفي شرائطه في كونه إذا وقع جملةً ، فلابدّ من ضميرٍ يعود على الأول . وقوله : « إلاّ إذا قُـدِّمَ خبرَ ظرفٍ » يقول : إلاّ في تقديمه ، فانه خبر المبتدأ يجوز تقديمه في الجملة ، وهذا ممتنع إن كان خبر ظرفٍ ، فان كان ظرفاً ، فحكمه في التقديم كخبر المبتدأ ، كأنهم قصدوا أن يفرقوا بين معمولي الفعل الصريح ، وبين معمولي ما أشبه الفعل ، أو التزموا فيه عمل الفعل الفرعي ؛ لأنه فرع في العمل ، وهو تقديم المنصوب ، وساعوا في الظرف لكونه متسعاً فيه عندهم » ثم قال :

« خبر لا النافية للجنس »

خَبرُ (لا) الّتي لنفي الجِنْسِ
مُسْنَدُهَـا رَفْـعٌ بِغَيْرِ لبْسِ
وَحَذْفُـه عَنِ الحِجَازِ كَثُرَا
وَفي تَمِيمٍ لَفْظُهُ لَيْسَ يُرَى

أخذ بذكر السادس من المرفوعات ، فقال : « خبر (لا) التي لنفي الجنس » هو المسند معها ، وكمـل البيت بقوله : « رفعٌ بغيرِ لبسٍ » ، وقوله : « وحذفه عند الحجازي كثرا » ، يقول : ويجوز حذفه عند الحجازيين كثيراً ، [كقولهم] (١) : لا إله إلا الله :

(١) (كقولهم) : زيادة عن (ل) .

٣ ـ لاَ سَيْفَ إلاَّ ذُو الْفَقَارِ

وَلاَ فَتَىً إلاَّ عَلِي (١)

قوله : « وفي تميم لفظــه ليسَ يُرَى » ، يقول : إنَّ بني تميم لايثبتونه / في كلامهم أصلاً ، وإذا قالوا : لاغلام رجل [٢٢و] أفضل منك ، نصبوا (افضل) على الصفة ولا يرفعونه ، لكنهم لو رفعوه تعين للخبر ، وهم لا يثبتون الخبر (٢) فينصبونه على الصفة ، فيكون الخبر محذوفاً . وأما نحو : لا رجل كريم ، فيرفع وينصب في اللغتين ، ويحمل في لغة بني تميم على أنه صفة فيهما ، لأنهم لايثبتون الخبر ، ويحمل في لغة (أهلِ الحجاز) في النصب على الصفة ، ويكون الخبر محذوفاً . وفي الرفع على الخبر وعلى الصفة أيضاً يكون الخبر محذوفاً ، وسيأتي بيان ذلك . ثم قال :

---

(١) ذكر أبو الفداء نقلاً عن الحسن بن عرفة : « حدثني عمارة بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي قال : نادى منادٍ يومَ بدر يقال له رضوان ، وذكر الرجز . والفقار : جمع فقرة ، قال الأصمعي : رأيته مع الرشيد وقد دفعه الى يزيد بن مزيد الشيباني لمحاربة الوليد بن طريف ، وقال له سوف تنتصر عليه ، وقد انتصر فعلاً . وقد قال فيه مسلم الانصاري :

أذكرتَ سيفَ رسولِ الله سنَّتَهُ

وبأسَ أوّلَ من صلّى ومن صامَا

البداية والنهاية ٧ / ٢٢٤ ، ابن خلكان ٦ / ٣٢٩ ، ايضاح ابن الحاجب ص ١٥٦ .

(٢) في ل : زيادة بمقدار سطرين ، ولا يستقيم معها الكلام .

[اسم ما ولا المشبهات بليس]

أمَّا اسمُ (مَا) وَ (لاَ) بِمَعْنَى لَيْسَا
فَمُسْنَدٌ إليهِ فَافْهَمْ كَيْسَا

يقول : اسم (مَا) وَ (لاَ) المشبهتين) (بليس) هو المسند اليه بعد دخولها كقولك : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضل منك ، وسيأتي إيضاح ذلك عند ذكر الخبر . ثم قال :

[المفعول المطلق]

وَالمُطْلَقُ المَفْعُولُ إسمُ مَا فَعَلْ
فَاعِلُ فِعْلٍ وَعَلَى معناهُ دلْ
مُؤكِّدٌ ثُمَّ لِنَوْعٍ وَعَدَدْ
ضَرْبَاً وَضَرْبَةً وضربَةً فَقَدْ
قَدْ يُحذَفُ الفِعْلُ كَخَبَرٍ مقدمِ
لِقَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ مُسَلَّمِ
وَوَاجِبٌ بالسَّمْعِ نَحْوَ : سَقْيَا
حَمْداً وَشُكْراً عَجَبَاً وَرَعْيَا
وَقِسْ عَلَى مُثْبَتٍ نفيٍ قَدْ جَرَى
وَلاَ يَصِحُّ خَبَراً بَلْ مَصْدَرَا
كَقَوْلِهِمْ ما زيدُ إلاَّ سَيْرَا
وَنَحْوُهُ : لأَنْتَ سَيْراً سَيْرا

وَمِنْهُ آثَارٌ لِمَضْمُونِ الجُمَلْ
مِثْلُ : فَأَمَّامَنَّا الجَارِي مَثَلْ
وَمِنْهُ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ
فِيهَا اسْمُهُ وَصَاحِبٌ لِفِعْلِهْ
وَمِنْهُ مَا جَاءَ لِمَضْمُونِ الجُمَلْ
مُؤَكِّدٌ لِلنَّفْسِ وَالغَيْرِ وَمَثَلْ
عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اقْرَارَا
وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ اخْتِبَارَا
/ وَمِثْلُهُ مَا اسْتَعْمَلُوا مُثَنَّى
لَبَّيْكَ مَعْ سَعْدَيْكَ فِي ذَا المَعْنَى [٢٢ظ]

أخذ يذكر المنصوبات ، وهي المفعول وما أشبه المفعول ، والمفعول خمسة (١) أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول معه ، وقدم المفعول المطلق ؛ لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغيره تعلق الفعل به أو (٢) وقع فيه أو وقع من أجله ، أو وقع معه ، ومن ثم سمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأن غيره مقيد بما ذكرناه ، فقال في حده : هو اسم ما فعله فاعل الفعل باعتبار المعنى ، ليدخل نحو : قعدت جلوساً أو نحوه ، وقال : (اسم ما فعله) ؛ لأنه لو قال : الدال على ما فعله فاعل الفعل ، لدخل لفظ الفعل في قولك : ضربت ضرباً ونحوه ؛ لأنه دالٌّ على ما فعله فاعل الفعل ، وقوله : « مؤكد ثم لنوع وعدد » تقسيم للمفعول المطلق . ثم مثل لكل واحدٍ منها . وقوله : « قد يحذف الفعل كخبر مقدم » بيان ؛

(١) في ل : (على خمسة) .
(٢) في الأصل : (إذا) ، وما اثبتناه عن (ل) .

لأنه لا يجوز حذفه عند قيام القرينة ، كقولك للقادم من سفره : خير مقدمٍ ، أي : قدمت خير مقدمٍ ، وجاز حذف قدمت ، لدلالة القرينة الحالية عليه ، وقوله : « وواجب الى آخره » يقول : وقد يكون حذف الفعل واجباً ، وذلك على ضربين : سماعي ، وقياسي ؛ أي : منه باب لا يعرف إلا بالسماع ولا ينضبط بضابطٍ يحصره ؛ لأن حاصله أنها مصادر كثر استعمالها فحذفت أفعالها تخفيفاً ، وليس للغوي توصل إلى أن يعرف ذلك بضابطٍ ، فعدده اللغوي ، وأكثر النحوي من التمثيل ، ليحصل منه ما يقوم مقام الضابط نحو قولهم : حَمْداً ، وشكراً ، وسقياً ، ورعياً ، وخيبة ، وجدعاً ، ويدل على وجوب الحذف أنه كثر استعمال / هذا المعنى ، ولم (١) يسمع إلا بالفعل (٢٣ و) مفرداً أو بالمصدر مفرداً ، فلو كان ذكر الفعل مع المصدر جائزاً ، لوقع في العادة مع كثرته ، ولو وقع لنقل ، ولما لم ينقل دل على أنه لم يقع ، ولما لم يقع دل على أنه غير جائز . وقوله : « وقس على مثبت نفي قد جرى ولا يصح خبراً بل مصدراً » يقول : وحذف الفعل وجوباً بضابط [قياسي] (٢) في أبواب :

ومنها أن يكون المصدر مثبتاً بعد نفي ، ولا يصح أن يكون خبراً عن الأسم المتقدم ، فاذا وجد ذلك ، وجب حذف الفعل مثل : ما زيدٌ إلا سيراً ، فقوله : « مثبتاً » ليخرج (ما زيدٌ سيراً) . وقوله : « بعدَ نفي » ليخرج (زيدٌ سيراً) ، وقوله : « لا يصح أن يكون خبراً » ليخرج (ما سيري إلاَّ سيرٌ) ، وإنما وجب [حذف

(١) في الأصل (ولا) وما اثبتناه عن (ل) .
(٢) (قياسي) : زيادة عن (ل)

الفعل] (١) لحصول القرينة الدالة على خصوص الفعل من السياق ، ووقوع لفظ (إلا) أو تقديرها في قولك : (إنما زيدٌ سيراً) في موضع الفعل المحذوف ، فوجب الحذف لذلك ، وقوله : « ونحوهُ لأنتَ ضرباً ضربا » يقول : إذا (٢) وقع المصدر مكرراً بعد اسمٍ لايصحُ أن يكون خبراً عنه ، فالقرينة [الدالة عليه] (٣) حاصلة ، ولفظ المصدر الأول في موضع الفعل المحذوف ، وقوله : « ومنهُ آثارٌ لمضمون الجمل مثل : فامَّامنًّا الجاري مثل » يقول : ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوباً أن تتقدم جملة لها آثار في الوجود فاذا ذكرت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل ، وإن ذكر الفعل لم يذكر معه المصدر ، كقوله تعالى : (فَشُدُّوا الوَثَاقَ فامَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً)(٤) ، فقوله :) (٥) (فَشُدُّوا الوَثَاق) جملة متقدمة لها في الوجود آثار ، وهو المنُّ والفداء أو الاسترقاق أو القتل فاذا / ذكرت هذه الآثار ، وجب حذف الفعل ؛ لأن [٢٣ ظ] الجملة قرينة تدل على آثارها ، وقد وقع لفظها في موضع الفعل المحذوف (٦) ، وقوله « ومنه ذو التشبيه بعد جملة فيها اسمه وصاحب الفعلة » ، يقول : ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق أن يذكر المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ؛

---

(١) (حذف الفعل) : زيادة عن (ل) .

(٢) في ل : (وكذلك انما) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٣) (الدالة عليه) : زيادة عن (ل) .

(٤) سورة محمد الآية : ٤ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ل) .

(٦) في ل : (فوجب الحذف) .

كقولهم : مررت فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، ولزيدٍ صراخٌ صراخَ الثكلى ، قوله : « للتشبيه » ليخرج (له صوتٌ صوتٌ حسنٌ) ، وقوله : « بعد جملة » ليخرج (صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ) ، وقوله : « مشتملةٍ على اسم بمعناه » ليخرج (له صوتٌ صوتَ حمارٍ » ، قوله : « وصاحبه » ليخرج (في الدارِ صوتٌ صوتَ حمارٍ) ؛ وإنما وجب الحذف ، لأن في الكلام قرينة تدل عليه ، والجملة المذكورة في موضع الفعل المقدر ، فوجب الحذف ، وقوله : « ومنه ما جاء لمضمون الجمل مؤكداً للنفس والغير وسلْ » يقول : ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق . أن يكون المصدر بعد جملة مضمونها معنى المصدر لا يحتمل غير ذلك ، ويسمى توكيداً لنفسه ، لأنه إنما جيء به لتأكيده مضمون الجملة التي هي بمعناه ، كقولك : خرج زيدٌ خبراً ، وعليَّ الف درهمٌ إقراراً ، لأن مضمون قولك : (خرجَ زيدٌ اخبارٌ) لا يحتمل غير الخبر ، وقولك عليَّ الف درهمٍ إقراراً لا يحتمل غير ذلك ، فان احتمله واحتمل غير ذلك سمي توكيداً لغيره ، أي : توكيداً لأجل احتمال الغير ؛ ليفيد أنه غير مقصودٍ كقولك : (خرجَ زيدٌ) خبر صدق ، وقوله : « بعته بدرهمٍ اخباراً » ؛ لأن مضمون قولك : (خرج زيدٌ) يحتمل أن يكون خبر صدقٍ ، وأن لا يكون (صدقاً) فاذا قلت : (خبر صدقٍ) فقد ذكرت أحد المحتملين / لينتفي الآخر ، وقوله : [٢٤ و] « وبعته بدرهمٍ) يحتمل أن يكون اخباراً وان يكون انشاءً ، فاذا قلت : (اخباراً) فقد ذكرت أحد المحتملين لينتفي الآخر ، وقوله : « ومثله ما استعملوا مثنى » ، يقول : ومما حذف فيه الفعل وجوباً ما استعملوه مثنى مثل : لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك ، وقوله : « في ذا

المعنى » ، يقول : اذا كان التشبيه لغرض التأكيد لا لقصد التثنية المحققة ، فانك اذا قلت : (ضربته ضربتين) لم يجب حذف الفعل في مثل ذلك . ثم قال :

« المفعول به »

وَمَا يَقَعْ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ
فَذَاكَ مَفْعُولٌ بِهِ وَسَائِلِ

أخذ يذكر الثاني من المفاعيل ، وهو المفعول به ، وحده بأنه الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وعني النحويون بالوقوع ، التعلق ليدخل نحو : علمت وأردت وقصدت ، ونحو ذلك ، وبهذا التعلق يفرق بين المتعدي وغيره من الأفعال على ما سيأتي .

وَقَدْ يَجِيءُ مُقَدَّماً كَمَا تَرَى
وَقَدْ يَجِيءُ فِعْلُهُ مُقَدَّرَا

يعني : وقد يجيء هذا المفعول مقدّماً على الفعل بخلاف الفاعل كقولك : زيداً ضربت ، وقد يحذف الفعل الناصب له على سبيل الجواز ، كقولك : لمن قال من ضربت ؟ زيداً ، أي : ضربت زيداً . قوله :

وَقَدْ يَجِيءُ وَاجِبَاً فِي أَرْبَعَهْ
فَأَوَّلٌ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ تَسْمَعَهْ
مِثْلُ امْرَأً وَنَفْسَهُ وَأَهْلاً
وَكَانْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ وَسَهْلاً (١)

(١) هذا البيت ساقط في ل ، وهو موجود في الاصل والوافية .

يقول : وقد يحذف فعله على سبيل الوجوب في أربعة أبواب : الأول : سماعي ، نحو : امرأً ونفسه ، وأهلاً وسهلاً ، و (انتهوا خيراً لكم) (١) ، مما لا ينضبط بضابط يحصره كما ذكره في المفعول المطلق ، ودليل وجوب الحذف مثل ما ذكر في المفعول المطلق . [٢٤ظ]

[المنادى]

وَالثَّانِي جَاءَ حَذْفُهُ مَقِيسَا
مِنْهُ المُنَادَى فَاسْتَمِعْ نَفِيسَا
مَطْلُوبُ الاقْبَالِ بِحَرْفٍ نَابَا
مَنَابَ أَدْعُو فَاسْتَمِعْ صَوَابَا

يعني : الثاني من أربعة الأبواب التي يجب حذف الفعل فيها بضابط قياساً ، وهو قوله : « منه المنادى » ، وقوله : « مطلوب الاقبال بحرف نابا مناب أدعو » ، حدٌّ للمنادى ، يقول : هو المطلوب [اقباله] (٢) بحرف ناب مناب أدعو ، وهي حروف النداء ملفوظاً به أو مقدراً ، فقولهم (٣) : يا زيد ، معناه : أدعو زيداً ، فهو مفعول به بفعل مقدر لا يجوز اظهاره ، لو قلت : يا ادعو زيداً ، لم يجز ، وإنما وجب حذفه للقرينة الدالة ، ولوقوع حرف النداء موقع الفعل المحذوف ، كما تقدم في مثله ، قوله :

(١) سورة النساء الآية : ١٧١ ، وقبل المذكور (ولا تقولوا ثلاثة انتهوا .... لخ) .

(٢) (اقباله) زيادة من ل .

(٣) في ل : (بقولهم) .

فَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً وَمُفْرَدَا
فَابْنِ عَلَى مَا رَفَعُوهُ أَبَدَا
كَمِثْلِ : زَيْدُ وَمِثْلِ : يَا رَجُلْ
وَمَثْلِ : يَا زَيْدَانِ يَا زَيْدُونَ قُلْ

أخذ يذكر حكم المنادى في البناء والاعراب ، فقال : إن كان المنادى مفرداً معرفةً ، كان مبنياً على ما يكون به مرفوعاً ؛ وإنما بني ، لشبهه بالمضمر من حيث اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلكونه مفرداً ، وأما المعنى ، فلأن المنادى في المعنى لا ينفك عن كونه مخاطباً ، وحكم المخاطب أن يكون مضمراً ؛ وإنما بني على ما يرفع به ، لأنه لو بني على السكون ، لأدى الى اجتماع الساكنين في كثير من المواضع التي قبل آخر الاسم فيه ساكن كعمرو وبكر وشبهها ، ولو بني على الفتح ، لم يعلم أمنصوب هو أم مبني ؟ لأن علة بنائه خفية ، ولو بني على الكسر ، لا لتبس بنحو : يا غلام ، فلا يدرى أمفرد هو أم مضاف ؟ فوجب بناؤه على الضم ، أو على ما هو بمنزلته . ثم مثل بيا زيد ، ويا رجل ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ليتبين أنه إنما / بني على ما يرفع به [٢٥ و] . ثم قال :

بِلاَمِ الأَسْتِغَاثَةِ اخْفِضْ لاَ تَقِفْ
وَافْتَحْ بِهِ الآخِرَ إِنْ زِدْتَ الأَلِفْ

يقول : إن جئتَ بلام الأستغاثة في المنادى ، فأخفضه بها ؛ لأن حرف الجر لا يلغى معه ، لأنه يبطل شبه المضمر من حيث كان حرف الجر لايدخل على المضمر المنصوب ، واذا بطل البناء ، وجب الخفض بحرف الجر . وقوله : « وافتح به الآخر » يقول : إن جئت بالألف آخره فأفتحه ، لأن الألف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً .

قوله :

وَنَصَبُوا المُضَافَ وَالمُشَبَّهْ

وَالنَّكِرَاتِ غَيْرَ مَنْ يُنَبَّهْ (١)

يقول : فان لم يكن المنادى مفرداً كالمضاف والمشبه بالمضاف كقولك ياعبد الله ، ويا طالعاً جبلاً ، بطل البناء واعرب على ما يقتضيه العامل ، وقد تبين أنه مفعول به ، فيجب نصبه ، فيعطى علامات النصب حسب (٢) ما كان يقتضيه ، وكذلك اذا كان نكرة ، كقولك : يا رجلاً لغير معين ، لفوات مقتضى البناء . وقوله : « والنكرات غير من ينبه » ، يقول : غير من يقصده قصده ، فانه يتعرف بالقصد ، لئلا يتوهم أن قول القائل : يا رجل ، (لرجل مقصود) ، ومثل قوله : يا رجلاً ؛ لغير معين ، لاتفاقهما في اللفظ .

[احكام توابع المنادى]

وَتَابِعُ المبنيِّ انْ افْرَدْتَا

أعْرِبْهُ بالوجهين لا ذُمِمْتَا

أخذ يذكر أحكام توابع المنادى ، وإنما ذكرها هنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها (٣) ؛ لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره ، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها ، وقوله : « تابع المبني » احتراز من توابع المعرب ، وقوله : « ان افردتا » احتراز من المضاف ، وقوله :

(١) في الأصل : (تُنَبَّه) ، وما اثبتناه عن : (ل) .

(٢) في ل : (على ما يقتضيه) .

(٣) في الأصل و (ل) (فيه) ولا يستقيم معه الكلام .

« اعربه بالوجهين » ، يقول : اعربه على لفظ المنادى ، وعلى محله ، كقولك : يا زيد العاقلُ والعاقلَ ، ويا غلام بشرٌ وبشراً ، ويا تميم / أجمعون وأجمعين .

وَإِنْ عَطَفْتَ أَبَداً نَحْوَ الرَّجُلْ
فَلِلْمُبَرِّدِ انْتِصَابٌ قَدْ فَضَلْ [٢٥ظ]
وَإِنْ يَكُنْ كَالحَسَنِ اخْتِيرَ عِنْدَهُ
رَفْعاً بِهِ وَلاَ تُسَائِلْ بَعْدَهُ
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا الخَلِيلُ غَلَّبَا
ثُمَّ أَبُو عَمْرٍو جَمِيعاً نَصَبَا

يقول : إن كانَ المعطوفُ على المنادى المبنى (١) نحو : الرجل مما يلزمه اللام لقصد التعريف أو غيره ، فالنصب عند المبرد (٢) أوجه ، وإن كان غير ذلك ، فالرفع أوجه ، فالأول قولك : يا زيدُ والرجلُ والصعقُ ، والثاني ، كقولك : يا زيدُ الحسن ، وقال الخليلُ (٣) : الرفعُ أوجه فيهما معاً ، وقال أبو عمرو : النصب أوجه فيهما ، فأبو عمرو راعى اعتبار المحل إذ القياس في التوابع اعتبار المحال ، والمحلُّ نصب ، فكان النصب أوجه ، والخليلُ رأى أنَّ هذا المعطوف منادى في المعنى ، فالأولى : أن تكون حركته كحركة المنادى تنبيهاً على ذلك ، والمبرد رأى أن اللام في الرجل والصعق غير منفكة ؛ لأنها

(١) في الأصل (المثنى) وهو وهم ، وقد صححناها عن نسخة (ل) .

(٢) ذكر المبرد آراء العلماء التي ذكرها ابن الحاجب هنا ، وقال : « النصب عندي أحسن » المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٣) انظر شرح الكافية للمصنف ص ٣٠ ، ٤ - في ل ا (اوجه) .

للتعريف فكان جعله غير مستقلٍ أولى (١) ، فكان النصب أوجه ، ورأى أنَّ اللام في نحو : الحسن العلم غير مقصودةٍ ، فكأنه قيل : يا زيدُ وحسنَ ومثل : ذلك إنما يكون مضموماً . ثم قال :

وَنحْوَ : عطفُ غيرِهِ وَالبَدَلُ
كَالمُسْتَقلُ أبَـداً يُسْتَعْمَلُ

يقول : وانْ كانَ المعطوفُ بغـير لامٍ أو كان التابـع بدلاً ، كقولك : يا زيدُ وعمرو ونحوه ، وكقولك : في البدل يارجل زيد ، كان هـذا التابع كالمستقل ، أي : قدره منادىً واعطه حكمه ، فان كان مفرداً كان مضموماً ، وإن كان مضافاً كان منصوباً .

وَفي نِدَا مَا عَرَّفُوا بالّلام
يُؤتَى بِأيُّهَـا على الـدَّوَامِ
/ وَأيُّهـذَا ثُمَّ هَـذَا ثُمَّ ذا
وَالتَزَمُوا الرَّفعَ بهِ وَحَبَّذَا [٢٦و]

يقول : وإذا نودي المعروف بالـلام لمْ يجز أن يبـاشر بحرف النداءِ ، ولكن يؤتىٰ بأيها ، وايهذا ، أو هذا ، أو ذا ، فيقال : يأيها الرجل ، أو يأيهذا الرجل ، أو ياذا الرجل ، كأنهم كرهوا أن يدخلوا حرف تعريف على حرف تعريفٍ ، فأتوا بأسمٍ مبهم ، وجعـلوه منادىً في اللفظ ، ثم أتوا بما هو المقصود بعـده ، ومن ثم التزموا رفعه على الصحيح . وإن كان صفةً لما قبله ، ولكنه لمّا كان المقصود بالنداء ، جعلوا حركته الحركة التي كانت تكون له لو باشره حرف النداء ، تنبيهاً على أنه المنادىٰ في المعنى ، ولذلك قال : والتزموا الرفع به وحبذا الرفع لما ذكره .

---

(١) في ل : (أوجه) .

وَأرْفَعْ تَوَابِعاً لِذاكَ نُصِبْ
لأنَّهَا تَوَابِعٌ لِمُعرَبِ

يقول : وإذا أتيت بتوابع لهذا المعرف باللام ، ولا تكون إلا مرفوعة ، لأنه معربٌ قد رفع ، والمعرب لا يكون تابعه إلا على وفق إعرابه ، فلذلك قال : « لأنها توابعٌ لمعرب » فاذا قلت يا هذا الرجل ذو المال ، لم يكن في (ذو المالِ) إلا الرفع ؛ لأنه صفة لمرفوعٍ معربٍ ، وكان مثل قولك : جاءني زيدٌ ذو المال ، قال شاعرهم (١) :

٤ - يَا أيُّها الجَاهِلُ ذوُ التَّنزِّي

وقوله :

وَقِيلَ : يَا أللهُ دُونَ بَابِهِ
وَيا الّتي شَذَّ فَلاَ تَعْبَأْ بهِ

يقول : وجوّزوا دخول حرف النداء على اسم الله مع اللام خاصة ، إما لكثرته ، وإما لأنها عوض عن حرف أصليٍ ، لأن أصله على المجاز الاله ، وقوله : « ويا ألتي شذ فلا تعبأ به » ، يقول : فلا تعبأ بما يأتيك من نحو : « يا ألتي » (٢) ، فانه شاذٌ غير معتدٍ به .

ثم قال :

يَا زيدُ إنْ وَصَفْتَ بأبنِ عَمْروِ وَنَحْوِهِ الفَتْحُ بِهِ لِعَمْرِي

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج ، وتمامه (لا تُوعِدَنِّي حيةً بالنَّكَزِ) ، التنزي : نزوع الانسان الى الشدة ، النكز : لسع الحية ، والشاهد فيه إن الشاعر وصف الجاهل بذي التنزي ، وقد ورد البيت في الكتاب ١ / ٣٠٨ ، ايضاح ابن الحاجب ٢٠٤ ، شرح الاشموني على الألفية ٣ / ١٥٢ ، العيني على الاشموني ٣ / ١٥٢ .

(٢) في ل : (من ذلك) بدلاً (من نحو يا ألتي) .

/ يقول . العلم المنادى الموصوف بأبن مضاف الى علم المختار [٢٦ ظ] فتحه ، ومنهم من يقول : يجب فتحه ، وإنما أختير أو وجب لكثرته في كلامهم ، وطوله ، فجعلت الفتحة عوضاً عن (١) الضمة لخفتها . ثم قال :

يَا تَيْمُ تَيْمَ بَعْدَهُ عَدِيُّ
الضَّمُّ وَالنَّصبُ بِهِ مَرْضِيُّ

يقول : إذا نودي المفرد ، ثم كرر مضافاً نحو (٢) :

٥ - يَا تيمَ تيمَ عَدِيَ
٦ - يَا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ الذبلِ (٣)

(١) في الاصل : (من) وما اثبتناه عن (ل) .

(٢) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ التيمي ، وتمام البيت (. . . لا أبَا لَكم لايُلقينكمُ في سَوْأةٍ عُمرُ) ، وهو يهجو قبيلته بسببه ، وقد أورد المهاجاة المصنف في كتابه الايضاح في شرح المفصل ص ٢٠٨ ، كما ورد الشاهد في الديوان ١ / ١٣٠ ، الكتاب ١ / ٢٦ ، ٣١٤ ، المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، المغني ٢ / ٤٥٧ ، ابن يعيش ٢ / ١٠ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ، ابن عقيل ٢ / ٢١١ ، الاشموني ٣ / ١٥٣ ، الخزانة ١ / ٣٥٩ ، العيني ٤ / ٢٤٠ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه « تَطَاوَلَ الليلُ عَلَيْكَ فانْزِلِ » وقد نسبه سيبويه لبعض ولد جرير ، والصحيح انه لعبد الله بن رواحة كما صححه البغدادي في الخزانة ، قاله يخاطب به زيد بن أرقم في غزوة موته ، في البيت السابق وهذا (تيم ، وزيد) يجوز فيهما الرفع على أنهما مناديان مفردان ، ويجوز النصب على أنهما مضافان ، وحذف المضاف ويدل عليه الثاني . والبيت موجود في الكتاب ١ / ٣١٥ ، ـ

ففيه وجهان : ضم الأول ونصبه ، فالضم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه إما قصد (يا تيم عدي) ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وإما أنَّ المقصود بالأول (يا تيم عدي) وكرر (تيم) تكريراً لفظياً ، فوجب نصبهما معاً ، وإما نصب الثاني فلا اشكال فيه ، لأنه مضاف أو توكيد لمضاف . ثم قال :

وَيَا غُلاَمِي يَا غُلامَا بالألِفْ

وَالهَاءُ وَقْفاً يَاغُلام قَدْ عُرِفْ

يقول : إذا نودي المضاف الى ياء المتكلم كقولك : يا غلامي ويا عمي ، ونحو ذلك فلك فيه وجوهٌ : ان شئت أثبت الياء على الأصل مفتوحة أو ساكنة ، وإن شئت أبدلتها ألفاً فقلت : يا غلاما ، ولك في الوقف في ياغلاما الحاق الهاء ، ولك أن تحذف الياء فتقول ياغلام ، وذلك معروف ، ومنهم من يجيز الضم ، وهو بعيد . ثم قال :

وَيَا أبنَ أمّ ثمَّ يا أبنَ عمَّا

الفتْحُ فيه زائداً ألَمَّا

يقول : وأجري هذا المجرى ، وإن كان مضافاً إلى المضاف إلى ياء المتكلم ، لأنه كثر كثرته بخلاف . يا أبن غلامي ونحوه ، فجاز فيه ما جاز في يا غلامي ، وجاز الفتح في الثاني لطوله وهو قوله : [٢٧و] الفتح فيه زائداً ألمَّا » . ثم قال :

وَجَوَّزُوا في يَاأبتِ يا أختُ

كَسْراً وفَتْحاً وَالألِف فتمتْ

=المقتضب ٤ / ٢٣٠ ، ابن يعيش ٢ / ١٠ ، المغني ٢ /٤٥٧ ايضاح ابن الحاجب ص ٢٠٩ ، اساس البلاغة ٢ / ٤٨ ، الخزانة ١/ ٣٦٢ ، العيني ٤ / ٢٢١ .

يقول : إذا قلتَ يا أبتِ يَا خت، فلكَ أن تكسر التاء ، لأنها عوضٌ عن الياء ، ولك أن تفتحها ؛ لأنَّها حركة الياء التي أبدلت منها ، وجاء يا أبتَا ، ولك في الوقف في يا أبتا الحاق الهاء ، ولا يجوز يا أبتي بالحاق الهاء ، وقول الكوفيين : يا أبي (١) جواز قلبها هاءً . ثم قال :

وَيَا بُنَيَّ الكسرُ والفتحُ أتى
ثُمَّ سكونُهُ خفيفاً ثبتَـا

يقول : وجوَّزُوا في يَا بُنَيَّ الكسرَ وهوَ الكثيرُ ، والفتحَ للاستثقال مع الكثرة ، والسكون معَ التخفيف وقرىء بالجميع . ثم قال :

[الترخيم]

وَرَخَّمُوا في السَّعَةِ المنَادَى
وَغيرُهُ في الشِّعْرِ جَا مُنقَادَا

ثم أخذ يذكر الترخيم ، لأنه من خصائص المنادى في سعة الكلام ، ولذلك قال : « ورخموا في السعة المنادى » وقوله : « وغيره في الشعر » أي : وغير المنادى جاء في الشعر منقاداً ، أي : جائزاً . وقولة :

لاَ المُسْتَغَاثَ والمُضَافَ والجُمَلْ
كَشَابَ قرْنَاهَا لِثَالِثٍ مَثَلْ

(١) في ل : (يا أباه) .

يقول : «ولا يُرخّمُ المستغاثُ ، ولا المضاف ، ولا الجملة المسمى بها ، أما المستغاث : فلأنهم يزيدون فيه لغرض رفع الصوت (١) ، فلا يناسب الحذف ، وأما المضاف ، فلأنهم لو حذفوا من الثاني حذفوا من غير المنادى ، ولو حذفوا من الأول ، حذفوا من وسط الكلمة فراعوا البنائين ، فلم يرخموه ، وأما الجمل المسمى بها ، فلأنها كما ذكرناه في المضاف ، (٢) ومثال الجملة المسمى بها قولهم : شاب قرناها ، لأنه علم .

/ وشَرْطُهُ التاءُ وإلاَّ فعَلَمْ
يَزيدُ عنْ ثلاثةٍ لا كحَكَمْ [٢٧ظ]

يقول : وشرط المنادى في الترخيم أن يكون إما بتاء التأنيث فيجوز ترخيمه مطلقاً علماً كان أو غير علم ، وإن كان بغير تاء التأنيث ، فشرطه أن يكون علماً زائداً على ثلاثة احرف كجعفرٍ وحاتمٍ ونحوه ، بخلاف زيدٍ وعمروٍ وبلزٍ ، بخلاف حكمٍ وحسنٍ ، كرهوا ترخيمه لئلا يؤدي إلى ما ليس من أبنية المعرب بعد الترخيم لاسيما على لغة من يجعله اسماً برأسه . ثم قال :

ونحوُ اسمُ عُثْمْ في أسْمَائِنا
عُثْمَانَ حرْفَانِ لمعنىً جاءَا
كذاكَ عمْ ثُمَّ منصُ مسك
يُحذَفُ حرْفَانِ بغيرِ شكٍّ

أخذ يذكر ما الذي يحذف عند الترخيم ، وقسّمه ثلاثة أقسام : قسم يحذف منه حرفان ، وهو كلُّ اسم آخره زيادتان في حكم زيادةٍ

(١) في ل : (في المستغاث به) .

(٢) في ل : (قوله : كشاب قرناها الثالث مثل) .

واحدةٍ ، كزيادة أسماء ، وعثمان ، وطائفي ، فانّ ألفَ التأنيث الممدودة والألفَ والنون ، وياثي النسب في حكم زيادة واحدةٍ أي : جيء بها لمعنىً واحد ، وكذلك ما كان آخره حرفٌ صحيح وقبله مدة ، وهو على أكثر من أربعة أحرفٍ ، مثل منصور وعمّار ومسكين ، ومثل بذلك ليخرج نحو : (ثمود) ، لأنه ليس (كمنصور) ، فلذلك يحذف من نحو : (منصور) جرفان ، ولا يحذف من (ثمود) إلا حرفٌ واحد . وقوله :

وَإنْ يَكُنْ مُركّباً فالآخِرُ

يُحذَفُ نحوَ : بَعْلَ وَهوَ سائِرُ

يقول : وإن كان الأسم الذي يرخم مركباً حذف الأسم الآخر بكماله ومثل ببعلبك. ثم قال :

وَغيرُ هذينِ بحرفٍ واحد

نَحْوُ : ثمودَ وَحارثٍ وَحامِدِ

/ يقول : وغيرُ القسمين المذكورين ، لا يحذف منه عند [٢٨و] الترخيم سوى حرف واحدٍ ، نحو : ثمود وحارث وحامدٍ ، ونحو ذلك . ثم قال :

وأفصَحُ الوجهينِ أنْ تقَدِّرا

ما حذَفوهُ باقياً ما غُيِّرا

يا كَرَ والأوَّلُ جارٍ مع نمَو

ثانٍ كَرَا حارُ ثَمي وَاستَعْمَلوا

يقول : وأفصح الوجهين في المرخم أن يقدر المحذوف موجوداً ، فيبقى ما قبل المحذوف على ما كان عليه من كسر ، أو فتحٍ ، أو ضمٍ ، أو واوٍ ، أو غير ذلك ، كقولك : يا حار بكسر الراء ، في ترخيم

(حارثة) ، ويا كرو بواوٍ مفتوحةٍ ، ويا ثمو بواو قبلها ضمة ؛ لأن المحذوف مرادٌ ، هذه اللغة الكثرى .

والوجه الثاني أن يجعل المحذوف نسياً منسياً ، ويعامل الباقي بما يعامل به الأسم الذي لم يحذف منه شيءٌ على ما يقتضيه قياس لغتهم ، فيقال : (يا حارُ) بالضمِّ ، و (ياكرا) بالألف ؛ لأن آخره واو متحرك قبله فتحة ، وحكمها أن تقلب الفاً ، ويقال : (يا ثمي) ؛ لأن آخره واوٌ قبلها ضمة ، وحكمها في مثله أن تقلب ياءً ، فتقلب الضمة كسرةً ، فبقي (ثَمي) . ثم قال :

[المندوب]

مَنْدُوبُهُمْ بِيَا وَوَا قَدْ خُصَّا
وَكَالْمُنَادَى حُكْمُهُ مُخْتَصَّا
وَلَكَ إنْ شِئْتَ زِيَادَةَ الألف
آخِرَهُ وَالْهَاءِ مَعْهَا إنْ تَقِفْ
وَمِثْلُ وَاغُلاَمَكِي بِالْيَاءِ
وَوَا غُلاَمَكُمْ بِوَاوٍ جَائِي

أخذ يذكر حكم المندوب ، وهو المتفجع عليه بياء وواوٍ ، واختص بواوٍ ، حكمه حكم المنادى في الاعراب والبناء ، وقوله : « لك إن شئت زيادة الألف » ، أي : ولك أن تقول : وازيدا فتزيد الفاً ، ولك أن تلحقها هاء السكت في الوقف ، فتقول / وازيداه ، [٢٨ظ] ومثل « واغلا مكي بالياء وواغلامكم بواو جائي » ، يقول : فإن جاء لبس من الألف ، في مثل واغلاماك في ندب غلام مخاطبة ، لأناك

لو قلت : واغلامكاه لألتبس بندب غلام مخاطب ، فألحقت الكاف المكسورة ياءً لذلك، وكذلك إذا ندبت غلام جماعة مخاطبين، ألحقت الميم واواً لا ألفاً ، لأنك لو ألحقت ألفاً ، لالتبس بندبة غلام مخاطبين .

ثم قال :

لا نَدْبَ في مُنَكَّرٍ وَجَنِّبُوا
كلَّ الصِّفَاتِ المدَّ فيما نَدَبُوا

يقول : لا يُندب إلا المعرّف ، فلا ندب في منكّرٍ ، لا يقال : وارجلاه لعدم الفائدة ، لأن الندبة إما لإظهار العذر لمن تتفجع عليه ، وإما الاعلام بمن يتفجع عليه ، وكلاهما يأبى أن يكون المندوب نكرة . قوله : « وجنّبوا » إلى آخره ، يقول : إذا وصفت المندوب فلا تلحق الصفة علامة الندبة ، لا تقول : وازيد الظريفاه ، قال الخليل (١) : لو جاز وازيد الظريفاه ، لجاز جاءني زيد الظريفاه ، وتقريره : أنه لو جاز ذلك ، لثبت جواز الحاق علامة الندبة لما ليس مندوباً ؛ لأن الظريف ليس (٢) هو المندوب ، ولو جاز الحاق علامة الندبة لما ليس بمندوبٍ ، لجاز : جاءني زيدٌ الظريفاه ، هذا تمام تقريره ، ويونس (٣) يجيز وازيد الظريفاه ، ويرى أن الصفة مع الموصوف كالمضاف اليه مع المضاف ، فكما جاز وا أمير المؤمنيناه جاز وازيد

---

(١) قال الخليل : « ولو جاز ذا لقلت وازيداً أنت الفارسُ البطلاه ، لأن هذا غير نداء ، وليس هذا مثل وا أمير المؤمنيناه ، ولا مثل واعبد قيساه » وهو يختلف عن المثال الذي ذكره المصنف . انظر الكتاب ١ / ٣٢٣ .

(٢) (ليس) : ساقطة من ل .

(٣) انظر المثال في الكتاب ١ / ٣٢٤ .

الظريفاه ، فليس ذلك بمستقيم ، لأن أمير المؤمنين بكماله هو الاسم المندوب ، وليس قولك : للطويل من تمـام الأسم الذي هو زيدٌ ، فافترقا ، وأيضاً [فانه] (١) قياس في اللغة . ثم قال :

وَالجِنْسُ مَعْ إشَارَةٍ وَالنَّادِبُ
وَالمُسْتَغَاثُ الحَرْفُ فيها وَاجِبُ

أخـذ يذكر المواضع التي لا يجوز حـذف حرف النـداء فيها ، ويكون واجباً ، وهو / اسم الجنس ، كقولك : يا رجل ، [٢٩ و] ويا غلام ، فلا تقول : رجل ، ولا غلام . الثاني أسماء الاشارة ، كقولك : يا هذا ، ويا هذان ، لو قلت : هذا ، وهذان منادياً لم يجز ، الثالث لفظ النادب ، كقولك : وازيدا أو يا زيدا ، لو قلت : زيداً نادباً لم يجز .

الرابع المستغاث لو قلت : زيداً مستغيثاً أو لزيدٍ مستغيثاً لم يجز ، أما الجنس ، فلأن الأصل يا أيهـا الرجل ، ونحوه ، واسم الأشارة يا أيهـذا (٢) الرجل ، فكرهوا الأخلال ، وأما المندوب والمستغاث فيناسب التطويل ليحصل الغرض به ، فلا يحسن الحذف مع مناسبه (٣) .

وَشَذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ مَعْ أَطْرِقْ كَرَا
وَتِلْكَ أمْثَالٌ جَرَتْ كَمَا تَرَى

يقول : وشذَّ قولهم : (أَصْبِحْ لَيْلُ) (٤) ، و (أَطْرِقْ

---

(١) (فانه) زيادة عن (ل) .

(٢) في الأصل : (يا أيها الرجل) وما اثبتناه عن ل .

(٣) في ل : (للتطويل) .

(٤) هذا المثل أول من قاله امرأة تزوجها امرؤ القيس وكرهت مكانه فجعلت تقول : يا فتى الفتيان أصبحت أصبحت ، فيرفع رأسه=

كَرَا) (١) ، والمعنى : (أصبِح ياليلُ) ، و (أطرِقْ ياكَرَا) ، فهو اسم جنسٍ منادى ، وقد حذف معه حرف النداء . وبيَّن العلة بقوله : « وتلك أمثال جرت » ؛ لأن الأمثال يجوز فيها من الحذفِ والتخفيف ما لا يجوز في غيرها . ثم قال :

حَذْفُ المُنَادَى جائزٌ في مِثْلِ
قولَ الكِسَائِي يَا اسْجُدُوا في النَّمْلِ

قال : يجوز حذف المنادي للقرينة الدالة عليه ، فمعنى قول القائل : يا أضرب زيداً ، ويا أضربوا زيداً ، أي : يا هذا ويا هؤلاء ، فجاز حذفه للعلم به ، وكذلك قراءة الكسائي : (ألا يا اسْجدُوا)(٢) أي : (٣)

= فينظر فاذا الليل كما هو ، فتقول : (أصْبِحْ لَيلُ) فذهب مثلاً .
المثل في مجمع الامثال للميداني ١ / ٤٠٣ جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري ١ / ١٣٨ ، الكتاب ١ / ٣٢٦ ، المقتضب ٤ / ٢٦١ ، الايضاح للمصنف ص ٢٠٧ .

(١) المثل بتمامه (أطرِقْ كَرَا إنَّ النَّعامَة في القُرَى)،الكرا : الكروان يقال : إنه مرخم الكروان ، ويقال : هذا الطير يخاف من النعامة ، ويقال إنه يصاد بهذه الكلمة ، والشاهد فيه : حذف حرف النداء ، وأصله (أطرِقْ يا كرا) . والمثل موجود في جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري ١ / ١٣٩ مجمع الامثال للميداني ١ / ٤٣١ ، الكتاب ١ / ٣٢٦ ، المقتضب ٤ / ٢٦١ ، الكامل ٢ / ٥٦ ، ايضاح المصنف ص ٢١٧ ، اللسان ١٠ / ٢١٩ ، المقرب ١ / ١٧٧ .

(٢) سورة النمل الآية : ٢٥ .

(٣) في ل : (ألا يا هؤلاء) .

يا هؤلاء (١) اسجدوا . ثم قال :

[الاشتغال]

وَالثَّالِثُ المَفْعُولُ مِنْهَا أُضْمِرَا
عَامِلُهُ بِشَرْطِ أَنْ يُفَسَّرَا
اسْمٌ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فِعْلٌ جَرَى
مُسَلَّطاً عَلَى الضَّمِيرِ مُخْبِرَا
تَسَلُّطُ المَفْعُولِ أَنْ لَوْ قُدِّرَا
عَمِلَ فِي الأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ مِرَا
/ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ مِثَالٌ فَانْتَبِهْ
وَمِثْلُهُ حَبَسْتُ أَوْ مَرَرْتُ بِهِ [٢٩ظ]

يقول : والثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل فيها ، وهو أيضاً قياسي كالثاني ، وضابطه أن يتقدم اسم وبعده فعلٌ ، أو ما يقوم مقام الفعل مسلطاً على ضميره ، أو متعلقه تسلط المفعولية على وجهٍ

---

(١) قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن (ألا) للاستفتاح ، ثم قوله يا حرف تنبيه وجمع بينه وبين (ألا) تأكيداً ، وقيل للنداء ، والمنادى محذوف أي يا هؤلاء ويا قوم ، ورجّح الأول لعدم الحذف ، والباقون بالهمزة وتشديد اللام ، وأصلها (أن لا) ، فان ناصبة للفعل ، ولذا نصب الفعل بحذف النون . كتاب السبعة في القراءات ص ٤٨٠ ، التيسير في القراءات السبع ص ١٦٧ ، الحجة لابن خالويه ٢٤٥ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٢١ ، البحر المحيط ٧ / ٦٨ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٦ .

او قدم (١) على الأول لنصبه ، كقولك : زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه ، وزيداً حبست عليه ، أي : ضربت وجاوزت وأهنت ولابست ، وإنما وجب حذف الفعل ، لأنه فسر بعده ، ولا يجمعون بين المُفَسِّر والمُفَسَّر، وما يتوهم من قوله تعالى : ﴿ إني رَأيْتُ أحدَ عشَرَ كَوْكَباً والشَّمْسَ والقَمرَ رَأيتُهم لي سَاجدين ﴾ (٢) إنه أتى بالفعل مع كونه قد فسر غير مستقيم ، وإنما هو مثل قولك : علمت زيداً علمته كأننا لم نجيء بالفعل الثاني لمجرد تفسير الفعل الأول ، وإنما جاءت الجملة الثانية تنبيهاً للجملة الأولى قبل تمامها بأعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له فافترقا . ثم قال :

وَنَصْبُهُ يُختَارُ لِلتَّنَاسبِ
كقَامَ زيدٌ قَبْلَ ذاكَ فانْصِبِ
[وَبَعْدَ الاسْتفْهَامِ أيضاً وَإذَا
شَرْطيَّةَ وحَيْثُ وَالنَّفي كَذَا
وإنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهِ فِعْلُ الطَّلَبْ
لَفْظاً وَمَعْنًى فَهوَ أقواهَا سَبَبْ
كَزَيداً إضرِبْهُ وَزيداً غَفَرَا
لَهُ الالهُ ذَنبَهُ وَسَتَرَا] (٣)

أخذ يعدد المواضع التي يختار فيها النصب بضوابطها ، فقال : منها أن تتقدم هذه الجملة جملةٌ فعلية ، كقولك : قام زيدٌ وعمراً ضربته ،

(١) في الأصل : (قدر) وهو وهم ، وما اثبتناه عن : (ل) .
(٢) سورة يوسف الآية : ٤ .
(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، والوافية ، واضفتُ الزيادة ، لأنْ شرحها موجود في الأصل .

فالنصب في عمرٍو أحسن ؛ لأنه إذا انتصب بفعلٍ مقدَّرٍ ، فيكون جملةً فعليةً معطوفةً على فعلية ، فيتناسبان وإذا رفعت ، رفعت على الابتداء فلا تتناسب الجملتان ، وبعد الأستفهام كقولك : أزيداً ضربته ؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى ، (فكان تقدير الفعل أولى ، وبعد النفي أولى ؛ لأنه لازم تقدير الفعل) (١) / وبعد إذا [٣٠ و] وحيث (٢) لما فيهما من معنى الشرط فكان تقدير الفعل أولى ، وكذلك إذا وقع بعده فعلٌ معناه الطلب ، فانه أقواها سبباً في اختيار النصب كقولك : زيداً اضربه ، وزيداً غفر الله ذنبه ؛ لأن المعنى في غفر الله له : طلب الغفران له ، وإنما جعلوه أقوى الأسباب ؛ لأنه إنشاءٌ وقع خبراً بتقدير الرفع فيحتاج في الرفع إلى تأويلٍ ، وإذا نصبت نصبت بفعلٍ مقدرٍ مثله ، فلا تحتاج إلى تأويلٍ ، والذي يدل على جعلهم له أقوى الأسباب أن (أما) إذا وقعت مع غير ذلك من قرائن النصب غلبته ، وكان الرفع المختار ، كقولك : قام زيدٌ وأما عمروٌ فقد ضربته ، ولولا (أما) كان النصب أحسن ، وإذا جاءت مع الطلب ، كان الغلب للطلب ، كقولك : أما عمروٌ فأضربه ، وإذا غلب من غير قرينةٍ [نصب ، فلأن يغلب مع قرينة] (٣) النصب أولى . وقوله :

وَنَحْوُ : أمَّا خَالِدٌ فَسقِّيَا

وَمِثْلُ : أمَّا جَعْفَرَاً فَرَعْيَا

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من (ل) .

(٢) (حيث) التي فيها معنى الشرط هي : (حيثما) مثل : حيثما محمداً لقيته فأكرمه .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

يقول : وكذلك (١) إذا وقع المصدر بمعنى الطلب ، فان حكمه حكم الطلب الصريح في اختيار النصب . ثم قال :

وَالرَّفْعُ مُخْتَارٌ إذا لَمْ تَكُنِ
قَرَائِنُ النَّصْبِ على تَمَكُّنِ

يقول : ومختار الرفع إذا فقدت قرائن النصب ، كقولك : زيدٌ ضربته ؛ لأن الرفع غير محتاج الى تقدير ، ويحتاج النصب إلى تقدير الفعل (٢) الناصب ، فكان الرفع أولى . وقوله :

وَغَلَّبُوا (أمَّا) وَلَيْسَتْ مَعْ طَلَبْ
مَعَ (إذَا) مُفَاجِئاً فَافْهَمْ نُصِبْ
كَقَوْلِهِم : قُمْتُ وَأمَّا جَعْفَرُ
فَقَدْ ضَرَبْتُهُ بِرَفْعٍ أشْهَرُ

قد تقدم أن (أما) تغلب غير الطلب من قرائن النصب ، لاقتضائها المبتدأ / غالباً ، فاذا جاء الطلب معها ، قدم اعتباره [٣٠ظ] عليها لما ذكرناه ، وكذلك إذا التي للمفاجأة ؛ لاقتضائها المبتدأ غالباً ، وبين ذلك بقوله :

« كقولهم قمتُ وأما جعفرٌ   فقد ضربتهُ برفعٍ أشهرُ »
وَإنْ تَقُلْ : قُمْتُ وأمّا عَمراً
فاضرِبهُ فالنَّصْبُ بِعَمْرٍو أحرَى

فبيّن عليه الطلب لـ (أمّا) بخلاف غيره . ثم قال :

وَيَسْتَوِي مِنْ بَعْدِ : زيدٌ قاما
وَنَحْوِهِ الأمْرانِ مَهْمَا دَامَا

---

(١) (كذلك) : ساقط من (ل) .

(٢) في الأصل : الفاعل ، وما اثبتناه عن ل .

يقول : ويستوي الرفع والنصب إذا تقدمت جملة ذات وجهين ، كقولك : زيدٌ قام وعمروٌ أكرمته ؛ لأن الجملة الكبرى أسمية ، والصغرى فعليةٌ ، فسوغوا في مثل قولك : (وعمروٌ (١) اكرمته) بعدها الوجهين من غير ترجيح . ثم قال :

وَنحو زيدٌ قامَ أوْ قدْ سيرَ بِهْ
مُغَايِرٌ لِلبَابِ فَافهَمْ وانتَبِهْ

أخذ يبيِّن ما يتوهم أنه من هذا الباب ، وقد تقدم أن عقد (٢) الباب أنك لو سلطت الفعل على الأول لنصبه ، وقد علم أن (قام وسير به) لو سلط على الأول لم ينتصب لأنه لا اقتضاء للنصب فيه ، فلذلك قال : مغايرٌ للباب،فيجب الرفع على الابتداء والخبر . ثم قال:

وَكُلُّ شيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرْ
لَيْسَ من البَابِ فبالرفعِ ذُكرْ

يقول : وكذلك قوله : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوه في الزُّبرِ) (٣) لأن فعلوه جملةٌ وقعت صلةً لشيء فلا يجوز أن تقدَّر ناصبة لما قبل الموصوف ، وأيضاً فانَّه يغيِّرُ المعنى المقصود لو نصب ، لأنه لايرجع بالمعنى إلى أنهم فعلوا كلَّ شيءٍ في الزُّبر وهو خلاف ما قصد وخلاف ما يستقيم . ثم قال :

وَقبْلُ إنَّا كُلَّ شيءٍ فُصِّلاَ
بِالنَّصبِ حتى ينْفِيَ المُحتَمِلاَ

---

(١) في ل : (وعمراً) .

(٢) كذا في الأصل و (ل) ، ولو كانت العبارة (وقد تقدم في عقد الباب) لكان أولى .

(٣) سورة القمر الآية : ٥٢ .

/ يقول : وقبل قوله وكل شيء فعلوه في الزبر (إنَّا كُلَّ [٣١و] شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ) (١) المختار النصب (٢) لينتفي الاحتمال الذي يأتي من الرفع ، ألا ترى أنك إذا رفعت جاز أن يكون خلقناه صفة لشيء ، فلا يفيد [المعنى] (٣) المقصود من أنه خلق كُلَّ شيءٍ ، واذا نصب تعيَّن المعنى المقصود ؛ لأنه يكون منصوباً بتقدير خلقناه ، فيفيد أنه خلق كل شيءٍ ، وهو المعنى المقصود . ثم قال :

وإنْ يقعْ (هلاَّ) و (إنْ) وما اقتضى
فِعْلاً فأوجبْ نصبَه على رِضَا

أخذ يذكر (٤) ما يتعيَّن فيه النصب من هذا الباب ، فقال : وإن يقع حرفٌ مما يقتضي الفعل لزوماً قبل الأسم الواقع في هذا الباب ، كقولك : إن زيداً ضربتهُ ضربتَهُ ، وقولك : هلاَّ زيداً ضربته ، ونحو ذلك وجب النصب ، ليوفر على الحرف ما يقتضيه وجوباً ، واذا وجب تقدير الفعل ، وجب النصب ؛ لأنه لازم لتقديره . ثم قال :

وفاجلدُوا في (النُّور) بعدَ (الزانيه)
مِنْ جُملةٍ أخرَى تكونُ ثانيهْ

---

(١) سورة القمر الآية : ٤٩ .

(٢) قرىء (كل) بالرفع والنصب ، فالرفع على الابتداء ، وخلقناه خبره ، والنصب بتقدير فعل ، أي (إنا خلقنا كلَّ) وهذا على القراءه المشهورة . والأولى أن يقول ابن الانباري والمصنف أن (كلاً) منصوب بخلقنا ؛ لأنه إذا وجد الظاهر فالتقدير ضعف . البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٠٦ .

(٣) (المعنى) زيادة عن ل .

(٤) في ل : (يبين) .

أَوْ فَاؤُهُ لِلشَّرْطِ لاَ يَعْمَلُ مَا

مِنْ بَعْدُ فِيمَا قَبْلَهَا مُقَدَّمَا

وَمَنْ يَقُلْ بَلْ هُوَ مِنْ ذا البابِ

فَنَصْبُهُ المُخْتَارُ فِي الصَّوَابِ

أورد ذلك إعتراضاً على قولهم : إنّ الجملة الطلبية في هذا الباب يختار معها النصب ، وهي أقوى قرائن النصب ، وقد أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله : (الزَّانيةُ والزَّاني) (١) ، ولا يجمع القراء على غير (٢) المختار (٣) ، فأحتيج إلى الجواب عنه ، فأجاب سيبويه بأنّ قوله : (فأجلدوا) جملة ثانية بعد الجملة الأولى ، والتقدير : (وميما (٤) يتلى عليكم حُكمَ الزانيةِ والزاني) ، ثم قُدِّر سؤالٌ عن حكمها ، فقيل : (فأجلدوا كلَّ واحدٍ) ، ولا يعمل فعلٌ في جملة في اسمٍ من جملةٍ أخرى قبلها فخرج / بذلك [٣١ ظ] عن أنّ

(١) سورة النور الآية : ٢ .

(٢) في ل : (على خلاف) .

(٣) الزانية رفع بالابتداء ، وفي خبره وجهان : أحدهما محذوف تقديره (فيما يتلى عليكم) ، والثاني أن يكون خبره (فأجلدوا) والفاء زائدة ، مثال زيدٌ فأضربه . والظاهر أن هذه الآية قوي فيها الرفع لاقتران الفعل بالفاء ، وبذلك اختلفت عن الآية السابقة ، فأجمع فيها القراء على الرفع ، كما ذكر المصنف . البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٩١ ، شرح الكافية للمصنف ص ٣٦ .

(٤) تقدير سيبويه ليس كما ذكر المصنف ، وإنما هو « فكأنه على قوله ومن القصص مثل الجنة ، وكذلك الزانية والزاني » الكتاب ١ / ٧١ .

يكون من هـذا الباب ، وقال المبرد (١) : هو قول القائل : الذي يأتيني فأضربه ، فالفاء في قوله : (فأجلدوا) لمعنى الشرط ، ولا يعمل ما بعد فاء الشرط فيما قبلها ، فخرج عن هذا الباب ؛ لأن شرطه أنك لو سلطت الفعل على الأول ، لنصبه ، فبهذين التقديرين يجب الرفع لخروجه عن هذا الباب ، فلا يبقى إلا الرفع ، وقوله : « ومن يقل بل هو من ذا الباب » يقول : ومن لا يقدر خروجه عن هذا الباب فالنصب فيه هو المختار على ما ذكر في قراءة شاذة . ثم قال :

[التحذير]

وَرَابِعٌ مَا نَصَبُوا وَحَذَّرُوا
مَا بَعْدَهُ أَوْ كَرَّرَ المحذّرُ
إِيَّاكَ وَالأَسَدَ أَوْ أَنْ تَحْذِفَا
وَالأَسَدَ الأَسَدَ أَيْضاً فَاعْرِفَا

يقول : الرابع من المفاعيل الواجب حذف الفعل فيها بضابط قياسي أن يكون منصوباً على التحذير ، وذكر بعد المحذور منه ، وكذلك اذا كرر المحذور منه ، ثم مثل بالقسمين ، فالأول كقولك : إياك والأسد ، و (رَأْسَكَ والسيفَ) (٢) ، و (إيَّايَ أنْ يحذفَ

(١) انظر شرح الكافية للمصنف ص ٣٦ .

(٢) المثل بتمامه (ماز رأسك والسيف) ، وماز ترخيم مازن ، وقيل ترخيم مازني . قال الأصمعي : أصل ذلك أنَّ رجلاً يقال له (مازن) أسر رجلاً وكان رجل يطلب المأسور بذحل ، فقال له : ماز - أي يا مازن - رأسك والسيف فنحي رأسه فضرب الرجل عنق

أَحَدُكُمُ الأرنبَ) (١) .

والثاني كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، والصبي الصبي ، أي : باعد نفسك عن الأسد والأسد عنك ، واتق الجدار ، والصبي ؛ وانما التزموا حذف الفعل ، لأن المعنى باعد نفسك وباعد الأسد ، فجعلوا أحدهما عوضاً عن النطق بالفعل ، كما أنه لما كان معنى قولهم : الأسد الأسد احذر الأسد احذر الأسد ، جعلوا احدهما عوضاً عن النطق بالفعل ، ومن أجل ذلك إذا ذكر أحدهما في البابين ، لم يجب حذف الفعل ، ودليل وجوب الحذف أنه كثر في كلامهم ولم يسمع ذكر الفعل .

وَحَذْفُ وَاوِ العَطْفِ فيهِ ضَعَّفَا
خِلافَ مِنْ في قَوْلِهِمْ أن تَحْذِفَا

/ يقول : إن المعنى : إياك والأسد ، أو إياك من الأسد ، [٣٢ و] وكذلك إياك أن تحذف ، ولا يجوز أن تقول : اياك الأسد ؛ لأن واو العطف لا تحذف ، وحرف الجر لا يحذف في مثل : (من الأسد) بخلاف قولك : إياك من أن تحذف ، اذا قدرته بمن جاز أن تحذفها ؛ لأن حروف الجر تحذف مع (أنْ) و (أنَّ) كثيراً مستمراً ، فمن ثم جاز إياك أن تحذف ، ولم يجز اياك الأسد . ثم قال :

= الأسير . والمثل في مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٧٩ ، الكتاب ١/١٣٨ ، المقتضب ٣ / ٢١٥ .

(١) هذا قول للخليفة عمر رضي الله عنه ، وأراد به النهي عن حذف الارنب بالعصا ، لأن ذلك يقتلها فلا تحلّ ، والقول موجود في : الكتاب ١ / ١٣٨ ، الاشموني ٣ / ١٩١ ، تاج العروس مادة (حذف) ، الايضاح لابن الحاجب ص ٢٣٤ .

« المفعول فيه »

وَكُلُّ مَا وَقَعَ فيهِ فِعْلُ
فَانْصِبْهُ إنْ قَدَّرْتَ في مِنْ قَبلُ
وَاسمُ الزَّمَانِ كُلُّهُ قَدْ عُمِّمَا
وَالشَّرطُ في المَكَانِ بِأنْ يُبْهَمَا
وَهْوَ الجِهَاتُ السِّتُّ أوْ مَا عُدَّا
مِثْلُ مَكَانٍ وَلَدَي وَعِنْدَا
وَعَمَّمُوا دَخَلْتُ في الأصَحِّ
مِثْلُ دَخَلْتُ الدَّارَ فافْهَمْ نُصْحِي
وَعَامِلُ الظَّرْفِ يَكُونُ مُضْمَرَا
يَقُولُ يَوْمًا في جَوَابِ كَمْ سَرَى
وَقَدْ يَجِي بِعَامِلٍ قَدْ فُسِّرَا
مِثْلُ جَمِيعِ بَابِ مَا قَدْ ذُكِرَا

أخذ يذكر المفعول فيه ، ويعبر عنه بالظرف ، وحده بأنه الذي يقع فيه فعـــل الفاعل ، وبين أنه يكون منصوباً إن قدرت (في) قبله ، يعني : وان أتيت بهـا خفضت ، وقوله : « واسم الزمان كُلّهُ قد عُمِّمَا » ، يقول : اسماء الزمان كلها يصح أن تقع ظروفاً منصوبةً بتقدير (في) ، وأمَّا أسماء المكان ، فلم يقع منها هذا الموقع إلا ما كان مبهماً ، وإنما كان كذلك ، لما في الفعل من الدلالة على الزمان المبهم ، والمعين ، ولما لم يكن للفعل دلالة على المكان المعين ، لم يعدّ اليه ، وعدّي الى المبهم ، لما كان يتضمنه خاصةً ، وقوله :

وهو الجهاتُ الستُ أوْ ما عُدا

نحوَ مكانٍ ولدَى وعِنْـدَا

أخذ يفسر المكان المبهم ، وأكثر / المتقدمين فسروه بالجهات [٣٢ظ] الست ، وما في معناها ، مثل : فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وأجروا مجراه لفظ مكان لكثرته ، ولدا ، وعند (١) لتأكيد الابهام فيها ، وقوله : « وعَمَّمُوا دخلتُ في الأصحّ » يقول : قد استعملوا دخلت في جميع ظروف المكان المختصة ، لكثرة استعماله فيها ، مثل : دخلت الدار والمسجد والسوق ، ولذلك قال : « وعمموا » وقوله : « في الأصح » يشير الى خلاف من يزعم أنه متعدٍ ، وأنها بعده مفعولٌ (٢) به لا ظرف . ثم قال : « وعامل الظرف يكون مضمراً » يقول : وقد ينتصب الظرف بعاملٍ مضمر ، أي : محذوف عند قيام القرينة ، كقول القائل : متى سرت ؟ فتقول : يوم الجمعة ، وكذلك كم سرت ؟ فتقول : يوماً أو يومين . ثم قال : وقد يجيء الظرف منصوباً بعامل يفسره ما بعده ، كباب (زيداً ضربتهُ) ، وتجري فيه جميع الوجوه المذكورة على تفصيلها ، فتقول : اليوم سرت فيه ، فيكون الرفع أولى ، وتقول : (قامَ زيدٌ واليومُ سرْتُ فيه) ، و (ما اليومُ سرْتُ فيهِ) ، وأما (اليومَ سرتَ فيهِ) ، و (ليومَ سرْ فيه) ، فيكون النصب أولى ، و (زيدٌ

(١) في ل : هذه الجملة غير مستقيمة وهي : (ولدا وعند التأكيد الإبهام فيها) .

(٢) الذي يزعم أن هذه الأفعال متعدية الى مفعول به وليس لازمة هو أبو عمر الجرمي ، والذي يرى أنها لازمة فهو سيبويه ، وقد تابعه المصنف انظر شرح الكافية للرضي الاستراباذي ١ / ٩٨ .

قامَ واليومَ سرتَ فيه) ، فيستوي الأمران ، و (إنْ اليوم سرتَ فيه) ، فيجب النصب ، فقس على ذلك جميع الباب . ثم قال :

[المفعول له]

وَعِلّةُ الفِعْلِ هو المَفعُولُ لَه
يُنصَبُ عنْ تقْديرِ لامٍ قَبْلَه

إنْ كانَ فِعْلَ الفاعِلِ المُعَلَّل
مَعَ اقْتِرانِ زَمَنٍ مُحَصَّل

أخذ يذكر الرابع من المفاعيل وهو المفعول (١) له ، وحده بأنه علة الفعل ، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقدرة ، وأن يكون فاعل (٢) الفعل المعلل مقارناً له في الوجود ، فإن فقد أحدهما ، اظهرت اللام ، كقولك : جئتك للسمن / واللبن ولا كرامك [٣٢و] الزائر ، وخرجت اليوم ، لمخاطبتك زيداً أمس . ثم قال :

مُقارِنٌ مَفْعولَ فِعلٍ في السَّعه
بِواوِ مَعْنَى مَعَ مَفْعولٍ مَعَه

فالفِعلُ لَفْظاً مَعْ جَوازِ العَطْفِ
يأتِي على وجْهَيهما في العرْفِ

وإنْ يُضعَّفْ عطفُهُ في الحُكمِ
جِئتُ وزيْداً نَصبُوا بِعِلْمِ

والفِعلُ مَعْنَى عَطْفُه مُعيَّنُ
إن صحَّ أوْلا فانْتِصابٌ بيِّنُ

(١) في ل : (المفعول من أجله) :

(٢) في ل : (فعل فاعل الفعل المعلل) .

وَالعَطْفُ فِيما شَانُ زَيْدٍ وَزُفَرْ
والنَّصْبُ فِيمَا شَأْنُهُ وَابْنَ عُمَرْ

أخذ يذكر الخامس من المفاعل ، وهو المفعول معه ، وحده بأنه المقارن لمعمول فعل بواو مع ، وإنما قال : في حال (١) السعة ؛ لأن بعضهم يزعم أن المفعول معه سماعي (٢) ، وفيما سمع ليس بقياسي ، وقوله :

فالفِعلُ لفظاً مع جوازِ العطفِ
يأتي على وجهيها في العرفِ

يقول : إن كان الفعل لفظياً وجاز العطف ، فان شئت عطفت وإن شئت نصبت على المفعول معه ، كقولك : (ضربتُ أنا وزيدٌ) . وقوله :

٧ ـ فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ (٣)
[مَكَانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ] (٤)

---

(١) (حال) ساقطة من ل .

(٢) (سماعي) : ساقطة من ل .

(٣) البيتُ لم يعرف قائله ، وبنو الأب : الأخوة ، يطلب الشاعر من الأخوة أن يتصل بعضهم ببعضٍ كاتصال الكليتين وقربها من الطحال ، و (بنو) يجوز فيها وجهان : النصب بمعنى مع بني أبيكم وهو الراجع ، وقد ذهب اليه المصنف ، والرفع عطفاً على أنتم وهو ضعيف من ناحية المعنى ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٥٠ ، ابن يعيش ٢ / ٤٨ شرح التصريح ١ / ٣٤٥ ، العيني ٣ / ١٠٢ ، الهمع ١ / ٢٣٠ .

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

لأن لفظ الفعل قوي في العمل ، فان شئت عطفت ، وإن شئت نصبت ، وقوله : « وإن تضعّف عطفه في الحكم » ، يقول : وإن يكن شرط العطف مفقوداً ، تعيّن النصب على المختار ، لضعف العطف ، ولفقدان شرطه في المختار ، كقولك : جئتُ وزيداً ، وقوله : « والفعل معنىً عطفه معيّن » يقول : فان كان الفعل مقدراً من حيث المعنى مثل : ما شأنك ومالك وحسبك ، فان صح العطف تعين ، وإن لم يصح العطف ، تعين النصب على المفعول معه ، ثم مثّل بما يصح فيه العطف بقوله : « والعطف فيما شأن زيد وزفر » ؛ لأن العطف على الظاهر يصح ، فيتعين النصب (وقوله : « فيمَا شأنُه وابْنِ عُمَرْ » ؛ لأن العطف على المضمر / المخفوض ضعيف ، [٣٣ظ] فتعين النصب) (١) في قوله : « وابن عُمَر » . ثم قال :

[الحال]

وَهَيْئَةُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ
حَالٌ من المَنْصُوبِ في المَنْقُولِ
ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً فَاجْعَلْهَا
لِمَنْ تَشَاءُ مِنْهُمَا وَاقْبَلْهَا
وَقَدْ يكونُ مِنهُمَا مُجْتَمِعَهْ
لَقِيتُهُ مُسَلِّمِينَ فِي دَعَهْ

أخذ بذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات ، فأولها الحال ، فقال : هي هيئة الفاعل أو المفعول ، ثم مثل بقوله : « ضربت زيداً

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

قائماً ، ثم قال : « فأجعلها في هذا المثال لمن تشاء منهما » ؛ لأحتمال أن يكون ههنا من الفاعل والمفعول ، ثم قال : وقد تكون منهما مجتمعة » ، يقول : وقد يكون منهما معاً بلفظٍ واحدٍ كقوله : « لقيتهُ مُسَلِّمِينَ » ، (فسلمين) حال من الفاعل والمفعول معاً : ثم قال :

وَشَرْطُهَا تَنْكِيرُها وَأَوَّلُوا
أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ فِيمَا يُنْقَلُ
وَوَحْدَهُ الْمَعْنِيِّ بِهِ مُنْفَرِدَا
فَعَلْتُهُ جُهْدَكَ قُلْ : مُجْتَهِدَا

يقول : وشرط الحال أن تكون نكرةً ، كراهة أن تلتبس بالصفة في مثل قولك : ضربت زيداً الراكب ، و (أرسلها العرّاكَ) ، مؤول بـ (معتركة) ، فهو وإن كان لفظه لفظ المعرفة ، فمعناه التنكير ، وأبو علي يقول : تأويله (١) تعترك العراك (٢) ، (فتعترك) المقدر هو الحال ، (والعراكَ) منصوب على المصدر ، وكذلك مررت به وحده أي منفرداً أو ينفرد وحده ، وكذلك فعلته جهدك أي مجتهداً أو تجتهد جهدك .

وَقَدَّمُوا فِي الْعَامِلِ الْفِعْلِيِّ
وَشِبْهِهِ خِلَافَ مَعْنَوِيِّ
وَقُلْ مَرَرْتُ رَاكِباً بِعَمْرِو
الْحَالُ لِلْمُضْمَرِ لَا لِلْجَرِّ [٣٤ و]

يقول : إن العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً ، كقولك : ضربت زيداً قائماً ، وقد يكون شبه فعلٍ كقولك زيدٌ ضاربٌ

---

(١) تأويله : ساقطة من ل .

(٢) انظر ايضاح الفارسي ص ٢٠٠ .

قائماً ، وقد يكون معنى فعلٍ كقولك : هذا زيدٌ قائماً. فالأول والثاني يعملان في الحال (١) متقدمةً كقولك : قائماً ضربَ زيدٌ ، وقائماً زيدٌ ضاربٌ ، ولا تقول : قائماً هذا زيدٌ ، لضعفه ، وقوة الأولين ، ثم قال : « وقُلْ مررت راكباً بعمرو » يقول : ولا يتقدم حال المجرور عليه ، فلذلك إذا قلت : مررت قائماً بعمروٍ ، كان الحال من المضمر الفاعل في مررت لا من عمروٍ ، ويتبين بمثل مررت قائمةً بهندٍ فيتعين المنع ، ومررت قائماً بهند [فيتعيَّنُ](٢) الجواز .

هذا قول الاكثرين ، وإنما منعوه ، لأن الحال فيه معنى الوصفية فكرهوا أن يقدموها عليه ، ويدل على الامتناع أن مثل ذلك واقع كثيراً فلو كان جائزاً لوقع ، ولو وقع انقل ، فدل على أنه ممتنع عندهم . ثم قال :

وأوقَعُوا في مَوضِعِ الحالِ الجُمَلْ
ما لم تكُنْ مِنْ بابِ الإنشاءِ وَمَلْ
تلزَمُ الأسميّة واوُ الحَالِ
وَشذَّ حذْفُهَا بلاَ مَقَالِ
وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ تأوّلُو
مَفْعُولاً أوْ لِوَرَهَا يُسْتَثْقَلُ
وَحُذِفَتْ في مُثْبَتِ المُضَارِعِ
وَغَيْرَهُ جوّزْ بلاَ مُدَافِعُ

يقول : إن الجملة الخبرية تقع حالاً ؛ لأنه في معنى الخبر ، فكما

---

(١) في الأصل (في الفعل) وهو وهم ، وما أثبتناه عن ل.
(٢) (فيتعين) : زيادة عن ل .

لايقع الأنشاء خبراً فكذلك لا يقع حالاً ، ثم ذكر أنها تكون أسمية وفعلية ، والفعلية بفعلٍ ماضٍ ومضارع ، وكلٌ منهما يكون مثبتاً ومنفياً ، فقال : « تلزم الأسمية واو الحال ، كقولك : جاء زيدٌ ويده على رأسه ، وحذف الواو معها استغناءً / بالضمير [٣٤ ظ] شاذٌ ، وحذف الضمير استغناءً بالواو فصيح ، كقولك : جاء زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ » ، ثم أورد اعتراضاً وهو قوله [تعالى] (١) (وَيَوْمَ القِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا على اللهِ وجُوُهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) (٢) ؛ لأنه ظاهر في أنَّ الجملة الأسمية حال بغير واوٍ ، وأجاب بجوابين : أحدهما أنه متأول على وجهين أحدهما أنه مفعول ثالث لترى ولا يلزم من صحة كونه حالاً في المعنى امتناع أن يكون مفعولاً ، والثاني أن يكون حالاً ، وجاز حذف الواو كراهة اجتماع الواوين ، كما حذفت واوُ العطف من قوله : (وُجوهٌ يَوْمَئذٍ ناعِمَةٌ) (٣) ، والمعنى : ووجوهٌ تخفيفاً لاجتماع الواوين ، ثمَّ قال : « وحُذِفتْ في مُثبتِ المضارعِ » ، كقولك : جاءَ زيدٌ يقرأ ، ولا يقال في مثله (ويقرأ) ، لأنه في معنى قارئاً معنىً وزنةً ، ثم قال [: « وغيرَهُ جَوِّزْ بلا مدافعٍ » أي جوزوا الواو وحذفها في غير المضارع (سواء) (٤) كان مضارعاً] (٥) منفياً أو ماضياً مثبتاً أو منفياً . ثم قال :

وَقَوْلُهُمْ في الحالِ هذا بُسْرا   أطيبُ مِنْهُ رُطَباً وَتَمْرا

(١) (تعالى) زيادة من ل .

(٢) سورة الزمر الآية : ٦٠ .

(٣) سورة الغاشية الآية : ٨ .

(٤) (سواء) زيادة للسياق .

(٥) ما بين المعقوفين : زيادة من (ل) .

عامِلُهُ أطيَبُ لَيْسَ هذا

ومَنْ يَقُلْ هذا فهذا هذا

يقول : اذا فضَّل الشيء على نفسه بأعتبار حالين أو زمانين أو مكانين ، أو نحو ذلك ، فالعامل فيهما أفعل التفضيل كقولك : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، وقيل العامل في (بُسْراً) ما في هـذا من معنى الأشارة ، والعامل في (رطباً) أطيب ، وهو غلط من وجوه :

منها (١) أن الحال من هذا لا يفيد معنى المبتدأ ، بل يكون المبتدأ على اطلاقه من حيث كان التقييد للأشارة ، ومداول المبتدأ الذات المحكوم عليها ، ولو كان حال الأشارة تقييداً للمبتدأ لامتنع هذا قائماً أبي ، (وهَذَا بَعْلِي شَيْخاً) (٢) ونحو ذلك ، ولذلك كان قولك : (هذا / قائماً أبي) ، و (هذا أبي) بمعنىً واحد بأعتبار [٣٥ و] الأخبار عن المبتـدأ ، فيجب أن يكون (هـذا بُسْراً أطيبُ منهُ رطباً) ، و (هذا أطيبُ منهُ رطباً) بمعنى واحد ، وتبيّن فساده من جهة أنك فضلت شيئاً على نفسه بأعتبار واحد .

ومنها أنك اذا قلت : هـذا بسراً أطيب منه رطباً وجعلت معنى الأشارة عامـلاً في (بُسْراً) وجب أن يكون في حال الأشارة (بُسْراً) ؛ لأن المعنى أشير اليه في حال كونه بسراً ، فاذا كان على غير حال البسرية امتنع ، ونحن قاطعون بجواز ذلك ، كان بلحاً أو بسراً أو رطباً .

ومنها أن (أطيبَ) له تعلق بالمفضل والمفضل عليه ، وقد وجب تعلُّقه بالمفضل ، وهو حال البسرية ؛ لأن المعنى عليه ، قوله : « ومن

---

(١) في الأصل (احدها) وما اثبتناه عن : ل .

(٢) سورة هود الآية : ٧٢ .

يقل هذا فهذا هذا » ، يعني : ومن يقل إن العامل في (بُسْراً) هذا ، فهذا يقول الهذيان ، لما ثبت من فساده . ثم قال :

وَيُحذَفُ العَامِلُ نحْوَ مُرْشِدَا
وَوَاجِبٌ إذا أتى مُؤَكِّـدَا
كَقَوْلِهمْ : زَيْدٌ أبوكَ عَاطِفَاً
وهوَ بِتَقْدِيرِ أحِقُ كَاشِفَا
وَشَرْطُهَا تَقْدِيرُ مَضْمُونِ الخَبَرْ
إذَا العطوفُ مُثْبَتٌ لِمَا ذَكَرْ

يقول : إن عامل الحال يجوز حذفه عند قيام قرينة دالة عليه ، كقولك : للمسافر راشداً ومرشداً ومهدياً ، ونحو ذلك ، إذ لايلتبس أنّ المعنى (١) سافرت على هذه الحال . ثم قال : ويجب (٢) حذف عامل لحال المؤكدة ، لمـا في الكلام من القرينة الدالة على العامل ، واللفظ قائم مقامه ، وفسرها أنها التي تأتي لتقدير مضمون الخبر في الجملة الأسمية ، كقولك : زيدٌ أبوك عطوفاً ، والمعنى : زيدٌ أبوك أحقه عطوفاً ؛ لأنه لا يستقيم تقييد (الأبوة) بحال / لفساد [٣٥ ظ] المعنى ، والعلم ضرورة يأبى تقييدها ؛ لأنه يستلزم نفي المقيـد عند نفيهـا ، فعلم أن المراد (أحِقُّهُ عطوفاً) ليكون التقييد راجعاً إلى معرفته ، فيرجع بهذا التقدير الى المقيدة فيدخل في حدّ الحال ، وهذا التفسير للمؤكدة أولى ، لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقق المؤكد الذي هو (الأبوة) ولبيان وجوب حذف العامل فيها فيصحُّ الإنقسام ،

(١) في ل (المعين) .

(٢) في ل : (ويجوز الحذف العامل الحال) ، ولا يستقيم معه المعنى .

ومن فسر المؤكدة بأنها التي علمت بدليل (١) غير الحال فيدخل (دعوتُ اللهَ سميعاً) و (قائماً بِالْقِسْطِ) (٢) ، و (وَلَّى مُدْبِراً) (٣) ونحو ذلك لايكون فيه شيء مما ذكرناه ، فان التقسيم فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع . ثم قال :

[التمييز]

مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ مُسْتَقِرّاً
عَنْ ذَاتٍ التَّمْييزُ مُسْتَمِرّاً
مَذْكُورَةً وَقِلْكَ فِي المِقْدَارِ
فَالعَدَدُ اذكُرْهُ بِبَابٍ جَارِ
وَغَيْرُهُ كَمِثْلِ رَطْلٍ جُبْنَا
لِمُفْرَدٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ مُثَنَّى
يُفْرَدُ في الجنسِ (٤) الَّذِي لاَ فَرْدَا
لَهُ كَزَيْتاً عَسَلاً وَزُبْدَا
إِلاَّ اذَا مَا قَصَدُوا الأَنْوَاعَا
وَاجْمَعُوا فِي غَيْرِهِ إِجْمَاعَا
وَكُلُّ تَنْوِينٍ وَنُونِ اثْنَيْنِ   فَالحَذْفُ وَالخَفْضُ مَعاً فِي ذَيْنِ

---

(١) (بدليل) : ساقطة في ل .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٨ .

(٣) سورة النمل الآية : ١٠ ، وتمام الآية (فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ) .

(٤) في الأصل (للجنس) ، وما اثبتناه عن (ل) .

وَحَمَلُوا النَّصبَ بِبَابِ مَا جا
عَلى المَقَادِرِ بِوَجهٍ رَاجا
وَقُدِّرَتْ في طابَ زَيْدٌ نَفْسَا
وطِيبُهُ وَطِيبُ زيدٍ مَسًّا
في نِسْبَةٍ إضافةٍ أوْ جُمْلَهْ
أوْ صِفَةٍ رَافِعَةٍ في الجُمْلَهْ
وَدَرُّهُ وَحَسْبُ زَيْدٍ بَطَلا
مِنْ بَابِ طَابَ لاكبَرَ طَلٍ عَسَلا
وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ حَالُ زَيْدِ
وَهوَ بَعِيدٌ مُوجِبٌ لِلْقَيْدِ

/ أخذ يذكر الثاني من المنصوبات المشبهة بالمفعول ، وهو [٣٦و] التمييز ، فقال في حده : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات ، فقوله : « المستقر » ليخرج نحو : هذه ذات قرء حيض ، فقولك : (حيضٌ) رفع الأبهام ، في (قُرءٍ) لاحتماله الطهر والحيض ، وليس بتمييزٍ ؛ لأن (القُرءَ) له دلالة على كلٍّ واحدٍ منهما ، بخلاف ، نحو عشرين ، فانه لا دلالة له على كلٍّ (١) واحدٍ منهما بظهورٍ ولا اشتراكٍ ، وقوله : « عن ذاتٍ » ، ليخرج الحال فانه يرفع الأبهام ، ولكن عن الهيئات ، وقوله : « مذكورةٌ » [يقول : إن هذه الذات المبهمة تكون مذكورة] (٢) وتكون مقدرةً ، والمذكورة في المقادير كالمعدود ، والموزون والمكيل ، والممسوح ، وقوله : « فالعدد أذكرهُ ببابٍ

(١) في ل : مكان (على كل واحدٍ منها) ، (دراهم وعلى دنانير) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن (ل) .

يقول : إن (غيرٌ) أصلها أن تكون صفةً ، تقول : مررت برجلٍ غيرِ زيدٍ أي : مغايرٍ له في الذات ، وقد يجيء بمعنى : مغايرٍ له في الصفة كقولهم : دخل بوجهٍ غيرِ الوجه الذي خرج به ، ثم استعملت في الاستثناء موضع (إلاَّ) لما بينهما من معنى المغايرة ، قوله : « وحُمِلَتْ إلاَّ عليه في الصفةِ » ، يقول : وقد استعملت (إلاَّ) صفةً [تشبيهاً لها بغير وإنما استعملت صفة] (١) في الموضع / الذي [أ و] يتعذر أن يكون فيه استثناء كقوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ [إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا] (٢)) (٣) ، لأن النكرة لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون « إلاَّ الله » استثناءً منها ، لأنه لايكون إخراجاً ، هذا هو الفصيح لضعف الحرف عن وقوعه موقع الأسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ، لو قلت : لو كان فيها (إلاَّ اللهُ) كما تقول لو كان فيهما (غيرُ اللهِ) لم يجز ، وشبهه سيبويه بـ (اجمعون) (٤) وقال قوم : يجوز أن يقع موقع غير (٥) مطلقاً صح الأستثناء أو لم يصح ، وأنشدوا (٦) :

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ل .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

(٣) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٧١ .

(٥) قال ابن الأنباري : « فإنهم قد يحملون (إلا) وأصلها الأستثناء على غير وأصلها الوصف ، كما يحملون غير وأصلها الوصف على إلا واصلها الاستثناء » البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٣٩ .

(٦) البيت لعمرو بن معد يكرب كما ذكره سيبويه ، والبغدادي قال : إنه ورد في شعر عمرو بن معد يكرب وورد في شعر حضرمي =

وشبهها ، وفي النسب الإضافية ، فالأول كقولك : طاب زيدٌ نفساً ، لأنك لمّا قلت : (طابَ زيدٌ) احتمل أن تقصد نسبة الطيبِ اليه أو إلى أبيه أو إلى جده أو الى عمه أو غيره ، فصار المنسوب اليه محتملاً ، فاذا فُسِّر جرى كتفسير الذات المذكورة ، لأن الباب واحد ، وكذلك اذا قلت : (زيدٌ طيبٌ (١) أباً) ، فانك لمّا قلت : (طيِّبٌ) احتمل أن تقصده أو تقصد أمراً يتعلق به ، أو يكون طيباً بأعتباره كما تقدم في (طابَ) ، وكذلك اذا قلت : يعجبني طيب زيدٍ أباً ، كان كما ذكرناه في الأحتمال . ثم قال : « ودرُّه وحسبُ زيدٍ بطَلاً » ، توهم كثير من النحويين أن هـذا من باب تمييز الذات المذكورة ، كقولك : رطل زيتاً ، وليس بمستقيم ؛ لأنه ليس في قولك : للهِ درُّ زيدٍ فارساً ، وحسب زيد بطلاً ذات مبهمة تفسر ، وإنما هو من (بابِ يعجبني طيبُ زيدٍ أباً) ، لأنه نسب (دَرّ) إلى (زيدٍ) والى (الضمير) أو غيرهما على سبيل المدح ، وهو يعني : مدح أمرٍ يتعلق به من فروسية ، أو علم ، أو كرمٍ ، أو غير ذلك مما يمدح به ، وكذلك حسب زيدٍ نسبت الكفاية الى زيدٍ ، وهو يعني كفاية أمرٍ يتعلق به ، فهو مثل قولك : يعجبني طيبُ زيدٍ أباً سواء .

قوله : « وقال قوم : / هو حال زيدٍ »يقول : إنَّ بعضهم [٣٧ و] يزعم أن قول القـائل : (للهِ دَرُّهُ فارساً) حال من الضمير في (دَرِّهِ) ، أو من زيدٍ أو من غيره على حسب ما يذكر بعدهُ ، وليس بمستقيمٍ ، وقد بيَّنه بقوله : « وهو بعيدٌ موجبٌ للقيدِ » ، يقول : لو كان حالاً ، لوجب أن يكون مدحه مقيداً ، بكونه على هذه الحال ، فلو قال : (للهِ درُّ زيدٍ راكباً) ، فهو حينئذٍ غير

---

(١) كذا في ل ، وفي الأصل : (زيدٌ طابَ زيدٌ أباً) .

راكب لم يستقم والمعلوم خلافه .

تَمْييزُ طابَ قَدْ يجيء مُوافقاً
لِمَا يليه فَلْيَكُنْ مُطابِقاً

يقول : إذا قلت : طابَ زيدٌ أباً ، فقد يكون المدح له بأعتبار كونه أباً ، فيكون التمييز موافقاً لما يليه ، فيطابقه في الأفراد والتثنية والجمع ، فاذا قصدت إلى هذا المعنى وجب أن تقول : طاب زيدٌ أباً ، فطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون أباً ، وذلك واضح .

ثم قال :

تَقْدِيمُهُ عَنْ سِيبَوَيْهِ غَابا
وَالمَازِنِيُّ أجازَ نَفْساً طَابا

يقول : إنَّ مذهب سيبويه (١) أن لا يتقدم التمييز بحالٍ ؛ لأنهم قد علم أن قولهم : عندي رطلٌ زيتاً ، أصله : (زيتٌ رطلٌ) ، وسمنٌ منوان فقصدوا الى التغيير ، ليحصل الابهام الذي يستلزم التشوق الى تفسيره ، ثم فسروه ، ليعلم موقعه ، وليكون كأنه ذكر مرتين مبهما أو مفسراً فلو قدموا ، فات هذا المعنى المقصود ، لكونه ذكر من أول الأمر مفسراً ، وفرَّق المازني (٢) بين أن يكون العامل فعلاً ،

---

(١) جاء في الكتاب : « ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة » . الكتاب ١ / ١٠٥ .

(٢) رأي المازني ذكره ذكره المبرد بقوله : « وتقول راكباً جاءَ زيدٌ ، لأن العامل فعل ، فلذلك أخرنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلاً ، وهذا رأي أبي عثمان المازني ، والفرق بين المازني وسيبويه ، فالمازني يجيز التقديم اذا كان العامل فعلاً ، وسيبويه لا يجيز التقديم بأي حال من الأحوال : المقتضب ٣ / ٣٦ ، الانصاف ٢ / ٨٢٨ ،

وغيره فأجاز التقديم في الفعل ووافق في غيره ، وما ذكرناه من المعنى يلزمه ، لأن معنى قولهم : طاب زيدٌ علماً ، في الأصل : (طابَ علمُ زيدٍ) ، فقصدوا إلى الابهام ثم التفسير لذلك الغرض ، فاذا قدم فات للغرض المذكور كما تقدم في المفرد سواء :

[المستثنى]

/ وَمَا أَتاكَ مُخْرَجاً بِإلاَّ
وَبَابِهَا مُتَّصِلٌ فُعُلَى [٣٧ ظ]

شرع يذكر القسم الثالث من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو المستثنى ، فقال : في حدّ المتصل ما أتى بعد إلاّ وأخواتها مخرجاً ، يعني بقوله : « مخرجاً » أنك لو لم تذكره لدخل في المستثنى منه كقولك : جاء القوم إلاّ زيداً ، اذا كان (زيدٌ) من جملة القوم المذكورين ، ثم قال في حدّ المنقطع :

وَغيرُهُ مُنْقَطِعٌ فَخُذْهُ حَدْ
إلاّ حِمَاراً بَعْدَ ما جَاءَ أحَدْ

يعني : وغير المخرج المذكور بعد إلاّ وبابها هو المنقطع ، ثم مثّله بقوله : « ما جاءني أحدٌ إلا حِماراً » لأنّ (الحمارَ) ليس من جملة الأحدين ، فهو غير مخرج ، وكذلك ما يأتيك على هذا النحو حتى لو قيل : جاء القوم إلا زيداً ، و (القومُ) المعهودون ليس (زيدٌ) منهم كان منقطعاً .

وَانْصِبْهُ بعْدَ مُوجِبٍ أوْ قُدِّمَا على الذي استُثْنِيَ مِنْهُ وأسْلَمَا

شرح الكافية للمصنف ص ٤٣ .

وَمِثْلُهُ مُنْقَطِعٌ في الأكثرِ
وَمَعْ خَلاَ أو مَعْ عَدَا في الأظهرِ
وَلَيْسَ ثُمَّ مَا خَلاَ وَمَا عَدَا
أوْ لاَ يَكُونُ النصبُ جميعاً واسْعَدَا
وَالبَدَلُ المُخْتَارُ بَعْدَ إلاَّ
مِنْ غَيْرِ مُوجَبٍ ذكرت قَبْلاَ
وَاجْعَلْهُ لِلْعَامِلِ في التقديرِ
في غيرِ مُوجَبٍ وَلا مَذْكُورِ
وَهْوَ المُفرَّغُ فَخُذْهُ سَالِمَا
وَمَنَعُوا مَا زِلْتُ إلاَّ قَائِمَا

أخذ يذكر إعراب المستثنى على اختلاف أحواله ، فقال : يكون منصوباً إذا كان الأستثناء بالاَّ من كلام موجب ، كقولك : جاء القوم إلاَّ زيداً ، أو قوله : « أوْ قُدِّمَا على الذي » قدمته مثل قولك : ما جاءني إلا أخاك أحدٌ ، فانه يجب / نصبه لأنه قدم [٣٨ و] على المستثنى ، وقوله :

« ومثلهُ منقطعٌ في الأكثرِ
ومَعْ عَدَا ومَعْ خَلاَ في الأظهر »

يقول : وهذان القسمان مما يجب نصبهما في الأكثر إلا أن المنقطع يجوز فيه البدل في لغة بني تميم ، ومع (عَدَا وَخلاَ) يجوز فيه الخبر على أن يكونا حرفي جرّ ، وهو قليل لم يذكره سيبويه ولا المبرد (١)

(١) لقد وهم ابن الحاجب بقوله : لم يذكره سيبويه ولا المبرد ، فقد ذكره سيبويه بقوله : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله - بجر عبد الله - فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فاذا قلت : ما

وقوله : « وَلَيْسَ ثمَّ مَا خَلاَ وَمَا عَدَا » : يقول : ويجب النصب وفي هذه المواضع أيضاً ، وقوله : « والبدلُ المختارُ بعدَ إلاَّ » يقول : ويختار في المستثنى البدل ، ويجوز النصب اذا كان مستثنىً من كلامٍ غير موجب ، وذكر المستثنى منه ، كقولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحدٍ إلا زيد ، وقوله : « وجعله للعاملِ في التقديرِ » يقول : واجعل المستثنى معرباً بما يقتضيه العامل قبله في المستثنى منه إذا كان مستثنىً من كلام غير موجب ، ولم يذكر المستثنى منه كقولك : ما جاءني إلا زيدٌ فترفع ، وما ضربت إلاَّ زيداً فتنصب ، وما مررت إلاَّ بزيدٍ فتخفض ، وقوله : « وهو المفرغ فخذهُ سالماً » يقول : وهذا القسم الآخر يسمى الاستثناء المفرَّغ ، لأنه فرَّغ العامل له حيث حذف المستثنى منه ، وقوله : « ومنعوا ما زلت إلا قائماً » تنبيهٌ على أنَّ مثلَ هذا لايستقيم أن يكون من هذا الباب ، لأن معنى ما زال ثبت فيصير مفرغاً في الاثبات ، وأيضاً فانه يؤدي الى أن يكون قائماً مثبتاً ، لأنه في سياق ما زال منفياً لوقوعه بعد إلاَّ في كلامٍ مثبت ، أمَّا نصب المستثنى بالاَّ في كلامٍ موجب مثل قام القوم إلاَّ زيداً فلأنه وقع

= خلا ، فليس فيه إلا النصب » أما المبرد فقال : « وما كان حرفاً سوى إلا فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا ، وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ولا يكون » ، والخلاف بين المبرد وغيره ، فحاشا عند المبرد فعل يشبه الحرف ، وعند سيبويه حرف ، وخلا عند سيبويه تجوز فيهـا الحرفية والفعلية ، وتخلص للفعلية إذا سبقتها (ما) ولكن المصنف لم يتنبه لذلك . الكتاب ١ / ٣٧٧ ، المقتضب ٤ / ٣٩١ .

فضلةً ، لا يستقيم فيه غير النصب ، وعامله المستثنى منه ، لأنه يقتضي الإخراج قبولاً فأنتصب به بواسطة (إلاّ)تشبيهاًبالمفعول معه إذ عمل / فيه ما يقتضيه [٣٨ ظ] قبولاً بواسطة حرفٍ ، وهـذا معنى مناسب في العمل لا ينبغي أن يعدل عنه ، ولا ينبغي أن يجعل للفعل ، في مثل قام القوم إلاّ زيداً ، عمل لأنه يبطل بقولهم : القوم إلاّ زيداً أخوتك ، ولا عامل سوى ما ذكر ، فلا معنىً للمخالفة فيها مع استواء الأمرين فيما ذكرناه ، وما قدّم من المستثنى كذلك ، وصحّ التقديم مع ضعف العامل ، لأن هـذا التقديم لا ينفك عن فعلٍ ، كقولك : ما جاء إلاّ أخاك أحدٌ ، أو شبه فعـلٍ ، كقولك : مالي إلاّ الله راحمٌ ، وما كان استثناؤه منقطعاً ، لأنّ (إلاّ) فيه بمعنى لكن ، فتعين نصبه على اللغة الفصيحة ، والذين رفعوه أجروه مجرى المتصل في البدل ، كأنهم لما رأوا ما جاءني أحد إلاّ حمار بمعنى : (جاءَني حمارٌ) أجروه مجرى (ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ) ، وليس بالجيد ؛ لأن البدل هنا إنما جاز لكون ما بعـد (إلاّ) بعضاً وليس هو في الاستثناء المنقطع كذلك ، فيتعذر البدل ، وما بعد (عَدَا وَخَلاَ) في الأكثر ؛ لأنها أفعال مضمر فاعلوها إذ المعنى عدا بعضهم زيد ، وليس ولا يكون ، أي ليس بعضهم زيداً ، ومن خفض (بِعَدَا وَخَلاَ) راهما حر في جرٍ (كحاشا) وهو قليـل ، وأما جواز الأمرين في المستثنى إذا كان من كلامٍ غير موجب وذكر المستثنى منه والبدل أكثر، فلإمكان البدل وظهوره ، فكان أولى من النصب على الاستثناء لخفائه وعسر تبينه ، قال الله تعالى : (مَا فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ)(١) ،

(١) سورة النساء الآية : ٦٦ .

وقرأ (١) ابن عامر (٢) (إلاّ قليلاً منهم) بالنصب على الاستثناء ، وأما تعين جعله للعامل المتقدم في الإستثناء المفرغ ، فلحذف المستثنى وتسليطه على المستثنى منه ، فتعين إعماله فيه لفظاً ، وقوله :

أبْدِلْ مَحلاًّ لإمْتِنَاعِ البَدَلِ
في اللَّفْظِ في مَاجَاءَ فِي مِنْ رَجُلِ
/ لاأحَدَ أبْدِلْ مَعَهُ بِالرَّفْعِ
مَا هُوَ شَيْئاً مِثْلُهُ في السَّمْعِ [٣٦و]
لأنْ مِنْ مِنْ بَعْدِ إلاَّ لَمْ تُزَدْ
وَلاَ وَمَا مِنْ بعْدِهَا يَكُونُ ضِدْ
خِلاَفَ لَيْسَ حَيْثُ كَانَتْ فِعْلاَ
فَالنَّفْيُ لا يَلْزَمُ بَعْدَ إلاَّ
فلَسْتُ إلاَّ قَائِماً مَحْمُودُ   مَا زيْدٌ إلاَّ قَائِماً مَرْدُودُ

---

(١) قرىء قليل بالرفع والنصب ، فالرفع على البدل من الواو في فعلوه ، وتقديره ما فعله إلا قليـل منهم ، والنصب على الأصل في الاستثناء ، والأصل في الاستثناء النصب ، وهو الذي قرأ به ابن عامر ، وقد رجح ابن الحاجب الرفع للأسباب التي ذكرها في الشرح . انظر كتاب السبعة في القراءات ص ٢٣٥ ، التيسير في القراءات السبع ص ٩٦ ، الحجة لابن خالويه ص ١٠٠ . البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٢٥٨ .

(٢) ابن عامر : هو عبد الله بن عامر بن زيد بن تميـم من ربيعة بن عامر ، امام أهل الشام في القراءة والذي إنتهت اليه مشيخة الاقراء بها ، ولد سنة (٨ هـ) وتوفي سنة (١١٨ هـ) . غاية النهاية لأبن الجزري ١ / ٤١٣ :

أخذ يتكلم في أحكام البـدل في المستثنى الذي يجوز فيه البـدل والنصب على الاستثناء ، يقول : إذا تعذَّر البدل على اللفظ أبدل على المحل كقولك : ما جاءني من رجلٍ إلاَّ زيد بالرفع ، وكذلك لا أحد فيها إلا زيد بالرفع ، وكذلك ما زيدٌ شيئاً إلا شيء لا يعبأ به .

ثم أخذ يعلل ذلك فقال : لأنك لو أبدلت على اللفظ في ما جاءني من رجلٍ إلاَّ زيدٌ لكنت مقدراً (من) بعد (إلاَّ) وهي لا تزاد في الأثبات ، وهو قوله : « لأنَّ مِنْ مِنْ بعد إلاَّ لم تُزَدْ » ولو أبدلت على اللفظ في لا أحد فيها إلاَّ زيدٌ ، لنصبتَ بتقدير (لا) ، وكذلك ما زيدٌ شيئاً إلاَّ شيء لا يعبأ به بتقدير (ما ولا) ، ولا يقدر بعد (إلاَّ) لما يلزم من كون ما بعد (إلاَّ) مثبتاً وهو متناقض ، وكذلك ما النافية لا تقدَّر بعد (إلاَّ) وهو معنى قوله : « وَلاَ وَمَا من بعدها يكون ضدْ » أي : من بعد (إلاَّ) للتناقض البين .

وقوله « خلافُ ليسَ حيث كانت فعلا » ، أورد ذلك اعتراضاً وتقديره أنه اذا امتنع تقدير (مَا وَلاَ) بعد (إلاَّ) للتناقض المذكور فيمتنع تقدير (ليسَ) بعد (إلاَّ) لما يلزم من التناقض بعينه ؛ لأنه يكون مثبتاً بالاَّ منفياً بليس كما ذكرته في (وَلاَ وَمَا) ، وأجاب عن ذلك بأنَّ (ليس) [إنما عملتْ] (١) عمله للفعلية لا للنفي ؛ فلها جهتان : الفعل والنفي ، فالعمل للفعلية لا للنفي فهي بمثابة قولك : ما كان زيدٌ إلا قائماً ، فانما تقدر بعد (إلاَّ) (كانَ) دونَ النفي ، فكذلك في (ليسَ) إنما يقدر بعد (إلاَّ) الفعل الذي كان العمل منسوباً اليه ، ثم قرر ذلك بقوله :

« فلستَ إلا قائماً محمودُ   ما زيدٌ إلاَّ قائماً مردودُ »

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ل .

يقول : ومن أجل ذلك وجب أن يقال : ليس زيدٌ إلاّ قائماً بالنصب بلا خلاف ، وامتنع ما زيدٌ / إلاّ قائماً ، بالنصب [٣٩ ظ] باتفاق ؛ لأن المقدر في (ليسَ) جهة الفعل لا النفي المقدر في (مَا) النافية ، لأنها عملت للنفي فلابدّ من تقديرها نافيةً فيتنافيان ، وهذا من دقائق معاني كلام العرب . ثم قال :

وَخَفَضُوا ما بَعْدَ غَيْرٍ وَسِوَى

وَبَعْدَ حَاشَا غَالِباً وَقُلْ سَوَى

يقول : المستثنى مع (غيرٍ وسِوَى وسَوَاءِ) لا يكون إلاّ مخفوضاً ؛ لأنه مضاف اليه ، وكذلك (حَاشَا) ؛ لأنه حرف جرٍ ، وقال : (غالباً) ، لأن منهم من ينصب به على أنه فعل بمعنى جانب بعضهم زيداً فاعل من الحشا وهو الجانب . ثم قال :

وَأعْرِبتْ غيرٌ كَمَا قَدْ أعْرِبَا

مَا بَعْدَ إلاّ مِثْلَ مَا قَدْ ذَهَبَا

يقول : إنّ إعراب (غيرٍ) كاعراب (ما) بعد (إلاّ) على التفصيل المتقدم فاذا قلت : جاء القوم غير زيد فالنصب ، وكذلك ما جاءني غير زيدٍ أحدٌ ، وكذلك ما جاءني أحدٌ غير حمار ، فاذا قلت : ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ ، جاز البدل والنصب على الاستثناء ، والبدل المختار كما تقدم في ما بعد (إلاّ) ، واذا قلت : ما جاءني غير زيدٍ فالرفع على ما تقدم في (إلاّ) . ثم قال :

وَأصلُهُ وصْفٌ على المُخَالفَهْ

وَحُمِلَتْ إلاّ عَلَيْهِ في الصِّفَهْ

في كُلِّ مَا تَعَذَّرَ استثناءَا

وَقَالَ قومٌ : مطْلَقاً قَدْ جَاءَا

يقول : إن (غيرَ) أصلها أن تكون صفةً ، تقول : مررت برجلٍ غيرِ زيدٍ أي : مغاير له في الذات ، وقد يجيء بمعنى : مغاير له في الصفة كقولهم : دخل بوجهٍ غيرِ الوجه الذي خرج به ، ثم استعملت في الاستثناء موضع (إلاّ) لما بينهما من معنى المغايرة ، قوله : « وحُمِلتْ إلاّ عليه في الصفةِ » ، يقول : وقد استعملت (إلاّ) صفةً [تشبيهاً لها بغير وإنما استعملت صفة] (١) في الموضع / الذي [أ و] يتعذر أن يكون فيه استثناء كقوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ [إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا] (٢)) (٣) ، لأن النكرة لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون « إلاّ الله » استثناءً منها ، لأنه لايكون إخراجاً ، هذا هو الفصيح لضعف الحرف عن وقوعه موقع الأسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ، لو قلت : لو كان فيها (إلاّ اللهُ) كما تقول لو كان فيهما (غيرُ اللهِ) لم يجز ، وشبهه سيبويه بـ (اجمعون) (٤) وقال قوم : يجوز أن يقع موقع غير (٥) مطلقاً صح الأستثناء أو لم يصح ، وأنشدوا (٦) :

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ل :

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

(٣) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٧١ .

(٥) قال ابن الأنباري : « فإنهم قد يحملون (إلا) وأصلها الأستثناء على غير وأصلها الوصف ، كما يحملون غير وأصلها الوصف على إلا واصلها الاستثناء » البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٣٩ :

(٦) البيت لعمرو بن معد يكرب كما ذكره سيبويه ، والبغدادي قال : إنه ورد في شعر عمرو بن معد يكرب وورد في شعر حضرمي =

٨ - وكُلُّ أخٍ مُفارِقُه أخُوهُ
لَعَمْرُ أبِيكَ إلاّ الفَرْقَدانِ

فهذا موضع يصح أن يقع فيه استثناء ، وقد وقع صفةً ، وهو شاذ وفيه شذوذ ثانٍ ، وهو أنه وصف كل ، والفصيح أن يوصف المضاف اليه (كل) ، كقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) (١) . ثم قال :

[خبر كان]

خَبَرُ كَانَ مُسْنَدٌ كَالخَبَرِ
في كانَ زَيْدٌ قَائِماً فَاعْتَبِرِ

أخذ يذكر الرابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو خبر كان وأخواتها فقال : هو المخبر به بعد دخولها ، ومثل بقوله : «كان زيدٌ قائماً» . ثم قال :

وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ في المَعْرِفَهْ
وَجَائِزٌ عَامِلُهُ أنْ تَحْذِفَهْ

= ابن عامر الأسدي ، وأورد سبعة أبيات من ضمنها البيت الشاهد ، وقد وضح المصنف محل الشاهد . الكتاب ٣٧١/١ ، المقتضب ٤٠٩/٤ ، مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، توجيه الرماني ص ٢٧٥ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٤٠ ، ابن يعيش ٢ / ٨٩ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٢٩٣ ، المغني ١ / ١٦ ، الأشموني ٢ / ١٥٧ ، الخزانة ٢ / ٥٢ ، همع الهوامع ١ / ٢٢٩ .

(١) سورة الأنبياء الآية : ٣٠ .

فِي مِثْلِ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ثُمَّ إنْ
شَرّاً فَشَرٌّ جَائِزٌ أَرْبَعُهُنْ

ذكر جواز تقديمه لئلا يتوهم أنه كخبر المبتدأ إذا كان معرفةً ، فانَّ المختار أنَّ الذي يتقدم هو المبتدأ ، وإنما كان كذلك ، لأن هذا بلتصب فنظهر فائدة التقديم ، وقوله : « وجائزٌ عاملهُ أن تحذفه » أي : يجوز أن يحذف العامل في خبر كان ، في مثل قولهم : (الناسُ مَجزِيُّونَ بأعمالهم إنْ خيراً فَخَيْرٌ وإنْ شرّاً فَشرٌّ) (١) / ويجوز في مثلها أربعة [ب ظ] أوجه ، أفصحها نصب الأول ورفع الثاني ، وأضعفها عكسه ونصبها معاً ، ورفعها معاً (٢) متوسط ، أما نصب الأول ورفع الثاني ، فتقديره إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير ، فأضمرت (كانَ) واسمها لما دل عليها من السياق ، وأما رفع الثاني فواضح ، لأنه بعد فاء الجزاء ، ويجوز حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء قياساً مستمراً ، وأما عكسه ، فتقديره إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً فضعف لبعد التقدير الأول والثاني ، فالوجهان الآخران واضحان . وقوله :

أفصحُها خَيْراً فخيرٌ وَوَجَبْ
مِنْ بَعْدِ أمَّا أنتَ إنْ كانَ السَّبَبْ

أما أفصحها خيراً فخير ، فقد تقدم ، وأما قوله : « ووجبَ من بَعْدِ أمَّا أنتَ » ، يقول : إنَّ قولهم أمَّا أنت منطلقاً انطلقت أصله لأن كنت منطلقاً انطلقت ، حذفت اللام حذفاً قياسياً بقي إن كنت

(١) أي ان عملوا خيراً يجزون خيراً ، وإن عملوا شراً يجزون شراً وهذا قول من أقوال العرب . انظر مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٤١ .
(٢) (معاً) ساقطة من ل .

منطلقاً انطلقت ، حذفوا (كانَ) اختصاراً للكثرة وعوضوا عنها ما وجب أن يكون الفاعل ضميراً مرفوعاً منفصلاً على ما يقتضيه الأضمار ، فصار إن ما أنت منطلقاً انطلقت ، ووجب إدغام النون الساكنة عن (إن) في الميم ، وكتبت متصلةً ، فصار لفظه إما أنت منطلقاً انطلقت . ثم قال :

[اسم انّ واخواتها]

وَالأسمُ في إنَّ بِمَعْنَى المبتدأ
في إنَّ زيداً قَائِمٌ لَكَ الفِدا

أخذ يذكر الخامس من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو اسم إنَّ وأخواتها ، فقال في حدّه : هو المسند اليه (١) بعد دخول (إنَّ) ؛ لأنه إنما يتميز بذلك . ثم قال :

[اسم لا النافية للجنس]

مَنْصُوبُ لاَ الَّتِي لِنَفِيَ الجِنْسِ
مُضَافٌ أوْ مُشْبِهٌ بِالْحِسِّ
/ نَكِرَةٌ جَاءَتْ عَقِيبَهَا تَلِي
مِثَالُهُ في لاَ غُلاَمَ رَجُلِ [٤٠ و]
وَإنْ أتَى المُفْرَدُ فَهوَ مَبْنِي
عَلَى مِثَالِ نَصْبِهِ مُسْتَغْنِ

(١) (اليه) ساقطة من الأصل ، وما اثبتناه عن (ل) .

وإنْ يكنْ معرفةً أوْ فُصِلا
فالرفعُ والتكريرُ فيهِ نُقِلا
وفي قضيَّةٍ ولا أبا حَسَنْ
تأويلُهُ نكِرةٌ وجهٌ حَسَنْ
ونحوَ لاتبيعٌ ولا خلالُ
خمسةٌ أوجُهٍ بهِ تختالُ
الرفعُ والنصبُ بثانٍ صحَّا
والرفعُ جوِّزْ فيهما والفتحا
والخامسُ ارفعْ أولاً بِضعفْ
وافتحْ بثانٍ على الأصلِ يُشفي
ألا كـلا في عمَلٍ ونعني
عرْضاً او استفهاماً أو تمنِّي
والنَّعتُ أولاً يليهِ مفرداً
اضربْهُ بالوجهينِ وابنِ مُسنَداً
والعطفُ فانصبْ فيهِ وارفعنَّا
لا أبَ وأبناً وكذا (١) ولا ابنا
وقدْ يجيءُ اللَّفظُ في أبٍ لكْ
لفظُ المُضافِ وهو أيَّةَ سلَكْ
ويظهرَ الأثرُ في الخمسِ وفي
تثنيةٍ والجمعِ صحَّ فاعرفِ
وغيرُ هذا لفظُهُ لا يختلفْ
في اللغتينِ فاتَّبعْ ولا تخفْ

(١) في الاصل (وكل او) وما أثبتناه عن (ل) والوافية .

وَإِنْ يَجِيءْ فِي ذَاكَ غَيْرُ اللاَّمِ
لاَ أَبَ فِيهَا فَأْبِنْ فِي الدَّوَامِ

أخذ يذكر السادس من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، فقال في حده هو مضاف أو مشبه بالمضاف نكرة تليها ، ومثله بقوله : « لا غُلامَ رَجلٍ » وإنما خصصهم بذلك ؛ لأنهم ذكروه بصفة كونه منصوباً فأحتيج أن يُذكرَ في حده ما يوجب أن يكون منصوباً وهي هذه الشروط ؛ لأنه لو فقد شرط منها بطل كونه منصوباً ، ثم أخذ يبين حكمه عند فقدان هذه الشروط / ، فقال : إن فقد [ظ ٤٠] كونه مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وهو قوله : « فان (١) أتى المفرد » وجب بناؤه على ما يستحقه من علامات النصب لو كان منصوباً ، كقولك : لا رجل ولا رجلين ولا ضاربات ، ونحو ذلك ، وإنما بني المفرد لتضمنه معنى « من » ، لأن معنى قولك : لا رجل في الدار لا من رجلٍ ، بدليل أنهم لا يبنون إلا لشبه مبني الأصل ، وأيضاً فإن المعنى على تأكيد النفي في (لا رجلُ) بخلاف (لاَ رجلَ) وقد ثبت تأكيد النفي بـ (من) فوجب تقديره ، وإنما لم يبين المضاف والمشبه به ، والمعنى معنى (من) فيهما ، إما لأنهم كرهوا أن يوهموا التركيب في أكثر من كلمتين ، وإما لأن الأضافة قابلت أمر الشبه لضعفه ، ثم أخذ يبين حكمه عند فقدان بقية الشروط ، فقال : « وإنْ يَكُن معرفةً أوْ فُصِلا » يعني : لو فصل بينه وبين (لا) فقوله : « وإنْ يكنْ معرفةً » تبيين لفقدان النكرة ، وقوله : « أوْ فصلاً » تبيين لفقدان كونه يليها ، ولما كان حكم انتفاء هذين الشرطين واحداً (٢) ، جمع

(١) في النظم (وإن) .

(٢) في ل : (واحدٌ) وهو وهم .

بينهما وحكمها الرفع والتكرير ، تقول : لا زيد في الدار ولا عمروٌ ، ولا في الدار رجل ولا امرأة فترفعهما وتكرر (لا) أما الرفع في (لا زيدٌ ولا عمروٌ) فلتعذر الاعراب بالنصب والبناء لذهاب مقتضيها (١) ، وأما التكرير فليحصل التعدد الذي هو من موضوع ما يدخل عليه (لا) ، ولو قيل الرفع والتكرير ، لأنه في المعنى جواب : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فقيل لا زيد في الدار ولا عمرو لكان جيداً ، وأما الرفع عند الفصل ، فلضعف العامل ، وأما التكرير ، فلتبيين أنها النافية لما ذكر معها ، ولو قيل فيها أيضاً ، لأنه جواب في الدار رجل أم امرأة ، لكان جيداً ، وقوله : « وفي قضيةٍ ولا أبا حَسَنٍ » تأويله نكرة وجه حسن / يورد اعتراضاً في دخول (لا) على المعرفة [٤١ و] من غير تكرير وأجيب عنه بأنه مقدر مثل أبي ولا مثل أبي حسنٍ ، خلف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، فتكون (لا) إنما دخلت على نكرة بهذا التأويل وهو المراد بالمثل ، لأنهم لا يعنون بذلك معنىً ولا علي بن أبي طالب ، لأن انتفاءه معلوم ضرورةً ، وقوله : « ونحو لا بيع ولا خلال خمسة أوجهٍ به تختال » يقول : إذا كررت (لا) ودخلتا على ما يكون مبنياً معها ، لو لا التكرير كان لك فيها خمسة أوجهٍ ، ثم أخذ يبين الخمسة ، فقال : « الرفعُ والنصبُ بشانٍ صحا » يعني : فتح الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني ، فهذان وجهان ، وقوله ، « والرفعَ جَوّزْ فيهما والفتحا » يقول : والوجه الثالث أن يكونا مرفوعين معاً ، والرابع أن يكونا مفتوحين معاً .

ثم قال : « والخامسُ أرفع أولاً بضعفٍ » أي : والخامس أن ترفع الأول على ضعف ، وتفتح الثاني ، أما رفع الثاني فعطف على

(١) في (ل) : (مقتضيها) .

المحل على زيادة (لا) ، وأما نصبه فعطف على اللفظ ، وأما رفعها فلكراهة توهم امتزاج ألفاظ متعددة في لغتهم ، فعدلوا عن هذه اللغة الى الأصل في الرفع فيها كراهة التحكم ، أو لأنه جواب (أرجلٌ في الدار أم إمرأةٌ ؟) فأتوا بالجواب مطابقاً للسؤال ، فإن قيل : فجوِّز (لا رجلٌ في الدارِ) حيث يكون جواباً لقول القائل : (أرجلٌ في الدار ؟) قلتُ : لا يقال : (أرجلٌ) ، فان قيل فجوابه (١) (لا) وحدها ، وأيضاً فلا يلزم من مراعاة المناسبة في المتعدد مراعاتها في المفرد ، وأما فتحها فواضح على أن يكونا جملتين عطفت احداهما على الأخرى ، وأما رفع الأول فعلى أن يكون (لا) بمعنى ليس ، واستعمالها كذلك ضعيف / وفتح الثاني واضح ، وقوله : « ألا كَلاً [٤١ ظ] في عملٍ ويعنى » يقول : إذا دخلت الهمزة على (لا) ، فعملها باقٍ ، وإن تغير المعنى إلى العرض والأستفهام والتمني (٢) ، فالعرض كقولك : ألا نزول عندنا ، والتمني (٣) ألا ماء اشربه ، والأستفهام يجي على النفي كقولك : ألا رجل في الدار ؟ ، وقوله : « والنعت أولاً يليه مفرداً » أخذ يذكر حكم إعراب نعت المبني مع (لا) ، فقال : إن كان النعت أولاً يليه ، وهو مفرد كقولك : لا رجل ظريف فيها (٤) ، فلك في إعراب (ظريفٍ) النصب على اللفظ ، والرفع على المحل ، ولك أن تبينه معه على الفتح ، وقوله : « والعطفُ فأنصب فيه وارفعنّا » يقول : وإن عطفت على ما ذكر ، فلك النصب أيضاً والرفع ، ثم مثل بقوله : « ولا أبٌ وابناً » ، فلك في (ابنٍ)

---

(١) في ل : (فجواب ذلك) .

(٢ ، ٣) في الأصل : النهي ، وما اثبتناه عن ل .

(٤) (فيها) : ساقطة من ل .

النصب والرفع ثم قال : « وكذا ولا ابناً » يقول : لا فرق في الجوازين أن تكرر (لا) أو لا تكررها ، وقوله : « وقد يجيءُ اللفظُ في أب الكَ » ، يقول : إن النكرة المفردة اذا ذكر بعدها ما يصح إضافتها اليه ، وفصل بينها باللام المضيفة ، كقولك : لا أب لزيدٍ ولا غلامين لعمروٍ ، ولا ناصحين لخالد ، فاللغة الفصيحة أن تبقى على بنائها على ما ينصب به كما ذكر ، وفيها لغة أخرى ، وهو أن يجرى على احكام المضاف في الأعراب وغيره ، فيقال : لا أباً لزيدٍ ، ولا غلامي لعمروٍ ، ولا ناصحي لخالد تشبيهاً لها بالمضاف لمشاركتها له في أصل معناه ، لأن معنى قولك غلام زيدٍ غلام لزيد ، فلما شبهت به أجريت مجراه في الأحكام المذكورة وليس ذلك بمضاف كما توهمه بعضهم ، لأنه لو كان كذلك ، لامتنع دخول (لا) عليه ، ولأنه كان يجب نصبه ، ولأن معنى قولك : لا أب لزيدٍ ، ومعنى لا أباً لزيد سواء ، وانتصاب لفظ المضاف على الحال ، أي : يجيءُ مثل لفظ المضاف / ، وقوله : « وهو أيَّة سلكك » يقول : وهذا [٤٢و] الحكم جارٍ في أي موضع وجد ، وقوله : وهو مبتدأ محذوف الخبر « وأيَّة سلكك » بشرط جوابه في المعنى ما تقدمه من قوله : وهو أي وهو جارٍ ، وقوله : « ويظهرُ الأثر في الخمس وفي » يقول : وإنما تظهر هذه اللغة في هذا التشبيه في الاسماء الخمسة ، لأنه أسقط (ذُو) ؛ لأنها لا تجري هذا المجرى في التثنية والجمع الصحيح ، أما في الاسماء الخمسة فلأن اعرابها في الإضافة (١) في النصب بالألف وجب لها الفتح في الأفراد ، وأما في التثنية وجمع المذكر فلأنه في الاضافة يسقط نوله ، وفي الأفراد يثبت ، والظاهر انْ جمع المؤنث الصحيح كذلك ،

(١) (في الإضافة) ساقطة من (ل) .

لأنه في الإضافة يحذف تنوينه كقولك : ضارباتك ، وفي الأفراد يثبت كقولك : لا ضاربات في الدار ، فلأجل ذلك قال : (والجمعُ صحّ) ، ليدخل الجمعان ، وقوله : « وغيرُ هـذا لفظه لا يختلف » يقول : وغير الخمسة والتثنية والجمع السالم لفظه لا يختلف في اللغتين ، ألا ترى أنك اذا قلت : لا غلامَ لزيد وقدرته مفرداً أوجبت له الفتحة ، واذا شبهته بالمضاف لم يكن له إلا الفتحة ، فلا مجيء للغتين فيه لفظاً وانما يقدران (١) تقديراً ، وقوله : « وإن يجيء في ذاكَ غيرُ اللام» يقول : وإن أتى غير اللام » كقولك : لا أب فيهما ، ولا رقيبين عليها ونحو ذلك ، لم يكن فيه إلا البناء ، وسقطت لغة التشبيه بالمضاف ؛ لزوال مقتضى التشبيه ، وهي اللام التي يقروها بمعنى الاضافة . ثم قال :

[خبر ما ولا المشبهات بليس]

خَبَرُ مَا وَلاَ بِمَعْنَى لَيْسَا
يُنْصَبُ في الحجازِ فَأَفْهِمْ كَيْسَا
مَا لَمْ تَكُنْ إلاّ وَلَمْ تقدمَا
وَلَمْ تَجِي كِلْمَةُ إنْ مِنْ بَعْدِ مَا
/ وإنْ عَطَفْتَ موجباً فرافعُ
مَا أنْتَ لِي مُخَالِفاً بَلْ طَائِعُ [٤٢ظ]

أخذ يذكر السابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو خبر ما ولا بمعنى ليس ، واستغنى عن حده لقوله : « خبرُ ما ولاَ » ؛

(١) في ل : (يقدرون) .

لأنه الذي يجبر به فيها ، وقوله : « في الحجاز » ؛ لأن تميماً تقول : ما زيد قائم ، فلا عمل عندهم لـ (مَا) ، وقال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا) (١) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (٢) ، وقوله : « مَا لَم تَكُنْ إلاَّ وَلَمْ تُقَدَّمَا » .

شروط عملها عندهم أن لا تكون معها (إلاَّ) ، لئلا يتنافيا كما تقـــدم لو قلت : (ما زيدٌ إلاَّ قائماً) لم يستقم ، وقوله : « ولم تقدما » يقول : شرطٌ ثانٍ في عملها ؛ لأن عملها ضعيف فلم يعمل مع الفصل لضعفها ، وقوله : « وَإن عطفتَ موجباً فواقعُ » يقول : وإن عطفت على منصوبها بموجبٍ كبل ولكن لم يكن في المعطوف إلا الرفع ، لئلا يتنافيا كما تقدم في (إلاَّ) ، لأنه يكون منفياً بما لأنها عملت النفي مثبتاً ببل أو لكن فيتنافيان . ثم قال :

[المجرورات]

[الإضافة]

ثُمَّ المُضَافُ خَفَضُوا مَا بَعْدَهُ
كَانَ لِمَعْنَىً وَلِلَفْظٍ عِنْدَهُ
فَالمَعْنَوِي بِاللاَّمِ أو مَعْنَى مِنِ

(١) سورة يوسف الآية : ٣١ .
(٢) سورة المجادلة الآية : ٢ . أول الآية (الذينَ يظاهرونَ من نسائهم) .

في جِلْسِهِ أو في لِظَرْفٍ قَدْ عُني
هَلاَمُهُ وبَابُ سَاجٍ ثَانِي
وَمكَرٌ لِيْلٍ ثَالِثُ المعَانِي
وَشرْطُهُ أنْ لاَ يَكُونَ مَعْرِفَةْ
والخَمْسَةُ الأثوَابِ بَصْرٍ ضَعَفَةَ
واللَّفْظُ كُلُّ صِفَةٍ مُضَافَهْ
عَامِلَةٍ لَوْ لَمْ تَكُنْ إضَافَهْ
ضَارِبُ زَيْدٍ وعَظِيمُ الحَظِّ
وَلاَ يُفِيدُ غَيْرَ خَفِّ اللَّفظِ
دَلِيلُهُ إن وَضَعُوا المُنَكَّرا
بهِ وَفي التَّعْرِيفِ جَا مُنَكَّرا
وَامْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ عِنْدَنَا
اذْ لِيسَ تَخْفِيفُكَ فِيهَا مُمْكِنَا
وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ شَبَّهُوهُ
بِالحَسَنِ الوَجْهِ فَجَوَّزُوهُ
/ وَمَنْ يقُولُ قَدْ اضِيفَ الضَّارِبُكْ
يقُولُ قَدْ أُجْرِيَ مَجْرَى ضَارِبُكْ [٤٣و]
وَالوَصْفُ لَمْ يُضَفْ الى مَوْصُوفِ
وَالعَكْسُ فِيهِ المَنْعُ كَالمَعْرُوفِ
وَنَحْوَ : اخلاَقُ ثِيَابٍ أَوَّلا
وَمَسْجِدِ الجَامِعِ بِالوَقْتِ انْجَلَى
وَنَحْوَ : لَيْثُ أسَدٍ مُمْتَنِعُ
خِلاَفَ كُلِّ الأنبِياءِ خُشَّعُ

لما انتهت المنصوبات بعد المرفوعات أخذ بذكر المجرورات ، والمجرور قسمان : أحدهما مجرور بحرف الجر ، وستأتي حروف الجر ، والثاني ما ينسب اليه اسم قبله بواسطة حرف جر مراد ، فلذلك يجر ، وهذه الاضافة على قسمين : معنوية ولفظية ، فالمعنوي أن يكون المضاف ليس بصفة مضافة إلى معمولها كقولك : غلام زيدٍ وباب ساج ، و (مَكْرُ اللَّيْلِ) (١) ، وشرط المضاف في المعنوية أنه لا يكون معرفة ، وأجاز الكوفيون (٢) الخمسة الأثواب ونحوه ، ومنع البصريون كغيره (٣) ، ولم يأت إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياس واستعمال الفصحاء .

واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة الى ما كان معمولاً لها ، مثل ضارب زيد ، وعظيم الحظ ، وحسن وجهه [وأصله ضاربٌ زيداً ، وعظيمٌ الحظُّ ، وحَسَنٌ وجهُهُ] (٤) ، وقوله : « ولايفيدُ غيرَ خفِّ اللفظِ » .

يريد أنَّ المعنى على ما كان عليه لو لم يضف ، وإنما يضاف على سبيل التخفيف اللفظي : وقوله : « دليلهُ أنْ وصفوا المنكرَا »

(١) سورة سبأ الآية : ٣٣ . تكملة الآية (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) .

(٢) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٣٧ ؛ شرح الكافية للمصنف ٥٢ .

(٣) أي : كغيره من اضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى صفته ، والاسم الى اسم غير مختلف عنه ، كل ذلك منعه البصريون ، واجازة الكوفيون .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

استدلال على أنّ معنى الاضافة اللفظية على ما كان عليه المعنى في العمل ، فمعنى ضاربُ زيدٍ ضاربٌ زيداً يدل عليه قولهم : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ ، فلولا أنّه نكرة لم توصف به النكرة ، ويدل عليه امتناعهم من أن يصفوا به المعرفة ، فلا يقولون : مررت بزيدٍ ضاربِ عمروٍ على أن يكون صفة ، ولو كان معرفة لوصف به المعرفة ، وقوله : « ولمتنع الضاربُ / زيدٍ عندنا » ، يقول : ولمّا [٤٣ ظ] فهم المحققون أنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لم يجيزوا الضاربُ زيدٍ ؛ لأنك لم تفد فيه (١) معرفة بالإضافة كما تفيدها في المثنى والمجموع ، وفي المجرد عن اللام ، واجازه الفراء . وقوله : « والضاربُ الرجلِ شبهوهُ » يعترض به على مسألة الضاربُ زيدٍ ، وهو أنهم أضافوا من غير إفادة تخفيف ، وأجاب عنه بأن هذا مشبه بالحسن الوجه ، يقول : كما نصبوا الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل ، خفضوا الرجلِ تشبيهاً بالمختار في الحسن الوجه . وقوله : « ومن يقولُ : قد اضيفَ الضاربُكَ » يقول : قد اجري مجرى ضاربك ، وهذا اعتراض آخر كالأول على من يزعم أن قولهم الضاربك مضاف الى المضمر ، وهو قول الأكثرين ، فقد تحققت اضافة لفظية من غير تخفيف ، كان كالضارب زيداً ، وأجاب عنه بأن باب (٢) (ضاربكَ) مضاف باتفاق ، وفيه تخفيف تقديري لا لفظي ، إذ لم ينطق بأسم فاعل عامل في مضمر متصل ، فصار التخفيف فيه مرفوضاً لأمرٍ اليه ، فأجرى الضاربك مجراه ، وقوله : « والوصفُ لم يُضَفْ الىَ موصوفِ » يقول : لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها ، لا تقول في رجل قائم :

(١) (جنسه) في ل .

(٢) (باب) ساقطة من ل .

قائم رجل ، لأن الموصوف المقصود به الدلالة على الذات والصفة المقصود بها الدلالة على المعنى ، وأيضاً الصفة اسم ملسوب الى ما قبله ، والمضاف اسم ملسوب الى ما بعده فيتنافيان ، وأيضاً فكل مضاف مقدر بحرف الجر ، ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر ، وقوله : « والعكسُ فيه المنعُ كالمعروفِ » يعني : بالعكس إضافة الموصوف الى صفته ، يقول : إنه واضح المنع ؛ لأن المضاف مقصود به الذات لا المعنى ، والصفة مقصود بها المعنى لا الذات فيتنافيان ، / وأيضاً فلا يستقيم فيه تقدير حرف الجر ، وقوله : [٤٤ و] « ونحو أخلاق ثيابٍ أوِّلا » أورد اعتراضاً على ما ذكر امتناعه على مذهب البصريين ، فأخلاق ثياب ظاهر في اضافة الصفة الى موصوفها ، لأنهم يقولون : ثياب أخلاق فاذا قالوا : اخلاق ثيابٍ ، فقد أضافوا الصفة الى موصوفها ، ومثله سحق عمامة وجرد قطيفة فقد اضافوا الصفة الى موصوفها ، وتأويل ذلك عند البصريين أنهم قالوا : ثياب أخلاق فحذفوا الموصوف فبقى أخلاق محتملاً أن يكون ثياباً وغيرها ، فأضافوه الى ما بينه كأضافة ثوب الى خز ، وكذلك ما أشبهه ، وقوله : « ومسجدُ الجامعِ » (ظاهر في اضافة الموصوف الى صفته ، لأنهم يقولون : المسجد الجامع فإذا قالوا مسجد الجامع)(١) فقد أضافوا الموصوف الى صفته ، وتأويله بالوقت ، أي تقديره مسجد الوقت (٢) الجامع ، يقول : كما يصح أن يوصف المسجد بالجامع يصح أن يوصف الوقت بالجامع ، لأن كلاً منها سبب لأجتماع الناس ،

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٢) (مسجد المكان الجامع) ، وقد جاز (مسجد الوقت الجامع) ، انظر حاشية الصبان ٢ / ٢٥٠ :

فحذف الوقت واضيف الجامع الى صفة الوقت لا الى صفة المسجد ، وكذلك قولهم : الجانب الغربي ، والبقلة الحمقاء ، ثم يقولون : جانب الغربي وبقلة الحمقاء ، على تأويل جانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء ، لأنه كما توصف البقلة بالحمقاء توصف الحبة التي تنبتها ، وقوله : « ونحوَ : ليث أسد ممتنِع » يقول : لا يضاف اسم الى اسم غير مختلفين في الدلالة بوجه كليث واسد وحبس ومنع إذ لا معنى للإضافة في تخصيص ولا تعريف بخلاف كل نفس وعين لتخصصها بالإضافة لما فيه من العموم .

وَقُلْ عَصَايَ في عَصَامَهْمَا تُضِيف

وَهكَذا جميعُ مَاجَا بالأَلِف

/ يقول : إذا أضفتَ اسماً في آخره الف نحو : عصا ورحى [٤٤ظ] ومسمى ومعلى ، فانك تأتي بياء المتكلم مفتوحة بعد الألف فتقول : عصاي ورحاي ومسماي ومعلاي .

وَعَنْ هُذيلٍ كُلُّهُ قَدْ شُدِّدَا

مَا لم يَكُنْ تثنيةً لَكَ الفِدا

يقول : « وهذيل » تقلب الألف إلى أصلها وتدغمها في ياء المتكلم ، فتقول : عصى ورحي ما لم تكن الألف الف تثنية في مثل ضاربان وكاتبان ، فان الأتفاق على بقائها والاتيان بياء المتكلم بعدها لما فيها من الدلالة على التثنية ، وعلى الرفع أيضاً ، فكرهوا أن يغيروها فيخلوا ، أو لأنها لا اصل لها يرد اليه بخلاف ما تقدم . وقوله :

وَاليَاءَ أَدْغِمْهَا وَقُلْ قَاضِيَّا

كَذَلِكَ الوَاوُ كَمُسْلِمِيَّا

يقول : إن كان آخر الاسم ياءً مثل قاضٍ في الأفراد رفعاً ونصباً

وجراً ، ومثل قاضيين في النصب والجر ، فان النون تذهب الإضافة كما تذهب التنوين ، ومثل قاضيين في النصب والجر ، الياء الأولى إن لم تكن ساكنة سكنت ثم ادغمت في ياء المتكلم ، تقول في الأفراد جاءني قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي ، وفي التثنية رأيت قاضوي ، ومررت بقاضيي ، وفي الجمع رأيت قاضي ، ومررت بقاضي ، وإن كان آخر الاسم واواً ، وذلك لا يكون إلا في رفع جمع المذكر السالم ، كقولك جاءني مسلمي وأصله مسلموي اجتمعت الواو والياء بعد حذف النون للاضافة ، وقلبت الواو ياء ، وادغمت في ياء المتكلم على القياس.

وقوله :

> وَمُصْرِخِيَّ مِثْلُ قَاضِيَّ سَوَى
>
> وَحَمْزَةٌ بِكَسْرِهِ كَمَا رَوَى

يقول : ان (مُصْرِخِيَّ) جمع (مُصرِخ) جمع تصحيح ، وأصله مصرخيني ، مثل قاضييني ، في الجمع حذفت النون للاضافة ، فأجتمعت ياء الاعراب ، وياء المتكلم فوجب / الادغام كما وجب في قاضي [٤٥و] في الجمع سواء ، وقرأ حمزة (بِمُصْرِخِيِّ) (١) بكسر الياء (٢)

---

(١) (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ) سورة ابراهيم الآية : ٢٢ .

(٢) اختلف في (بمصرخي) ، فقرأ حمزة بتحريك الياء الثانية بالكسر ووافقه الأعمش في لغة بني يربوع ، واجازها قطرب ، وقال الفراء : « حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى انه خفض الياء ولعله من وهم القراء » ، والباقون بالفتح . كتاب السبعة في القراءات ص ٣٦٢ ، التيسير ص ١٣٤ ، الحجة لابن خالوية ص ١٧٨ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٥٧/٢ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٧٢ .

وهي لغة ليست بالقوية في جميع هذا الباب . وقوله :

بابُ حَوَارِيٌّ كَظَبْيٍ عَلْوِي

وجَا حَوَارِيٌّ بِفَتْحٍ مَرْوِي

يقول : إن [بابَ] (١) حَوَاري المضاف الى ياء المتكلم قياسه ان يكون كظبي ودلوي ، لأن قبل حرف العلة ساكناً ، فقياسه أن يجري مجرى الصحيح في الأعراب والاضافة ، فيقال : هذا جواري ومررت بجواري ورأيت حوارياً ، كما يقال : هذا ظبي ورأيت ظبياً ومررت بظبي ، فاذا أضفته الى ياء المتكلم فقياسه ان يقال هذا حواري كما يقول هذا ظبي وكرسي ، وقد جاء فيه حواري كأنهم استثقلوا كسرتين وثلاث ياءات فحذفوا ياء المتكلم وابدلوا من الكسرة فتحة ، وفي الحديث الصحيح : (لكلِّ نبيٍّ حواريٌّ وحَوَارِيَّ الزبيرُ) (٢) فالقياس كسر الياء كما تقدم ، وروي بفتحها ، وهو اختيار ابن وضاح (٣)، ولأجله قال : وجاء حواري بفتح مروي . ثم قال :

---

(١) (باب) : زيادة عن ل .

(٢) الحديث ذكره الامام احمد بن حنبل في مسنده ٢ / ٨٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ٣ / ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ .

(٣) هو محمد بن وضاح بن بزيغ مولى عبد الرحمن بن معاوية بن هشام ، محدث من أهل قرطبة ، رحل الى الشرق واخذ عن كثير من العلماء ، وعاد الى الأندلس صنف عدة كتب في الفقه والحديث : (ت ٢٨٦ هـ) . ترجمته في بغية الملتمس ص ١٣٣ ، لسان الميزان ٥ / ٤١٦ ، فهرست ابن خير ص ١٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٤ ، الاعلام ٧ / ٣٥٨ .

[احكام الأسماء الستة في الإضافة]

وَقُلْ أبي ثُمَّ أخِي ثمَّ حَمِي
ثمَّ هَنِي وَفيَّ خَيْرٌ مِنْ فَمِي
وَإنْ قَطَعْتَ فأبٌ ثمَّ حَمُ
ثمَّ أخٌ ثمَّ هَنٌ ثمَّ فَمُ
حَمٌ كَخَبْءٍ ثمَّ دَلْوٍ وَعَصا
وَقُلْ هَنٌ مِثْلَ يَدٍ مُسْتَخْلِصا

اخذ يذكر احكام الاسماء الستة (١) ، اذا أضيفت الى ياء المتكلم او قطعت عن الإضافة ، وقال : « فيَّ خيرٌ من فمي » ، لأن فيه لغتين : احداهما فِي ووجهها انه في الافراد فم ، كما يقال : أبٌ وأخٌ ، وكما قيل أبي وأخي فكذلك يقال : فمي ، والفصيح فِيَّ في الأحوال الثلاث ، لأن [٤٥ ظ] الوجه الذي أوجب أن يقال فيه / فم في الأفراد زال عند الإضافة ، وذلك أنهم لما افردوا أبدلوا الواو ميماً كراهة أن يتحرك ، وما قبلها مفتوح فتقلب الفاً فيحذف لألتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ وليس في لغتهم اسمٌ متمكن على حرف واحدٍ ، فأبدلوا الواو ميماً ليقبل الحركة ويبقى ، فلما اضيف زال الموجب لقلب الواو ميماً لذهاب التنوين فرجعت (٢) الواو ، ولا يكون ما قبلها في بابها إلا مضموماً ، فصار فوي فقلبت الواو ميماً او ادغمت وكسر ما قبل الياء فصار (فيَّ) في الأحوال

(١) في ل : (الخمسة) .
(٢) في ل : (فوجبت) وهو تحريف .

الثلاث فتبين أن الظاهر من اللغتين ضعيفة ، وأن الخفيفة منها هي القوية الفصيحة ، ولم يذكر (ذو) لأنها لا تضاف الى مضمر ، ولا تقطع ، وقوله : « حَمٌ كخبءٍ ثمَّ دَلْوٍ وعَصَا » ، يقول : إن في (حم) لغات غير ما ذكر ، فاللغة الأولى حموك في الإضافة وحم في الأفراد. واللغة الثانية أن يجري كخبءٍ ، يقال : حمؤك في الأضافة ، وحمؤ في الأفراد . واللغة الثالثة أن يجري مجرى دلوٍ ، فيقال حموك وحمو ، واللغة الرابعة أن يجري مجرى عصا ، فيقال : حماك وحما . وقوله : « وقُلْ هَنٌ مِثْلُ يدٍ مُسْتَخلِصاً » .

يقول : وفي هنٍ (١) لغة ثانية : وهي أن يجري مجرى يدٍ ، فهي وان وافقت اللغة الأولى في الأفراد ، [لكن] (٢) خالفتها في الإضافة ، لأنك تقول : في اللغة الأولى في الإضافة هنوك ، وتقول : في هذه هنك كما تقول : يدك . ثم قال :

[التوابع]

[النعت]

النَّعْتُ تَابِعٌ أتى لِمَعْنَى
يَدُلُّ في مَتْبُوعِهِ وَأغْنَى

لمّا فرغ من المعربات الأصول ، أخذ يذكر التوابع ، وهي ما ثبت لها الأعراب فرعاً عن غيرها ، وهي النعت ، والعطف ، والتأكيد ،

(١) (يقول وفي هنٍ) : ساقطة في ل .
(٢) (لكن) : زيادة من (ل) .

والبدل ، وعطف البيان . / فقال في حد النعت : تابع يدل على [٤٦و] معنى في متبوعه ، تقول : مررت برجل عالم ، (فعالمٌ) تابع يدل على معنى وهو العلم في متبوعه ، وهو رجل ، وهكذا جميع الباب . وقوله :

لِغَرَضِ التَّخْصِيصِ وَالتَّوضِيحِ
وَقَدْ يَجِي لِذَمٍ أوْ مَدِيحِ

(تبيين لفائدة النعت ؛ لأنه التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف ، وقوله : « وَقَدْ يجي لِذَمٍ أوْ مديحِ ») (١) ، يقول : وقد يأتي النعت لمجرد الثناء ولمجرد الذم ، كالأوصاف الجارية على اسم الله ، فإنما هي لمجرد الثناء والمدح ، وأما الذم ، فكقولك : فعل فلان الفاسق الخبيث ، بعد وضوحه . وقوله :

وَالخَبَرِيَّةُ تَلِي المُنَكَّرا
وَصْفَاً كَمَا جَاءَتْ كَذَاكَ خَبَرَا

يقول : والجمل الخبرية توصف بها النكرات ، كما جاءت أخباراً ، وقال : (الخبريةُ) لتخرج الأنشائية ، فانها لا يوصف بها كما لاتأتي أخباراً لما بينها من المنافاة ؛ لأن الخبرية تحتمل الصدق والكـذب ، والأنشائية لا تحتمل ذلك ، تقول : مررت برجل قام أبوه ، ومررت برجل أبوه قائم ، وإنما لم توصف بها إلا النكرات ؛ لأن الوصف بها إنما كان في المعنى بالخبر كأنك قلت : (قائمٌ أبوهُ) فيها .

والخبرية لا تكون إلا نكرة ، فلا يستقيم أن يوصف بهـا إلا النكرة . ثم قال :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

وَوَصَفُوا بِمَا بِهِ تَعَلُّقُهُ
كَرَجُلٍ مُسْتَحْسَنٍ تَمَلُّقُهُ

يقول : كما يوصف بالمعنى المختص بالموصوف يوصف بالمعنى الذي هو في الحقيقة لمتعلقه . ثم مثل بقوله : « كَرَجُلٍ مُسْتَحْسنٍ تملُّقُه » فقوله : مستحسن جرى وصفاً على رجل ، وهو في المعنى لأمر يتعلق به ، وهو تملقه . وقوله :

٢ فأوَّلٌ يَتْبَعُهُ فِي عَشْرَهْ
إعْرَابُهُ تَعْرِيفُهُ وَالنَّكِرَةْ [٤٦ ظ]
إفْرَادُهُ تَثْنِيَةٌ وَجَمْعُ
مُذَكَّرٌ مُؤَنَّثٌ وَاسْتَرْعُوا
وَالثَّانِي يَتْبَعُ فِي الخَمْسِ الأُوَلْ
لأَنَّهُ كَالفِعْلِ جَارٍ فِي العَمَلْ
مِثْلُ رِجَالٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُمْ
لا قَاعِدُونَ وَعَظِيمٌ شَأْنُهُمْ
وَالمُضْمَرُ الوَجْهَانِ فِيهِ خُصَّا
وَلا تَكُونُ صِفَةً أَخَصَّا
فَلا تَصِفْ ذَا اللاَّمِ بِالإِشَارَةْ
وَعَكْسُهُ يَلْزَمُ فِي العِبَارَةْ

الى آخرها يقول : فالنعت الذي هو في المعنى مختص بالمنعوت يتبعـه في عشرة ، في إعرابه ثلاثة « الرفع ، والنصب ، والجر » والتعريف ، والتنكير ، والأفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . ولا يعنون أن العشرة تجتمع ، لأنها أنواع متضادة الافراد ؛ وإنما يعنون أنه لابد في كل نوع من واحد ، فمن الرفع ، والنصب ، والجر أحدها ،

ومن التعريف والتنكير أحدهما ، ومن الأفراد والتثنية والجمع أحدها ، ومن التذكير والتأنيث أحدهما ، فلابد من أربعة من هـذه العشرة للقسم الأول ، وإنما كان كذلك ؛ لأنه هو المنعوت في المعنى فوجب مطابقته فيما ذكر . وقوله :

والثاني يَتْبَعُ في الخمس الأولْ

لأنَّهُ كالفعلِ جارٍ في العَمَلْ

يقول : في القسم الثاني من النعت يتبع المنعوت في الخمس الأول : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والتعريف ، والتنكير ؛ لأنه في المعنى له بأعتبارها ، ولا يتبعه في الخمس الأخر ، لأنه بأعتبارها معها كالفعل مع فاعله ، وقد علم أن الفعل لا يضمر فيه قبل ذكر الفاعل ، فلا يكون إلا مفرداً فكذلك هذه ، وكذلك التذكير والتأنيث إنما يذكر ويؤنث الرافع للفعل إذا كان الفاعل مذكراً جرد عن العلامة ، وإن كان مؤنثاً أنث بخلاف القسم الأول ، فأنه للمنعوت بالأعتبارات كلها ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجلين عالمين ، ففي (عالمين) / ضمير الرجلين [٤٧ و] فوجب أن يثنى ، وكذلك الجمع ، وكذلك التذكير والتأنيث ، فلذلك وجب أن يقول : مررت برجال قاعد غلمانهم ، ولا تقل قاعدين ، وفي ذلك اشارة الى قعود غلمانهم ؛ لأنه لا ضمير فيه فجوّزوا الجمع ليتطابق مع من هو له لما لم يكن مانع ، وقوله : « والمضمرُ الوجهان فيه خصَّصاً » (يقول : والمضمر لا يكون موصوفاً ولا صفة ، وقوله : « ولا تكونُ صفة اخَصّاً » ، يقول : ولا تكون الصفة أخص من الموصوف بل يكون الموصوف مساوياً أو أخص ، ولذلك قال : « فلا تَصِفْ ذا اللّامِ بالأشارة » ، لأن اسم الأشارة أخص من المعرف باللّام ، فلذلك لم تجر عليه صفة ،

لا تقول : مررت بالرجل هذا وأنت تعني الصفة ، كما تقول : مررت بزيد هذا ، وإنما لم تكن الصفة أخص ؛ لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة فكرهوا أن يكون لغير المقصود مزية في الدلالة . وقوله : « وعكسهُ يلزمُ في العبارة ») (١) ، يقول : ولا يوصف اسم الاشارة إلا بما فيه الألف واللام ، ولا تقول : مررت بهذا غلام الرجل ، وإنما كان كذلك من جهة أن اسم الاشارة مبهم الذات ، فكرهوا أن يصفوه بالعوارض قبل تحقق الماهية ، والذي يدل على الماهية أسماء (٢) الأجناس ، وهي مفردة ، وتعريفها بالألف واللام فمن ثم وجب وصفها بما فيه الألف واللام . ثم قال :

[عطف النسق]

العَطْفُ تابِعٌ مَعَ المَتْبُوعِ
يُنْسَبُ فيهِمَا إلى الجَمِيعِ
وَاعْطِفْ عَلَى المَرْفُوعِ وَهوَ مُتَّصِلْ
بِشَرْطِ تَوْكِيدٍ لهُ بِمُنْفَصِلْ
وَاعْطِفْ عَلَى المُضْمَرِ يَأْتِي جَرّا
بِشَرْطِ أنْ تُعيدَ مَا قَدْ جَرّا

أخذ بذكر الثاني من التوابع ، وهو العطف ، فقال في حدّه : تابع ينسب اليه / مع متبوعه ، وليس في التوابع ما يشاركه في [٤٧ ظ] ذلك وقوله : « واعْطِفْ عَلَى المضمرِ يأتِي جرّا » ، يقول : شرط

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .
(٢) (اسماء) : ساقطة من ل .

العطف على الضمير المجرور أن تعيد الجار حرفاً كان أو مضافاً ، كقوله : (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) (١) ، وقوله : (بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) (٢) ، لأن الضمير المجرور شديد الإتصال ، فكان كالجزء فأعادوا العامل ليكون في الصورة كالمستقل فراراً من أن يعطفوا على ما هو كالجزء ، وقد قرأ حمزة (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) (٣) بالخفض (٤) ، والأول أفصح ، وقوله : « يأتي جراً » أي مجروراً ، وهو نصب على الحال من الضمير في (يأتي) ، وقوله : « ما قد جرّه » ، جر الثاني فعل ماض أي العامل الذي قد جر الأول . وقوله :

وَالعَطْفُ فِي حُكْمِكَ كالمَتْبُوعِ
فَإِنْ أَبَى فَاجْعَلْهُ كالمَقْطُوعِ

(١) أول الآية : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ... الخ) سورة الأحزاب : ٧ .

(٢) (لَقُضِيَ الأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) سورة الأنعام الآية : ٥٨ .

(٣) سورة النساء الآية : ١ .

(٤) أختلف في (الارحام) فقرأ حمزة بخفض الميم عطفاً على الضمير المجرور في به على مذهب الكوفيين ، أو أعيد الجار وحذف للعلم به وجر على القسم تعظيماً للأرحام حثاً على صلتها ، وجوابه أنه ، والباقون بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة وتقديره (واتقوا الله ، والارحام ، أن تقطعوها) ، وقد رجح المصنف رأي البصريين في هذه المسألة ، والأول أفصح . كتاب السبعة في القراءات ص ٢٢٦ ، الحجة لابن خالويه ص ٩٤ ، التيسير في القراءات السبع ص ٩٣ ، البيان في غريب القرآن ١ / ٢٤٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥ .

مَا أَنْتَ قَائِماً وَلاَ مُنْطَلِقُ
عَمْرٌو بِرَفْعٍ وَاجِبٍ قَدْ حَقَّقُوا

يقول : إن المعطوف يشترط في صحته ما يشترط في صحة المعطوف عليه ، فاذا قلت : زيد قائم وعالم ، فلابد من ضمير في (عالم) ، كما لابد منه في (قائم) ، وإذا قلت : جاءني الذي قام أبوه ، وسافر غلامه ، فلابد من ضمير في الجملة الثانية ، كما لابد منه في الجملة الأولى .

وقوله : « فان أبَى فأجعلهُ كالمقطوعِ » ، يقول : فان لم يستقم العطف لفوات المصحح فأجعله مستقلاً لا معطوفاً على ما تقدر عطفه عليه . ثم مثل عما يأبى العطف ، وهو قوله : « مَا أنتَ قائماً وَلا منطلقُ » يقول : لو جعلت « منطلقٌ » معطوفاً على قائم خفضتها أو نصبتها ، أو رفعتها (١) لم يستقم لما يلزم من ضمير في منطلق يعود على المخبر عنه ، ولا ضمير فيجعل قوله : « ولا منطلقٌ عمروٌ » جملة من مبتدأ وخبر / معطوفة على الجملة الأولى ، كأنه قيل [٤٨ و] ما أنت قائماً ولا عمرو منطلق ، ولو قلت : ليس زيد قائماً ولا منطلقاً عمرو جاز في « منطلقاً » النصب لا على أن يكون معطوفاً على «قائماً» ، فان العامل واحد ؛ وإنما يكون جملة ليس ، قدم خبرها على اسمها ، كأنه قيل ليس زيد قائماً ولا عمرو منطلقاً ، فقدم الخبر ، فان قلت : فأجعل الأولى كذلك ، قلت : لو كان خبر ما يتقدم عليها كانت كذلك ، وإذا تعذر تقديم خبرها الأصلي ، فلئن يتعذر تقديم الفرعي أجدر ، فان ورد عليك في هذا الباب قولهم : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، من حيث كان يطير صلة الذي ، ولابد من ضمير يعود

---

(١) في ل : (خفضتها ، أو نصبتها ، أو رفعتها) .

عليه ، وقد عطف (فيغضبُ) عليه ، ولا ضمير يعود ، فالجواب أن هذه فاءُ السببية لا فاء العطف ، ألا ترى أنك لو قلت . الذي يطير ويغضب زيدٌ أو لم يغضب زيد لم يستقم : قوله : (١)

الْعَطْفُ عِنْدَ عَامِلين مُرْتَفِضْ
إلاَّ إذا قُدِّمَ فيهِ المُنْخَفِضْ
في بَيْتِنَـا أحبَابُنَا وَالـدارِ
عَمْرٌو وَخُلْفُ سيبويهِ جَارِ
وَقَدْ أجَازَ في الجَمِيعِ الفَرَّا
وَلَيْسَ مَا أجَازَهُ مُسْتَقَرَّى

اختلف الناس في صحة العطف على عاملين ، وهو أن يتقدم معمولان لعاملين مختلفين يعطف عليهما معاً بعاطفٍ واحد ، وصورته : زيد في الدار وعمروٌ الحجرة ، أو في الدار زيد والحجرة عمروٌ ، ولابد أن يكون أحدهما مجروراً وإلا كان المعمولان لعامل واحد ، كقولك : إن زيداً قائم وعمراً منطلق ، وكان زيد قائماً وعمرو منطلقاً ، ولا خلاف في مثل ذلك .

وقد منع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً ، وأجازه الفراء مطلقاً ، وفصل جماعة من المتقدمين / والمتأخرين ، فأجازوه إن [٤٨ ظ] قدم المجرور ، وعطف على ترتيبه ، ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك وهو المختار : قال الله تعالى : (وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) الى قوله (آياتٌ) (٢) فعطف (واختلافَ) على قوله : (وَفي

(١) انظر هذه المسألة في شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٢٨ ، شرح الأشموني ٣ / ٩٦ .

(٢) سورة الجاثية الآية : ٤ ، ٥ .

خلقكم) و (آياتٍ) على (آياتٍ) ، وتأويل سيبويه (١) بأن آيات الثاني والثالث توكيد بعيد ، فانا نقطع بأن المراد من (آياتٍ) الأول غير المراد من (آيات) الثاني ، وكذلك الثالث إذ المعنى أن في كل واحد مما ذكر (آياتٍ) ، فكيف يستقيم أن يؤول بالتأكيد ، وقال تعالى : (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى وَزِيَادَةٌ) (٢) ثم قال : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا (٣) ، وهو ظاهر في عطف (الذينَ كَسَبُوا) على (الذينَ أَحْسَنُوا) ، وعطف (جزاءُ سيئةٍ بمثلها) على قوله : (الحُسنَى) ، وقوله : « في بيتنا أحبابُنا والدارِ عمروٌ » ، تمثيل لما تقدم فيه المنخفض ، ثم قال : « وخلفُ سيبويهِ جارٍ » ، يقول : إن سيبويه خالف في الجميع حتى تأول التأويل البعيد محافظة على ما ارتكبه . وقوله : « وقد أجازَ في الجميعِ الفرّا » ، أي : والفراء يجيز العطف في الباب جميعه ، وهو بعيد ، إذ لم يثبت مثله مع كثرة وقوع مثله ، وهو معنى قوله : « وليسَ ما أجازهُ مستقرَى » ، إذ لم يحصل منهم بالإستقراء مع كثرة المستقرئين ، فدل على امتناعه . ثم قال :

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٢ ، ٣٣ ، وفي الحاشية ناقش الشنتمري الآيات الثلاث ووضح رأي سيبويه فيها .

(٢) سورة يونس الآية : ٢٦ .

(٣) سورة يونس الآية : ٢٧ .

[التأكيد]

تَأكِيدُهم مَتبُوعَهُ قَدْ قَرَّرا

في نسبةٍ أوْ في شمُولٍ (١) حَصَرَا

أخذ بذكر التأكيد ، وحده بأنه تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، فالأول كقوله : جاء زيد نفسه ، والثاني كقولك [جاءَ] (٢) القوم كلهم . وقوله :

إنْ كُرِّرَ اللَّفْظُ فَقُلْ لَفْظِيُّ

وَغَيْرُ تَكْرِيرٍ فَمَعْنَوِيُّ

يقول : ان التأكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي ، فاللفظي أن تكرر اللفظ/بعينه ، نحو : جاءني زيدٌ زيدٌ ، وهو جارٍ في الأسم [٤٩ و] والفعل والحرف والجملة . والمعنوي بألفاظ محصورة ، وهي التي عددها بقوله :

أَلفَاظُهُ نَفْسٌ وَعَيْنٌ وَكِلاَ

وَكُلُّهُ أَجْمَعُ وَالَّذِي تَلاَ

فَالأوَّلاَنِ باخْتِلاَفِ الصِّيَغِ

وَبِضَمِيرٍ مَعَهُ مُسَوَّغِ

وَقُلْ كِلاَ تَخْتَصُّ بِالمُثَنَّى

وَكُلُّهُ لِغَيْرِهِ فِي المَعْنَى

---

(١) (شمول) في ل ، وفي الاصل : (حصول) ولا يستقيم معها الكلام .

(٢) جاء : زيادة عن (ل) .

ثُمَّ الضَّمِيرُ فِيهِمَا مُجْتَلَى
وَأَجْمَعٌ وَبَابُهُ كَكُلِّ
لَكِنَّهُ مُخْتَلِفٌ بِالصِّيَغِ
إِذِ الضَّمِيرُ مَعَهُ لَمْ يَسُغِ

[يعني] (١) والذي تلاها أكتع ، وأبتع ، وأبصع . ثم أخذ يذكر كيف يستعمل فقال : « فالأولان باختلاف الصيغ » يعني بالأولين : (نفسٌ وعينٌ) ، يعني : تختلف صيغها ، أو يأتي الضمير لمن هما له معها ، تقول : نفسه ، لنفسها ، أنفسهم ، نفسها ، أنفسها ، أنفسهن ، وقوله : « وَقُلْ كِلا تختصُ بِالمثنّى » يقول : ولا يجري (كِلا) إلاّ على المثنى خاصة ، كما أن (كُلَّهُ) لا يجري إلا على غير المثنى ، وقوله : « ثمَّ الضميرُ فيهما مُجتَلَى » (يعني) أنهما يضافان إلى ضمير لمن هُمَا لَهُ ، كقولكَ : كِلاَهُمَا ، كِلْتَاهُمَا ، وكُلّهُ ، وَكُلُّهَا ، وكُلُّهم ، وَكُلُّهن) (٢) ، وقوله : « وأجمعُ وبَابُهُ كَكُلّ » ، أي : لا يجري إلا على غير المثنى ، ويختلف باختلاف الصيغ لا بضمير ؛ لأنه لا يضاف ، فتقول : أجمع ، أجمعون ، جمعاً ، جمع ، وكذلك أكتع ، وابتع (٣) ، وأبصع . وقوله :

كُلٌّ لِذِي الأجزا الَّتِي قَدْ تَفْتَرِقْ
بِالحِسِّ أَوْ بِالحُكْمِ حَتَّى يَتَّسِقْ
فَقَامَ زَيْدٌ كُلُّهُ مُمْتَنِعُ
خِلاَفَ بِيعَ العَبْدُ كُلٌّ أَجْمَعُ

(١) (يعني) زيادة عن ل .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من ل .

(٣) في الأصل (ولغ) ، وليس لها معنى ، وقد صححت عن ل.

/ يقول : لا يوكد بكل وبابه إلا ذو أجزاء يصح افتراقها [٤٩ ظ] حساً وحكماً كقولك : جاء القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ، وقوله « حتى يتسق » ، أي : حتى يستقيم معناها ؛ لأنها وضعت لمعنى الشمول، فان لم يكن المؤكد كذلك استغني عنها ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد كله لم يكن لقولك (١) : (كله) معنى ؛ لأنه معلوم ضرورة ، ثم مثل بالمثالين ليوضحها . وقوله :

وَالنَّفْسُ وَالعَيْنُ بِرَفْعِ المُتَّصِلِ
يُشْرَطُ مِنْ قَبْلُ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلِ

مِثَالُهُ ضَرَبْتَ أنْتَ نَفْسُكَا
لابُدَّ مِنْ أنْتَ فَخُذْهُ مُمْسِكَا

وَمَا سِوَى ذَلِكَ أكِّدُوهُ
بِغَيْرِ شَرْطٍ فِيهِ الزَمُوهُ

يقول : اذا أكد بالنفس والعين ضمير متصل مرفوع ، فلابد أن يفصل بينها بضمير منفصل مطابق للمؤكد ، كقولك : زيد جاء هو نفسه ، وجاءاهما أنفسها ، وجاءوا هم أنفسهم ، وكذلك المضمر المتكلم والمخاطب ، فأما المنصوب المتصل والمجرور المتصل والمرفوع غير المتصل ، فيؤكدان بغير شريطة ، كقولك : ضربتك نفسك ، ومررت بك نفسك ، وأنت نفسك فعلت ، وغير النفس والعين يؤكد به من غير شريطة ، كقوك جاءوا كلهم ، وخرجوا أجمعون ، وإنما خص النفس والعين فيا ذكر بذلك لأنها يستعملان مستقلين كقولك : عرفت ما في نفسك وشبهه ، والمرفوع المتصل كالجزء لشدة اتصاله فكرهوا

---

(١) (لم يكن لقولك كله) : ساقطة من ل . ولا يستقيم بدونها المعنى .

أن يؤكدوا ما هو كالجزء بالمستقل فأتوا بالمضمر المتصل (١) ليجري المستقل على المستقل . وقوله :

وَلاَ يُؤكِّدُونَ إلاَّ المَعْرِفَهْ
بِهَيمَةً جَمْعَاءُ أجْرِيتْ صِفَهْ
/ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أجْمَعَا
أجَازَهُ الكُوفي كَمَا قَدْ سُمِعَا [٥٠و]

يقول : ولا تؤكد إلا المعارف ، وأورد ما جاء في الحديث في قوله : (بَهِيمَةً جَمْعَاء) (٢) ، وأجاب بأنهم أجروها صفة لا تأكيداً بمعنى سالمة ، وقيل (كاملة) ثم أورد مذهب الكوفيين واستدلالهم بقوله :

١٠ - قَدْ صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجْمَعَا (٣)

وخصوه بما كان محدوداً ، كيوم وليلة . ثم قال :

---

(١) في ل : (المنفصل) .

(٢) هذا جزء من حديث للرسول عليه الصلاة والسلام ، أورده الامام أحمد بن حنبل ، وهو (كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء) المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٢٩٣ ، صحيح مسلم ١٥ / ٢١٧ وقد تقدم الاستشهاد بهذا الحديث .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وقد أورده ابن الأنباري دليلاً للكوفيين على تأكيد النكرة ، وهو (يوم) ، وقبل هذا الشطر (إنَّا إذا خطافنا تقعقعا) . الإنصاف ٢ / ٤٥٤ ، ابن عقيل ٢ / ٢١١ ، الأشموني ٣ / ٧٨ ، الخزانة ٢ / ٣٥٧ ، العيني ٤ / ٩٥ .

[البـــدل]

وَالتَّابِعُ المَقْصُودُ دُونَ الأَوَّلِ
ذَاكَ الَّذِي قَدْ لَقَّبُوا بِالبَدَلِ
كُلٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطْ
فَخُذْ بَيَانَهَا عَلَى هَذَا النَّمَطْ
وَالكُلُّ مَدْلُولٌ كَمِثْلِ الأَوَّلِ
وَالبَعْضُ بَعْضُ الأَوَّلِ المُسْتَعْمَلِ
وَالاشْتِمَالُ اعْرِفْــهُ بِالمُلَابَسَهْ
وَغَلَطٌ سَبْقُ اللِّسَانِ آنَسَهْ
وَقَدْ يَكُونَانِ مَعاً فِي المَعْرِفَهْ
وَالنَّكِرَهْ وَقَدْ تَجِي مُخْتَلِفَهْ
وَقَدْ يَكُونَانِ مَعاً فِي المَظْهَرِ
وَمُضْمَرٍ وَفِي اخْتِلَافٍ عَسِرِ
وَالنَّكِرَاتُ لَازِمَاتٌ لِلصِّفَهْ
إِذَا أَتَتْكَ بَدَلاً مِنْ مَعْرِفَهْ
لَا يُبْدِلُونَ ظَاهِراً مِنْ مُضْمَرِ
لِلْكُلِّ إِلَّا غَائِباً فَاسْتَبْصِرِ

أخذ بذكر البدل ، وحده بأنه تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يشاركه في ذلك شيء من التوابع ، وقوله : « كُلٌّ وبعضٌ واشتمالٌ وغلط » يقول : هو منقسم الى أربعة أقسام ، وذكرها على

ترتيبها ، ثم بينها (١) على وجه بين ، وقوله : وقد يكونان معاً في المعرفة» يقول : إنّ البدل والمبدل منه يكونان في التعريف والتنكير على أربعة أقسام ، الأول : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ) (٢) ، والثاني: (رِزْقٌ مَعْلُومٌ/ فَوَاكِهُ)[٥٠ ظ](٣) ، والثالث : (لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) (٤) ، والرابع : الى صراط مستقيم صراط الله ، وهذه الأمثلة في (٥) بدل الكل من الكل قد تجري في بدل البعض من الكل ، وفي بدل الأشتمال وبدل الغلط .

قوله : « وقد يكونان معاً في مظهر » ، يقول : وقد يجيء البدل والمبدل منه مظهرين ، ومضمرين ، ومختلفين ، فيكون أيضاً أربعة أقسام : كل واحد يجري في الأربعة ، فيكون ستة عشر قسماً . وقوله : « والنكراتُ لازماتٌ للصفة » يقول : إذا أبدلت النكرة من المعرفة لزمت الصفة حتى تفيد زيادة على المتبوع الذي ليس مقصوداً (لَنَسْفَعَاً بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) ، وقوله : « لا يبدلون ظاهراً من مضمر » ، يقول : لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا أن يكون غائباً كقولهم : صرفت وجوهها

(١) (على ترتيبها) ساقطة من ل ، وزائدة في الأصل ، وحذفتها اعتماداً على : (ل) .

(٢) سورة الفاتحة الآية : ٦ ، ٧ .

(٣) سورة الصافات الآية : ٤١ ، ٤٢ ، وقبلها (أولئك لهم رزق ... الخ) .

(٤) سورة العلق الآية : ١٥ ، ١٦ .

(٥) (في) : ساقطة من ل .

أولها ؛ لأنه إذا لم يكن غائباً كان في نهاية الوضوح (فيصير لغير المقصود على المقصود مزية ، كقولك : أعجبني زيدٌ ، وضربتُكَ زيداً ، فلا يحسنُ ذلك ، وإذا كان غائباً لم يكن في الوضوح كالمتكلم والمخاطب للأحتمال فحسنَ لذلك ، وقوله : ، بدل الكُل ، إحتراز من بدل البعض والاشتمال لاختلاف البدل والمبدل منه في المعنى ، فلا يكونُ لغيرِ) (١) المقصود مزية ، كقولك : ضربتك وجهك ، مدحتك علمك .

[عطف البيان]

عطفُ البَيانِ تَابِعٌ غيرُ صِفَهْ
يُوضِحُ مَتْبُوعاً وَلَوْ جا مَعْرِفَهْ
أَقسَمَ بِاللهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرْ
والتَارِكَ البَكْرِيَّ بِشْرٍ مُعْتَبَرْ

أخذ بذكر التابع الخامس ، وهو عطف البيان ، وحده بأنه تابع غير صفة / يوضح متبوعه وليس في التوابع ما يوضح متبوعه [٥١ و] غير الصفة ، فلذلك احترز منها ، فإن قلت : جاءني زيد أبو عمرو ، فقد أوضحت (زيداً) بأبي عمرو ، وهو بدل ، قلت : ان قصدت إيضاح الأول بالثاني ، فهو عطف بيانٍ لا بدل ، والأول هو المقصود ، وان قصدت أن الثاني هو المقصود بالنسبة ، والأول كالتوطئة له ،

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

كان بدلاً لا موضحاً للأول ، ومثل بقوله (١) :

١١ - أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

في كونه عطف بيان . وقوله (٢) :

١٢ - (أَنَا ابْنُ) (٣) التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ

معتبر في عطف البيان ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان التقدير التارك بشر ، وهو غير جائز كما تقدم . ثم قال :

[المبني]

مَا نَاسَبَ المَبْنِيَّ أَصْلاً أَوْ وَقَعْ
غَيْرَ مُرَكَّبٍ فَمَبْنِيٌّ رَجَعْ

(١) الرجز لعبد الله بن كيسبة يخاطب به الخليفة (عمر) رضي الله عنه ، وتمامه « مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ » ، والشاهد فيه أن (عُمَرَ) عطف بيان من أبي حفص ، والشاهد في شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٩ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٣٥ ، الخزانة ٢ / ٣٥١ ، ٣٨٣ ، العيني ٤ / ١١٥ .

(٢) البيت للمرار بن سعيد بن نضلة الفقعسي ، وتمامه : « عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً » ، قاله يفتخر به على أن جده خالداً ابن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكري ، وقد وضحه المصنف بأنه عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٩٣ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٣٦ ، ابن عقيل ٢ / ٢٢٢ ، ابن يعيش ٣ / ٧٢ ، ٧٤ ، شرح التصريح ٢ / ٣٣ ، أوضح المسالك ٣ / ٣٦ ، المقرب ١ / ٢٤٨ ، الخزانة ٢ / ١٩٣ ، ٣٨٣ ، العيني ٤ / ١٣١ .

(٣) (أنا ابنُ) زيادة للسياق .

لَمْ يَخْتَلِفْ آخِرُهُ لِلْعَامِلِ

خِلَافَ الإِعْرَابِ بِهِ وَسَائِلِ

لما فرغ من المعرب ، شرع بذكر المبني ؛ فقال : في حده وما أشبه المبني أصلاً ، أو وقع غير مركب ؛ لأن المبني قد يكون لمانع الإعراب مع وجود سببه ، وقد يكون لانتفاء سبب الإعراب . فالأول كقولك : من أبوك ؟ ، والثاني كقولك : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، وألف ، با ، تا ، ثا ، وكذلك كل ما يعدد تعديداً من غير تركيب ، وقوله : « لم يختلف آخرهُ للعامِلِ » ، يقول : إن المبني لا يختلف آخره لاختلاف العامل بخلاف المعرب . وقوله :

ضَمٌّ وَفَتْحٌ ثُمَّ كَسْرٌ وَقْفُ

أَلْقَابُهَا فَخُذْ بَيَانِي وَاقْفُ

رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ جَرٌّ جَزْمُ

أَلْقَابُ الإِعْرَابِ لِفَرْقٍ يَسْمُو

يقول : إن ألقاب ما تبنى عليه الكلمة هذه الأربعة ، وذكر بعده / ألقاب ما يعرب به ، وهي : رفع ، ونصب ، وخفض ، [٥١ظ] وجزم . وقوله : « لفرقٍ يسمُو » خالفوا بين أسمائها ليحصل الفرق بذكرها من أول الأمر . ثم قال :

[الضمير]

فَالمُضْمَرَاتُ لِلَّذِي تَكَلَّمَا

أَوْ خَاطَبُوا أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَا

مُسْتَتِرٌ وَبَارِزٌ مُتَّصِلُ
وَمُسْتَقِلٌ وَاسْمُهُ مُنْفَصِلُ
وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَكُونُ فِيهِمَا
وَالجَرُّ خَفْضٌ بِاتِّصَالٍ عُلِمَا
وَالرَّفْعُ نَوْعَانِ وَنَصْبٌ مِثْلُهُ
وَالجَرُّ نَوْعٌ وَاحِدٌ جَاكُلُّهُ

أخذ يذكر المبنيات قسماً قسماً ، وبدأ بالمضمرات ، وحدها بأنه الذي وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره ، والتقدم قد يكون صورياً ، وقد يكون معنوياً ، وقوله : « مستترٌ وبارزٌ متصلٌ » ، يقول : يقسم قسمين : متصل ، ومنفصل ، فالمتصل مستتر وبارز ، والمنفصل هو المستقل بنفسه على ما تبين ، وقوله : « والرفعُ والنصبُ يكونُ فيهما » يقول : المرفوع والمنصوب يكون منفصلاً ومتصلاً ، وأما المجرور فلا يكون إلا متصلاً ، فلذلك كان المرفوع نوعين ، والمنصوب نوعين ، والجر نوعاً واحداً ، فكانت خمسة أنواع ثم شرع يبين كل واحد من الأنواع الخمسة ، وهي : المرفوع المتصل ، والمرفوع المنفصل ، والمنصوب المتصل ، والمنصوب المنفصل ، والمجرور ، ولا يكون إلا متصلاً ، فبدأ بالمرفوع المتصل ، وهو قوله :

وَأَوَّلُ ضَرَبْتُ مَعْ ضَرَبْنَا
إلى ضَرَبْنَ كُلٌ سِتٌ مَعْنَى
ثَانٍ أَنَا وَنَحْنُ ثُمَّ أَنْتَا
آخِرُهُنَّ هُنَّ سِتًّا سِتًّا

ضربتُ ، وضربنا ، وضربتَ ، وضربتِ ، وضربتما ، وضربتم ،

وضربن ، وزيدٌ ضرب / ، وهندٌ ضربت ، وضربا ، وضربوا ، [٥٢ و] وضربن . فلما كان آخر ذلك ضربن ، قال : إلى ضربن ، وقوله : « كلٌ سيت معنّى » أي : كل واحد من المتكلم والمخاطب والغائب على ستة معان : مفرد ، ومثنى ، ومجموع كل واحد يذكر ويؤنث وضع للمتكلم في جميع تصرفاته لفظان ضربت للمفرد المذكر ، والمفردة المؤنثة ، وضربنا للاثنين المذكرين والمؤنثين ، وللجماعة المذكرين والمؤنثين ، فأحد اللفظين مشترك في معنيين ، والثاني مشترك في أربعة ، ووضعوا للمخاطب خمسة ألفاظ : أربعة نصوص ، وهي : ضربتَ ، وضربتِ ، وضربتم ، وضربتن ، واحد مشترك بين الاثنين المذكرين والمؤنثين وهو ضربتما ، ووضعوا للغائب خمسة على هـذا المثال ، وهي : ضرب وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، ثم أخذ يذكر القسم الثاني من أقسام المضمرات الخمسة ، وهو : المرفوع المنفصل ، وهو جارٍ على نحو ما تقدم من النص ، والمشترك وهو أنا ونحن للمتكلم ، وأنتَ وأنتِ وأنـتما وأنتم وأنتن للمخاطب ، وهو وهي وهما وهم وهن للغائبات . ثم قال :

وَثَالِثٌ ضَرَبَنِي ضَرَبَنَا
آخِرُهَا ضَرَبَهُنَّ مُعْلِنَـا

وهـذا القسم الثالث ، وهو المنصوب المتصل ، يقول : ضربني وضربنا في المتكلم ، وضربكَ وضربكِ وضربكما وضربكم وضربكن في المخاطب ، وضربه وضربها ، وضربهـما ، وضربهم ، وضربهن في الغائب . وقوله :

وَرَابِعٌ إِيَّايَ مَعْ إِيَّانَا
تَمَامُ إِيَّاهُنَّ قَدْ أَتَاكَا



هذا القسم الرابع ، وهو المنصوب المنفصل ، يقول : إياي ، إيانا للمتكلم ، / واياكَ ، واياكِ ، اياكما ، إياكم ، اياكن [٥٢ ظ] للمخاطب ، وإياه ، واياها ، إياهما ، اياهم ، اياهن للغائب . [ثمّ شرعَ في الخامس وهو قوله :] (١)

وَخامِسٌ غُلاَمُنَا غُلاَمِي

الى غُـلاَمِهِـنَّ بِانْتِظَامِ

هذا القسم الخامس(٢) وهو المجرور، ولا يكون إلا متصلاً، يقول : غلامنا للمتكلم ، وغلامكَ وغلامكِ ، وغلامكما ، وغلامكم ، وغلامكن للمخاطب ، وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن للغائب . وهذا آخر الأقسام الخمسة لما تقدم أن المتصل مستتر وبارز ، أخذ يبين معنى المستتر فقال :

وَالاسْتِتَارُ كُلُّ مَا لَمْ يَضَعُوا

لَهُ مَعَ الحَاجَةِ لفظاً يُسْمَعُ

يقول : المستتر كل مضمر يحتاج اليه لم يضعوا له لفظاً يخصه ، واستغنوا بدلالة سياق الكلام عليه كقولك : زيدٌ قام ، وعمروٌ منطلق ، فلابد في (قامَ) من ضمير يعود على (زيدٍ) ، وكذلك [في] (٣) (منطلقٌ) وهو ضمير ما لم يضعوا له لفظاً ، فلذلك لم يستقم أن يقولوا محذوف ، بخلاف قولك : جاءني الذي ضربت فانه لابد من ضمير مفعول (لضربتَ) يعود على (الذي) ، لكنه محذوف ، لأن له لفظاً يخصه يجوز ذكره ، فاذا لم يذكر فقد أختير

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

(٢) (هذا القسم الخامس) : ساقطة من ل .

(٣) (في) : زيادة للسياق .

حذفه ، فكان الحذف فيه محققاً ، بخلاف الضمير في قولك : زيدٌ قام ونحوه ، ثم شرع يبين مواضع المستتر) (١) . فقال :

وَكُلُّ مَاضٍ غَائِبٍ وَغَائِبَهْ
فَرْدٍ بِرَفْعٍ فَاسْتَتَرْنَ صَاحِبَهْ

يقول : كل فعلٍ ماضٍ لغائبٍ مفردٍ أو لغائبةٍ مفردةٍ بشرط الرفع ، فلا يكون هذا الضمير إلا مستتراً ، كقولكَ : زيدٌ قام ، وهندٌ قامت . ثم قال :

وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِذِي تَكَلُّمِ
مُضَارِعٍ مُسْتَتِرَاتٌ فَاعْلَمِ
/ وَالمُفْرَدُ المُخَاطَبُ المُذَكَّرُ
وَغَائِبٌ غَائِبَةٌ مُسْتَتِرُ [٥٣ و]
وَالإِسْتِتَارُ فِي الصِّفَاتِ رَفْعَا
وَإِنْ أَتَى تَثْنِيَةً وَجَمْعَا
وَالإِنْفِصَالُ لِامْتِنَاعِ المُتَّصِلْ
عِنْدَ فَوَاتِ مَا بِهِ قَدْ يَتَّصِلْ

يقول : كل مرفوع لمتكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستتراً ، كقولك : أخرج ونخرج ، ثم قال : « والمفردُ المخاطبُ المذكرُ » يقول : وكل مضمر لمفرد مخاطب مذكر أو غائب أو غائبة لا يكون إلا مستتراً ، كقولك : أنت تخرج ، وزيدٌ يخرج ، وهندٌ تخرج ، وقوله : « والاستتارُ في الصِّفات رَفْعَا » يقول : وكذلك كل مضمر مرفوع بصفة لا يكون إلا مستتراً ، وإن كان مثنى أو مجموعاً كقولك : زيدٌ قائمٌ ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون . والألف

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل :

والواو في (قائمان وقائمون) علامة الأعراب ودالة على التثنية والجمع وليستا بمضمرين ، ولو كانا ضمرين ، لم يتغيرا من الألف الى الياء ، ومن الواو الى الياء مع كونه فاعلاً فيهما ، وقوله : « والانفصالُ لامتناع المتصل » ، يقول : إنهم لا يعدلون الى المنفصل إلا عند تعذر المتصل ، لأنه أخصر فالتزموه ما لم يمنع مانع ، ثم شرع يبين أنواع الموانع ، ويجمعها فوات ما يتصل به . فقال :

إمَّا لِتَقْـدِيمٍ علَى العَوامِلِ
أوْ فَصَلُوا لِغَرَضٍ بِفَاصِلِ
أوْ حَذَفُوا أوْ كَانَ معنىً مُتَّبَعْ
أوْ كَانَ حرْفاً والضميرُ مُرْتفعْ

فالتقديم مثل (ايَّاكَ نَعْبُـدُ وَإيَّاكَ نَسْتَعِين) (١) الفصل لغرض بفاصل مثل ما ضربت إلا اياك ، وما ضربك إلا أنا ، بخلاف ضربك أنا ، فانه فصل لغير غرض ، لأن ضربك / أنا وضربتك [٥٣ ظ] لا يختلف في المعنى ، وقوله : « أو حذفُوا أوْ كانَ معنًى مُتَّبعْ » فقوله : أو حذفه يعني : حذف العامل ، كقولهم : اياك والأسد ، ويقال : من أكرمت ؟ فتقول : اياك ، ولو قلت : أكرمتك ، لأتيت بالضمير متصلاً ، وقوله : « أوْ كانَ حرفاً والضميرُ مُرْتفِـع » ، مثل : ما هو قائماً لأنه او اتصل بما مضمر ، لأستتر في مثل : (ما هو قائماً) ، والحروف لا استتر فيهـا ، وانما قال : « والضميرُ مرتفعْ » ليخرج نحو : (إنَّ) وأخواتها ، وحروف الجر ، فانها حروف ، ويتصل بها الضمير بارزاً ؛ لأنه إما منصوب ، واما مجرور ، فلا يؤدي الى الاستتار .

---

(١) سورة الفاتحة الآية : ٥ .

أوْ كانَ مَرْفُوعاً بِوصْفٍ قَدْ جَرَى
عَلَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ قَدْ ذُكِرَا

يقول : أو كان الضمير مرفوعاً بصفة جرت على غير من هو له ، فان البصريين يأتون بضمير الفاعل منفصلاً على ما يقتضيه من هو له ، فيقولون : هندٌ زيدٌ [ضاربته هيَ ، والهندان الزيدان ضاربتهما هُمَا ، ونحوَ ذلكَ ما أجريتها فيهِ على غيرِ من هيَ لهُ ، والكوفيونَ يجرونَ ذلكَ مجرَى الفعلِ فكما يَقالُ هندٌ زيدٌ] (١) ضربها ، نقول : هند زيد ضاربته ، وعلى هذا يقولون : الهندان الزيدان ضاربتاهما كما يقولون : يضربانها ، ونحو ذلك . وقوله :

ثُمَّ الضَّمِيرَانِ بِغَيْرِ رَفْعِ
وَصْلُكَ لِلثَّانِي جَوَازُ سَمْعِ

إنْ كَانَ ثمَّ أعْرَفُ قَدْ قُدِّمَا
أعْطَيْتُكَهُ ضَرْبِيكَ مِنْهَا وَأسلَمَا

يقول : وإذا أتى ضميران ليس أحدهما مرفوعاً ، وأحدهما أعرف وقدمته ، كان لك في الثاني الاتصال والأنفصال ، كقولك : الدرهم أعطيتكه ، وأعجبني ضربيك ، ففي أعطيتكه ضميران الكاف والهاء وليس أحدهما مرفوعاً وأحدهما اعرف ، وقد حصل تقديمه فجائز أن تقول : اعطيتكه وضربيك ، وجائز ان تقول : أعطيتك إياه ، وضربي إياك ، فان كان على غير ذلك /، فلابد من الأنفصال [٥٤و] في الثاني ، كقولك : أعطيته إياك ، وضربك إياي ، وأعطاه إياه ، وقد جاء في الغائبين أعطاهاه ، وأعطاهوها ، وهو شاذ . ثم قال :

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

خَبَرُ كَانَ فَصْلُهُ المُشْتهِرُ
لوْلاَ أنَا وَبَابُهُ المُعْتَبَرُ
وقُلْ عَسَيْتُ والقِيَاسُ قَدْ شُهِرْ
وَجَاءَ لوْلاَكَ عَسَاكَ فاعْتَبِرْ

يقول : إنّ خبر كان إذا وقع مضمراً ، فأشهر اللغتين أن يكون منفصلاً ، تقول : زيدٌ عالمٌ ، وكان عمروٌ إياه ، ويجوز وكأنه عمروٌ وتشبيهه في ذلك بخبر المبتدأ أولى من تشبيهه بالمفعول ، وقوله : « لولا أنا وبابهُ المعتبر » يقول : والضمير الواقع بعد (لولا) قياسه أن يكون مرفوعاً منفصلاً على حسب من هو له ؛ لأنه مبتدأ فالمعتبر فيه الرفع والأنفصال ، وقوله : « وقُلْ عَسَيْتُ في القياس قَدْ شُهِرْ » يقول : وفاعل (عسيتُ) كفاعل بقية الأفعال مضمر مرفوع منصل ، يقول : عسيت وعسينا وعسيت إلى آخرها ، وزيد عسى أن يفعل ، والزيدان عسيا أن يفعلا إلى آخرها ، وقوله : « وجاءَ لولاكَ عَسَاكَ فأعتبر » ، يقول : وقد جاء في (لولا) لغة أخرى ، وهو أن يكون بلفظ ضميرٍ مجرورٍ ، تقول : لولاي ولولانا ولولاكَ ولولاكِ إلى آخرها ، وجاء في (عسيتُ) لغة اخرى وهو أن يكون فاعلها لفظ ضميرٍ منصوبٍ كقولك (١) : عساي وعسانا وعساك وعساكما إلى آخرها ، وقد اختلف في هذه الضمائر على اللغة الضعيفة فيها ، فذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس (٢) إن الكاف والياء ونحوهما في (لَوْلاَ) في محل الخفض ،

---

(١) (كقولك) ساقطة من ل .

(٢) ابن الحاجب يختلف عمن جاء بعده في دقة نسبة الأراء لأصحابها حيث يقول : « ومذهب سيبويه ، وقد حكاه عن الخليل ويونس »=

وإن (للولا) مع المضمر حالاً غير حالها مع المظهر ، كما أن (للدُنْ) مع (غُدوةٍ) حالاً ليس / لها مع غيره ، وأن [٥٤ظ] الضمائر بعد (عسىَ) في موضع النصب بمنزلتها في لعلك ولعلي ، ومذهب الأخفش (١) ان الضمائر في البابين في محل الرفع ، حمل الرفع على الجر في (لولا) ، والرفع على النصب في (عَسَاكَ) . وقوله :

وَالنُّونُ قَبْلَ اليَاءِ فِي الفِعْلِ وَقَدْ
تَنُوبُ عَنْهَا نُونُ الإعرابِ فَقَدْ

يقول : وإذا إتصلت ياء المتكلم بالفعل ماضياً كان أو مستقبلاً فلابد من النون وتسمى نون الوقاية ؛ لأنها وقت الفعل الكسر الذي هو الخفض ، كقولك : ضربني ، وقوله : « وقد تنوبُ عنها نون الإعرابِ فَقَدْ » ، يقول : وقد يستغنون بنون الاعراب في المضارع في نحو (يضربانِ ويضربونَ وتضربينَ) ، فيقولون : يضرباني (٢) في يضربانني ، ويضربوني في يضربونني ، وتضربيني في تضربينني ،

= في حين نرى ابن عقيل وابن هشام والاشموني ينسبونه الى سيبويه دون أن يتأكدوا عمن نقله ، والذي جعلهم لا يتنبهون لذلك أن سيبويه بعد ذكره لهذا الرأي ، قال : هذا قول الخليل ويونس . الكتاب ١ / ٣٨٨ ، ابن عقيل ٢ / ٧ ، شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٥٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٠٦ .

(١) قال المبرد : « وكذلك قول الأخفش وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي ، فليس هذا القول بشيء » أي انه حمل ضمير الرفع على الجر في لولاي . المقتضب ٣ / ٧٣ .

(٢) حذف نون الوقاية لأجل التخفيف ، لأن العرب تميل في كلامها الى تخفيف اللفظ .

وأتى بقد الأولى ليدل على أن هذه اللغة قليلة ، وأتى بقد الثانية بمعنى فقط ، ليدل على أنه لاينوب عنها غير نون الاعراب ، كقولك : النساء يضربنني ، لا تقول : النساء يضربني ؛ لأن تلك زائدة على الفعل خارجة عنه ، فأمكن أن تجعل وقاية له ، والنون في يضربنني فاعل متصل كالجزء من الفعل ، فلم تجعل وقاية ، كذلك . وقوله :

وَفي لَدُنْ وَبابِ إنَّ مُحْتَمَلْ

واخْتِيرَ في ليتَ وَعَكْسَهَا لَعَلْ

يقول : إنهم يأتون مع (لَدُنْ) و (إنَّ) وأخواتها بنون وقاية على سبيل الجواز ، ويختارونها في (ليتَ) ، ويختارون حذفها في (لعلَّ) ، وعلة (١) ذلك واضحة . وقوله :

[ضمير الفصل]

وَالفَصْلُ بينَ المبتدَا والخَبَرِ

وَلَوْ يكونُ عامِلٌ بمُضْمَرِ

بِشَرْطِ تعرِيفٍ لَهُ أوْ أفْعلا

مُطابِقٍ كَكُنْتَ أنتَ أفْضَلا

وَفي تَمِيمٍ جَعَلُوهُ مُبْتَدا

فيَرْفعُونَ الاسْمَ بَعْدُ أبَدَا

---

(١) علة مجيء النون مع (لدن) ، (وان) لأنها شابهت الأفعال ، وجواز حذفها لتوالي النونات فيها ، واختير حذفها مع (لعل) لأنها تأتي حرف جر ، ولأن (اللام) تشبه النون ، وعلة بقائها مع (ليتَ) لأنها ليس فيها نون ولا ما يشبه النون ، انظر ابن يعيش ٣ / ١٢٢ ، الأشموني ١ / ١٢٣ .

يقول : وقد يفصل بين (١) المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها بصيغة مضمر مرفوع مطابق للمبتدأ بشرط أن يكون الخبر معرفةً ، أو (أفْعَلَ / من كذا) ، لشبهه بالمعرفة ، [٥٥ و] كقولك : كان زيدٌ هو العالم ، كان زيدٌ هو افضل منك ، وفي التنزيل : (كُنْتَ أنْتَ الرقيبَ عليهمْ) (٢) ، و (إنْ تَرَنِ أنَا أقلَّ) (٣)، وقوله : « وفي تميمٍ جعلوهُ مبتدأ » يقول : وتميم نجعله مبتدأ ، فيرتفع ما بعده على أنه خبره والجملة خبر عن (كانَ) او غيره على حسب ما معه ، وهذا الضمير هو الذي يسميه البصريون فصلاً ، والكوفيون عماداً (٤) ، ولا موضع (٥) له عند الخليل ، وقيل على اعراب ما قبله ، وخص بصيغة المرفوع ، لأنه في معنى التأكيد كما يقول في (٦) التأكيد ضربتك انت ، ونحو ذلك : وقوله :

[ضمير الشأن]

وقُلْ ضَميرُ الشَّأنِ قبْلَ الجُمْلَةْ
خبَرُهُ مَا بَعْدَهُ فِي الجُمْلَهْ

---

(١) في ل : (مع) .
(٢) سورة المائدة الآية : ١١٧ .
(٣) سورة الكهف الآية : ٣٩ .
(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٦ .
(٥) انظر الكتاب ١ / ٣٩٤ .
(٦) (كما يقول في التأكيد) ساقطة من (ل) .

وَصَرَّفُوهُ حَسَبَ العَوَامِلِ
مَعَ اتِّصَالٍ وَانْفِصَالٍ شَامِلِ
وَحَذْفُ مَنْصُوبَاتِهِ قَدْ ضَعُفَا
وَهوَ بِأَنْ لَازِمٌ إنْ خُفِّفَا

(يقول : ويقدمون قبلَ الجملةِ ضمير الهاءِ ، ويخبرونَ عنهُ بهـا كقولكَ : هو زيدٌ قائمٌ ، قوله : « وَصَرَّفوهُ حَسَبَ العواملِ ») (١) ، يقول : وتدخل عليه عوامل الجمل ، فيصرفونه حسب ما يقتضيه باب الضمائر من مرفوعٍ متصلٍ ، ومنفصلٍ ، ومنصوبٍ متصلٍ ، كقولك : كان زيدٌ قائمٌ ، وليس زيدٌ قائمٌ ، فهذا مرفوعٌ متصلٌ ؛ لأنه فاعلٌ ، وهو لمفردٍ غائبٍ ، فوجب أن يكون مستتراً ، وكقولك : وهو زيدٌ قائمٌ فهـذا مرفوعٌ منفصلٌ ؛ لأنه مبتدأ ، وكقولك : إنه زيدٌ منطلقٌ ، فهذا منصوبٌ متصلٌ : وقوله : « وحذفُ منصوباتهِ قد ضعفَا » يقول : وحذف هـذا الضمير إذا كان منصوباً ضعيفٌ كقوله تعالى : (إنَّهُ مَنْ يَأتِ رَبَّهُ مُجرِماً) (٢) ، وجاء حذفه في ضرورة الشعر ، كقوله (٣) :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٢) سورة طه الآية : ٧٤ .

(٣) البيت للأخطل ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، يقول : يقول : إن الذي يدخـل الكنيسة يشاهد فيهـا صغاراً أشباه الجآذر ، ونساءً أشباه الظباء ، فكنى عن الصبيان بالجآذر ، وعن النساء بالظباء وموطن الشاهـد في البيت حذف ضمير الشأن للضرورة ، والبيت في المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧ ، المغني ١ / ٣٧ ، الخزانة ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٦٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧١ .

١٣ - إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً
يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

/ وكقوله : (١) [٥٥ ظ]

١٤ - إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا
نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ

لما يؤدي اليه من دخول (إنَّ) في الشرط ونحوها ، وقوله : « وهو بأنَّ لازِمٌ إن خُفِّفَا » ، يقول : وقد التزموا حذفه مع (أنَّ) المفتوحة ، اذا خففت ؛ لأنهم لو لم يقدروا ذلك لكان للمخففة المكسورة على المخففة المفتوحة مزية في العمل ، والمفتوحة اقرب إلى الفعل ، وقد جوّزوا إعمال المخففة المكسورة في الفصيح ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كُلاً لَمَّا) (٢) ، وهي قراءة (٣)

(١) البيت للأعشى من قصيدة يمدح بها قيساً أبا الأشعث بن قيس الكندي : واستشهد به المصنف على حذف ضمير الشأن لضرورة الشعر ، والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٩ ، الانصاف ١ / ١٨٠ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٤٦ ، ٢ / ٤١٣ الخزانة :

(٢) سورة هود الآية : ١١١ ، وهي في المصحف : (وإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ) :

(٣) قرأ الحرميان وأبو بكر (وإنْ كُلاً لَمَّا) بتخفيف النون و (لَمَّا) مشددة والباقون بتشديد النون ، قال الفراء : اما الذين خففوا (إنْ) فأنهم نصبوا (كُلاً) بـ (ليوفينهم) ، وقال غيره اعملوا (إنْ) المخففة كما اعملوا المشددة وهو ما ذكره المصنف ، وذهب آخرون الى ان (كُلاً) منصوبة بفعل محذوف تقديره (أمري) . =

الحرميين (١) وأبي (٢) بكر ، ولم يجز إعمال المفتوحة المخففة فيما يذكر بعدها ، فوجب تقدير عملها في ضمير شأنٍ مقدرٍ (٣) وفاءً بما ذكرناه من هذه القاعدة .

[اسم الاشارة]

وَذَا وَذَانِ تَا وَتَانِ وَأُولى
إِشَارَةٌ خَمْسٌ لِسِتَّةٍ هُلاَ
أَلاَءِ لِلْجَمْعَيْنِ لاَ يُخَالِفُ
وَذِي وَذِهْ وَتِي وَتِهْ مُرَادِفُ

أخذ يذكر القسم الثاني من المبنيات ، وهو أسماء الإشارة ، وذكر الفاظها وأنها خمسة الفاظٍ لستة معانٍ ؛ لأن المشار اليه إما مفردٌ مذكر ،

= انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩ ، كتاب السبعة في القراءات ص ٣٣٩ ، التيسير ص ١٢٦ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٩ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠ .

(١) الحرميان هما : حرمي بن عمارة بن أبي حفصة ، ابو روح البصري الأزدي روى القراءة عن أبان العطار ، وروى عنه الحروف أحمد بن صالح . وحرمي بن يونس المؤدب بن حبيب ، روى القراءة عن يونس بن حبيب والده ، وروى القراءة عنه احمد بن محمد . غاية النهاية لابن الجزري ١ / ٢٠٣ .

(٢) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي القارىء ، وهو أحد القراء السبعة توفي سنة (١٢٧ هـ) ، ترجمته في غاية النهاية ١ / ٧٣ - ٧٧ .

(٣) في ل : (محققة) .

أو مفردٌ مؤنثٌ ، أو مثنى فيهما ، أو مجموعٌ فيهما ، وضعت منها أربعة نصوصٍ ، ووضع اسم الجمع مشتركاً بين جمع المذكر والمؤنث ، وهؤلاء ، وهو قوله : « أولاء للجمعين لا يُخالفُ » وقوله : « وَذِي وَذِهِ وَتِي وَتِهْ مُرَادِفُ » بيان ان الفاظها بأعتبار ما وضعت له خمسة ، وإنما هذه الفاظ مترادفة . وقوله :

وَخَمْسُهَا تُوصَلُ بِالخِطَابِ
فَخَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ جَوَابِي

يقول : إن الفاظها توصل بحروف الخطاب ، فالاشارة لما يشير اليه وحرف الخطاب لمن يخاطبه ، والفاظها خمسة ، وحروف الخطاب خمسة ، فإذا ضربت / خمسة في خمسة كانت خمسة وعشرين . [٥٦ و]
ثم بينها بقوله :

ذَاكَ إلى ذَاكُنَّ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَانِكَ حَتَّى ذَانِكُنَّ عَمَّتْ
أَجْرِ عَلَى ذَلِكَ كُلَّ البَابِ
فَتَسْلُكَ الطَّرِيقَ لِلصَّوَابِ

يقول : ذاكَ ، وذاكِ ، وذاكما ، وذاكم ، وذاكن ، فهذه خمسة ، والمشار اليه [مفردٌ مذكرٌ ، ومثلها له إذا كان مفرداً مؤنثاً كقولك : (١) تاكَ ، تاكِ ، تاكما ، تاكم ، تاكن ، ومثلها له إذا كان المشار اليه مثنى مذكراً ، كقولك : ذانكَ ، وذانكِ (٢) ، وذانكما ، وذانكم ، وذانكن ، ومثلها ،] (٣) والمشار اليه مثنى مؤنث كقولك : تانكَ (٤) ،

(١ ، ٢ ، ٤) تكرار هذه الأسماء زائد ، لأنه فرق بين المذكر والمؤنث .

(٣) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

تالِكَ ، تانكما ، تانكم ، تانكنَّ . والمشار اليه مجموع مذكر أو مؤنث ، كقولك : أولئكَ ، أولئكِ ، أولئكما ، أولئكم ، أولئكن ، وهو معنى قوله : « أجْرِ عَلى ذلكَ كلَّ البابِ فتسلكَ الطريقَ للصوابِ » وقوله :

ذا لِلْقَرِيبِ ثمَّ ذاكَ لِلْوَسَطْ
ذلكَ لِلْبَعِيدِ عَنْ بَعْضٍ فَقَطْ
ذانكَ شَدَّدْ نُونَهُ وَتانِكَا
وَتِلْكَ لِلْبَعِيدِ مَعْ أُولاَلِكَا

يقول : إنَّ بعض النحويين يزعم أن ذا موضوع للقريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وقوله : « ذَانِكَ شَدِّدْ نونَهُ وتانِكَا » بيان للبعيد في غير (ذا) فإنه يحتاج الى بيانٍ ، فقال : إذا قصدوا البعيـد في المثنى ردوا النون في الواحدة المؤنثة واستعملوا تلك في الجموع زادوا اللام وقصروا ، فقالوا : أولالك . ثم قال :

[اسم الموصول]

مَالاَ يَتِمُّ جُزْءَ إلاَّ بالصِّلَهْ
وَالعائِدُ المَوْصُولُ فاسْلُكْ سُبُلَهْ
وَالصِّلَةُ الجُمْلَةُ وَالعائِدُ قُلْ
بِمُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أوْ مُنْفَصِلْ

أخذ يذكر الثالث من اقسام المبنيات ، وهي الموصولات ، فقال في حـده ، ما لا يتم جزءً إلاَّ بصلةٍ وعائدٍ ، وقوله : « والصلةُ الجملةُ والعائدُ قُلْ » لبيين للصلة والعائد ، فقال : الصلة جملة تأتي

بعده ، والعائد مضمر في / الصلة يعود عليه . وقوله : [٥٦ ظ]

وَيُوَصلُ اللاّمُ مِنَ المَوْصُولِ

بِالإِسْمِ لِلْفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ

يقول : واختص السلام من الموصول بالأسم للفاعل والمفعول خاصة ، ولا يكون ذلك في غيرها ، وسببه أنها لما كانت على لفظ ١ السلام المعرفة للمفرد في نحو قولك : الرجل ، ومعناها التعريف ، وسبكوا الجملة الواقعة معها بأسم فاعل أو مفعول ليوفوا [بما] (١) عهدوه من لفظها ومعناها في اقتضائها المفرد ، فقالوا : الضارب والمضروب بمعنى الذي ضَرَبَ ، والذي ضُرِبَ ، ولم (٢) يقولوا : الضرب ولا اليضرب ، فاذا أتوا بصريح (الذي) واخواتها غير اللام لم يوصلوها إلا بالجملة على ما تقدم . وقوله :

وَالعَائِدُ المَفْعُولُ قَدْ يَنْحَذِفُ

مَا تَشْتَهِي الأَنْفُسُ فِيهِ يُعْرَفُ

وَهِيَ الَّذِي ثُمَّ الأُوْلَى اللَّذَانِ

ثُمَّ الَّتِي وَاللاّءِ وَاللَّتَانِ

وَذُو تَجِي طَائِيَّةً وَمَنْ وَمَا (٣)

أَيٌّ وَأَيَّةٌ وَذَا مِنْ بَعْدِمَا

يقول : وإذا كان الضمير العائد على الموصول ضمير مفعول جاز حذفه ، لقوة الدلالة عليه ، ومثل بقوله : (مَا تَشْتَهِي الأَنْفُسُ) (٤)

---

(١) (بما) زيادة للسياق .

(٢) في ل : (ولو) وهو وهم .

(٣) في الأصل : (فا) ، وما أثبتناه عن (ل) .

(٤) سورة الزخرف الآية : ٧١ .

فيمن قرأ (١) بحـــذف ضمير المفعول . ثم عددها في البيتين بعد ذلك . ثم قال :

وَبِالَّذِي يُخْبَرُ عَنْ كُلِّ اسْمِ
في جُمْلَةٍ إلاَّ لِمَنْعٍ يَحْمِي
ثمَّ الَّذِي في الجُمْلَتَيْنِ عَمَّتِ
وَاللاَّمُ بِالفِعْلِ لِمَعْنًى خُصَّتِ
فَصَدِّرِ الَّذِي وَاضْمِرْ مُخْبِراً
عَنْهُ لَهَا وَأَخِّراً مَا أَضْمِرا
فَالتَّاءُ في ضَرَبْتُ زَيْداً الَّذِي
ضَرَبْتُ زَيْداً أَنَا فَاقْتَسْ وَاحْتَذِي
/ فَامْتَنَعَ ضَميرُ الشَّأنِ من ذا الوَصْفِ
وَكُلُّ مَوْصُوفٍ وَكُلُّ وَصْفِ [٥٧و]
وَالحَالُ وَالمَصْدَرُ مَهْمَا أُعْمِلاَ
وَالمُضْمَرُ الشَّرْطُ لِمَا لَمْ يُوَصَلاَ

أخذ يذكر الأخبار بالذي عن كل اسم في جملة سائغ إلا إذا منع مانع ، وقوله : « ثمَّ الذي في الجملتين عَمَّتْ » يقول : يخبر بالذي سواء كانت الجملة اسمية أم فعليةً ؟ ولا يخبر بالألف واللام إلا بالجملة الفعلية ، وهو قولـه : « لمعنىً خَصَّتْ » ؛ لأن صلة

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ويعقوب بهاء بعد الياء يعود على (ما) الموصولة ، والباقون بحذفها ، لأنه مفعول ، وعائده جائز الحذف . كتاب السبعة في القراءات ص ٥٨٨ ، التيسير ص ١٩٧ ، الحجة لابن خالويه ص ٢٩٦ اتحاف فضـــلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٣٨٧ .

الألف واللام لا تكون إلا اسم فاعل أو مفعول ، ولا يُبْنَى ذلك إلا من الفعلية بخلاف الأسمية ، فلذلك عمت (الذي) وخصت اللام ، ثم قال : « فَصَدِّرِ الذي واضْمِرْ مُخْبَرا » ، يقول : طريقة الأخبار أن تصدر الجملة بالموصول ، وتؤخر الاسم وتجعله خبراً ، وتجعل مكانه ضميراً عائداً على الموصول ، وإذا أخبرت عن التاء في ضربت زيداً (بالذي) ، قلت : الذي ضرب زيداً أنا ، وبالألف واللام ، قلت : للضارب زيداً أنا ، وإذا أخبرت عن الكاف في قولك : ضربتك قلت : الذي ضربته أنت ، وبالألف واللام ، الضاربه أنا أنت ؛ لأنه لما جرى اسم فاعل على غير من هو له وجب أن يكون الفاعل منفصلاً ، وقوله : « فامنعْ ضميرَ الشأنِ من ذا الوصفِ » : يقول : وإذا تحقق ذلك علم أن ضمير الشأن لا مدخل له في ذلك من حيث كان له صدر الكلام ، وعلم أن الموصوف لا مدخل له ؛ لأنه لايكون مضمراً ، وكذلك الوصف لا يكون مضمراً ، وكذلك الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وكذلك المصدر العامل في مثل قولك : ضربي زيداً أحسن ، لأنك إذا جعلته مضمراً بطل عمله ، وكذلك المضمر المستحق لغير الذي ، كقولك : زيدٌ ضربته ، لأنه / [٥٧ظ] لابدَّ لهذا المبتدأ من ضميرٍ يعود عليه ، فاذا أخبرت عنه (بالذي) لم يستقم ، لأنك اذا جعلت موضعه ضميراً عائداً على الموصول بقي هذا المبتدأ بلا عائد ، فان قلت : اجعله للمبتدأ على ما كان بقي الموصول بلا عائد . ثم قال :

وَمَا يَجِي شَرْطاً وَفِي اسْتِفْهَامِ
وَصِفَةً وَمَوْصُوفاً وَفِي التَّمَامِ

لمَّا ذكر ما بأعتبار كونها موصولةً ، ذكر وجوهها في غير ذلك

حتى لا يجعل لها أبواباً أخرَ ، فقال : « تجي شرطاً » كقوله : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) (١) ، وتجيء استفهاماً كقوله (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ) (٢) ، وتجيء وصفاً كقوله : اكرمه إكراماً ، وتجيء موصوفة مثل (٣) :

١٥ ـ رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ

وتجيء تامةً كقوله : (فَنِعِمَّا هِيَ) (٤) . وقوله :

مِنْ مِثْلِهَا لاَ فِي التَّمَامِ وَالصِّفَهْ
وَكُلُّهَا عَلَى البِنَاءِ مُشْرِفَهْ

أيٌّ وَأَيَّةٌ فَاعْرِفْ أَبَدَا
إلاَّ إذَا حُذِفَ فِيهَا المُبْتَدَا

يقول : إن (مَنْ) استعملت موصولةً [وشرطيةً ، واستفهاميةً

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٧ .

(٢) سورة طه الآية : ١٧ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه : (لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ) ، ينسب لامية بن أبي الصلت ، وقيل لحنيف بن عمير اليشكري ، وقيل لأبي قيس اليهودي ، وقيل لنهار بن اخت مسيلمة الكذاب ، والمشهور لأمية ، وقد أورده البغدادي له في قصيدة . والشاهد فيه على مجيء (ما) نكرة موصوفة . الكتاب ١ / ٢٧ ، المقتضب ١ / ٤٢ ، ابن الشجري ٢ / ٢٣٨ ، شرح شذور الذهب ص ١٣٠٢ ، الأشموني ١ / ١٥٤ ، العيني ١ / ٤٨٤ ، الخزانة ٢ / ٥٤١ ، ٤ / ١٩٤ ، الهمع ١ / ٨ ، ٩٢ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧١ . وقبلها (إنْ تبدوا الصدقات) .

وموصوفةً] (١) ، فالموصولة تقدمت ، والشرطية كقوله : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ) (٢) ، والاستفهامية كقولك : من أخوك ؟ والموصوفة : رب من (٣) يأتينا . وقوله : « وكُلُّها عَلَى البنَاءِ مُشْرِفه » يقول : جميع ما ذكر من الموصولات مبني إلاَّ (أيَّاً) و (أيَّةَ) فانها معربة أبداً إلاَّ إذا حذف صدر صلتها كقوله : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (٤) ، أي : أيهم هو أشد . وقوله :

جَوَابُ (مَاذَا) قَدْ أَتَى بِالرَّفْعِ
وَالنَّصْبُ في (خَيْراً) لِكُلِّ السَّبعِ
/ وَقُلْ أَسَاطِيرُ بِرَفْعٍ قَطْعَا
إذْ عَدَلُوا مَن الجَوَابِ قَطْعَا[٥٨و]

يقول : إنَّ لهم في جواب (مَاذَا) وجهين : الرفع والنصب ، فمن جعله بمعنى : أي شيءٍ الذي صنعت ؟ وجب ان تكون (مَا) التي تعني : أي شيء ، مبتدأ وخبره (الذي صنعتَ) ، فيكون الجواب مرفوعاً ليطابق السؤال ، ومن جعل (ماذَا) بجملتها بمعنى : أي شيءٍ كانت في موضع نصبٍ مفعولاً (بصنعتُ) ، فيكون الجواب منصوباً ليطابق السؤال أي : صنعت كذا ، قوله : « والنصبُ في (خيراً) لكلِّ السبعِ » يقول : لم يقرأ بالرفع أحد تنبيهاً على أنهم قصدوا خلافَ ما قصد من قبلهم من الكفار الذين قيل لهم :

(١) ما بين المعقوفين : زيادة من ل .
(٢) سورة الزلزلة الآية : ٧ .
(٣) في ل : (رب من يجيء يأتينا) .
(٤) سورة مريم الآية : ٦٩ :

(مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ) (١) ، فهذا لا يستقيم فيه إلا الرفع ؛ لأنه عدول عن الجواب فلا يستقيم أن يكون المعنى أنزل ربنا أساطير الأولين ، وإنما المعنى : هي أساطير الأولين ، ولذلك قال : « وقُلْ أَسَاطِيرُ بِرَفْعٍ قَطْعَاً » ؛ إذ لايستقيم فيه إلا الرفع ، وقوله : « إذْ عدلوا عن الجواب قَطْعَاً » ، أي : عدلوا قَطْعَاً ، أي : علماً يقيناً ؛ لأنه لايستقيم أن يكون التقدير : أنزل ربنا أساطير الأَوَّلين (٢) . ثم قال :

[أسماء الأفعال]

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ بِمَعْنَى المَاضِي
وَالأَمْرُ هَيْهَاتَ رُوَيْدَ قَاضِ
وَقِسْ فَعَالِ فِي الثُّلاثِي آمِرَا
مِثْلُ نَزَالِ وَتَرَاكِ سَائِرا
وَجَا فَعَالِ كَفَجَارِ مَعْرِفَهْ
وَمَصْدَرَاً وَبِاتِّسَاقٍ فِي الصِّفَهْ
وَفِي قَطَامِ وَغَلابِ عَلَمَا
عَيْنَاً وَكُلٌّ قَدْ بَنَاهُ مُعْلِمَا
وَفِي تَمِيمٍ أَعْرَبُوهُ جَارِ
إلاَّ ذَوَاتِ الرَّاءِ فِي حَضَارِ

(١) سورة النحل الآية : ٢٤ .

(٢) يلاحظ ان المؤلف كرر الكلام عن رفع (أساطير) أما لأن السؤال في محل الرفع أو بتقدير مبتدأ ، اي : (هو) .

/ أخذ يذكر القسم الرابع من المبنيات ، وهي أسماء الأفعال [٥٨ظ] وبينها بأنها الأسماء التي تأتي بمعنى الماضي والأمر ، فالماضي مثل قولك : هيهات زيدٌ أي : بعد ، وسرعان ذا خروجاً أي : سرع ، والأمر مثل قولك : رويد زيداً أي : أروده ، ونزال ، أي : انزل. ثم قال : « وقِيس فَعَالِ في الثلاثي أمرًا » ، يقول : وقد جاءت أسماء الأفعال بمعنى الأمر من كل فعلٍ ثلاثيٍ على وزن فعال كنزال ، وتراك ، وقلَّتْ في الرباعية كقرقار ، وقوله : « وَجاءَ فَعَالِ كَفَجَارِ معرفة » ، أخذ يذكر أن (فَعَالِ) أيضاً جاء وليس بأسم فعلٍ بل بمعنى المصدر المعرفة (١) كفجار للفجور ويسار لليسر ، وحماد (٢) للحمد ، بني لشبهه بفعال اسم فعل من حيث كان معدولاً لمثله في المعنى ، وعلى زنته ، وجاء أيضاً صفةً ، كقولهم : يافساق ، ويا خباث ، ويا لكاع ، بني للعدل والزنة على ما ذكر ، وقوله : « وفي قَطَامِ وَغَلابِ علماً » ، يقول : وقد جاء (فَعَالِ) أيضاً علماً على أعيانٍ مؤنثةٍ كقولهم : قطام وغلاب ، وبهان وسجاح لنسوةٍ ، وهو مبنيٌ عند الحجازيين ، معرب في تميم إعراب ما لاينصرف إلا ما كان آخره راءً ، فإنهم يوافقون في بنائه الحجازيين إلا القليل منهم . ثم قال :

---

(١) (المعرفة) ساقطة من ل .
(٢) في ل : (جِهَادِ للجهد) .

[اسماء الأصوات]

أَسْمَاءُ الأَصْوَاتِ تَجِيءُ صَوْتَا
كَطَقْ وَتَاتِي لِدُعَاءٍ جُوتَا
وَمِثْلُهُ غَاقِ وَمِثْلُ أَيْخَا
وَنَخْ فِي إِنَاخَةٍ وَهِيْخَا

أخذ يذكر القسم الخامس من أقسام المبنيات ، وهي أسماء الأصوات وقسمها قسمين : قسمٌ يحكى به الصوت كطق : حكاية وقع الحجارة / وغاق حكاية : صوت الغراب ، وقسمٌ يصوت به للبهائم [٥٩ و] ليحصل منها للمصوت ما يقصد من إناخةٍ ودعاءٍ وغيره كنخ وجوت ونحو ذلك . والقسمان مبنيان لعدم التركيب ، فان قصد بهما تركيب تركا على بنائهما . ثم قال :

[المركبات]

وَفِي المُرَكَّبَاتِ قُلْ قِسْمَانِ
مَا بُنِيَا وَمُعْرَبٌ فِي الثَّانِي
فَالأَوَّلُ الثَّمانِ بَعْدَ العَشَرَهْ
وَتَسْقُطُ اثْنَا عَشَرَ المُحَرَّرَهْ
وَالثَّانِي حَضْرَمَوْتَ بَعْلَ بَكْ
وَقِسْ عَلَى البَابَيْنِ لاَ تَشُكْ

تَضَمَّنَ الأَوَّلُ حَرْفاً فَابْتَنِي

وَالثَّانِ بَعْلَ بَكَّ مَا تَضَمَّنَا

أخذ يذكر القسم السادس من المبنيات ، وهو المركب ، وقسمه قسمين : قسم مبنيان معــاً ، وقسم بني الأول خاصةً ، فالأول أن يتضمن الثاني (١) منهما حرفاً فيبني الثاني ، لتضمنه معنى الحرف ، ويبنى الأول لتنزله منزلة (جزء الكلمة ، وإن لم يتضمن الثاني معنى الحرف ، بني الأول خاصةً لتنزله) (٢) منزلة الجزء دون الثاني . ثم مثل بهما « فالأوَّلُ الثانِ بعدَ العشرةِ (وتسقُطُ اثنــا عشر المحرَّرة ») (٣) ، يعني : من أحــد عشر إلى تسعة عشر ، وهي ثمانية ، وتسقط اثنا عشر ؛ لأنها لم تبن كما بنيت أخواتها ، وقال : « المحررة » إما لأنها حررت عن البناء ، وإما لأنها حرر أمرها في تعليل إعرابها ؛ لأنها لما حذفوا النون من (اثنان) أشبه المضاف ، وصار الأسم الثاني بدلاً عنها ، فكان كالمضاف اليه فأمتنعوا من مزج الأسم الأول معـه ، وبني الثاني لتضمنه معنى الحـرف ، وترك الأول (٤) على إعرابه ، قوله : « والثاني / حَضرَموتَ بَعْلَبَكَّ » [٥٩ ظ] يعني الثاني من المركبات الذي أعرب الثاني منهما ، وبني الأول ، لأن الثـاني لم يتضمن معنى الحرف . (وقوله : « وَقِسْ عَلَى البابَينِ ما يجيءُ » مثلُها) (٥) .

---

(١) (الثاني) : ساقطة من ل .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٤) في الأصل : (التوالي) وما اثبتناه من ل .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل .

ثم قال :

[الكنايات]

كَمْ (١) وَكَذَا كِنَايَةٌ فِي العَدَدِ
كَيْتَ وَذَيْتَ لِلْحَدِيثِ فَاجْتَهِدِ
تَمْيِيزُ كَمْ مُسْتَفْهِماً بِمُفْرَدِ
وَنَصْبُهُ وَاخْفِضْ بِمِنْ إِنْ تُرِدِ
وَمُخْبِراً بِمُفْرَدٍ وَجَمْعِ
وَالجَرُّ وَالمُخْتَارُ مِنْ بِالسَّمْعِ
وَلَهُمَا صَدْرُ الكَلامِ مَوْقِعَا
وَالرفعُ وَالنصبُ وَجرٌّ مَوْضِعَا

ثم ذكر القسم السابع من المبنيات ، وهي الكنايات ، فكم وكذا كناية في العدد ، وكيت وذيت كناية في الحديث ، وقوله : « تمييزُ كم مستفهمـاً بمفردِ » تبيين لأحوال تمييزِ (كم) ، يقول : (كم) الاستفهامية مميزها مفرد منصوب ، ويجوز أن يأتي بـ (مِن) معه فيخفض حينئذ ، (وقوله : « ومخبراً بمفردٍ وجمعٍ » ، يقول : وأما (كم) الأخبارية فتمييزها مفردٌ ، ومجموعٌ مجرورٌ ، والمختار أن يكون معـه (من) كقوله : (وَكَمْ من مَلَكٍ) (٢) ،

(١) في الأصل والمنظومة : (وكم) وما اثبتناه من ل .

(٢) سورة النجم الآية : ٢٦ .

(وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ) (١)) (٢)، وقوله : « لهُما صدرُ الكلام موقعا » :

يقول : ولها صدر الكلام ، أما (كم) الاستفهامية فلما تضمنته من معنى الاستفهام ، وأما (كم) الخبرية فلأنها للتكثير ، وهو إنشائي كما أن (رُبَّ) للتقليل : هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فلا يرون لها صدر الكلام ، ويستدلون بمثل قوله : (أفَلَمْ يَهْدِ لهُمْ كَمْ أهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ) (٣) ، ويزعمون (٤) أن (كَمْ) فاعل يهدِ لهم في الآيتين ، والبصريون يتأولون ذلك / ويجعلون [٦٠و] فاعل (يَهدِ) مضمراً (٥) يعود على ما تقدم ، ويقفون على (يهدِ لهُمْ) ، ويبتدئون بقوله : كم أهلكنا ، وتكون (كَمْ) وغيرها من أسماء الاستفهام ، والشرط في موضع رفعٍ ونصبٍ وجرٍ . ثم أخذ يبين ذلك فقال :

فَالجرُّ بالمُضَافِ مِن قَبْلِهِا
أوْ حَرْفِ جَرٍّ وَلْيَكُنْ مُقَدَّمَا
وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُمَا
إنْ كَانَ تَسْلِيطٌ لَهُ عَلَيْهِما

---

(١) سورة الاعراف الآية : ٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٣) سورة طه الآية : ١٢٨ .

(٤) فاعل (يهدِ) مقدرٌ ، وهو المصدر ، وتقديره (أو لَمْ يَهْدِ لَهُمْ الهُدَى أو الأمر) ، وزعم الكوفيون أن فاعل يهد هو (كم) ، وهو خلاف ما ذهب اليه المصنف . البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٥٤ ، الانصاف ٢ / ٨٣٢ .

(٥) في الأصل : (مضمرٌ) بالرفع .

فَالرَّفْعُ بَعْــدُ بِابتداء شُهِرَا
إنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً وَإلاَّ خَبَرا
تَمييزُهُمْ كَمْ عَمَّة أجَازُوا
ثَلاثَـةٌ وَرَفْعُــهُ مَجَازُ
وَنَحْوَ كَمْ مَالكَ كَمْ ضَرَبْتَا
قَدْ حُذِفَ التَّمْيِيزُ إنْ فُهِمْتَا

يقول : إن كان قبــل ذلك مضـاف ٌ أو حرف جرٍ وجب أن يكون في موضع (١) خفضٍ ، كقولك : غلام كم رجلاً ضربت ؛ وبكم رجلاً مررت ؟

« وَالنصبُ بالفعلِ الذي بَعْدَهُمَا
إنْ كانَ تسلطٌ لَهُ عَلَيْهِمَا »

يقول : فان لم يكن قبله مضاف ٌ أو حرف جرٍ ، فان كان بعدهما فعلٌ مسلطٌ عليها ، فهو في موضع نصبٍ حسبما يقتضيه الفعل كقولك : كم رجــلاً ضربت ؟ فمفعول به ، وكم ضربةً ضربت ؟ فمصــدرٌ ، وكم يوماً سرت ؟ فظرفٌ ، فان لم يكن [مِمَّا ذُكِرَ كانَ مرفوعاً بالأبتداء إن لم يَكُن] (٢) ظرفاً كقولك : كم مالك ؟ وإن كان ظرفاً كان خبر مبتدأ ، لأن الظروف لا تقع مبتدءاً ، كقولك :

---

(١) قول المصنف : « يجب أن يكون في موضع خفض » لاتستقيم له القاعدة بكلمة وجوب ؛ لأن الأصل في مميز كم الاستفهامية النصب ، فلو استعمل كلمة (يجوز) كان أولى ، والمثال الذي ساقه ـ بكم رجلٍ مررت ـ يجوز فيه الجر والنصب وفي كم نفسها يجب الجر كما ذكر.

(٢) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

متى سفرك ؟ وقوله : « كَمْ عمةٍ أجازوا » يعني : قوله (١) :

١٦ - كَمْ عمَّةٌ لكَ يا جَرِيرُ وخالةٍ

[فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي] (٢)

يجوز في (عمةٍ) النصب على التمييز على أنها استفهامية ، والجر على التمييز على أنها خبرية ، والرفع على الابتداء وهو أبعدها (٣) ، وقوله : لأنه يقدر (كَمْ) في موضع نصب / بحلبت على [٦٠ ظ] الأستفهام ، أو على الخبر و (عمةٌ) مبتدأ موصوف ، (وقد حلبتْ) خبر المبتدأ ، أي : كم مرةٍ ، أو مرةً حلبت ، ونحو « كَمْ مالكَ كَمْ ضربتا » ، يقول : قد يحذف التمييز في مثل قولهم : كم مالك ؟ لأن المعنى كم درهماً أو كم ديناراً مالك ؟ وكم ضربت ؟ أي : كم ضربة ضربت ؟ أو كم مرةً ضربت ؟ . ثم قال :

---

(١) البيت للفرزدق يهجو به جريراً ، الشاهد في (عمة) تجوز فيها ثلاثة وجوه : النصب على التمييز على أن (كم) إستفهامية ، والجر على التميز على أن (كم) خبرية ، والرفع على الابتداء وفيها تقديرات كثيرة . وقد ضعف المصنف وجه الرفع لهذا السبب . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، المقتضب ٣ / ٥٨ ، العين للخليل ١ / ٢٨٧ ، التوطئة في النحو للشلوبيني ص ٢٦٠ ، ابن يعيش ٤ / ١٣٣ ، المقرب ١ / ٣١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٠ ، الأشموني ١ / ٢٠٧ ، الخزانة ٣ / ١٢٦ ، الديوان ٤٥١/٢ ، شرح الكافية للمصنف ص ٨٠ .

(٢) ما بين المعقوفين : زيادة من ل .

(٣) في ل : (بعدها) .

[الظروف]

وَالظَّرْفُ عَنْ إضَافَةٍ قَدْ يُقْطَعُ
فَالضَّمُّ فِي المُخْتَارِ لَيْسَ يُدْفَعْ
كَفَوْقُ تَحْتُ ثُمَّ قَبْلُ بَعْدُ
وَمِثْلُهُ لا غَيْرُ حَسْبُ يَبْدُو
وَحَيْثُ ضُمَّتْ شَبَهاً بِالغَايَةِ
يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ حَيْثُ كَانَتِ

أخذ يذكر القسم الثامن من المبنيات ، وهو الظرف الذي يقطع عن الإضافة ويسمى الغايات . وبيّن أنّ المختار أنها إذا قطعت عن الإضافة بنيت على الضم ، ومثلها بما ذكر ، وبيّن أن قولهم : لاغير وحسب يجريان مجراها في قولهم : لا غير وحسب . وقوله : « وحيثُ ضُمّتْ شبهاً بالغايةِ » يقول : وبنيت (حيثُ) على الضم تشبيهاً لها بالغايات من حيث كانت ظرفاً مفتقراً الى ما يُبيِّنهُ من الجمل التي بعدها ، وقوله : « يُضافُ للجملةِ كيفَ كانَتِ » يعني : لايضاف إلاّ إلى الجملةِ أسميةً أو فعليةً ، هذا هو الكثير الشائع . وقوله :

إذَا لِلاسْتِقْبَالِ مَعْنَى الشَّرْطِ
وَلاَ تُجَازِ فِي الفَصِيحِ تُخْطِ
وَلِلْمُفَاجَاةِ فَتِلْكَ المُبْتَدَا
يَلْزَمُ فِيمَا بَعْدَهَا عَلَى المَدَا
وَإِذْ لِمَا مَضَى وَلَمْ يَسْتَفْصِحُوا
إذْ جَعْفَرٌ قَامَ بِهَذَا صَرَّحُوا

يقول : ومن جملة الظروف المبنية (إذا) وفيها معنى الشرط ، ثم بيّن أن الفصيح أنهم لا يجازون بها بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً ؛ لأنها / للوقت المعين بخلاف (متَى) فمن ثم [٦١ و] جازوا بـ (متَى) ولم يجازوا بـ (إذا) على الأفصح ، وقوله : « وللمُفَاجَاةِ فتلكَ المبتدأ » ، وعلة بنائهـا افتقارها إلى الجملة بعدها ، يقول : وقـد تقع (إذا) للمفاجأة ، كقولك : خرجت فاذا السبع ، ولا يقـع بعدها إلا المبتدأ غالباً ، وقوله : « وإذ لِمَـا مضَى ولم يستفصِحُوا » (يقول : ومن جملة الظروف المبنية (إذْ) وهي ظرف لما مضى من الزمان ، ولا يضاف إلا الى جملةٍ ، وهو علة بنائها ، ولم يستفصحوا : إذ زيدٌ قام ، ولكن يقال : إذ زيدٌ قائمٌ ، أو إذ قام زيدٌ ، وأما تغيير جملتها إلى الأسمية ووقوع الخبر فعلاً ماضياً فليس بفصيحٍ) (١) . وقوله :

وَأَيْنَ مَعْ أَنَّى لِلاسْتِفْهَامِ
وَالشَّرْطُ فِي المَكَانِ فِي الدَّوَامِ
وَكَيْفَ لِلْحَالِ تَجِي مُسْتَفْهِمَا
وَلاَ مُجَازَاةَ وَإِنْ أُدخِلَتْ مَا

يقول : ومن جملة الظروف المبنية (أينَ) و (أنّي) بمعنى الاستفهام والشرط ، وعـلة بنائها تضمنها معنى الحرف ، وقوله : « وكَيْفَ لِلْحَالِ تجي مُستفهِا يقول : وكيف في معنى الظرف ، وهو سؤالٌ عن حالٍ ، تقول : كيف زيدٌ ؟ أي : على أيّ حالٍ هو ، ولا يجازي بها في الأفصح ، وإن دخلت عليها (ما) كقولك :

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

كيفما تكون أكون ، وقد جازى بها الكوفيون (١) مع (ما) واختاره الزجاجي في الجمل . وقوله :

وَمُذْ ومُنْذُ إنْ تَكُن لأوَّلِ
فَمُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ لِمَا يَلِي
ولِلْجَمِيعِ فَيَلِي مَا يُقْصَدُ
إجْزَاؤُهُ لِيَحْصُلَ التَّعَدُّدُ

يقول : ومن جملة الأسماء المبنية قولهم (مُذْ ومنذُ) ولهما معنيان : / أحدهما أول المدة ، كقوله : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، [٦١ ظ] أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة ، ولذلك احتيج في هذا المعنى أن يكون مفرداً معرفةً ليفيد تعيين أول المدة ، والثاني جميع المدة ، كقولك : ما رأيته منذ يومان ، أي : المدة التي انتفت فيها الرؤية (اليومان) جميعاً ، فيحتاج في هذا المعنى أن يفيد تعدداً .

وَأنَّ ثمَّ الفِعْلُ ثُمَّ المَصْدَرُ
بَعْدَهُمَا مُضَافُها مُقَدَّرُ
مُبْتَدَأً خَبَرُها الَّذِي يَلِي
بِثَبَتٍ وَعَكْسُهُ في الجُمَلِ
لَدَى لَدُنْ لَدَنْ وَجَاءَ لَدْنِ
وَلَدَ وَلُدْ وَلَدُ ثُمَّ لُدْنِ

يقول : وإذا وقع بعدها (أنَّ) والفعل ، أو المصدر قدر

---

(١) قال المصنف : « إذا دخلتْ عليها ـ أي كيف ـ (ما) فضعيف عندَ البصريينَ في الشرط ، وجائز عند الكوفيين » شرح الكافية ص ٨١ .

مضافاً بمعنى زمانٍ ، وقوله : « مبتدأ خبرُها الذي يلي » يقول : إعرابها (١) أنهـا مبتدأ خبرها ما يليهـا من اسم الزمان ، وقوله : « بيِّنَتٍ » أي بحجةٍ واضحةٍ ، « وعكسهُ في الجملِ » يقول : وفي الجمل أنها خبر مبتدأ مقدمٍ ، وليس بمستقيمٍ ؛ لأن المعنى : أول المدة يوم الجمعة ؛ أي : جميع المدة يومان ، وقوله : « لَدَى ، لَدُنْ ، لَـدَنْ ، وجاءَ لَـدْنِ » ، يقول : ومن الظروف المبنية (لَدَى) وفيها لغاتٌ ثمانٍ ذكرها جميعها ، والفرق بينهـا وبين (عِنْدَ) أنك تقول : عندي كذا ، لما كان في ملكك ، حضرك أو لم يحضرك ، ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك ، وبنيت لأن من لغاتها (لَدُ ولَدْ) ، وهو وضع الحروف ؛ ولستعمل مضافـةً ، وقد نصبت العرب بها (غُدْوَةً) خاصةً تشبيهاً لنونها بالتنوين ، لمَّـا رأوها تنزع عنها وتثبت . / [٦٢ و]

وَقَطْ لاسْتِغْرَاقِ مَاضٍ قَدْ نُفِي

وَعَوْضُ لاسْتِقْبَالِ نفيٍ فاعْرِفِ

يقول : ومن جملة الظروف المبنيـة (قطُ) و (عَوْضُ) ، « فقـطْ لاستغراق نفي ماضٍ » تقول : ما فعلته قـطْ ، وعوْض لاستغراق (٢) نفيٍ مستقبلٍ ، تقول : لا أفعله عوض .

وبناء (قط) ، لأن من لغاتها (قَطْ) مخففةً ، وهو وضع الحروف ، وبنيت (عوضُ) ؛ لأن معناهـا عوض العـائضين أي : دهر الداهرين . ثم قال :

وإنْ تُضِفْ إلى كَلاَمٍ ظَرْفَا

فالفَتْحُ فيهِ جَائزٌ لاَ يُخْفَى

(١) في ل : (إنَّ اعرابها) . (٢) في ل : (الأستقبال) .

يقول : إذا أضيف الظرف الى جملة جاز إعرابه على ما يقتضيه وجاز بناؤه على الفتح ، كقوله تعالى : (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ) (١) و (يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ) (٢) ، وقرىء (٣) بالوجهين . وقوله :

وَنَحْوَهُ مِثْلُ وَغَيْرُ مَعَ مَا
وَأَنْ وَأَنَّ فَاسْتَمِعْ لِتَفْهَمَا

يقول : ونحو الظرف المضاف مثل وغير مع ما (٤) ، تقول : الى ما أو أن وأنّ كقوله : (مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) (٥) ، وقول الشاعر :

١٧ - لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ (٦)

---

(١) سورة المائدة الآية : ١١٩ .

(٢) سورة الانفطار الآية : ١٩ .

(٣) في الآيتين قرىء (يوم) بالوجهين : الرفع والنصب ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم (يومُ لا تملك) والباقون بالفتح ، وفي (هذا يوم) قرأ نافع وحده بالفتح وقرأ الباقون رفعاً ، وقال الكسائي : « لأن العرب تؤثر الرفع اذا أضافوا (يوم) الى (يفعل وتفعل وأفعل ونفعل) ، فيكون الرفع على الأعراب والنصب على البناء . انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٤ ، كتاب السبعة في القراءات ص ٢٥٠ ، ٦٧٤ ، التيسير ص ١٠١ ، ٢٢٠ ، الحجة لابن خالويه ١١٠ ، ٣٣٧ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣١١ .

(٤) (مع ما) : ساقطة من (ك) .

(٥) سورة الذاريات الآية : ٢٣ .

(٦) البيت استشهد به سيبويه ولم ينسبه ، ونسبه البغدادي لأبي قيس بن الأسلت ، وتمامه : (حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتَ أَوْ -

ففتح (غيرَ) معَ أنها فاعلةٌ . ثم قال :

[النكرة والمعرفة]

ذُو اللّامِ والمُضْمَرُ ثمَّ العَلَمُ
مُضَافُ تعرِيفٍ لِمَعْنَى مُبْهَمُ
معارِفٌ أعرَفُهَا المُتَكَلِّمُ
والنَّكِرَاتُ لا لِعَيْنٍ تُعْلَمُ

أخذ بذكر المعرفة والنكرة ، فقال : المعرفة ذو اللام والمضمر والعلم والمضاف إضافة تعريفٍ ، لتخرج الإضافة اللفظية ، والمبهم يعني به اسماء الإشارة والموصولات . ثم قال : « والنَّكِراتُ لا لعينٍ تُعلمُ » يقول : والنكرات ما وضع لشيءٍ لا بعينه (١) . ثم قال :

العـــدد

ما وَضَعُوا لِغَرَضِ الكَمِّيَّهْ
ألفَاظُها اثْنَا عَشَرَ الأصلِيَّهْ

= قالَ) ، والشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافته الى مبني ، وهو المصدر ، والأصل فيه أن يكون معرباً مرفوعاً لأنه فاعلٌ للفعل يمنع ، ورأي المصنف هو جواز بناء الظرف اذا أضيف الى مبني . الكتاب ١ / ٣٦٨ ، شرح شواهد الكتاب لابن النحاس ص ١٦٧ ، الانصاف ١ / ٢٨٧ ، المغني ١ / ١٥٩ ، الخزانة ٢ / ٤٥ .

(١) في ل (المعينة) .

/ وَوَاحِدٌ لَعَشْرَةٍ ثُمَّ (١) مِيَهْ
أَلْفٌ وَبَاقِيهَا فُرُوعٌ مُغْنِيَهْ [٦٢ظ]
فَوَاحِدٌ مُذَكَّرٌ وَاثْنَانِ
وَاحِدَةٌ التَّأنِيثِ وَاثْنَتَانِ
ثَلاثَةٌ إِلى انْتِهَاءِ عَشَرَهْ
وَقُلْ : ثَلاثَ ثُمَّ عَشْرٌ لِلْمَرَهْ
وَأَحَدَ عَشَرَ الذُّكُورُ اثْنَا عَشَرْ
وَأَنِّثِ اللَّفْظَيْنِ في غَيْرِ الذَّكَرْ
ثَلاثَةَ عَشَرَ كَذَا لِتِسْعَه
ثَلاثَ عَشْرَةَ وَعُدْ سَبْعَه
والعَيْنَ فَافْتَحْ مِن ثَلاثَةَ عَشَرا
ثُمَّ السُّكُونُ جَائِزٌ كَمَا تَرَى
وَالشِّينَ سَكِّنْ مِنْ ثَلاثَ عَشْرَهْ
وَنَحْوِهُ وَعَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
وَفي ثَمَانِي عَشْرَةَ السُّكُونَا
أَجِزْ وَحَذْفَ الْيَاءِ وَافْتَحْ نُونَا
عِشْرُونَ وَالبَابُ أَتَى سَوَاءَا
أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَإِحْدَى جَاءَا
وَالعَطْفُ بَعْدَ ذَاكَ مِثْلُ مَا مَضَى
حَتَّى تَرَى تِسْعًا وَتِسْعِينَ انْقَضَى

---

(١) في الأصل و (ل) مايَة ، وكتبتها بهــذه الصورة لاقامة الوزن .

وَمِائَةٌ وَأَلِفُ الْبَـابَانِ
وَمِائَتَانِ فِيهِمَـا أَلْفَانِ

وَمَيِّزُوا ثَلاثَـةً لِعَشَرَهْ
بِالْجَمْعِ خَفْضاً لِلْمُذَكَّرِ وَالْمَرَهْ

إِلاَّ ثَلاثَمَائَـةٍ لِتِسْعٍ
لأَنَّـهُ بِمُفْرَدٍ لا جَمْعِ

وَاحَدَ عَشَرَ إِلَى قَبْلِ الْمِئَهْ
بِمُفْرَدٍ نَصْباً عَلَى كُلٍّ فِئَهْ

وَمِائَةٌ أَلْفٌ وَفِي الْمُثَنَّى
وَجَمْعِ أَلْفٍ اخْفِضْهُ فَرْداً تُغْنَى

وَوَاحِدٌ وَاثْنَانِ لا يُمَيَّزُ
لأَنَّ لَفْظَ جِنْسِهِ مُمَيِّـزُ

وَإِنْ أَتَى اللَّفْظُ خِلافَ الْمَعْنَى
جَازَ لَكَ الْوَجْهَانِ فَافْهَمْ عَنَّا

لِوَاحِدِ التَّصْيِيرِ (١) قَالُوا الثَّانِي
وَالثَّانِيهْ لِعَاشِـرِ الْمَبَـانِي

/ لِذَا أَضَافُوا ثَالِثاً لاثْنَيْنِ
وَخَامِساً لأَرْبَعٍ بِعَيْنِ [٦٣و]

وَبِاعْتِبَـارِ حَالِـهِ تَزِيدُ
لِمُنْتَهَى الْعَـدِ إِذَا تُفِيدُ

---

(١) في الأصل (التمييز) ولا يستقيم معها الكلام ، وقد صححت على ل : الوافية .

فَإِنْ أَضَافُوا فَالِي مِثْلِ العَدَدْ
كَقَوْلِهِمْ : ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ جَحَدْ
وَإِنْ تَزِدْ قُلْتَ إِذاً حَادِي عَشَرْ
بِالفَتْحِ فِي البِنَاءِ إِلَى تَاسِعَ عَشَرْ
وَفِي المُؤَنَّثِ تَجِي تَاءَانِ
وَسَكِّنِ الشِّينَ إِذاً فِي الثَّانِي
وَإِنْ تُضِفْ فَالعَدَدُ المُطَابِقُ
مُذَكَّراً مُؤَنَّثاً يُطَابِقُ
وَإِنْ تَشَأْ فَاحْذِفْ عَشَرْ مِنْ أَوَّلِ
لِأَنَّهُ بِالحَذْفِ غَيْرُ مُشْكِلِ

أخـذ يذكر العدد ، وهو ما وضع لغرض كمية آحاد الأشياء ، وذكر أن أصول الالفاظ فيها اثنا عشر لفظاً ، واحد إلى عشرة ، ومائة وألف وبقية ألفاظها كلها فروع عنها ، استغنى بها عن أن توضع الفاظ أخر غير راجعة اليها ، وقوله : « ماية أبدل همزتها ياء » ، ليطلق مع قوله : « فروع مغنيه » ، ثم أخذ يذكر كيفية استعمالها ، فواحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث ، ثم قال : « وثلاثة إلى عشرة » ، يعني وأربعة ، وخمسة ، وستة ، وسبعة ، وثمانية ، وتسعة بتاء التأنيث للمذكر . ثم قال : « وثلاث إلى عشر المؤنث بغير تاء التأنيث » ، ثم انتقل (إلى ما بعد العشرة ، فقال : أحد عشر ، واثنا عشر للمذكر ، وأنث اللفظين يعني أحد عشر واثنا عشر أي فقل إحدى عشرة واثنتا عشرة ، ثم انتقل) (١) إلى ما بعد اثني عشر ، فقال : ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر ، وثلاث

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

عشرة الى تسع عشرة للمؤنث . ثم بيّن أن العين في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر / مفتوحةٌ على الأفصح . « والسّكُونُ (١) [٦٣ ظ] جائزٌ كما ترَى » يعني : كما قلته في البيت حتى يتزن . ثمّ أنّ الشين من ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ساكنةٌ على الأفصح . وبيّن أنّ تميماً تكسر الشين ، فتقول : عشِرَة ، ثمّ بيّن أنّ لك في (ثاني عشرَةَ) في المؤنث أن تسكن الياء ، ولك أن تحذف الياء وتفتح النون .

ثمّ انتقل إلى ما بعد (التسعة عشرَ) ، فقال : « عشرونَ والبابُ » يعني و (ثلاثون) ، و (أربعون) إلى (تسعون) ، « أتى سواءا » لمعنى المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ :

ثم انتقل الى ما بعد (العشرين) : فقال : أحد وعشرون للمذكر ، وإحدى وعشرون للمؤنث ، ثم انتقل الى ما بعد (أحد وعشرين) ، فقال : والعطف بعد ذاك مثل ما مضى » يقول : تأخذ (اثنان) وتعطف عليها (عشرون) ، وتأخذ (اثنتان) وتعطف عليها (عشرون) للمؤنث ، وكذلك ثلاثةٌ إلى تسعةٍ للمذكر ، وثلاث إلى تسعٍ للمؤنث ، تقول : ثلاثون ، ثمّ تفعل بعد (الثلاثين) كما فعلت بعد (العشرين) من أحدٍ وإحدى . إلى تسعةٍ وتسعٍ إلى أن تنتهي إلى تسعةٍ وتسعين ، وتسع وتسعين . وإنما قال : « حتى ترَى تسعاً وتسعين » : لأنه الآخر بعد (تسعةٍ وتسعين) . ثم قال : ومائةٌ بعد تسعةٍ وتسعين ، ثم على ما ذكر من أول العدد إلى أن ينتهي الى تسعٍ وتسعين بعد (المائة) فتقول : مائتان ، ثمّ على ذلك إلى أن تنتهي إلى تسع مائة وتسعٍ وتسعين ، فتقول : ألفٌ ، وقوله : « ثمّ ألفٌ ذكّرُوا » تنبيهٌ على أنّ الألف مذكرٌ .

---

(١) في النظم والأصل (ثم السكون) .

ثمَّ شرع يبيِّن تمييز العدد ، لأنه قال فيما تقدم إن تمييز العدد يذكره في العدد ، فقال : « وَميِّزُوا ثلاثة لِعَشْرة » / يقول : [٦٤و] تمييز ثلاثة الى عشرة بالجمع مخفوضاً ، فتقول : ثلاثة رجالٍ ، وثلاث نسوةٍ الى عشرة رجالٍ ، وعشر نسوةٍ :

ثمَّ قال : « إلاَّ الثلاثمائةَ لتسعٍ » يقول : إلاَّ أنهم إذا ميَّزوا ثلاثةً بأعتبار مئاتٍ ، أتوا بالمائة مفردةً ، فيقولون : ثلاث مائةٍ ، أربع مائةٍ الى تسع مائة ، وهو واضحٌ :

ثمَّ أخذ يبيِّن [تمييزَ] (١) أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين فقال : « وأَحدَ عشرَ الى قبلِ المائةِ » يقول : مميزه مفردٌ منصوبٌ ، تقول : أحد عشر رجلاً ، وعشرون رجلاً ، ثم كذلك الى تسعةٍ وتسعين رجلاً ، وتسعٍ وتسعين إمرأةً .

ثم أخذ يبين تمييز مائةٍ والفٍ ، والمثنى فيهما ، وجمع الفٍ ، فقال : تمييزه مفردٌ مخفوضٌ ، وقال : « وجمعُ الفٍ » ولم يقل وجمع مائةٍ ؛ لأنه قد تقدم أن (مائةً) لا تأتي في العدد جمعاً ، إذ لا يقال : ثلاث مئاتٍ ولا مئين (٢) ، فلا تجيء (مائةٌ) في العدد إلاَّ مفردةً أو مثناة . ثم بيَّن أن واحداً واثنين لا يميز ، وبيَّن علته ، وهو أنك تذكر المفرد منه والمثنى فيجعل الغرض من العدد والتمييز معاً ، وهو قوله : « لأنَّ لفظٌ جنسهِ مُمَيِّزُ » لأنك إذا

---

(١) (تمييز) ساقطة من الأصل ، وهي زيادة عن ل .

(١) قد ورد جمع (مِئِينَ) في الشعر العربي ولكنه قليل لايقاس عليه كقول الفرزدق :

ثلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
رِدَائِي وَجلَّتْ عن وُجوهِ الأَهاتِمِ

قلت : رجل أغناك عن واحد ، وإذا قلت : رجـلان أغناك عن اثنين ، فلا حاجة إلى عدد ، ثمّ تميّز بخلاف ما بعد الاثنين ؛ لأنك إذا اقتصرت على لفظ العدد لم يتبين الجنس ، وإذا اقتصرت على التمييز لم تتبين كمية العدد فأحتيج إلى الأمرين ، بخلاف الواحد والاثنين على ما تبين :

وقوله : « وإنْ (١) أتى اللفظُ خلافَ المعنى » يقول : إذا كان اللفظ مذكراً والمدلول مؤنثاً ، أو بالعكس كقولك : عندي ثلاثة شخوصٍ من النساء وثلاثٌ ، وعندي ثلاث أنفسٍ من الرجال وثلاثةٌ ؛ / وقوله : « لواحد التصيير قالوا الثاني » أخذ [٦٤ظ] يذكر كيف يعبر عن المعدود بأعتبار اسماء العدد ، فقال : إذا قصدت معنى التصيير قلت : الثاني والثانيـــة ، والثالث والثالثة ، إلى العاشر والعاشرة ، فإن اضفته أضفته إلى عددٍ أقلّ منه بواحدٍ ؛ لأن معناه أنه صير عـدداً على وفق العدد الذي هو منه فيجب أن يضاف الى أقل منه بواحدٍ ، فقال : ثالث اثنين ورابع ثلاثةٍ ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ) (٢) ، وخامسهم وسادسهم ، فان قصدت معنى واحدٍ من العدد الذي اضفته اليهم ، وجب أن تضيفه الى ما يطابقه ، فتقول : ثالث ثلاثة ، ورابع اربعةٍ (٣) ، قال الله تعالى : (ثَانِيَ اثْنَيْنِ) (٤) ، وقال :

---

(١) في الأصل : (وإذا) وهو وهم .

(٢) سورة المجادلة الآية : ٧ .

(٣) في الأصل : (رابعة) وما اثبتناه من ل .

(٤) سورة التوبة الآية : ٤٠ .



(لَقَدْ كَفَرَ الذينَ قالوا إنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ)(١) ، ويقتصر (٢) في الوجه الأول الى العشرة ، لأنه ليس بعد (العشرةِ) ما يمكن أن يكون اسم العدد مشتقاً من فعلٍ بمعنى التصيير ، لأنَّ ثالث اثنين من ثلاثتها ، وكذلك أربعتهم وخمستهم ، فاذا جاوزت (العشرةَ) لم يبق إلا الوجه الثاني ، فتقول : حادي عشر أحد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر ، وحادية عشرة إحدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة ، ويجوز أن يقال ثالث ثلاثة عشر إذ لا يلبس أنَّ المراد ثالث عشر ثلاثة عشر إلا أنك تعربه لفوات التركيب المقتضي للبناء ، وكل ذلك قد بيِّن على وجهٍ واضحٍ . ثم قال :

[المذكر والمؤنث]

مَا فِيهِ تَأْنِيثٌ فَقُلْ مُؤَنَّثٌ
اللَّفْظُ وَالتَقْدِيرُ فِيهِ يَحْدُثُ
وَالتَاءُ قَدْ يُقَدِّرُونَ لا الأَلِفْ
وَهُوَ حَقِيقِي وَلَفْظِي عُرِفْ
/ فَمَا لَهُ فِي الحَيَوانِ ذَكَرُ
فَهْوَ حَقِيقِي كَذَا قَدْ ذَكَرُوا [٦٥و]
فَأَسْنِدَ الفِعْلُ اليهِ بالتَا
وَغَيْرُهُ عَلَى الخِيَارِ أَنْتَا

---

(١) سورة المائدة الآية : ٧٣ .

(٢) كذا في (ل) ، وفي الأصل : (يُختَصَرُ) .

إلاَّ إذَا كَانَ ضَمِيراً رَفْعَا
فَالفِعْلُ بِالتَاءِ يكونُ قَطْعَا
وَظَاهِرُ الجمْعِ بِلَفْظ أسوَةْ
كَقَالَتِ الأعْرَابُ قَالَ نِسْوَةْ
وَفي ضَمِيرِ العُقَلاءِ قَتَلُوا
وَقَتَلَتْ وَفي الصَّحِيحِ الأوَّلُ
وَغَيْرُهمْ قِيلَ عَدَلْنَ عَدَلَتْ
ثَلاثَةُ الأنْوَاعِ فِيهَا اعتَدَلَتْ

أخذ يذكر المذكر والمؤنث ، فالمؤنث ما فيه علامة تأنيث ، والمذكر بخلافه ، وعلامة التأنيث : الألف ، والتاء ، والتاء قد تكون ملفوظاً بها وقد تكون مقدرةً ، وهو قوله : « والتاءَ قد يقدرونَ لا الألفْ » ، والمؤنث حقيقيٌ ولفظيٌ ، فالحقيقي ما بازائه ذكرٌ في الحيوان ، كامرأةٍ وناقةٍ ونعجةٍ ، واللفظي بخلافه ، وقوله : « وأسْنِدَ الفعلُ اليهِ بالتاءِ » ، يعني : المؤنث الحقيقي ، كقولك : قامت هندٌ و (غيرهُ) ، يعني : وغير الحقيقي على الخيار إن شئت الحقت التاء ، وإن شئت لم تلحق كقولك : جاءت التثنية (١) وجاء التثنية (١) ، وقوله : « إلاَّ إذا كانَ ضميراً رافعاً » يقول : إلاَّ إذا كان المؤنث ضميراً مرفوعاً فلابدَّ من علامة التأنيث كقولك : الشمس طلعت ، وقوله : « وظاهرُ الجمع بلفظِ اسوةْ » يقول : وظاهر الجمع إن شئت أنثت فعله ، وإن شئت لم تؤنثه ، مثل (قالتِ الأعرابُ) (٢) ،

(١) الكلمتان في النسختين غير منقوطتين ، وقد نقطناهما اجتهاداً .
(٢) سورة الحجرات الآية : ١٤ .

و (قالَ نِسْوَةٌ) (١) ، وإذا كان الفعل مسنداً الى ضمير العقلاء جاز أن تقول : الرجال قتلوا ، أو الرجال قتلت ، وإن كان جمعاً صحيحاً مثل (المسلِمُونَ) قلت : قتلوا لا غير ، وضمير غير العقلاء / من الجمع المذكر ، والجمع المؤنث لك أن تقول في فعل [٦٥ ظ] ضميره : عدلن ، ولك أن تقول : عدلت ، كقولك ، الأيام حسنت وحسن ، والنساء حسنت وحسنّ ، والليالي حسنت وحسنّ ، وهو معنى قوله : « ثلاثةُ الأنواعِ فيها اعتدلتْ » ، أي : سواء » ثم قال :

[المثنى]

كُلُّ مثنًى رفعُهُ جا بالألِفْ
وَالنَّصبُ وَالجرُّ بياءٍ قدْ أُلِفْ
وَقَبْلَهَا الفَتْحُ وَبعْدُ نُونُ
مَكْسُورَةٌ إذْ تُدْرَ السُّكُونُ
وَكُلُّ مَا الفَـهُ عَنْ وَاوِ
ثَالِثَـةٍ فَالوَاوُ بِالتَّسَاوِي
وَمَا عَدَاهُ ثَنِّهِ بِاليَاءِ
لأنَّهَا أخَفُّ فِي الإِفْضَاءِ
وَالهَمْزَةُ الأَصلِيةُ المَمْدُودَهْ
تَبْقَى عَلَى هَمْزَتِهَا مَرْدُودَهْ
وَهَمْزَةُ التَّأنِيثِ وَاوٌ عَيِّنِ
وَمَا سِوَاهُمَا فَبِالوَجْهَيْنِ

(١) سورة يوسف الآية : ٣٠ .

وَتُحْذَفُ النُّونُ إِذَا أَضَفْتَا

كَضَارِبَا زَيْدٍ وَمَا وَجَدْتَا

أخذ يذكر المثنى ، فقال : هو ما لحقته في حال الرفع ألفٌ ونونٌ مكسورة ، (وفي حالِ النصبِ والجرِّ ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها ونونٌ مكسورةٌ) (١) ، وقوله : « وكُلُّ ما أَلِفُهُ عن واوِ » تبينٌ لما آخره ألفٌ ، فقال : إن كانت الألف ثالثةً منقلبةً عن واو عصا (٢) ورحى قلبت في التثنية واواً ، فتقول : عصوان ورحوان (٣) ، وقوله : « وما عداهُ ثَنِّهِ بالياءِ » ، يقول : وكل ما عدا مما ذكر ، فما آخره ألفٌ فإنَّ الضم تقلب ياء ؛ لأنهـا أخف عندهم من الواو ، وقوله : « والهمزةُ الأصليةُ الممدودةُ » أخذ يبيِّن حكم ما آخره همزةٌ ممـدودةٌ ، فقال : إن كانت الهمزة الأصلية بقيت همزةً في التثنية كقولك : قراءان وحناءان ، وإن كانت الهمزة / للتأنيث [٦٦ و] قلبت واواً كقولك : حمراوان وصفراوان ، وإن كانت غير ذلـك فثنـه على الوجهـين ، كقولـك : كِساوان وكِساءان ، ورداوان ورداءان ، وحِلباوان وحِلباءان .

وقوله : « وَتُحْذَفُ النونُ إذا أضفتا » يقول : إذا أضيف المثنى حذفت نونه ، كقولك : ضاربا زيدٍ ، وكذلك ما أشبهه . ثم قال :

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من ل .

(٢) في ل : (غير رحًى وعصا) .

(٣) في ل : (رحوان) .

[الجمع]

وَالجَمْعُ مَا دَلَّ عَلى آحادِ
مَقْصُودَةٍ بِأحْرُفِ الأفْرادِ
فَالتَمْرُ وَالرَّكْبُ لِغَيْرِ جَمْعِ
وَالفُلْكُ وَالهِجَانِ جَمْعُ جَمْعِ
قِسْمٌ صَحِيحٌ ثُمَّ قِسْمٌ كَسَّرُوا
ثُمَّ الصَّحِيحُ أنَّثُوا وَذَكَّرُوا
فَالذَّكَرُ اسْماً عَلَماً ذُو فَهْمِ
وَفي الصِّفاتِ عَالِمٌ بِعِلْمِ
لا نَحْوَ سَكْرَانَ الَّذي لِسَكْرَى
وَلا كَأحْمَرَ الَّذي لِحَمْرَا
وَلا فَعِيلَ إنْ أتَى مَفْعُولاَ
مِثْلَ جَرِيحٍ لا وَلا فَعُولاَ
وَتَلْحَقُ الجَمِيعَ وَاوٌ رَفْعَا
وَاليَاءُ في نَصْبٍ وَجَرٍّ قَطْعَا
وَضَمَّ قَبْلَ الوَاوِ وَاكْسِرْ في اليَا
وَافْتَحْ بِنَحْوِ مُصْطَفَى وَيَحْيَى
وَنُونَهُ مَفْتُوحَةٌ وَإنْ تُضِفْ
فَالنُّونُ عَنْ جَمِيعِهِ قَطْعاً حُذِفْ
ثُمَّ المُؤنَّثُ الصَّحِيحُ مَا أُضِفْ
يُزَادُ تَاءً آخِراً بَعْدَ ألِفْ

فَفِي الصِّفَاتِ يُجْمَعُ المُذَكَّرُ
لَهُ صَحِيحاً مِثْلَ مَا قَدْ ذَكَرُوا
وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً غَيْرَ صِفَهْ
فَاجْمَعْهُ مُطْلَقاً على هَذِي الصِّفَهْ
وَنَحْوُ حَائِضٍ يَجِي مُجَرَّدَا
فَاجْمَعْهُ بِالتَّكْسِيرِ وُقِيتَ الرَّدَى
وَجَمْعُكَ التَّكْسِيرَ مَا تَغَيَّرَا
وَاحِدُهُ نَحْوُ رِجَالٍ وَقُرَى
وَأَفْعِلَهْ أَفْعَالُ أَفْعُلٌ فِعْلَهْ
مَعَ الصَّحِيحِ خَمْسَةٌ لِلْقِلَّهْ

/ أخذ يتكلم في الجمع ، فقال : الجمع ما دل على آحاد [٦٦ ظ] مقصودة بحروف مفردة ، كرجال ، لأنه دل على ثلاثة فصاعداً بحروف مفردة ، وهو رجلٌ . وقوله : « فالتمرُ والركبُ لغيرِ جَمْعٍ » يقول : إنَّ التمر ونحوه مما بينه وبين واحدة التاء ليس بجمع ؛ لأن فعلاً ليس من أبنية الجموع ، ولأنك تقول : في تصغيره : تمير ، ولو كان جمعاً لكان جمع كثرة ، وتصغيره تميراتٌ ، ولأنه اسم جنسٍ ، وأسماء الأجناس ليس بجمعٍ ، والركب ليس بجمعٍ ، وإن وافق الركب في حروفه الوجهين الأولين ، وقوله : « والفُلْكُ والهِجَانُ جَمْعُ جَمْعٍ » يقول : وقولهم : فلك يجمع (فُلُكْ) ، وهجان يجمع (هِجَان) جمعٌ عند جماعةٍ ، ويزعم أن الضمة في (فُلْك) في المفرد كضمة (قُفُل) ، وضمة (فُلْك) في الجمع كضمة (سقُف) (١) ، ويزعم أنَّ كسرة (هِجَان) في المفرد ككسرة

(١) في الأصل (فَلَك) ، وما ذكرناه عن (ل) .

(كتاب) ، وكسرة (هِجَان) في الجمع ككسرة (رِجال) .

وقوله : « قسمٌ صحيحٌ ثمّ قسمٌ كسّرُوا » يقول : والجمع على قسمين : صحيحٌ ، ومكسرٌ ، فالصحيح على ضربين : مذكرٌ ومؤنثٌ ، وقوله : « فالذكرُ اسماً علماً ذو تَفهّمِ » يقول : فالمذكر الصحيح شرطه إن كان اسماً أن يكون علماً يعقل ، وإن كان صفةً أن يكون صفة لمن يعقل غير سكران سكرى ، وأحمر حمراء ، وغير فعيلٍ بمعنى مفعولٍ ، وغير فعولٍ (١) : كأنهم جعلوا لمن يعقل على ما لا يعقل مزيةً في الصحة ، ولم يجمعوا باب فعلان فعلى ؛ لأنهم جمعوا باب فعلان فعلانةً مصححاً ليفرقوا بينهما ، ولم يجمعوا أفعل فعلاء كأحمر وبابه ؛ لأنهم جمعوا أفعل التفضيل مصححاً ليفرقوا بينهما وكذلك / فعيل [٦٧ و] بمعنى مفعول ، لأنهم جمعوا فعيلاً بمعنى فاعلٍ مصححاً ، وقوله : « وتلحق الجمعُ واوٌ رفعاً » هذا حكم الجمع الصحيح ، وقوله : « وضمْ قبلَ الواوِ واكسرْ في الياء » ، يقول : إنّ الواو في الجمع يضم ما قبلها مطلقاً إلاّ فيما كان مفرده مقصوراً كقولك : مصطفى ويحيى ، أما في (مسلمونَ) فواضحٌ ، وأما في نحو (قاضُونَ) فلأنّ أصل الضاد ونحوها الكسر ، فلما جاءت الواو تعذر الكسر فوجبَ تغييره ، ولما لم يكن بدٌ من التغيير فتغييره بما يناسب الواو أولى ، وفي المقصور نحو (مُصْطَفَونَ) في جمع مصطفى لم يتعذر بقاء الفتحة ، فلم يجب التغيير فبقيت الفتحة على حالها ، ولذلك قال : « وافتح بنحوَ مُصْطَفَى ويَحْيَى » وقوله : « ونونهُ مفتوحةٌ وإنْ تُضِيفْ » يقول : نون الجمع

(١) لما قال المصنف ، (فعيل بمعنى مفعول) ، كان ينبغي أن يقول : (فعول بمعنى فاعل) .

لا تكون إلاّ مفتوحة ، وتحذف عند الإضافة كما تحذف نون التثنية ، وقوله : « ثمّ المؤنثُ الصحيحُ ما أصِف » يقول : والجمع المؤنث الصحيح ما في آخره تاءٌ زائدةٌ بعد ألفٍ ، كقولك : قائماتٌ ومسلماتٌ ، وقال : (زائدةٌ) ؛ لئلا يتوهم أن أبياتاً ونحوه منه ، فإن التاء في (أبياتٍ) ليست زائدة . وقوله : « ففي الصفَاتِ يجمَعُ المذكرُ » يقول : إن كان المؤنث صفةً ، فشرط جمع التصحيح فيه أن يكون مذكره جمعاً مصححاً ، فيخرج نحو سكرى سكران وحمراء أحمر ، فأن مذكره لم يجمع مصححاً ولا يكون للمؤنث على المذكر مزية ، فلذلك لم يجمع مصححاً .

وقوله :

« وإنْ يكُنْ مؤنثاً غيرَ صفة

فاجمَعْهُ مُطلقاً عَلى هَدْيِ الصفة » ،

يقول : وإن كان مؤنثاً وليس بصفةٍ فأجمعه جمع التصحيح مطلقاً ، كقولك : قمحة وقمحات ، وطلحة وطلّحات ، / وزينب [٦٧ظ] وزينبات .

وقوله : « ونحو حائِضٍ يجي مجردا » ، يقول : نحو حائِضٍ وحاملٍ إنما يجمع مكسراً ، فتقول : حواملٍ وحوائض ، فاذا قلت : حائِضة وحامِلة قلت : حائِضات وحامِلات ، لأنه لو كان له مذكرٌ لجمع مصححاً . وقوله : « وجَمْعُكَ التكْسيرَ ما تغيرا » : يقول : قد تقدم السالم ، وهو ما سلم فيه بناء الواحد ، وجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ، كقولك : في رجلٍ رجال ، وفي قريةٍ قرى . وقوله : « وجمعك » (مبتدأ والتكسير صفته أي ذو التكسير أي

المكسر . وقوله : « ما تغيّر » خبر) (١) ، المبتدأ أي : الذي تغير ، ويجوز ، وجمعك التكسير بالنصب ، أي : وجمعك جمع التكسير تغيير الواحد .

وقوله : « وأفعِلَة أفعَال أفعُل فِعلَة » يقول : إن الجمع ينقسم الى جمع قلةٍ وجمع كثرةٍ ، فجمع القلة العشرة فما دونها ظاهراً ، وجمع الكثرة لما فوق ذلك . وأبنية جمع القلة ما ذكر كأجربةٍ وأحمالٍ وأفلسٍ وغلمةٍ ، والجمع المصحح للمذكر والمؤنث كالمسلمين والمسلمات ، وما عدا ذلك جموع كثرةٍ . ثم قال :

[اعمال المصدر]

وَأعمَلُوا كالفِعْلِ مِنْهُ المَصدَرَا
وَلَمْ يَجِيءُ فَاعِلُهُ مُسْتَتِرَا
وَأخَّرُوا مَعْمُولَهُ عَنْ عَامِلِهْ
حَتْماً وَلا يَلْزَمْ ذِكرُ فَاعِلُهْ
وَقَدْ يَجِي الفَاعِلُ وَالمَفْعُولُ
خَفْضاً بِهِ فَيُتْبَعُ الدَّلِيلُ
وَمَا يَجِيءُ مُطْلَقاً فَالعَمَلُ
لِلْفِعْلِ إلاّ نَحْوَ سَقْيَاً فَاقْبَلُوا

أخذ بذكر اعمال المصدر ، يقول : يعمل المصدر كاعمال الفعل المشتق منه كقولك : اعجبني ضرب زيدٍ عمراً (كما تقول اعجبني أن

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

يضرب زيدٌ عمراً) (١) :

/ قوله : « ولم يجيء فاعِله مستتراً » ، يقول : لم يأت [٦٨و] الفاعل مستتراً في المصدر وبخلاف الفعل وبخلاف اسم الفاعل ، لأنه لو استتر فيه الفاعل ، فصح أن يقال : (زيدٌ أعجبني ضربُ عمراً) لوجب إبراز علامة التثنية ، فتقول : ضربان عمراً فلا يعلم أتثنية ضربٍ هو أم (٢) تثنية الفاعل ؟ وفي اسم الفاعل لا يلزم ذلك ؛ لأن اسم الفاعل في المعنى بمعنى الضمير المستتر فيه ، فلا يؤدي إلى لبسٍ ، وبخلاف الفعل فانه يعلم أنه للفاعل ؛ لأن الفعل لايثنى .

قوله : « وأخروا معمولَه عن عامِله » يقول : إنَّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه ، فلا تقول : أعجبني عمراً ضرب زيدٍ ، كما لا تقول : أعجبني عمراً أن ضرب زيدٌ بمعناه ، وقوله : « ولا يلزمُ ذكرُ فاعِله » أي : لا يلزم ذكر فاعله مرفوعاً ولا مضافاً بل يجوز أن تقول : أعجبني ضربٌ زيداً ، إذ لا يذكر فاعلاً ، وقوله : « وقد يجيء الفاعِلُ والمفعولُ » يقول : وقد يضاف إلى الفاعل وقد يضاف الى المفعول فيتبع الدليل ، فتقول : أعجبني دقُّ الثوب القصار ؛ لأنه فاعلٌ ؛ ودقُّ القصّار الثوب [فتنصب الثوب] (٣) ، لأنه مفعولٌ .

وقوله : « وَمَا يجيءُ مطلقاً فالعملُ » يقول : وإذا أتى المفعول المطلق ومعه معمولٌ ، كقولك : ضربت ضرباً زيداً ، (فزيداً)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٢) (أتثنيةٌ ضربٍ هو أم) : ساقطة من ل .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

منصوبٌ بالفعل لا بالمصدر ، وكذلك لو قيل : من أضرب ؟ فقلت : ضرباً زيداً ، كان كذلك على المختار ، فان كان المفعول المطلق مما يجب معه حذف الفعل ، مثل سقياً وحمداً وشكراً ، فقلت : سقياً زيداً (١) فالعمل لسقيا على المختار ، لأنه قام مقام الفعل ، وصار الفعل معه نسياً منسياً . ثم قال :

[عمل اسم الفاعل]

/ فاشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ يَقُومُ بِهْ
عَلَى الحُدُوثِ فَاعِلٌ لا يَشْتَبِهْ [٦٨ظ]
مِنَ الثُّلاثِيِّ فَاعِلٌ وَمَا عَدَا
فَكَالمُضَارِعِ بِمِيمٍ (٢) يُبْتَدَا
وَمِيمُهُ مَضْمُومَةٌ وَالكَسْرُ
مِنْ قَبْلِ الآخِرِ مُسْتَمِرُّ
يَعْمَلُ كَالفِعْلِ والاسْتِقْبَالُ
شَرْطٌ فِي الأَعْمَالِ لَهُ وَالحَالُ
مَعَ اعْتِمَادٍ لازِمٍ لِصَاحِبِهْ
أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ مَا وَلا تُغَالِ بِهْ
وَفِي المُضِيِّ يَلْزَمُ الإِضَافَهْ
مَعْنىً وَقَالَ بَعْضُهُمْ خِلافَهْ
وَسَكَنَاً فِي جَاعِلِ اللَّيْلِ العَمَلْ
لِغَيْرِ جَاعِلٍ بِتَقْدِيرٍ جُعِلْ

---

(١) زيداً : ساقطة من (ل) .

(٢) في الأصل (تَميمُ) وهو تحريف .

وَاللَّامُ إِنْ جَاءَتْ فَكُلٌّ مُسْتَوِي
لأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِهَا قَوِي

مَا بَالَغُوا بِهِ كَذَاكَ يَعْمَلُ
مَفْعُولُ فَعَّالٌ فَعِيلٌ فَعِلُ

مِفْعَالُ ثُمَّ الضَّارِبُونَ الرَّجُلا
أَجِزْ بِحَذْفِ النُّونِ مِنْهُ العَمَلا

أخذ يذكر إعمال اسم الفاعل ، فقال : اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ، كقولك : ضاربٌ وعالمٌ ، وقوله :

« من الثلاثي فاعِلٌ وَمَا عَدَا
فالمُضَارِعُ بِمِيمٍ (١) يُبْتَدَا »

يقول : صيغتهُ من الثلاثي على فاعلٍ ، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميمٍ (٢) مضمومةٍ ، وكسر ما قبل الأخر مثل مخرجٍ ومستخرجٍ ومدحرجٍ ومتعلم .

وقوله : « يعملُ كالفعلِ والاستقبالُ » ، يقول : وشرط إعماله كفعله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على من هو له ، أو همزة الاستفهام ، أو حرف النفي ، كقولك : زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً بمعنى الآن أو غداً ، وأضاربٌ الزيدان عمراً ؟ فلو قلت : ضاربٌ زيدٌ عمراً من غير إعتمادٍ لم يجز ، فان كان بمعنى المضي لزمت الإضافة ، وبطل العمل فتقول : / زيدٌ ضارب عمرٍو [٦٩ و] أحس ، والكسائي يجيز إعماله بمعنى المضي كالحال والاستقبال ويستدل

(١) في الأصل (تميم) وهو تحريف .
(٢) في الأصل (تميم) وهو تحريف .

له بمثل قوله : (وَجاعِلُ الليلِ سَكَنًا) (١) ، فيقال لا ناصب لـ (سكناً) سوى (جاعِلِ) (٢) ، وهو بمعنى المضي ، وإذا نصب المفعول الثاني ، فلأن ينصب الأول أقرب ، وردَّ بأنَّ ذلك مستعمل كثيراً ، فلو كان بمعنى المضي لوقع قطعاً عاملاً في الأول ، ولو وقع لنقل ، ولمَّا لم يقع المنصوب إلا الثاني ، ونصبه يجوز أن يكون بفعلٍ مقدرٍ ، وجب تقديره ، فيكون التقدير : وجاعل الليل جعله سكناً . وقوله : « والـلامُ إنْ جاءتْ فكُلٌّ مُسْتَوِي ، يقول : وإذا جاءت الّلامُ في اسم الفاعل ، نحو : الضارب والعامل عمل ، وإن كان بمعنى المضي ، لأنها موصولة ، وأصل صلتها صريح الفعل ؛ وإنما سبك (٣) اسم فاعلٍ ليناسب الّلام الّتي معناها بمعنى لام التعريف ، فمن ثم قوي إعمال اسم الفاعل معها ، وإن كان بمعنى المضي .

(١) سورة الأنعام الآية : ٩٦ .

(٢) قرأ عاصم وحمزة والكسائي (جَعَلَ) من غير ألف فعلاً ماضياً ، والليل مفعول به ، ووافقهم الأعمش . والباقون بالألف وكسر العين وخفض الليل بالإضافة ، فجاعل محتمل للمضي وهو الظاهر ، والماضي لا يعمل عند البصريين إلاَّ مع أل ، ولذلك يكون (سكناً) عند البصريين منصوباً بفعلٍ يدل عليه السابق تقديره ، وجعل الليل سكناً ، وهذا الرأي ذهب اليه المصنف إلاَّ أن ما ذهب اليه الكسائي أيسر لقلة التقديرات : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٦٣ ، التيسير ص ١٠٥ . البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣٣٢ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٤ .

(٣) في ل : (وإنما سكن) .

وقوله : « وَما بالغوا فيه كذاكَ يعملُ » يقول : إذا أتى اسم الفاعل بمعنى المبالغة كضروب وضراب وسميع وحذر ومضراب عمل عمل اسم الفاعل الذي على ذلك الوزن ، كأنهم أقاموا ما فيه من المبالغة مقام ما فات من زنة الفعل : وقوله : « ثُمَّ الضاربونَ الرجلا أجرِ بحذفِ النونِ منهُ العَملاَ » يقول : إذا جاء نحو الضاربون الرجل ، فأجر فيه حذف النون مع العمل ، إنما جوّزوا ذلك مع العمل على سبيل التخفيف ؛ لطوله تشبيهاً بنون الذين . ثم قال :

[اسم المفعول]

وَما اُشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ تعَلَّقا
بِهِ اسمُ مَفْعُولٍ فَقُلْ مُصدَّقا
/ صيغتهُ مفعُولٌ إنْ تجرَّدا
وَغيرهُ كفاعِلٍ قدْ اُعتَدي [٦٩ ظ]
وفَرّقُوا بَيْنَهُما بِالْفَتْحَهْ
مِنْ قَبْلِ الأخيرِ بِحَرْفِ الصِّحَّهْ
وَنَحْوُ مُخْتَارٍ وَمُحْمَرٍّ سوى
لفظاً وفي التقديرِ فَرقٌ مستوى
وأمرُهُ في عَمَلٍ وشرْطِ
على اُسمِ فاعلٍ مضى لا تُخْطي

أخذ يذكر اسم المفعول وإعماله ، فقال في حدّه : ما اشتق من فعلٍ لمن تعلّق به كمضروبٍ وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعولٍ

كمضروبٍ ومن غيره على صيغة اسم الفاعل ، إلاّ أن ما قبل آخر (١) المفعول مفتوحٌ ، كمخرج ومستخرج ومدحرج ومتجرَّع ، وقد بيّن ذلك .

وقوله : « ونحوُ مُختارٍ ومُحْمَرٍّ سوى » ، يقول : إن (مُحْمَرّاً) اسم مفعولٍ (ومختاراً) اسم مفعولٍ موافقٌ في اللفظ لاسم الفاعل إلاّ أنها في التقدير مختلفان (فمُحْمَرٌّ) اسم الفاعل في التقدير : (مُحمرِرٌ) ، واسم المفعول في التقدير (مُحْمَرَرٌ) ، وكذلك مختارٌ اسم الفاعل في التقدير (مُختَيِرٌ) ، واسم المفعول (مُختَيَرٌ) ، فلما جاء الادغام في (مُحمرٍ) والإعلال في (مختارٍ) وجب استواؤهما لفظاً في البابين ، وقوله : « وأمرهُ في عملٍ وشرطٍ » يقول : وأمر اسم الفاعل في إعماله ، إعمال الفعل الذي لم يسم فاعله ، واشتراط الزمانين والأعتماد ، كأمر اسم الفاعل الذي مضى ذكره لا يخطيء منه شيئاً مما ذكر . ثم قال :

[الصفة المشبهة]

مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ وَلاَ تَعَدِّي
لِفَاعِلٍ وَلِلثُّبُوتِ تُجْدِي
كَحَسَنٍ صَعْبٍ عَمٍ قَبِيحِ
تَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهَا الصَّرِيحِ
إمَّا بِلاَمٍ أوْ تَجِي مُجَرَّدَهْ
كَحَسَنٍ وَالحَسَنِ المُقَيَّدَهْ

(١) في ل : (ما قبل آخر اسم الفاعل مكسور وهنا مفتوح) :

/ مَعْمُولُهَا كَـذَا وَبِالإِضَافَهْ

فَاثْنَانِ في ثَلاَثَةٍ بِسِتَّهْ [٧٠ و]

إِعْرَابُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ جَرُّ

يَكُونُ عَشْرًا مَعْ ثَمَانٍ فَادْرُوا

فَحَسَنٌ مَعْ وَجْهِهِ وَالوَجْهِ

وَوَجْهِ الثَّلاَثُ تِسْعٌ تُلْهِي

ثُمَّ تَجِي بِاللاَّمِ أَيْضًا تِسْعَا

تَكُونُ عَشْرًا مَعْ ثَمَانٍ قَطْعَا

فَالحَسَنُ المُضَافُ قَبْلَ وَجْهِ

وَوَجْهِهِ امْنَعْ فِيهِمَا بِوَجْهِ

وَحَسَنُ المُضَافِ قَبْلَ وَجْهِهِ

فِيهِ خِلاَفٌ وَاضِحٌ بِوَجْهِهِ

وَمَا عَدَاهُ بِضَمِيرٍ وَاحِدِ

فَهْوَ الَّذِي اخْتِيرَ بِغَيْرِ جَاحِدِ

وَبِضَمِيرَيْنِ يَكُونُ حَسَنَا

وَلاَ ضَمِيرٌ فَقَبِيحٌ هَجِنَا

[وَارْفَعْ عَلَى الفَاعِلِ وَانصِبْ أَبَدَا

مُمَيِّزًا وَاجْرُرْ مُضِيفًا مُسْعِدَا] (١)

[وَقِيلَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ

وَقِيلَ بِالفَرْقِ عَلَى التَّوجِيهِ]

شُبِّهَ بِالمَفْعُولِ إِنْ جَا مَعْرِفَهْ

وَالنَّصْبُ بِالتَّمييزِ فِيمَا خَالَفَهْ

---

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن (ل) ، والوافية .

وَإنْ نَصَبْتَ أوْ جَرَرْتَ أضمِرا
فِيهَا وَطَابِقْ بَيْنَهَا وَالمُضْمَرَا

وَهِيَ كَالفِعْلِ إذَا رَفَعْتَا
لا تضْمِراً ذكَّرْتَ أوْ أنَّثْتَا

وَفاعِلُ اللاّزِمِ مَعْ مَفْعُولِ
قدْ شُبِّهَا بِهَا عَلى المنقُولِ

أخذ يذكر الصفة المشبهة بأسم الفاعل ، وحدّها بما اشتق من فعلٍ غير متعدّ لفاعله على معنى الثبوت ، وقال : على (معنى الثبوت) ليخرج اسم الفاعل من غير المتعدي ، فإنه كذلك إلاّ أنه يفيد الحدوث ، والصفة انما تجيء على معنى الثبوت كحسنٍ وصعبٍ وقبيحٍ ، وتعمل عمل فعلها من غير اشتراط زمانٍ ، بخلاف اسم الفاعل والمفعول ، وتعمل مجردةً / عن اللام كحسنٍ ، وباللّام كالحسن ، ومعمولها [٧٠ ظ] مجرد وباللّام ومضاف ، والاثنان في ثلاثةٍ ستةٌ ، كل واحد من معمولاتها يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، صارت ثمانية عشر قسماً في التقدير : (حَسنٌ وجهُ) ثلاثة ، (حسنٌ الوجهِ) ثلاثة ، (حسنٌ وجهه) ثلاثة ، (الحسنُ وجهٌ) ثلاثة ، (الحسنُ الوجهُ) ثلاثة ، (الحسنُ وجههُ) ثلاثة ، (فالحسنُ وجهٍ) ، و (الحسنُ وجههِ) ممتنعان ، (وحسنُ وجههِ) فيه خلاف ، بقي خمسة عشر ، منها : الأحسن ، والحسن ، وقبيحٌ ، فما كان فيه ضمير واحد ، فهو (الأحسن) ، وما كان فيه ضميران (حسنٌ) ، وما ليس فيه ضمير (قبيحٌ) ، والضمير في (حسنٍ) لابدْ أن يكون مستتراً إذا لم يرفع الظاهر بعده ، فان رفع الظاهر فلا ضمير فيه ، والضمير في ما بعده لا يكون إلاّ بارزاً ، وقد علم بذلك تفاصيلها ، (فحسنٌ

وَجْهُ) ، و (حَسَنٌ الوجهُ) ، و (الحَسَنُ وجهٌ) ، و (الحسنُ الوجهُ) ، هذه الأربعة لا ضمير فيها فهي قبيحة ، و (حَسَنٌ وَجهُهُ) ، و (الحَسَنُ وجهُهُ) حسنان ؛ لأنَّ فيها ضميرين بقي تسعة هي : الأحسن (حَسنٌ وجهاً) ، (الحَسَنُ وجهاً) ، (حَسَنُ وجهٍ) ، (حَسَنٌ وجهَهُ) ، (الحَسَنُ وجْهَهُ) ، (حَسَنُ الوجْهِ) ، (حَسَنٌ الوجهَ) (الحَسَنُ الوجهِ) ، (الحَسَنُ الوجهَ) ، هذه التسعة الأحسن ؛ لأنه ليس فيها إلاَّ ضميرٌ واحدٌ ، فالرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول ، وقيل على التمييز في النكرة ، ومتى رفعت فلا ضمير في الرافع ، ومتى نصبت أو جررت فلابدَّ من ضميرٍ مطابقٍ لمن جرى عليه ، كقولك : مررت برجلين حسني الوجه ، وبرجلين حسنين وجهاً.

وقوله : « وَفاعِلُ الَّلازِمِ مَعْ مفعُولِ » / يقول : [٧١ و] كلٌّ اسم فاعلٍ لازمٍ أو اسم مفعولٍ يجوز أن يستعمل على (١) هذه الصفة ، فتقول : مررت برجلٍ كامل الفضل ، وكاملٍ فضلاً ، ومررت برجلٍ مسعود الجدِّ ، ومسعودٍ جداً ، وكذلك جميع الباب. ثم قال :

[أفعل التفضيل]

وَأفْعَلُ التَفْضِيلِ لَيْسَ يُبتَنَى
إلاَّ مِنَ الثَّلاثِ حَتَّى يُمْكِنَا

(١) (على) ساقطة من (ل).

لاَ لَوْنَ لاَ عَيْبَ لِفَرْقٍ فَصْلِ
إذْ مِنْهُمَا أفْعَلُ لاَ لِلْفَضْلِ
وَيُتَوَصَّلُ بِمُمْكِنٍ كَمَا
أَشَدُّ مِنْهُمْ انْطَلاَقاً وَعَمَى

أخذ يذكر أفعل التفضيل ، وهي صيغة تدل على أن من هي له فيه زيادة على غيره في المعنى الذي هي مشتقة منه ، وقوله : « ليسَ يُبْتَنَى إلاَّ من الثلاثِ حتّى » يقول : لو بني من صيغةٍ على أكثر من ذلــك ، لم يكن بدٌّ من اسقاط بعض الحروف ، فيفوت المعنى الذي اشتقت منه ، وقوله : « لاَ لَوْنَ لا عَيْبَ » ، أي : ولا يبنى من الألوان والعيوب ، لأن فيها أفعـــل لغير الزيادة ، فلو بني منها أفعل التفضيل لحصل اللبس ويتوصل فيما لا يبنى منه أفعل التفضيل بأن يبنى أفعل مما يصح بأعتبار المعنى المقصود ، ثم ينصب مصدر ذلك ، كقولك : هو أشد انطلاقاً وأقبح عوراً أو سواداً . وقوله :

بِناؤُهُ لِفَاعِلٍ مُطَّرِدُ
وَغَيْرُهُ لِنَقْلِهِ مُسْتَنَدُ
كَقَوْلِهِمْ أَلْوَمُ مِنْهُمْ أعْذَرُ
وَقَوْلِهِمْ أشْغَلُ مِنهُ أشْهَرُ

يقول : وقياسه أن يبنى للفاعل لا للمفعول ، فإذا قلت أعلم وأضرب وأقبل ، فإنما تعنى للفاعل ، وقد يجيء للمفعول ، ويحتاج إلى النقل ، ومثل بقولهم : « ألوَمُ ، وأعْذَرُ ، وأشهرَ وأشغلُ » ، (١) أي : ملومٌ ومعذورٌ / ومشغولٌ ومشهورٌ . وقوله : [٧١ ظ]

(١) الشارح عاد النظم في اثناء الشرح بغير ترتيب ، ولما كان كذلك في النسختين اثبتناه .

مُسْتَعْمَلٌ عَلَى أَحَدْ ثَلاثَهْ
بِمِنْ وَبِالَّلامِ وَبِالإِضافَهْ
يُضَافُ لِلتَّفْضِيلِ وَهْوَ مِنْهُمُ
مُشْرِكِي الأَصْلِ وَزادَ عَنْهُمُ
وَإِنْ أَتَى مَخْفُوضُهُ مَنْكُورا
طابَقَ بِهِ المُفَضَّلَ المذْكُورا
كأَنْ جِنْسَهُ بِهِ قَدْ فُصِّلا
بِعَدَدِ المنكُورِ ثُمَّ فُضِّلا
وَالثانِي فيهِ مُطْلَقُ الزِّيادَه
لَيْسَ عَلَى المذكُورِ في الإِفادَه
يُضافُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّوْضِيحِ
كَحَسَنٍ يُضَافُ أَوْ قَبِيحِ
وَلَمْ يَجُزْ يُوسفُ أَعْلَى أَخْوَتِهْ
إِذْ لا يَكُونُ يُوسفٌ من جُمْلَتِهْ
وَهُو عَلَى الثَّانِي يَجُوزُ عَنْهُمُ
إِذْ لَيْسَ شَرْطاً أَنْ يَكونَ مِنْهُمُ

يقول : ان أفعل التفضيل لا يستعمل إلاّ على أحد ثلاثة أوجه ، بـ (مِنْ) كقولك : زيدٌ أفضل من عمروٍ ، وقد تحذف (مِنْ) إذا كان معلوماً كقولهم : (اللهُ أكبَرُ) أي : من كل كبيرٍ ، وباللام كقولك : زيدٌ الأفضل ، وبالإضافة كقولك : زيدٌ أفضل الناس ، فإذا أضيف فله معنيان : أحدهما أن يراد أنه زائدٌ على المضاف اليه في الخصلة التي هو وهم فيه شركاء ، فلابدّ أن يكون أحدهم . والثاني أن توجد له الزيادة مطلقاً ، ثم يضاف على سبيل

التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه كحسنٍ وقبيحٍ ، فعلى الأول لايجوز أن تقول : يوسف أفضل أخوته ؛ لأنك لما أضفت (الإخوةَ) الى ضميره ، فقد أخرجته من جملتهم من قِبَلِ أن المضاف غير المضاف اليه ، فاذا أضفت (أفضل) اليه ، فقد أضفته الى ما ليس هو منهم ، وعلى الثاني لا يمتنع / وقد استعمل المعنى الأول وإن [٧٢ و] لم يذكر الجنس المفضل عليهم للعلم به والاعتناء بمعنى آخر ، وهو أنهم اذا قصدوا تفضيل عددٍ مخصوصٍ من واحدٍ واحدٍ والثنين اثنين أو جماعةٍ جماعةٍ ، أضافوا الى العدد الذي يقصد تفضيله نكرةً ؛ كأنهم فضلوا الجنس على ذاك العدد ، ثم فضل ذلك العدد على مثله من جميع الجنس ، واستغنى عن ذكر الجنس العام للعلم به ، فاذا قلت : هذان أفضل رجلين فمعناه : أفضل من جميع الرجال . وقوله :

وَطابَقُوا فِي أوَّلٍ وَأفْرَدُوا
وَطابَقُوا في الثّاني حيثُ أبْعَدُوا
وَطابَقُوا مُعَرَّفاً بِالّلامِ
وَما بِمِنْ يُفْرَدُ في الدَّوامِ

أخذ يذكر مطابقه (أفضل) لمن هو له وإفراده ، فقال : أما إذا أضفته بالمعنى الأول ، فأنت بالخيار إن شئت أفردت وإن شئت طابقت ، كقولك : الزيدون أفضل الناس ، والزيدون أفاضل الناس ، قال تعالى : (أكابِرَ مُجْرِمِيها) (١) ، وقال : (ولَتَجِدَنَّهُمْ أحْرَصَ النّاسِ) (٢) ، وأما إذا أضفته بالمعنى الثاني ، فلابدَّ من

(١) تمامها (وكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أكابِرَ ... الخ) سورة الأنعام : ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٦ .

المطابقة . وكذلك المعرف باللّام ، وأما المستعمل بـ (مِنْ) فلا يكون إلاّ مفرداً كقولك : الزيدون أفضل من العمرين . وانما أفرد الذي بـ (مِنْ) ؛ لأنه جارٍ مجرى التعجب فيما يجب ويجوز فأفرد بذلك ، وانما طابقوا في المعرّف باللّام لبعده عن فعل التعجب حيث أجروه مجرى الأسماء (١) الصفات ، وإنما جاز في المضاف بالمعنى الأول الوجهان ؛ لأنه أشبه المستعمل بـ (من) ، وأشبه المعرّف باللّام فحمل عليهما معاً ، وأما المضاف بالمعنى الثاني فانما وجبت المطابقة لبعده عن معنى (من) حيث لم يذكر المفضل عليه . وقوله :

/ لَمْ يَرْفَعُوا اسْماً ظاهِراً بِأَفْعَلاَ
إلاّ مُسَبَّباً أَتى مُفَضَّلاَ [٧٢ ظ]
مُفَضَّلاً عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ
مَوْصُوفُهُ المَنْفِيُّ ثانِي اثْنَيْنِ
كَمَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي
عَيْنَيْهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِي
وَنَكِّرِ الفَاعِلَ أَوْ فَعَرِّفِ
وَاحْذِفْ إِذَا شِئْتَ ضَمِيرَ مِنْ وَفِي
وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَ عَيْنِ عَمْرِو
أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ فَرْعَ فَادْرِ
لَوْ رَفَعُوهُ خَبَراً لَفَضَّلُوا
بِمَا يَكُونُ المُبْتَدَى فَأَعْمِلُوا
أَوْ هُوَ هَهُنَا بِمَعْنَى حَسُنَا
وَلَمْ يجِي فِعْلٌ بِمَعْنَى أَحْسَنَا

---

(١) في ل : (اسماء الصفات) .

أحد يتكلم في إعمال أفعل التفضيل ، فقال : لم يرفعوا به أسماً ظاهراً إلاّ مشروطاً أن يكون مسبباً مفضلاً عليه بأعتبارين : أحدهما موصوفة المنفي في الأفضلية ، والثاني اعتبار ما يذكر بعد (من) في المفضولية ، كقولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيدٍ ، والمعنى ما رأيت رجلاً حسن في عينيه الكحل حسنه في عين زيدٍ ، فالأول هو المفضل ، والثاني المفضل عليه ، وانما يفهم العكس من جهة النفي ، كما اذا قلت : ما زيدٌ أفضل من عمروٍ ، وإعمال أفعل التفضيل في الظاهر على ما ذكر قياسٌ مطردٌ ، ونفى الزمخشري (١) إعماله في الظاهر ، وهو غلطٌ ، وقال ابن بأبشاذ (٢) : لم يعملوه (٣) في الظاهر إلا في مسألتين : إحداهما ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدٍ ، والثانية : (مَا مِنْ أيَّامٍ أحبٌّ إلىّ الله فيها الصّومُ مِنهُ في عشر ذي الحجّة) (٤) ،

(١) قال الزمخشري : ولا يعمل عمل الفعل لم يجيزوا مررت برجلٍ أفضل منه أبوه ، ولا خيرٌ منه أبوه ، بل رفعوا أفضل وخيراً بالابتداء ، وقد خطأه المصنف ؛ لأنه سمع من العرب اعمال أسم التفضيل في الظاهر كما ذكره في الشرح . المفصل ٢٣٧ .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بأبشاذ النحوي المصري أمام عصره في علم النحو ، من مؤلفاته المقدمة في النحو ، وشرح جمل الزجاجي ، وأصول ابن السراج (ت ٤٦٩ هـ) ترجمته في ابن خلكان ٢ / ١٩٩ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ١٧ ، النجوم الزاهرة ٥ / ١٠٥ .

(٣) انظر كلام بن بابشاذ في شرح جمل الزجاجي ، في ورقة ٧٦ ، ٧٧ من مخطوطة الظاهرية ، رقم (١٦٨٧) نحو .

(٤) الحديث في مسند ابن حنبل ١/٢٢٤ ، ٢ / ٧٥ ، ١٣٢ ، =

وهو غلطٌ (١) .

ثم أخذ يعلل إعماله في ذين (٢) ، لذلك دون غيره بتعليلين : أحدهما أنه في هذه المسائل / بمعنى حسن على تبيين تفسيره ، [٧٣/و] فلما اتفق أنه في معنى حسن في هذا المحل أعمل عمله ، ولا يكون في غير ذلك بمعنى حسن ، وليس ثمة فعلٌ بمعنى أحسن فيعمل عمله . والثاني أنهم لو لم يعملوه لوجب أن يرفعوا أفعل على أنه خبر مبتدأ ، ويكون المرفوع به مبتدأً ، فيفصلون بين متعلق (مِنْ) وهو أفعل وبين (من) بالمبتدأ الذي كان مرفوعاً بأفعل فأعملوه لذلك ، ولك في هذه المسائل أن تقول : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدٍ فيحذف (٣) الضمير الذي كان مع (من) والجار الذي بعده ، ويدخل (من) على المجرور ، ومنه قوله عليه السلام : (ما مِنْ أحَدٍ أحبُّ إليهِ المدحُ من اللهِ) (٤) ، و (ما مِنْ أحَدٍ أحبُّ إليهِ العُذرُ من اللهِ) (٥) ، ولك أيضاً أن تقول : ما رأيت

= الكتاب ١ / ٢٣٢ .

(١) غلّط ابن الحاجب ابن بابشاذ ، لأنه قصر العمل على المسألتين ، وقد يوضحه المصنف في الشرح والمناقشة اللاحقة .

(٢) في ل ، (كانَ) ، وفي الأصل : (ذان) .

(٣) كذا في (ل) ، وفي الأصل : (من الضمير) .

(٤) الحديث ذكره الأمام أحمد بن حنبل في مسنده ١ / ٣٨١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤ / ٢٤٨ ، وفيه (من) محذوفة في (ما من أحدٍ) .

(٥) الحديث ورد في مسند ابن حنبل بلفظٍ يغاير ما ذكره المصنف ، (ولا أحد ، شخص أحبُّ ... الخ) المسند ٤ / ٢٤٨ .

كعين زيد أحسن فيها الكحل ، ومنه قول الشاعر (١) :

١٨ - مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى
كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً
وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا (٢)

ولو استعملته (٣) على الوجه الأول لقلت : ما رأيت وادياً أقل به ركبٌ منه بوادي السباع ، ولو استعملته (٤) على الوجه الثاني لقلت : ما رأيت وادياً أقل به ركب من وادي السباع .

[الأفعـــال]

خَصَائِصُ الْفِعْلِ دُخُولُ السِّينِ
وَنَحْوُ تَا فَعَلْتَ بِالسُّكُونِ

لمّا فرغ من قسم الأسماء شرع يذكر قسم الأفعال ، وقد تقدم حدها في أول الأرجوزة ، وذكر خصائص الأفعال ، فدخول السين

---

(١) البيتان لسحيم بن وثيل ، وهما من شواهد سيبويه ، ووادي السباع : أسم وادي بطريق البصرة ، التئية : التلبث . والشاهد مجيء (ركب) فاعلاً لأفعل التفضيل . الكتاب ١ / ٢٣٣ ، شرح الكافية للمصنف ص ١٠٠ ، ايضاح ابن الحاجب ٥٧١ ، ابن عقيل ١٤٩/٢ ، الخزانة ٣ / ٥٢١ .

(٢) في الأصل (واقيا) ، وما اثبتناه عن (ل) ، لأنه لا معنى لـ (واقيا) ولأن جميع المصادر تذكر (ساريا) .

(٣، ٤) في ل (استعملوه) ولا يتفق مع سياق الكلام .

مثل قولك : سأقوم وسيقوم ، ونحو ذلك . « وَنَحْوُنا فعلتَ » لقولك : ضربت ، وضربتما / وضربتم ، وضربتني وضربوا [٧٣ ظ] وضربن ، وهو كلُّ ضميرٍ مرفوعٍ بارزٍ ؛ وإنما قال : بارزٌ ليخرج نحو : ضاربٌ ، وضاربان ، وضاربون ، فإنه مرفوعٌ ولكنه غير بارزٍ . وقوله :

[الفعل الماضي]

فَذُو زَمانٍ قَبْلَ (١) مِنْ زَمانِكا
ماضٍ عَلَى الفَتْحَةِ مِنْ بِنائِكا
وَسَكِّنُوا عِنْدَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ
مُحَرِّكاً وَاضْمُمْ بِواوِ الجَمْعِ

حدّ (٢) الفعل الماضي ، وهو كلُّ فعلٍ دلَّ على زمان قبل زمانك . وقوله : « وَسَكِّنُوا » آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضميرٌ مرفوعٌ متحركٌ ، (نحو ضربْتُ وضربْنَا ؛ لأنَّ الضميرَ المرفوع المتصل كالجزء ، فلمّا كانَ متحركاً) (٣) كرهوا بقاء الفعل الماضي متحركاً لئلا يؤدي إلى أربع متحركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة . وقوله : « واضْمُمْ بواوِ الجمعِ » يقول : وإذا اتصل بالفعل الماضي واو الجمع ، كقولك : (ضربوا وقتلوا ، ضموهُ

(١) في الوافية : (سابقٍ زمانكا) مكان (قبل من زمانكا) .
(٢) في الأصل (هو) وهو تحريف ، وقد قوّمَ عن ل .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ل) .

ليناسبَ الواوَ) (١) .

[الفعل المضارع]

ماضَارِعَ الأسْمَا بِحَرْفٍ يَأْتِي
أوَّلُ مِنْ نَأَيْتُ أوْ مِنْ نَأْتِي

مُضَارِعٌ كَهَمْزَةِ المُتَكَلِّمِ
لِمُفْرَدٍ والنُّونُ لِلْمُعَظَّمِ

وَغَائِبُ الثِّنْتَيْنِ وَالوَاحِدَةِ
والْيَا لِمَنْ عَدَاهُمَا فِي الغَيْبَةِ

هذا حدُّ الفعل المضارع ، وهو ما أوله هذه الحروف (٢) الأربعة لمن ذكرت له . ثم أخذ يبين معانيها فقال : « فالهمزةُ للمتكلمِ » إذا كان مفرداً مطلقاً ، كقولك : أضرب (٣) المذكر والمؤنث ، والنون للمعظم ولغير المفرد ، كقول الرجل المعظم نفعل ، وقول المتكلم عنه وعن غيره واحداً كان / أو جماعةً نفعل ، والتاء [٧٤ و] لكلِّ مخاطب وللغائبة الواحدة وللغائبتين ، كقولك : هندٌ تخرج ، أو الهنديان تخرجان ، ولا يقال : (الهندان يخرجانِ) ، قال تعالى : « وَوَجَدَ مِنْ دونِهِمْ امرأتينِ تَذُودَانِ) (٤) » والياء لكلِّ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٢) لما كانت أحرف المضارعة أقل من عشرة أحرف فعلى المصنف ان يستعمل (أحرف) لدخوله في أوزان القلة .

(٣) في ل : (للمتكلم) .

(٤) سورة القصص الآية : ٢٣ .

غائبٍ سواهما كقولك : زيدٌ يقوم ، والزيدان يقومان ، والهندات يقمن . وقوله :

وَاضْمُمْ بِهِ الأَوَّلَ فِي الرُّبَاعِي
وَافْتَحْ بِهِ الغَيْرَ بِلاَ دِفَاعِ

تبين" لحركة حرف المضارعة ، يقول : تكون مضمومةً في كلّ فعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرفٍ ، كقولك : دحرج يدحرج ، وأخرج يخرج ، وما عدا ذلك مفتوحٌ ، كقولك : يضرب وينطلق ، ويعتذر ويستخرج ، في كلّ ما كان غير رباعي .

وَخُصَّ بِالإِعْرَابِ لاَ يَكُونُ
تأكِيدُ نُونٍ أوْ ضَمِيراً نُونُ
كَمِثْلِ تَضْرِبَنَّ وَيَضْرِبَنَّا
وَقَوْلُهُمْ يَضْرِبْنَ أَوْ تَضْرِبْنَا

يقول : لا يعربُ من الأفعال غير ما لم يكن مؤكداً بالنون أو متصلاً به ضميرٌ هو نونٌ ، وهو ضمير جمع المؤنث ، كقولك : لضربن ويضربن ، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالأسماء ، ولذلك سمي مضارعاً أي مشابهاً ، وأشبهه في الشياع والتخصيص ، لأنك تقول : رجلٌ فيصلح لزيدٍ وعمرٍو ، ثمّ تقول : الرجل فيتخصص بالحرف بعد أن كان شائعاً ، وكذلك تقول : لضرب فيصلح للحال والأستقبال ، ثمّ تقول : ستضرب فيتخصص بالأستقبال بعد أن كان شائعاً ، فلما أشبه الأسم أعرب بالنصب والرفع (١) ، وأعرب بالجزم مكان الجرّ ، ولذا لم يعرب عند [اتصال] (٢) نون التأكيد ونون / جمع [٧٤ظ]

(١) كذا في ل ، وفي الأصل (الجر) وهو وهم .
(٢) (اتصال) زيادة للسياق .

المؤنث ؛ لأنه لو أعرب مع نون التأكيد لا لتبست معانيها ، ولو أعرب مع نون جمع المؤنث بالحركات لم يستقم ، وكان يكون على خلاف قياسه ، ولو أعرب بالنون لم يستقم ؛ لأن الأعراب بها يقتضي سبق علة ، هو ضمير ، ولا يستقيم ، وقوله : « تأكيد نون » ، أي : لا يكون ذا تأكيد نون مثل هل تضربن ، وهل تضربن ، وهل تضربن ، (وقوله : « أو ضميراً هو (١) نون » ، كقولك : هل تضربن ويضربن) (٢) ، وكل فعل مضارع لحقته نون ضمير جماعة المؤنث ، وقوله :

إعرابه رفع ونصب جزم

ليست لأنواع معان تسمو

يقول : ليس إعراب الأفعال لمعان كوجوه إعراب الأسم ، وإنما دخله الأعراب على وجه من الشبه اللفظي كما تقدم . قوله :

ما ليس تفعلان تفعلونا

وليس يفعلان يفعلونا

وليس تفعلين لام صحه

بضمة وساكن وفتحه

يقول : إن الفعل المضارع إذا لم يتصل به ضمير التثنية ولا ضمير الجمع المذكر ، ولا ضمير المخاطب المؤنث ، وكانت لامه حرفاً صحيحاً ، كقولك : نضرب وتضرب وأضرب ، فإن رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ، وجزمه بالسكون ، وقوله :

---

(١) هو ساقطة في النظم .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل .

ذو الواوِ والياءِ ضمةٌ يُقدَّرُ
والفتحُ والحذفُ بلفظٍ يُذكَرُ

والألفُ اضمُمْ وافتحنْ مُقدَّرا
والحذفُ والجزمُ بلفظٍ ذُكِرا

يقول : فإن كان آخره واواً أو ياءً فرفعه بضمةٍ مقدرةٍ ، ونصبه بفتحةٍ / ملفوظٍ بها ، وجزمه بالحذف ، كقولك : [٧٥ و] زيدٌ يغزو [ولن يغزوَ] (١) ولم يغزُ ، وكذلك يرمي ولن يرمي ولم يرمِ ، وإن كان آخره ألفاً فرفعه بضمةٍ مقدرةٍ ، ونصبه بفتحةٍ مقدرةٍ ، وجزمه بحذف الألف ، كقولك : زيدٌ يخشى ، ولن يخشى ، ولم يخشَ . وقوله :

والنُّونُ في لَمْ يَكُ قَدْ تَنْحَذِفُ
ولَمْ يَكُ الَّذينَ هذا يَضْعُفُ

وخمسةُ الأفعالِ أدخلْ نُونا
وحذفُها كمِثلِ يَضْرِبُونا

يقول : وقد كثر قولهم لم يكن حتى جاز حذف النون على وجه التخفيف ، بخلاف لم يخز ولم يمن ونحو ذلك ، وضعيفٌ حذفها في نحو (لَمْ يكُنِ الذينَ) (٢) ، لقوتها بالحركة ، وقوله : « وخمسةُ الأفعالِ أدخل نوناً » يقول وخمسة الأفعال المستثناة أوَّلاً وهو كلُّ مضارعٍ اتصل به ضمير تثنيةٍ ، أو ضمير جمعٍ مذكر ، أو مخاطبٍ مؤنثٍ رفعه باثبات النون ، ونصبه وجزمه بحذف النون ، كأنهم لما

(١) (ولن يغزوَ) : زيادة من ل .
(٢) سورة البينة الآية : ١ ، وتمام الآية : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) .

حملوا النصب على الجرّ في ضاربَيْنَ وضاربِيْنَ ، حملوا النصب على الجزم في تضربان وتضربون وتضربين مشبّهٌ به كرهوا أن يجعلوا للفعل على الأسم مزيةً ، وقوله :

فارْفَعْ إذا لَمْ ينتصِبْ أوْ يَنْجَزِمْ

وانْصِبْ بِأَنْ وَكَنْ وَكَي إذاً وعمْ (١)

/ أخذ يذكر عوامل الأفعال ، فقال : يرتفع الفعل [٧٥ ظ] إذا جرد عن عوامل النصب وعوامل الجزم ، وهذا تعريف الكوفيين ، وهو أقرب من تعريف البصريين ، وقولهم : يرتفع الفعل المضارع إذا وقع موقع الأسم (٢) ، فانه ترد عليه مشكلاتٌ تحتاج الى الجواب عنها ، كقولك : مبتدئاً يقوم زيدٌ ، وكقولك : عسى يقوم زيدٌ ، وكاد يقوم ، ولما لم يكن عروة عن الناصب والجازم (يُعرَفُ حتّى يُعرفَ الناصِبُ والجازِمُ ، شرعَ في ذكرهما ليُعْرَفَ الناصِبُ والجازمُ) (٣) ، ويعرف عروه عنها ، فقال : « وانصبْ بأنْ وكنْ وكي إذاً وعم » . ثم قال :

---

(١) في الأصل ذكر سبعة أبيات بعد هذا البيت ، من أبيات حروف الجر عن طريق الوهم ، وقد حذفتها لكونها مذكورةً في حروف الجر ، وعدم وجودها في (ل) والوافية :

(٢) رجح المصنف رأي الكوفيين لأنه بعيد عن التكلف ، وذلك لأن الفعل المضارع إذا لم يكن منصوباً ولا مجزوماً فهو مرفوع . أما مذهب أهل البصرة فقد يرد عليه اختلاف مقام الأسم في النصب والجر بحرف الجر الزائد .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ل .

[نصب الفعل المضارع]

فَانْ إذَ لَمْ تكُ بَعْدَ عِلْمِ
إذْ خَفَّفُوهَا بَعْدَهَا فِي الحُكْمِ
كَذَاكَ يَأتِي قَدْ وَالأسْتَقْبَالُ
أوْ حرفُ نَفْيٍ عِوَضاً قَدْ قالوا

يقول : شرط (أن) الناصبة أن لا يكون قبلها فعل من أفعال العلم ، لأنّ تلك هي المخففة من الثقيلة التي يلزمها (قد) أو حرف الأستقبال ، أو حرف نفي ، كقولك : علمت أن ستقوم ، وأن قد تقوم ، وأن لا تقوم ، قال الله تعالى : (عَلِمَ أنْ سيكونُ منْكُمْ مَرْضَى) (١) ، وقال : (أفَلاَ يَرَوْنَ ألاَّ يَرْجِعُ اليْهِمْ قَوْلاً) (٢) ، كأنهم قصدوا التنبيه بها على أنها المخففة ، وكأنها أيضاً / عوض عما حذف منها . وقوله : [٧٦ و]

وَإنْ تَجِيء مِنْ بَعْدِ فِعْلِ ظَنٍّ
فَجَوِّزِ الوَجْهينِ وافْهَمْ عَنّي

يقول : وان وقعت بعد فعل ظَنٍّ فجوز أن تكون المخففة وعاملها حينئذ بشروطها ، وجوز أن تكون الناصبة ، قال الله تعالى : (وَحَسِبُوا أنْ لا تكُونَ فِتْنَةٌ) (٣) ، وإلاّ فهي الناصبة . وقوله :

(١) سورة المزمل الآية : ٢٠ .
(٢) سورة طه الآية : ٨٩ .
(٣) سورة المائدة الآية : ٧١ ، (فتنة) في ساقطة من (ل) .

وَلَنْ لِنَفْيِ أَكَّدَ المُسْتَقْبَلا
كَمِثْلِ لَنْ أَبْرَحَ حَتَّى يَنْزِلا

يقول : و (لَنْ) معناها نفي المستقبل على وجه من التأكيد ، تقول : لا أبرح فاذا أكدت وشددت قلت : (لَنْ برحَ) ، قال الله تعالى : (فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ) (١) . وقوله :

وَقُلْ (إذاً) تَنْصِبُ فِي المُسْتَقْبَلِ
إنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ اعتِمَادٍ وَاقْبَلِ
وإنْ أتَتْ مِنْ بَعْدِ حَرْفِ عَطْفِ
فَهوَ اعتِمَادٌ فِي الفَصِيحِ يَكْفِي

يقول : و (إذاً) تنصب المستقبل بشرط أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، كقولك . لمن يقول أنا أتيك ، فتقول : إذاً أكرمك ، فلو حدث أن قلت : (إذاً أظنُّكَ كاذباً) ألغيتها ؛ لأن الفعل للحال ، فان قلت : (أنا إذاً أكرمُك) ألغيتها ؛ لأن ما بعدها خبر المبتدأ. قوله :

وَ (كَيْ) تَكُونُ أَبَداً للسَّبَبِ
أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ فافهمْ تُصِبِ
إضْمَارُ (أنْ) مِنْ بَعْدِ (حَتَّى) وَالفَا
وَالوَاوِ وَاللَّامَ وَ (أَوْ) لا يَخْفَى
(حَتَّى) لِلاسْتِقْبَالِ مِمَّا قَبْلَهْ
تَأْتِي كَكَيْ وَكَإلَيَ فِي الجُمْلَهْ
فَإنْ تُرِدْ تَحْقِيقاً أَوْ حِكَايَهْ
الحَالِ فَارْفَعْ مُخْبِراً بِالغَايَهْ

---

(١) سورة يوسف الآية : ٨٠ .

وَيجبُ السَّبَبُ حيثُ استغنَى
كَشَرِبْتُ حتَّى تجرُ البطنَا
ولا تَقُلْ ما سِرْتُ حتَّى أدخُلُ
وهكذا أسِرْتَ حتَّى تَدخُلُ
وأَيُّهُمْ قَدْ سارَ حتَّى يَدْخُلُ
الرَّفعُ والنَّصبُ جميعاً يُنْقَلُ

/ يقول : و (كي) تنصب أبداً ، ومعناها أنَّ ما قبلها [٧٦ ظ] سببٌ لما بعدها ، كقولك : (اسلمتُ كي أدخلُ الجنةَ) ، والصحيح أنها الناصبة فاذا قلت : (أسلمتُ لكي أدخلَ الجنةَ) ، فتتفق على أنها في مثل ذلك الناصبة ، وقوله : « إضمارُ أنْ من بَعْدِ حتَّى والفَا » : يقول : إنَّ (أنْ) تنصب مقدرةً بعد هذه الحروف (١) ؛ أمَّا (حتَّى) فلأنهــا حرف جرٍّ فاذا وقع بعدها الفعل المضارع فلابدَّ أن يكون في تأويل الأسم ، ليصح دخول حرف الجرِّ عليه ، ولا يكون بتأويل الأسم إلاَّ (بأنْ أوْما أوْكَيْ) ، ولا يستقيم تقديرها لأنها لا تعمل مظهرةً فكيف تعمل مقدرةً ؟ ولا تقدر (كيْ) لفساده في مثل : (سِرْتُ حتَّى تغيبَ الشمسُ) ، فتعينت (أنْ) فوجب تقديرها فثبت أنَّ النصب بها ، وشرط عملها أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر الى ما قبلها ، كقولك : (سرتَ لتدخلَ مصرَ) ، (سرتُ حتَى أدخلَها) ، إذا قصدت الأخبار عن السير الذي كان بالدخول مترقباً عنده دخلت أو لم تدخل ليستقيم تقـدير (أنْ) ،

(١) هذا رأي البصريين وسيبويه ، أما رأي بقية النحاة فان هذه الحروف ، أما تعمل بالخلاف أو مباشرةً . انظر الكتاب ١ / ٤١٨ ، الأنصاف ٢ / ٥٥٥ ، ٥٥٧ .

وكذلك (سرتُ حتّى تغيبَ الشمسُ) ، فان قصدت دخولاً أنت عليه أو قصدت الدخول اللذي وقع منك ، لم تنصب لتعذّر تقدير (أنْ) (١) ، وتكون (حتّى) حرف ابتداء ، أي : تقع بعدها الجملة على سبيل الأخبار ، ووجب أن يكون الأول سبباً للثاني ، فتقول : (سرتُ حتّى أدخلُ البلدَ) ، بالرفع ، إذا اخبرت عن دخول أنت فيه ، وسرت أمس حتى أدخل البلد ، وإذا أخبرت عن الدخول الذي وقع منك مشبهاً (٢) على الحال ، ولا تقول : (سرتُ حتّى تغيبُ الشمسُ) بالرفع ؛ لأن الأول ليس سبباً للثاني ، وكذلك لم يجز (ما سرتُ حتّى أدخلُها) بالرفع / ، لأن نفي [٧٧ و] السير ليس سبباً للدخول ، ولا (أسِرْتَ حتّى تدخلُها ، لأنه لا يستقول اثبات السبب مع الشك في وجود السبب ، وأما (أيّهُمْ سارَ حتّى يدخلَ) ، فيجوز فيه النصب ؛ لأنه لم يشك في السير ، وإنما الشك في السائر ، فلذلك جاز النصب والرفع بالمعنيين المتقدمين .

وقوله :

وَلامُ كَيْ كَكَيْ وَلامُ الجَحدِ

تأكيدُ نَفْيٍ بَعْدَ كَانَ يُجدِي

يقول : ولام كي تنصب بتقدير (كَيْ) (أو بتقدير لأن) ، لأنها حرف جرٍ كما ذكر في (حتّى) ، ولامُ الجحدِ ينصبُ) (٣) بتقدير (أنْ) ومعناها التأكيد ، فلذلك لو أسقطتها ، لم يتغير المعنى . وقوله :

---

(١) في (ل) جملة (تغيب الشمس) مكررة .

(٢) في ل (حنبهاً عن) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ل) .



وَالْفَا بِشَرْطِ أنْ تكونْ لِلْسَبَبْ

وَقَبْلَهَا أَحَـدُ سِتَّةٍ وَجَبْ

أَمْرٌ وَنَهْيٌ نَفْيٌ اسْتِفْهَامُ

عَرْضٌ تَمَنٍ سِتَّةٌ تَمَـامُ

يقول الفاء تنصب بشرطين : أحدهما أن يكون المعنى أنّ ما قبلها سبب لما بعدها ، والثاني أن يكون قبلها أحد ستة الأشياء ، وهي ناصبة عند البصريين بتقدير (١) (أن) ، [وذلك نحو قولنا : اكرمني فأكرمك] (٢) لأن المعنى : (ليكُن مِنْكَ إكرامٌ فأكرامٌ منّي) ، وكذلك سائرها ، ولا يستقيم معنى المصدر إلا بما ذكرناه متقدماً فيتعين أن مثال الأمر (أكرمْني فاكرمكَ) ، والنهي (وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ) (٣) ، والنفي : ما تأتينا فتحدثنا ، والأستفهام : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) (٤) ، والعرض ألا تنزل فينا فتصيب خيراً ، والتمني : (ياليتني كُنْتُ مَعَهُمْ فأفوزَ فوْزاً) (٥) . وقوله :

وَقَدْ تَجِيءُ الفَاءُ في النَّفْيِ كَمَا

تَجِيءُ واوُ الجمعِ عِنْدَ العُلَمَا

يقول : إن للفاء بعد النفي معنىً آخر كمعنى واو الجمع ، وهو

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٥٧ .

(٢) ما بين القوسين : زيادة لتكملة المعنى .

(٣) سورة طه الآية : ٨١ .

(٤) سورة الأعراف الآية : ٥٣ .

(٥) سورة النساء الآية : ٧٣ .

أن يكون المعنى ما يجتمع الأتيان (١) والحديث ، ومنه قوله عليه السلام : (لا يموتُ لأحدٍ / ثلاثةٌ من الولدِ فتمسَّهُ [٧٧ ظ] النارُ إلاّ تحلّةَ القَسَمْ) (٢)،أي لا يجتمع على أحدٍ موت ثلاثةٍ من الولد ومس النار ، ولو حمل مثل ذلك على المعنى الأول لم يستقم ، وقوله :

وبَعْدَ (٣) واوِ الجَمْعِ لِاجْتِمَاعِيَهْ
وقَبْلَ إِحْدَى السِتَّةِ المَحْكِيَّهْ

يقول : الواو تنصب بشرطين : أحدهما أن يكون المعنى على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، والثاني أن يكون ما قبلها أحد الاشياء الستة المذكورة مع الفاء ، فاذا قلت : أكرمني وأكرمك ، فالمعنى ليجتمع الأكرامان ، ومنه قول الشاعر (٤) :

---

(١) يشير الى المثال السابق (ما تأتينا فتحدثنا) ، أي : ما يجتمع الاتيان والحديث .

(٢) الحديث أورده البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . صحيح البخاري ١١ / ٤١ ، أمالي ابن الحاجب ص ٣١٤ ، إيضاح ابن الحاجب ص ٦٤١ .

(٣) كذا في ل ، الوافية ، وفي الأصل (وقبل) .

(٤) البيت مختلف في نسبته ، فهو منسوب للأعشى في الكتاب ١ / ٤٢٦ ابن يعيش ٧ / ٣٥ ، العيني ٤ / ٣٩٣ ، ولم أعثر عليه في ديوان الأعشى ، ومنسوب إلى ربيعة بن جشم في المفصل ص ١٣٩ ، وهو غير منسوب في الأشموني ٣ / ٣٠٧ ، المغني ٢ / ٣٩٧ ، ابن عقيل ٢ / ٢٧٥ ، الانصاف ٢ / ٥٣١ ، ايضاح بن الحاجب ص ٦٥٠ . وقد استشهد به المصنف على نصب (ادعوَ) بالواو على تقدير (أن) .

١٩ ـ فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أنْدَى

لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وكذلك : (لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ) ، أي : لا تجمع بينهما ، وكذلك : (ما تأتينَا) ، أي : لا يجتمع منك الأتيان والحديث ، وكذلك البواقي . وقوله :

وَبَعْدَ وَاوِ العَطْفِ إنْ عَطَفْتَا

فِعْلاً عَلَى اسْمٍ بَعْدَهُ ذَكَرْتَا

يقول : إنّ الواو العاطفة إذا عطف بها فعلٌ مضارعٌ على اسمٍ نصب بتقدير (أنْ) ليكون في تأويـل الأسمِ فيستقيم عطفـه على الأسم . وقوله :

وَيَعْلَمَ الَّذِينَ وَاوُ الصَّرْفِ

وَعِنْدَنَا مُقَـدَّرٌ بِالْعَطْفِ

يقول : ونحو قوله : (وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) (١) ، (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ) (٢) في قراءة النصب (٣) مقدر معطوفاً على فعلٍ مقـدرٍ

---

(١) سورة الشورى الآية : ٣٤ . (٢) سورة الشورى الآية : ٣٥ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع الميم على القطع والأستئناف بجملة فعلية ، والباقون بنصبها ، والنصب بتقدير أن بعد الواو ، أو نصب الفعل بها ، لأنه مصروف عن العطف على ما قبله ، لأن ما قبله شرط وجزاء ، أو معطوف على فعلٍ مقدرٍ منصوبٍ كما ذهب المصنف إلى ذلك . معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٤ ، كتاب السبعة في القراءات ص ٥٨١ ، التيسير ص ١٩٥ ، الحجة لابن خالويه ص ٢٩٣ . البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٤٩ ، الانصاف ٢ / ٥٥٦ اتحاف فضلا البشر ص ٣٨٣ .

منصوب ، أي ليلتقم ويعلم ، وزعم الكوفيون أن الفعل المضارع إذا صرف عن جواب الشرط إلى غيره كانت الواو ناصبةً . وقوله :

وَ (أوْ) بِشَرْطِ أنْ يكُونَ كإلى
وبَعْضُهُمْ قالَ كَالاَّ مُسْجَلاَ

يقول : و (أوْ) تنصب الفعل بعدها بتقدير (أن) ، لأنها في معنى (إلى) فيجب تقدير / (أنْ) ، وقال بعضهم : لأنها [٧٨ و] بمعنى (إلاّ) يعني في معنى إلاّ المتصلة ، وقوله : « كَالاَّ مُسْجَلا » أي مطلقاً . وقوله :

يَجُوزُ (أنْ) معْ لامِ كَيْ وَالعَاطِفَهْ
وَأوْجَبُوهَا فِي لِئَـلا كَاشِفَهْ
[وَمَا سِوَاهَا وَاجِبٌ إضْمَارُهَا
إذْ لَمْ يَجِيءْ فِي مَوْضِعٍ إظْهَارُهَا] (١)

يقول : ويجوز إظهار (أنْ) مع لام كي ومع الواو العاطفة كقولك : جئت لأن تكرمني ، وأريد حضورك وأن تكرمني ، ويجب اظهارها مع النفي كقولك : جئت لئلاّ تغضب، كأنهم كرهوا حذفها (٢) فيدخل حرف الجرّ على (لا) ، ويجب اضمارها فيما سوى ذلك لقوة القرينة الدالة عليها . ثم قال :

[جزم الفعل المضارع]

وَاجْزِمْ بِلاَمِ الأمْرِ (لَمْ) وَ (لمَّا)
لاَ النَّهيِ وَالجَزَاءِ (إنْ) وَ (مَهْمَا)

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، الوافية .
(٢) في ل : (صرفها) .

(إذْ مَا) وَ (أَيْنَ) وَ (مَتَى) وَ (مَنْ) وَ (مَا)

(أيٌّ) وَ (أنَّى) وَكَذَاكَ (حَيْثُمَا)

أخذ بذكر الجوازم ، وانقسمت قسمين : قسمٌ غير جزائي فيجزم فعلاً واحداً ، وهي لامُ الأمر ، كقوله : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) (١) ، وهي اللام المكسورة التي يطلب فيها الفعل ، و (لَمْ) كقولك : لم يخرج ، يدخل على الفعل المضارع فيجزمه ، ويقلب معناه إلى الماضي . و (لمَّا) مثلها إلا أنها أوكد وتفيد دوام الانتفاء الى حين الأخبار ، ولا النهي التي يطلب بها ترك الفعل ، كقوله : (وَلاَ تَأْكُلُوا مَالَ الْيَتِيمِ) (٢) .

وقسمٌ جزائيٌّ وهو ما يقتضي فعلين : الأول شرطٌ ، والثاني جزاءٌ ، وذلك حروفٌ وأسماءٌ ، فالحروف : إن ، وإذ ما ، على رأي ، والأسماء فيما عداهما . وقوله :

فَمَا (٣) أَتَاكَ فِي الجَزَاءِ وَالشَّرْطْ
مُضَارِعٌ فَأَجْزِمْهُ غَيْرُ مُخْطِي

وَإِنْ أَتَاكَ فِي الجَزَاءِ مُفْرَدَا
فَالرَّفْعُ جَوَّزْ وَاتْرُكِ المُبَرِّدَا

أي مهما أتاك في الجزاء والشرط فعلٌ مضارعٌ فأجزمه ، وقوله : « وإنْ أتَاكَ في الجزاءِ مفرداً » أي دون الشرط فجوز فيه الرفع - أيضاً - خلافاً للمبرد / فانه لا يجوز منه عنده إلا الجزم (٤) ، [٧٨ ظ]

(١) سورة الطلاق الآية : ٧ .

(٢) سورة الأنعام الآية : ١٥٢ .

(٣) في ل : (وما) .

(٤) انظر المقتضب ٢ / ٨٢ .

فلذلك قال : « وانرك المبَرْدا » ثم قال :

وَالفِعْلُ لِلْمَاضِي بِجِي جَزَاءَا
وَهْوَ لِلاسْتِقْبَالِ يَأْبَى الفَاءَا

وَفِي المُضَارِعِ لِنَفْيٍ أَوْ اثْبِتَا
الحَذْفُ وَالإِثْبَاتُ فِيهِ ثَبَتَا

وَمَا سِوَاهُ لازِمُ الفَائِيَّهْ
أَوْ بِإِذَا فِي الجُمْلَةِ الإِسْمِيَّهْ

أخذ يبيّن مواضع امتناع دخول الفاء في الجزاء ومواضع الجواز ، ومواضع الوجوب ، فقال : اذا وقع الفعل الماضي جزاءً ، وكان معناه الأستقبال لم يجز دخول الفاء كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، فاذا وقع المضارع جزاءً مثبتاً أو منفياً بلا جاز دخول الفاء وجاز حذفها ، كقولك تعالى : (إِنْ تَضِلَّ إِحدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ) (١) في قراءة حمزة (٢) ، وكقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٢) اختلف في هذه الآية ، فقرأ حمزة وحده بكسر (إِنْ) على أنها شرطية وتضل جزم به ، وفتحت اللام للادغام ، وجواب الشرط فتذكر فانه يقرأه بتشديد الكاف ورفع الراء ، فالفاء في جواب الشرط ، ورفع الفعل المتجرد عن الناصب والجازم ، ووافقه الأعمش . وقرأ نافع ، وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف (أَنْ) بالفتح على أنها مصدرية ناصبة لتضلَّ وفتحته اعراب ، وتذكر بتشديد الكاف ونصب الراء عطفاً على تضل ، وقد أورد المصنف الآية على قراءة حمزة . كتاب السبعة في القراءات ص ١٩٣ ، التيسير ص ٢٨٥ الحجة لابن خالويه ص ٨٠ : اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ .

فلا يَخَافُ) (١) ، ومثال حذفها كقوله تعالى : (إنْ تَتَّقُوا الله يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً) (٢) ، (وَإنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لايضرُّكُمْ كَيْدُهُمْ) (٣) ، وما سوى ذلك ، فلابدَّ فيه من الفاء كقوله : (وإنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أجْرٌ عَظِيمٌ) (٤) ، (فَإنْ جَاؤُكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ) (٥) ، فان أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس ، وضابط ذلك أن كل موضع أفاد حرف الشرط في جوابه الاستقبال ، امتنعت الفاء لوضوحه في الارتباط ، وكل موضع لايفيد حرف الشرط فيه الأستقبال ، فلابدَّ من الفاء لتوضح الارتباط ، وكل موضع يحتمل التقديرين جاز الأمران باعتبار التقديرين . ثم قال :

وَقَدَّرُوا إنْ جَزَمَتْ بَعْدَ الطَّلَبْ
في خَمْسَةٍ تَضمَّنَتْ مَعْنَى السَّبَبْ
الأمْرِ وَالنَّهيِ وَالإسْتِفْهَامِ
عَرْضٍ تَمَنٍّ خَمْسَةِ الأقْسَامِ
/ وَمَنَعُوا لاتَدْنُ يَأكُلُكَ الأسَدْ
وَلِلْكِسَائِي جَوَازٌ مُقْتَصَدْ [٧٩ و]
وَلَمْ يَجِي جَزْمٌ لَهُمْ في النَّفْيِ
إلاَّ إذَا كَانَ بِمَعْنَى النَّهْيِ

يقول : (إنْ) نجزم مقدرةً بعدَ هذه الخمسة المذكورة ، تقول :

(١) سورة طه الآية : ١١٢ .
(٢) سورة الأنفال الآية : ٢٩ .
(٣) سورة آل عمران الآية : ١٢٠ .
(٤) سورة آل عمران الآية : ١٧٩ .
(٥) سورة المائدة الآية : ٤٢ .

أكرمني أكرمك ، ولا تكفر تدخل الجنة ، وهل تأتيني أحدثك ، وألا تنزل فينا تصب خيراً ، وليته عندنا يحدثنا ، وقوله : « ومنعوا لاَ تَدْنُ يأكُلكَ الأسَدُ » ، يقول : إنما يقدر الفعل حسب ما دلّت عليه القرينة ، فاذا قلت : (لا تدنُ) فانما تقدِّر ، (فانَّكَ ألا تدنُ) وعند ذلك إذا قلت (يأكلكَ الأسَدُ) (١) فسد المعنى ، وكذلك إذا قلت : (لا تكفرْ) فانما تقدر (فانَّكَ إنْ لا تكفرْ) فاذا قلت : (تدخلِ الجنةَ) استقام ، وإن قلت (تدخلُ النارَ) لم يستقم ، وقال الخليل : إنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى الشرط ، فلذلك انجزم الجواب ، يقول : إنَّ الطلب يستدعي غرضاً هو مسبب عن المطلوب ، فاذا ذكر السبب والمسبب أغنى عن ذكر صريح الشرط ، فمن ثم كان تقدير (إنْ) الشرطية في هذه الحال واضحاً ، وقوله : « وَلَمْ يجيء جزمٌ لَهُمْ في النفي » يقول : إنَّ النفي مجرد إخبار فلا دلالة له على مسبب يكون هو سبباً له ، كما قيل في الطلب ، فمن ثمَّ لم يجز (ما تأتينا تجهلْ أمرَنا) ، ومن منعَ (ما تأتينا تحدثْنَا) من حيث كان نفي الأتيان (٢) لا يكون عنه الحديث ، لزمه أن يجيز (ما تأتينا تجهلْ أمرَنا) ، الا ترى أنه لمَّا امتنع (لا تدنُ من الأسدِ يأكلكَ) ، وجب أن يجوزَ (لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ) مثل (لا تكفرْ تدخلِ النارَ) ، و (لا تكفرْ تدخلِ الجنة) .

وقوله : « إلاَّ إذا كان بمعنَى النهي » يعني إذا قصد بالنفي معنى

---

(١) لقد تابع المصنف في تقديره لهذه الجملة سيبويه والمبرد : الكتاب ١ / ٤٥١ ، المقتضب ٢ / ٨٣ .

(٢) في الأصل : (الأثبات) ، ولا يستقيم معه المعنى ، وما أثبتناه عن (ل) .

النهي جاز أن يجزم الجواب / كما في صريح النهي . ثم قال : [٧٩ ظ] .

[الفعل الأمر]

وَصيغةُ الأمْرِ تخُصُّ فاعِلاً
مُخاطَباً فأحْذِفْ لهُ الأوائِلا

مِنَ المُضارِعِ فإنْ كُنْتَ تجِدْ
مُحرَّكاً فانْطِقْ بهِ كقُلْ وعِدْ

وَفي السُّكُونِ جِي بهَمْزِ وَصْلِ
تُثْبِتُها في الإبْتِدا لا الوَصْلِ

مَضْمُومَةً في مثل أخْرُجْ وأقْتُلِ
مَكْسُورةً في الغيرِ كإنْزِلْ وَاجْمَلِ

وَحَذْفُ وكل يُحذَفُ في الفِعْلينِ
وَجاء مَنْ يأمرُ بالوَجهينِ

أخذ بذكر الصيغة التي يعبر عنها بصيغة الأمر ، فقال : هذه الصيغة تخصُّ الفاعل المخاطب بأن يحذف حرف المضارعة ، فإن كان بعده متحرك نطقت به على ما هو عليه « كقولك : في : يقول قل ، وفي : يَعِدُ : عِد ، وإن كان بعده ساكن جئت بهمزة وصل لتنطق بالساكن عند الابتداء خاصة مضمومةً إن كان بعد الساكن ضمةٌ نحو : (أخرجْ) من يخرج ، (أقتُلْ) من يقتل مكسورةً فيما سوى ذلك نحو اضرب ، اعلم . وقوله :

وَتَرجيعُ الهَمْزَةُ في الرُّباعي
بالفَتْحِ وَالقَطْعِ بِلا دِفاعِ

يقول : إن أصل يكرم ويرسل من الرباعي يؤكرم ويؤرسل حذفت الهمزة كما حذفت من أأكرم للمتكلم كراهـة اجتماع الهمزتين . ثم حملت بقية حروف المضارعة عليها ، فلما حذف حرف المضارعة في الأمر وجب أن ترجع الهمزة للذهاب المقتضي حذفها (١) ، وهو حرف المضارعة ، فوجب أن يقال : أكرم ، وأرسل بهمزةٍ مفتوحةٍ مقطوعةٍ . وقوله :

/ وَشَبَّهُوا آخِرَهُ بِالجزمِ
وهو بِنَاءٌ عِنْدَنَا بِالجَزْمِ [٨٠و]

يقول : إنَّ آخر فعل الأمر كآخر المجزومِ ، والبصريون يقولون مبني ومنه قراءة (٢) شاذةٌ (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) (٣) للذهاب حرف المضارعة الذي به حصل الشبه المقتضى للأعراب ، والكوفيون يقولون معرب بالجزم لمَّا رأوا آخره (٤) كالمجزوم ، ولا يؤمر غير الفاعل المخاطب إلا باللام ، تقول : ليضرب زيدٌ ، ولأضرب أنا ،

---

(١) في ل : (بحذفها) .

(٢) هـذه القراءة قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان وأبي والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدري ، وهلال بن يعساق والأعمش بخلاف ، وقد قرأ أبي بن كعب (فبذلك فافرحوا) ؛ والظاهر أن شذوذها هو لأن الأمر باللام إنما يكثر في الغائب انظر المحتسب لأبن جني ١ / ٣١٣ ، المقتضب ٢ / ٤٥ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٢ .

(٣) سورة يونس الآية : ٥٨ .

(٤) في ل : مكان هذه العبارة (لما ذكرَ من الدليل الواضح) ولا يستقيم معها الكلام .

ولتضرب أنت ، والأمر باللام الفاعل المخاطب قليلٌ » ثم قال :

[الفعل المبني للمجهول]

وَكُلُّ فِعْلٍ قَدْ أُزِيلَ فَاعِلُهُ
فَذَاكَ فِعْلٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أخذ يذكر فعل مالم يسم فاعله ، فقال : كل فعل حذف فاعله ، وقد تقدم أنه إذا حذف فاعله فلابدّ من مفعول يقوم مقامه ، وقوله : « فاعِلُه » الأول الفاعل المعروف ، وفاعله الثاني من تتمة اللقب ؛ لأن اللقب فعل ما لم يسم فاعله . وقوله :

فإنْ يَكُنْ مَاضٍ فَضُمَّ الأوَّلْ
وَكَسْرُ قَبْلَ الآخِرِ المُوصَّلِ

أي إذا كان ماضياً ضمّ أوّله وكسر ما قبل الآخر ، كقولك : ضرب ، ودحرج . وقوله :

وَضُمَّ مَعْ هَمْزَةِ وَصْلٍ مَا يَلِي
سَاكِنَهُ وَثَانِيَ التَّا وَاقْبَلِ

يقول : فان كان أول الماضي همزة وصل ضمت هي وما يلي الساكن بعدها ، إذ لو اقتصر عليها وهي تزول في الوصل لم يدر إذا قلت : أقتدر واستخرج أفعل أمر هو أم فعل لم يسم فاعله ؟ وإن كان أوله تاءً ضمت وما بعدها ، كقولك : تعلم ، ونحو هل إذ لو اقتصر عليها لم يدر أمضارع هو أم / فعلٌ لم يسم فاعله . [٨٠ ظ]
وقوله :

وَبَابُ قِيلَ مَعَ بِيعَ سَامِ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ وَبِالإشْمَامِ

[وَمِثْلُهُ أُنْقِيدَ وَبابُ أُخْتِيرا
دونَ أُقِيمَ وَكَذا اسْتُخِيرا] (١)

يقول : إذا كان الماضي ثلاثياً معتل العين ، مثل : قال وباع ، فلك فيه ثلاث لغات : إحداها أن تقول : (قِيلَ وَبِيعَ) بالياء فيهما ، وهي أفصحها ، والثانية أن تقول : (قُولَ وبُوعَ) ، وهي أضعفها ، والثالثة أن يشم الأول الضم تنبيهاً على أن أصله الضم ، وهي فصيحةٌ . وقوله : « أُنْقِيدَ وبابُ أُخْتِيرا » ؛ لأنَّ أصل أختير أختير من (خِيْرَ) كبيع فجرى فيه ما جرى في قيل وبيع في اللغات الثلاث ، وكذلك أنقيد . وأما أقيم واستخير ، فأصل أقيم ، أقوم ، فليس قبل الواو ضمةٌ ، فيكون كقيل (٢) بل ساكنٌ ، وحكم ذلك أن تنقل حركة الواو أو الياء اليه ، فلا يجري فيه ذلك بل يكون مكسوراً لا غير . وقوله :

وَفي المُضارِعِ يُضَمُّ الأَوَّلُ
وَفَتْحُ قَبْلَ الآخِرِ المُعَوَّلُ

يعني فان كان الفعل مضارعاً ضممت أوله وفتحت ما قبل آخره ، وإنما قال : « وَفتحُ قبلَ الآخِرِ المعَوَّلُ » ؛ لأنه يحصل تبيينه فيما كان الأول منه مضموماً . ثم قال :

[اللازم والمتعدي من الافعال]

وَالمُتَعَدّي مالَهُ تَعَلُّقُ
كَالضربِ وَالقَتْلِ كَذاكَ حَقَّقُوا (٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، الوافية .
(٢) (كقيل) ساقطة من (ل) .
(٣) في الأصل : (حلقوا) وما اثبتناه عن (ل) .

معنى الفعل باعتبار خصوصه ، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر كالقرفصاء بالنسبة الى قعد . ثم قال :

[افعال القلوب]

ظَنَنْتُ مع حَسِبْتُ مع عَلِمْتُ
زَعَمْتُ مَعْ رَأيْتُ مَعْ وَجَدْتُ
[وَجُلُّ أفْعَالِ القُلُوبِ تَدْخُلُ
في مُبْتَدَأ وَخَبَرٍ فتَعْمَلُ] (١)
وتَكْشِفُ الحَدِيث كَشْفَ معنى
أقصَدُوا عِلْماً به أمْ ظَنّاً
خُصّتْ بأنْ تَلازَمَا بِشَرْط
كالأصْلِ لا كَمِثْلِ بَابِ يُعْطِي
وفي التأخُّرِ وَفِي التوَسُّطِ
يَجُوزُ الأعمالُ والالْغا فاضْبُطِ
وأنّها قَدْ عُلِّقَتْ باللامِ
والنَّفْيِ أيْضاً مَعَ الاسْتِفْهامِ
وبِضَمِيرَيْ فاعِلٍ مَفْعُولِ
مِثْلُ عَلِمْتُنِي عَلَى المَنْقُولِ
وقَدْ يجي ظَنَنْتُ كاتَّهَمْتُ
وقَدْ يجي عَلِمْتُهُ عَرَفْتُ

---

(١) البيت في الأصل مكانه أبيض ، وقد اثبته عن نسخة (ل) ، والوافية .

أَعْلَمْتُ مَعْ أَرَيْتُ لاَ أَظْنَنْتُ
وَلاَ أَخَلْتُ لاَ وَلاَ أَزْعَمْتُ

وَقَدْ يَجِي لِوَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ
وَجَاءَتِ الثَّلاَثُ فِي فِعْلَيْنِ

وَأَخْبَرُوا وَخَبَّرُوا وَحَدَّثُوا
وَأَنْبَأُوا وَنَبَّئُوا [مُسْتَحْدَثَ] (١)

أخذ يذكر المتعدي من الأفعال ، وحدّه بأنه الذي لا يعقل إلا بمتعلق ، كضرب وقتل وأكل وشرب ، فأنك إذا قطعت النظر عن التعلق لم يفهم ، ثم إن [كانَ] (٢) / المتعلق واحداً [٨١ و] كان متعدياً الى واحد ، وإن كان المتعلق اثنين كان متعدياً الى اثنين ، مثل (كسوتُ وأعطيتُ وعلمتُ وظننتُ) ، وليس في المعاني (٣) ما تتوقف عقليته على ثلاث متعلقات إلا أعلمت ورأيت ، وزاد الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت . وأما أخبر وخبّرَ وأنبأ ونبّأ وحدّث فقد أجريت مجرى أعلمت لموافقتها لها في ان ما علمته ففي النفس حديث عنه ، وإن كان المفعولان في معنى المصدر (٤) ؛ لأنه الحديث والنبأ والخبر فليس هو في التحقيق متعلقاً ، وإنما هو من

(١) (مستحدث) في (ل) وهي ساقطة من الأصل .

(٢) (كانَ) زيادة عن ل .

(٣) (في المعاني) : ساقطة من (ل) .

(٤) لقد تفرد ابن الحاجب في جعل هذه الأفعال : (أخبرَ وخبّر وأنبأ ونبّأ وحدّثَ) متعديةً الى مفعول به واحد وهو المفعول الأول ، أما المفعول الثاني والثالث فهما في معنى المصدر لدلالته على الحديث والنبؤ والخبر .

وَقَدْ يجِي أبصَرْتُهُ أبْصَرْتُ
وَقَدْ يجِي وَجدْتُهُ أصبتُ
فلا تَعَدّي بَعْدَ ذَا (١) الأثنين
لِفَقْدِ ذاكَ المُقْتَضِي الأمْرَيْنِ

/ هذه الأفعال التي تسمى أفعال القلوب ، تدخل على الجملة [٨١ ظ] الأسمية فتنصب الجزءين على المفعولية ؛ لأنهما متعلقاها على الحقيقة ؛ لأنهـا متعلق بالنسب ، ولا تكون نسبةٌ إلا من جزءين ، فلذلك أفتقرت الى جزءين ، وفائدتها الأعلام بما يخبر عنه أعلم هو أمْ ظن ؟ ولهذه الأفعال خصائص ، منها أنه إذا ذكر أحدهما فلابدَّ من الآخر ؛ لأنهما في المعنى كالمبتدأ والخبر ، لما بينهما من الربط بخلاف باب (أعطَى وكسا) ، فأنه لا ربط بين مفعوليها . ومنها أنها إذا توسطت بين مفعوليها أو تأخرت جاز إعمالها والغاؤها ، كقولك : زيدٌ علمت منطلق ، وزيداً علمت منطلقاً ، وزيدٌ منطلق علمت ، وزيداً منطلقاً علمت ، وإنما جاز الغاؤها لاستقلال الجزءين كلاماً بخلاف باب (اعطيتُ) ، ولم تلغ إذا قدمت على الأصح لقوتها بالتقديم . ومنها أنها تعلق مع لام الابتداء والنفي والاستفهام ، ومعنى تعليقها إبطال عملها ، لأن ما ذكر له صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيه ، يقول : علمت لزيد منطلق (٢) ، وعلمت ما زيدٌ قائماً ، وعلمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ والمعنى العلم بمضمون الجمل بعدها . ومنها أنه يجوز أن يكون فيها (٣) ضمير فاعلٍ ومفعول لشيءٍ واحدٍ ، كقولك :

(١) في الوافية : (مع ذَا) .
(٢) في ل : (قائم) .
(٣) (فيها ضميرٌ) ساقطة من ل :

علمتني مطلقاً وزأه عظيماً ، وفي غيرها يبــدل الثاني بلفظ النفس ، كقولك : (شتمتُ نفسِي ، وكرهتُ نفسِي) ، ولا تقول : (شتمتُنِي وكرهتُنِي) ، وقد جاء (فقدتُنِي وعدمتُنِي) : « وقَدْ تَجِي ظننتُ كاتهمتُ » يقول : وبعضها معنى آخر يتعدى به إلى مفعولٍ واحدٍ ، ثم ذكرها مفسرة ، وذكر أن معانيها لا تقتضي إلا التعلّق / بمعنىً واحدٍ ، فلذلك لم يتعدَّ إلاّ الى مفعولٍ واحدٍ : [٨٢ و] ثم قال :

[الأفعال النّاقصة]

كَانَ وَصَارَ ظَلَّ بَاتَ أَصْبَحَا
أَمْسَى وَأَضْحَى آضَ عَادَ فَرِحَا
غَدَا وَرَاحَ مَا فَتِي وَمَا بَرِحْ
مَاانْفَكَّ مَا زَالَ وَمَا دَامَ شُرِحَ
وَلَيْسَ أَيْضاً وتُسمَّى النَّاقِصَه
لِكَوْنِهَا عمَّا سوَاهَا نَاقِصَه
لأنَّهَا لِلنَّصْبِ ذُو افْتِقَارِ
وَغَيْرَهَا بِالرَّفْعِ ذُو اقْتِصَارِ

أخذ يذكر الأفعال الناقصة (١) وعددها من (كَانَ) إلى (لَيْسَ) وقوله : « تُسَمَّى الناقصة » يريد أن ذلك غلب عليها لقباً ؛ لأنها ناقصةٌ عن غيرها من الأفعال ؛ لأنَّ غيرها من الأفعال : يتم كلاماً بمرفوعه ، وهذه إن لم تذكر منصوبها مع مرفوعها لم يكن

(١) في الأصل : (الناصبة) ، وما اثبتناه عن (ك) .

كلاماً ، وهو معنى قوله : « لأنها للنصب ذو افتقار » يعني أنها مفتقرةٌ في كونها كلاماً إلى المنصوب ، وغيرها يصح أن يقتصر على المرفوع فيكون كلاماً . وقوله :

قَدْ قرَّرَتْ فَاعِلَهَا عَلَى صِفَهْ
أَوْ صَحَّحَ مَوْضُوعُهَا وَكَشَفَهْ

يعني أنَّ جميعها تدخل على الفاعل لتقييد تقريره على صفةٍ باعتبار موضوعها ، أي : باعتبار معناها فيكتسب الخبر حكم معناها .

ثم أخذ يذكر معانيها فقال :

فَكَانَ مَعْنَاهَا الثُّبُوتُ لِلْخَبَرْ
عَلَى انْقِطَاعٍ أَوْ دَوَامٍ اشْتَهَرْ
وَبِضَمِيرِ الشَّأْنِ أَوْ كَصَارَا
هَذِي مَعَانِي النَّفْسِ لاَ تُمَارَى
وَفِي التَّمَامِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى حَضَرْ
وَقَدْ تَجِي زَائِدَةً فِيمَا اشْتَهَرْ

يقول : (كَانَ) لها معانٍ : [منها] (١) ثبوت فاعلها على صفةٍ ، مثل كان زيدٌ قائماً ، واستعمالها في ذلك على معنيين : أحدهما دوام ذلك / كقوله : (وكانَ اللهُ سميعاً عليماً) (٢) ، [٨٢ ظ] ونحو ذلك . والثاني أنه على معنى حصل وانقطع ، مثل : (كانَ هذا الفقيرُ غنيّاً) . ومنها أن يكون فيها ضمير الشأنِ كقولك : كان زيدٌ قائمٌ ؛ أي : (كانَ الحديثُ زيدٌ قائمٌ) ؛

وجعلوها قسماً وإنْ كانت هي التي تقدَّمت ، لاختصاصها بأنَّ

---

(١) (منها) : زيادة للسياق بدليل ما بعدها .

(٢) سورة النساء الآية : ١٤٨ .

اسمها ضمير شأنٍ ، وأنَّ خبرها لا يكون إلاَّ جملةً ، لأنه خبرٌ عن ضميرٍ بمعنى الجملة ، وأن الجملة التي تقع خبراً مستغنيةٌ عن الضمير ، لأنها في المعنى : هو الحدث المخبر عنه . ومنها أنها تكون بمعنى صار ، كقوله (١) :

٢٠ ـ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بيوضها

أي : صارت ، لأنَّ البيوض لا تكون فراخاً إلاَّ على معنى صارت فهذه معانيها إذا كانت ناقصةً . وتكون تامةً بمعنى (حضرَ ووجد) ، كقوله : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) (٢) . وتكون زائدةً كقوله :

٢١ ـ . . . . . . عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ (٣)

وقوله تعالى : (لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) (٤) ، يتوجه على

---

(١) البيت لابن أحمر آخر أربعة أبيات ذكرها البغدادي ، وتمامه :
«بتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحُزْنِ . . . الخ» ،
وذكره المصنف شاهداً على أن كان بمعنى صار ، أي صارت فراخاً بيوضها ، وهو من شواهد المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ٩٨/٧ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧٠٤ ، الأشموني ١ / ٢٢١ ، الخزانة ٤ / ٣١ ، التوطئة ص ٢١٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٠ .

(٣) هذا عجز بيتٍ لم يعرف قائله ، وصدره : (جِيَادُ بَنِي أبي بكرٍ تَسَامَى) ، وقد أورده المصنف على زيادة كان بين الجار والمجرور ، وهو من شواهد المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ٧ / ٩٨ ، شرح الاشموني ١ / ٢٤١ ، الهداية في النحو لأبي حيان ص ٧٣ ، الهمع ٢ / ٤١ ، الخزانة ٤ / ٣٣ .

(٤) سورة ق الآية : ٣٧ .

ما ذكر من معانيها . وقوله :

وَصارَ لِانتِقالهِ وأصبَحَا
أمسَى وأضحَى لإقترانٍ وَضحَا
ولإنتِقالٍ وبمعنَى دَخَلاَ
فاعِلُها في وقتِها وحَصَلاَ
ظَلَّ وَباتَ لاقتِرانٍ جُعِلاَ
وَجاءَتا كَصارَ فيمَا انتَقَلاَ
[وَمَا فتِي مَا زَالَ ثمَّ مَا بَرِحْ
مَا انفَكَّ لِلدَّوامِ مِنْ حَيثُ صَلَحْ](١)
مَا دامَ ظَرْفٌ جاءَ لِلتَّوقِيتِ
بِمدَّةِ الخبَرِ في الثُّبُوتِ
مِنْ ثمَّ يَحْتَاجُ إلىَ كَلاَمِ
كَسَائِرِ الظُّرُوفِ في الأعلاَمِ

أي معنى (صارَ) الانتقال ، وهي في ذلك على استعمالين : أحدهما (صارَ الغنيُّ فقيراً) ، و (الطينُ خزفاً) ، والثاني (صارَ زيدٌ الى عمروٍ) ولأصبحَ وأمسَى وأضحَى) على ثلاثة معان : أحدها اقترانُ مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة . والثاني / بمعنى [٨٣ و] (صارَ) . والثالث تامة بمعنى أن فاعلها دخل في الوقت الخاص ، كقولك : أصبحنا وأمسينا . و (ظلَّ وباتَ) على معنيين : أحدهما اقتران مضمون الجملة بوقتها ، فظل للنهار ، وبات لليل ، والثاني بمعنى (صارَ) كقوله : (ظَلَّ وَجهُهُ مسوَدّاً) (٢) . وما فتي

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل ، والوافية .
(٢) سورة النحل الآية : ٥٨ .

وما برح وما انفك (وما زال) لأستمرار خبرها لفاعله مذ قبله ، ولدخول النفي فيهـا على النفي جرت مجرى (كانَ) في كونهـا للأثبات :

و (ما دامَ) ظرفٌ لتوقيت أمرٍ بمدة خبرها لفاعله ، تقول : (أكرمكَ ما دامَ زيدٌ أميراً) ، ومن ثم احتاج الى كلامٍ ، لأنه ظرفٌ مما يقع فيه .

وَجَوَّزُوا فِي الكُلِّ تقديمَ الخَبَرْ
إلاَّ الَّذِي أَوَّلُهُ مَا مُسْتَطَرْ
وَلابنِ كَيْسَانَ جَوَازٌ فِيهَا
إلاَّ بِمَا دَامَ فَمُسْتَثْنِيهَا
وَلَيْسَ قَدْ جاءتْ عَلَى الخِلافْ
وَ (لَيْسَ مَصْرُوفاً) دَليلٌ خافِ

يقول : يجوز في الباب كله تقديم الخبر عليها نفسها إلاَّ في أوله (ما) ، فلا تقول : قائماً ما فتيء زيدٌ ، وكذلك أخواتها ، ولا قائماً ما دام زيدٌ ، وجوّزَ ابن كيسان (١) تقديم الخبر على الجميع (٢) إلاَّ فيما دام فإنه استثناها ، ورأى أنَّ غير ما دام أنها لمَّا صارت للأثبات أجريت مجرى (كان) ، وليس بشيءٍ . وأما (ما دامَ) فما مصدرية ولا يتقدم ما في حيز المصدرية عليها ، فلذلك كان المنع إجماعاً ، واختلفوا في (ليسَ) ، فنهم من ألحقهـا بكان ، لكونها

(١) هو محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان النحوي ، (ت ٢٩٩ هـ) على الأرجح : ترجمته في نزهة الألباء ص ١٦٢ ، بغية الوعاة ١٨/١ .

(٢) رأي ابن كيسان مذكور في ابن يعيش ٧ / ١١٣ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧١١ ، شرح الأشموني ١ / ٢٣٣ .

فعلاً محققاً . ومنهم من ألحقها بما فيء : لأن معناها النفي ، واستدل من ألحقها بـ (كان) بقوله : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) (١) ، ووجه الاستدلال بأنْ (يومَ يأتيهم) معمولٌ / لـ (مصروفاً) وما قدم من معمولٍ يصحُّ أن يقع فيه [٨٣ظ] العامل ، لأنه فرعه ، وقوله : ، دليلٌ خافٍ ، لأنّ دليل (يأتيهم) ظرفٌ فمن الجائز أن يكون إنما جوّز تقديمه لا تساعهم في الظروف فلا يلزم تقديم غير الظرف .

[افعال المقاربة]

مَا كَانَ مِنْهَا لِيَدُنُوِ فِي الرَّجَا
أَوْ لِحُصُولٍ أَوْ لأَخْذٍ فِيهِ جَا
فَكُلُّهَا تُضَافُ لِلْمُقَارَبَهْ
فَلِلرَّجَا أَتَى عَسَى مَا جَانَبَهْ
عَسَيْتُ أَنْ أَخْرُجَ مَعْ عَسَى أَنْ
أَخْرُجَ وَالفَصِيحُ أَنْ مُعَايَنْ
وَلِلْحُصُولِ كَادَ جَعْفَرٌ يَجِي
بِغَيْرِ (أَنْ) عَلَى الفَصِيحِ بَلْتَجِي
وَفِي دُخُولِ النَّفْيِ كَالأَفْعَالِ
عَلَى أَصَحِّهَا وَلاَ تُبَالِي
وَعَكْسُهَا قِيلَ وَقِيلَ المَاضِي
عَكْسٌ وَفِي الغَيْرِ قِيَاسٌ مَاضِي

---

(١) سورة هود الآية : ٨ .

تَمَسُّكاً بِقَوْلِـهِ مَا كَادُوا
وَلَمْ يَكُدْ وَكُلُّهُمْ أجَادُوا
وَثَالِثٌ جَعَلَ ثُمَّ طَفِقَـا
كَرَبَ ثُمَّ أخَذَ المُحَقَّقَا

أخذ يذكر أفعال المقاربة ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم يدلُّ على المقاربة على سبيل الرجا ، وهي عسى ، تقول : عسى الله أن يشفي مريضك ، يريد ان قرب شفائه مرجوٌّ من الله ، وقسمٌ على المقـاربة على الحصول ، كقولك : كادت الشمس تغرب ، يريد : (أنَّ قُرْبَ غروبِها قد حصلَ) ، وقسمٌ يدلُّ على المقاربة على سبيل الأخذ فيه ، وهي ما سواهما ، كقولك : أخذ زيدٌ يقول ، وجعل وطفـق وكرب ، واوشـك ، تقول : عسيت أن اخرج وعسى أن نخرج ، والفصيح ان تأتي بأن ، وتقوله : كاد زيدٌ يجيء ، والفصيح ان لا تأتي بأن . والصحيح أن النفي إذا دخـل على (كاد) وكان / معها كسائر الأفعال في انتفاء ذلك المعنى ، فيكون معنى [٨٤و] : (ما كادَ) ما قارب ، وهـذا معلومٌ من لغتهم في سائر الأفعال ، فيجب ان تجرى (كادَ) مجراها ، فإن جاء شيءٌ على هذه القاعدة المعلومة وجب تأويله ، وقال قومٌ : إنَّ (كادَ) عكس الأفعال إثباتها نفي ونفيها (١) إثباتٌ (٢) ، وتمسكوا في الاثبـات أنك إذا

(١) (ونفيها اثبات) : ساقطة من (ل) .

(٢) لقد ناقش ابن الحاجب هذه المسألة مناقشة واسعة وذكر اراء النحاة وناقشها ، وبين أنَّ (كاد) كبقية الأفعال لا تختلف عنها في شيء ، ذكر ذلك في كتـابه الايضاح ص ٧١٥ ـ ٧١٩ ، وما ذكره بن كمال باشا في تحقيق معنى (كاد) لا يرقى الى ما ذكره ابن الحاجب=

قلت : كاد زيدٌ يقوم فمعناه : (مَا قامَ) ، وإن قلت : يكاد يقوم فمعناه : (ما يقومُ) ، وتمسكوا في نفي الماضي بمثل قوله تعالى : (فذبحُوهَا ومَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (١) ، وفي نفي المستقبل بما روي عمن أخذ من ذي الرمة وعابه في قوله (٢) :

٢٢- لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يبْرَحُ

وما ذاك إلا لما فيه من اثباته زوال الهوى ، وقال قومٌ : أمَّا في نفي الماضي فعكس الأفعال ، وأما في نفي المستقبل فكالأفعال تمسكاً بقوله : (وَمَا كادُوا يَفْعَلُونَ) ، وبقوله : (إذَا أخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) (٣) ، فانَّ المعنى لم يقارب رؤيتها ، وهو

= فكانت اكثر مناقشاته في دلالة معنى الآيات وأقوال العلماء فيها ، ولم يشر الى ما ذكره ابن الحاجب في ايضاحه ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية العدد الخامس ص ٣٢٥ - ٣٤٢ .

(١) سورة البقرة الآية : ٧١ .

(٢) وتمام البيت (إذَا غيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّينَ) ، يقال : إن ذا الرمة لمَّا أنشد هذا البيت انكره عليه عبد الله بن شبرمة فقال له : قد برح ياذا الرمة ، ففكر ساعةً ثم قال : (إذا غيَّرَ النَّأي المحبينَ لَمْ أجد) ولكن قول ذي الرمة صحيحٌ مثل قوله تعالى : (إذا اخرجَ يَدَهُ لم يكد يراها) وقد وضح المصنف دلالة البيت . والبيت في ديوانه ص ٢٠ ، أمالي المرتضى ١ / ٣٣٢ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧١٩ ، اللسان مادة (رسس) ، شواهد التوضيح ص ٨٠ ، الأشموني ١ / ٢٦٨ ، الخزانة ٤ / ٧٤ .

(٣) سورة النور الآية : ٤٠ .

أبلغ من نفي الرؤية ، فلا يستقيم أن يكون ذلك [بعدَ](١) قوله (يَغْشَاهُ مَوْجٌ) من قوله : (مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فوقَ بَعْضٍ) (٢) إلا على ما ذكر من نفي مقاربة الرؤية ، وقد أجيب عن قولهم : كاد يفعل ويكاد أنه يفعل ، إنه لأثبات مقاربة الفعل ، وهو معنى (كادَ) على قياس الأفعال ، ويلزم إذا لم يصدر إلا لمقاربة نفي الفعل ، لا أنه موضوع لنفي الفعل ، وعن قوله : (ومَا كادُوا يَفْعَلُونَ) أنهم كان حالهم قبل الذبح في التعنت حال من يقارب أن يفعل فالإخبار عن مقاربة للذبح قبل الذبح عند ذلك التعنت ، والإخبار عن الذبح / بعد ذلك ، أي فذبحوها وما [٨٤ ظ] كانوا قبل ذلك يقاربون أن يفعلوا ، وأما بيت ذي الرمة فإنما عابه من رأيه ذلك الرأي المتقدم ، وهو عند كلٍّ محققٍ على الاستقامة ، أي إذا غير التهجير المحبين لم يقارب هو أي التغيير ، وهو ابلغ من نفي التغيير . وقوله :

وَهَــذِهِ كَكَادَ ثُمَّ أَوْشَكَا

كَكَادَ مَعْ عَسَى بِهَا قَدْ سَاكَا

يقول : إنَّ جعل وطفق وكرب وأخذ استعمل ككاد ، يقول : (جَعَلَ يقولُ) ، و (طَفِقَ يفعلُ) ، و (كَرَبَ يفعلُ) ، و (أوْشَكَ) يستعمل (كَكَادَ) ويستعمل (كَعَسَى) في مذهبيها ، تقول : أوشك زيدٌ يفعل ، واوشك زيدٌ أن يفعل : ثم قال :

---

(١) (بعدَ) زيادة من (ل) .

(٢) سورة النور الآية : ٤٠ .

[فعلا التعجب]

وَأنشأُوا بِبَعْضِهَا تَعَجُّبَا
لأجْلِهِ صَارَ عَلَيْهَا لَقَبَا
وَصِيغَتَاهُ جَاءَتَا مَا أفْعَلَهْ
أفْعِلْ بِهِ كِلْتَا هُمَا مُحَصَّلَهْ
وَالأمْرُ فِيهِمَا كَأمْرِ أفْعَلِ
مَنْعًا وَتَجْوِيزًا وَفِي التَّوَصُّلِ
وَالْتَزَمُوا صُورَتَهُ وَقَدْ فُصِلْ
بِالظَّرْفِ فِي مَا المَازِنِي كَمَا نُقِلْ
وَمَا ابْتِدَا عَنْ سِيبَوَيْهِ نَكِرَهْ
وَيَجْعَلُ الأفْعَالَ بَعْدُ خَبَرَهْ
مَوْصُولَةٌ بِالفِعْلِ عِنْدَ الأخْفَشِ
قَدْ حُذِفَتْ أخْبَارُهَا وَمَا خَشِي
وَقُلْ بِهِ عَنْ سِيبَوَيْهِ فَاعِلُ
وَصِيغَةُ الأمْرِ كَمَاضٍ جَاعِلُ
وَعِنْدَ الأخْفَشِ قُلْ مَفْعُولُ
وَالبَابُ جِنْهَيْنِ لَهَا مَنْقُولُ
زَائِدَةٌ كَمِثْلِهَا فِي الفَاعِلِ
وَلِلتَّعَدِّي وَهوَ قَوْلُ فَاضِلِ
فَيَقْتَضِي أفْعِلْ ضَمِيراً رَفْعَا
لابُدَّ مِنْهُ بِاسْتِتَارٍ قَطْعَا

/ أخذ يذكر فعلي التعجب ، وهو ما وضع لإنشاء التعجب ، [٨٥و] وهما صيغتان ، ما أفعله وأفعل به ، لا يبنيان إلاّ مما يبنى منه أفعل التفضيل ، ويتوصل فيهما كما يتوصل في أفعل التفضيل ، فيقال : ما اشدَّ استخراج زيدٍ ! وأشدد باستخراج زيدٍ ! ولا يتصرف فيهما بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ ، وقد أجاز الجرمي (١) الفصل بالظرف (٢) في (ما) ، وينصر ذلك قولهم : ما أحسن بالرجل ان يصدق (٣) ! وما عند سيبويه نكرةٌ (٤) مبتدأ وما بعده خبره ، كقولهم : (أمرٌ بعدَهُ ا) ، (وَشرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ) ثم خص بالتعجب .

وعند الأخفش موصولةٌ بالفعل ، مبتدأ محذوف الخبر ، أي : الذي أحسن زيداً شيءٌ ! . و (بهِ) (٥) في (أفعِلْ بهِ) عند

(١) هو صالح بن اسحاق مولى لجزم بن زبان ، وجرم من قبائل اليمن . أخذ النحو عن الأخفش ، واللغة عن أبي عبيدة . (ت ٢٢٥ هـ) . أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ، بغية الوعاة ٢ / ٨ ، ٩ .

(٢) قال المصنف : أجاز المازني الفصل بالظرف في (ما) شرح الكافية ص ١١٦ .

(٣) الشارح ذكر الفصل بالظرف ، ومثل بالجار والمجرور ، وكذلك فعل في شرح الايضاح ص ٧٣٥ ، ودفعه إلى ذلك ان الجار والمجرور يعامل معاملة الظرف ، وقد ذكر ابن يعيش رأي الجرمي ، ومثل بالظرف والجار والمجرور بقوله : (ما أحسنَ اليومَ زيداً وما اجملَ في الدار بكراً) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣٥١ .

(٥) الباء والضمير فاعل لفعل التعجب ، وهذا رأي البصريين وسيبويه ، (لأن تأدية المعنى بلفظين اوسع من قصره على لفظ واحد) —

سيبويه فاعلٌ ، وصيغة الأمر بمعنى الماضي في الأصل ، كأنه احْسنَ زيدٌ ، ثمْ لمَّا قصد التعجب غير الماضي الى صيغة الأمر ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك تعسفٌ ، واسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الأصل امرٌ لكل أحدٍ بأن يجعل (زيداً كريماً) ، أي بأن يصفه (بالكرمِ) ، والباء زائدةٌ مثلها في (ألقَى بيدهِ) ، او للتعدي كأنَّ الأصل من أكرم زيدٌ ، أي : (صارَ ذا كرمٍ) ، ثمَّ جيء بالباء للتعدي ، فصار بمعنى (أكرِمْ بزيدٍ) ، أي : صيره ذا كرمٍ ، وعلى هذين التقديرين يكون في افعل ضمير الفاعل مستَتِراً لايتغير (١) لأنه بعد استعمالهم إيَّاه للتعجب صار كالامثال التي لا تتغير . ثم قال :

[افعال المدح والذم]

وَأنْشَأوا مَدْحاً بِهَا وَذَمَّا
فِي بَعْضِهَا صَارَتْ بِهِ تُسَمَّى
فَنِعْمَ مَدْحٌ بِئْسَ ذَمٌّ
وَفي الْبَاقِ فِيهِمَا جَا الحُكْمُ
/ فَاعِلُهَا بِاللَّامِ جَاءَ مَعْرِفَهْ
أوْ قَدْ اضافُوهُ إلى تِلْكَ الصِّفَهْ [٨٥ظ]
أوْ مُضْمَرٌ مُمَيَّزٌ بِنَكِرَهْ
أوْ مَا بِمَعْنَى شَيءٍ المُقَدَّرهْ

= شرح المفصل لأبن يعيش ٧ / ١٤٨ .

(١) في ل : (لأنَّهُ يتغيَّر) .

وبَعْدَ ذاكَ اسمٌ هُوَ المَخصُوصُ
بِالمَدْحِ والذمِّ بهِ التَلْخِيصُ
قِيلَ ابتَدا والفِعْلُ قَبْلُ خبَرُ
او خبَرٌ والأبتداءُ مُضْمَرُ

أخذ يذكر افعال المدح والذم ، وهو ما وضع لإنشاء مدحٍ او ذمٍ ، والشرط في (نِعمَ وبِئسَ) ان يكون الفاعل معرفاً باللام ، او مضافاً الى المعرف به ، او مضمراً مميزاً بنكرةٍ منصوبةٍ أو بما ، كقولك : نعم الرجل ، ونعم صاحب الرجل ، ونعم رجلاً [ونعم ما يفعل الرجلُ] (١) ، وبعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ ، هو المخصوص بالمدح او الذم ، كقولك : نعم الرجل زيدٌ ، وكذلك الآخران ، وهو خبر مبتدأ محذوفٍ أي هو زيدٌ ، أو مبتدأ وخبره ما تقدمه ، كأنّ اصله (زيدٌ نعمَ الرجل) ، وليس (الرجلُ) في قولهم : (نعمَ الرجلُ) لمعهودٍ وجودي معين ، وإنما هو لواحدٍ مبهمٍ في الوجود مطابق لمعهودٍ ذهني ، كأنهم قصدوا إلى الابهام أوّلاً ، ليعظم وقعه في النفوس ، وتتشوق النفوس إلى تفسيره ، ثم فسروه ، وكذلك إذا قيل نعم غلام الرجل ، ونعم رجلاً ، فإنه مضمرٌ مبهمٌ يرمى به من غير قصدٍ الى متقدمٍ ذكره ، ثم يفسره جنسه بالتمييز ، فيصير مثل قولك : (نعمَ الرجلُ) ، ثم يفسر كما يفسر (الرجلُ) ونحو بالمخصوص ، ولا يستقيم ان يكون للعموم كما يقوله : كثير من النحويين ، وهو من غلطهم الواضح ، وكيف يستقيم ان يكون للعموم وهو يفسر / بالواحد في قولك : نعم الرجل زيدٌ ؟ ! وقد [٨٦ و] نصّ سيبويه في غير موضعٍ على ان (زيداً) في قولك : (نعمَ

(١) (ولنعم ما يفعلُ الرجلُ) : زيادة يقتضيها المعنى .

الرجلُ زيدٌ) تفسيرٌ للرجل ، وأنه لا يستقيم ان يكون لغيره : وقوله :

وهوَ طِباقُ فاعلٍ قدْ حَصَلاَ
وأوّلُوا القومَ بِساءَ مَثَلاَ
لأنَّ ساءَ عِنْدَهُمْ كَبِئْسَا
فأوَّلُوا مَا خَالَفَ المَقِيسَا
قدْ يُحْذَفُ المَقْصُودُ وهو القَصْدُ
مَعْنىً وفي التنزيلِ نِعْمَ العَبْدُ

يقول : إنَّ المخصوص لابدَّ ان يكون مطابقاً للفاعل باتفاق ، وهـذا يوضِّح انه ليس للعموم ، فان كان مفرداً كان المخصوص مفرداً ، وكذلك إذا ثني الجمع . ولمَّا كان المخصوص لابدَّ ان يكون مطابقاً للفاعل ، وجب تأويل ما جاء على خلافه في الظاهر ، مثل قوله : (سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) (١) ، لأن الفاعل ضميرٌ بمعنى (مثل) ، والمخصوص بالذمِّ : (القومُ) ، وهو غير مطابق في الظاهر ، وتأويله ان ساء مثلاً مثل القوم ، فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لمَّا كان ذلك معلوماً من لغتهم ، و (سَاءَ) ههنا بمعنى (بِئْسَ) فحكمها حكمها ، وقد يستعمل في غير ذلك كقوله : ساءني ما فعلت ، وقوله : « قَدْ يُحـذَفُ المخصوصُ وهو القصدُ » يقول : إن المخصوص قد يعلم فيجوز حذفه كقوله : (نِعْمَ العَبْدُ) (٢) ، بعد ان تقدم ذكر (أيوُّبَ) ، فيعلم ان المراد نعم العبد ايوب ، وقوله : (وَالأرضَ فَرَشْنَاهَا

(١) سورة الأعراف الآية : ١٧٧ .
(٢) سورة ص الآية : ٤٤ .

فنِعْمَ المَاهِـدُونَ) (١) فيعلم أن المراد : (فنِعْمَ الماهِـدونَ نحنُ) . وقوله :

وَحَبَّـذَا مُنَاسِبٌ لِنِعْمَـا فَاعِـلُهُ ذَا مُفْرَدٌ مُعَمَّـا
/ وَبَعْدَهُ مَخْصُوصُهُ وَأعْرِبَا
إعْرَابَ مَخْصُوصٍ لنعمَ ذهَبَا [٨٦ظ]

يقول : و (حبَّـذَا) مما يناسب (نعمَ) في المدح والأبهـام والتفسير إلا أنَّ فاعله لا يكون إلاَّ لفظ (ذا) لا يتغير في تثنية ولا جمعٍ ولا غيره ، وهو في الأبهام والأفراد كالضمير في (نِعمَ) إلاَّ أن ضمير (نعمَ) لابدَّ أن يفسر بأسم جنسٍ مطـابقٍ للضمير في المعنى كقولك : نعم رجلاً ، ونعم رجلين ، ونعم رجالاً ، و (ذا) في حبذ لئلا يلزم فيه ذلـك ، واستغنوا بالمخصوص عن تفسيره ولم يستغنوا بالمخصوص في (نعمَ) لئلاَّ يؤدي إلى التباس المخصوص بالفاعـل في كثيرٍ من الصور ألا ترى أنـك لو قلت نعم السلطـان وجوَّزت الأضمار في نعم من غير تفسيرٍ لم يدر الفاعـل السلطان أم المخصوص بالمدح ، بخلاف حبذا ، وإن (ذا) مؤذنٌ بأنه الفاعل ، وإعراب مخصوص حبذا مخصوص نعم . وقوله :

وَقَدْ يَجِي مِنْ قَبْلِهِ حَالٌ عَلَى
طِبَاقِ مَخْصُوصٍ وَتَمْيِيزٍ جَلاَ

يريد نحو قولك : حبذا (٢) عالماً زيدٌ ، وحبذا رجلاً زيدٌ . ثم قال :

---

(١) سورة الذاريات الآية : ٤٨ .

(٢) يجوز ان يتقدم التميز على المخصوص بالمدح والذم ويجوز ان يتأخر عنه . انظر شرح الأشموني على الألفية ٣ / ٤٣ .

ا

[قسم الحروف]

[حروف الجر]

مَا يُفْضِي بِالأَفعَالِ مَعْنىً فَادْرِ
لِمَا يَلِيهِ فَهوَ حَرْفُ جَرٌ
مِنْ وَإِلَى حَتَّى وَفِي ثمَّ البَا
ثمَّ عَلَى وَاللاَّمُ ثمَّ رُبَّا
وَوَاوُهَا وَالوَاوُ وَالبَا قَسَمَا
وَالكَافُ ثمَّ مُذْ وَمُنْذُ فَاعْلَمَا
وَبَعْدَ حَاشَا وَخَلاَ ثمَّ عَدَا
فَمِنْ لِبَعْضٍ أَو بَيَانٍ وَابْتِدَا
وَلِزِيَادَةٍ بِغَيْرِ مُوجَبِ
وَعَمَّمَ الكُوفِي بِغَيْرِ مُوجَبِ
قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرَ الدَّلِيلُ
لَهُمْ وَعِنْدَنَا لَهُ تَأْوِيلُ
/ إِلَى وَحَتَّى لِانْتِهَاءٍ ثمَّ مَعْ
ظُهُورِ مَعْنَاهَا بِحَتَّى مُسْتَمَعْ [٨٧و]
يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ عِنْدَ الفُضَلاَ
وَفِي لِظَرْفٍ وَيَكُونُ كَعَلَى
وَالبَاءُ لِلإِلْصَاقِ وَاسْتِعَانَة
وَلِلْمُصَاحَبَةِ وَالتَّعْدِيَة

وَقَابَلَتْ وَمِثْلُ فِي وَزَائِدَهْ
فِي غَيْرِ مُوجَبٍ أَتَتْ كَالْعَائِدَهْ
بِحَسْبِكَ الْعِلْمُ وَالْفَتَى بِيَدِهْ
لَيْسَ قِيَاساً بَلْ سَمَاعَ مُسْنِدِهْ
وَاللَّامُ لِاخْتِصَاصِهَا وَزَائِدَهْ
وَقَدْ تَجِي فِي قَسَمٍ لِفَائِدَهْ
وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ لَا تُؤَخَّرُ
مَجْرُورُهَا بِصِيغَةٍ مُنَكَّرُ
وَقَدْ يَجِيءُ مُضْمَراً مُمَيَّزَا
وَطَابَقَ الْكُوفِي بِهِ الْمُمَيَّزَا
وَإِنْ أَتَتْ مَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمَلْ
وَفِعْلُهَا مَاضٍ وَحَذْفُهَا الْعَمَلْ
وَوَاوُ رُبَّ مِثْلُ رُبَّ قُدِّرَتْ
وَقِيلَ بَعْدَ الْوَاوِ رُبَّ أُضْمِرَتْ
وَاحْذِفْ بِوَاوِ الْقَسَمِ الْأَفْعَالَا
وَجَانِبِ الضَّمِيرَ وَالسُّؤَالَا
كَذَلِكَ التَّاءُ وَخُصَّتْ بِاللهْ
وَالْبَاءُ عَمَّتْ لِلْجَمِيعِ كُلِّهْ
يُجَابُ بِاللَّامِ وَإِنَّ مُثْبَتَا
وَبِحُرُوفِ النَّفْيِ إِنْ نَفْيٌ أَتَى
وَالْحَذْفُ عِنْدَ مَا يَدُلُّ مُرْتَضَى
وَهَكَذَا إِذَا أَتَى مُعْتَرِضَا

وَ (عَنْ) تَجَاوُزٌ (عَلى) اسْتِعْلاءَ
وَعِنْدَ حَرْفِ الجرِّ قُلْ أسماءُ
وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ (ثُمَّ) زَائِدَهْ
وَاسمٌ لِحَرْفِ الجَرِّ وَهيَ القَاعِدَهْ
(مُنْذُ) وَ (مُذْ) للإبْتِدَا فِي المَاضِي
وَالظَّرْفُ فِي الحَاضِرِ عَنْ تَرَاضِي

لمَّا فرغ من قسم الفعل شرع في قسم الحرف ، وابتدأ بحروف الجرِّ وحدها بأنَّه الَّذي يفضي بالفعل أو معناه إلى ما يليه كقولك : مررت بزيدٍ ، فالباءُ / أوصلت (١) معنى (المرورِ) الى زيدٍ على [٨٧ ظ] سبيل الألصاق ، وخرجت من البصرة ، فمن أوصلت معنى (الخروج) إلى البصرة على سبيل الابتداء ، ولذلك سميت حروف الجرّ ، لأنها جرت معنى الفعل إلى الأسم (٢) ، فهي في هذا المعنى سواءٌ ، وإن اختلفت بها وجوه الأفضاء ، ثم عددها ، ثم أخذ يذكر معانيها واحداً واحداً .

فمن لبعضٍ وبيانٍ وابتداءٍ ، فتعرف المبعضة بأنك لو قدرت موضعها بعضاً استقام كقولك : أخذت من الدراهم ، والتي للبيان تعرفها بألها في معنى الصفةَ لما قبلها كقوله [تعالى] (٣) (فَأجْتَنِبُوا

(١) قال المصنف : الجرّ علم الإضافة ، ولا يكون الجرُّ إلاَّ دليلاً عليها كقولك : غلام زيدٍ ومررت بزيدٍ ، وعلى هذا يكون المجرور بحرف الجرّ عنده من الاضافة ، وعلل ذلك بقوله : « الذي يفضي بالفعل أو معناه إلى ما يليه » .
(٢) في ل : (إلى ما يليها) .
(٣) (تعالى) : زيادة من (ل) .

الرِّجْسَ من الأوثان) (١) ، الذي هو وثنٌ . والتي لا بتداء الغاية تعرفها بأنها التي تصلح قبالتهـا (إلى) ، كقولـك : خرجت من البصرة ، لأنه يصلح أن تقول إلى بغداد ونحوه ، وقد يكون المبتـدأ بذكره هو المقصود بسياق الكلام حتى يبعد لذلك قصد الغاية ، كقوله : (أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ) ، كما ان الغاية قـد يكون هو المقصود حتى يبعد لك قصد الأبتداء ، مثل : (فَفِرُّوا إلى اللهِ) (٢) والزائدة تعرف بأنك لو حذفتها لكان المعنى الأصلي على حاله ، ولا يفوت بحذفها سوى التأكيد ، كقوله : ما جاءني من أحـدٍ ، وهي مختصة عند البصريين بغير الواجب ، وجوَّز الكوفيون والأخفش في زيادتها في الواجب (٣) أيضاً ، واستشهد بقوله : قد كان من مطر ، وتأويله عند البصريين قد كان شيءٌ من مطر ؛ وأما استشهادهم بقوله : (يَغْفِرْ لَكُمْ من ذُنوبِكُمْ) (٤) ، فضعيفٌ .

قوله : « إلى وحَتَّى لانتهاء ثمَّ مَعْ » يقول : (٥) إلى وحتى لانتهاء / الغاية إلاَّ أنَّ (حَتَّى) تفيد معنى (مَعَ) ، أي : [٨٨و] يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف (إلى) ، فإذا قلت : قدم الحاج حتى المشاة ، فكأنك قلت : (معَ المشاةِ) . و (إلى) لايدخل ما بعدها فيما قبلها في الظاهر ، وقيل يدخل ، وقيل إن كان من جنس

---

(١) سورة الحج الآية : ٣٠ .

(٢) سورة الذاريات الآية ٥٠ . وتمامها (إنِّي لَـكُمْ مِنْـهُ نَذِيرٌ مبينٌ) .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٧ .

(٤) سورة نوح الآية : ٤ .

(٥) في الأصل (إنْ) وهو وهم .

ما قبله دخل وإلا لم يدخل ، وعلى الظاهر فإنما دخل قوله : (إِلَى المَرَافِقِ) و (إِلَى الكَعْبَيْنِ) (١) ببيان ذلك من النبي - عليه السلام - بالفعل (٢) ، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله . وقوله : « يختصُ بالظاهرِ عندَ الفُضَلاءِ » :

يقول : إنَّ (حتى) لا تدخل إلاَّ على أسمٍ ظاهر ، لا يقال (حتَّاهُ) كما يقال (اليهِ) خلافاً للمبرد .

وَ (في) معناها الظرفية كقولك : جلست في المسجد ، وتكون كعلى ، كقوله تعالى : (وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) (٣)، أي : على . والباءُ للإلصاق كقولك : به داءٌ ، أي : التصق به ، والأستعانة كقولك : كتبت بالقلم ، والمصاحبة ، كقولك : اشتريت الفرس بسرجه ولجامه ، وللتعدية ، كقولك : خرجت به بمعنى : أخرجته ، وللمقابلة ، كقولك : بعت هذا بهذا ، وبمعنى : (في) ، كقولك : ظننت به خيراً ، وزائدةٌ في غير الموجب قياساً ، كقولك : ما زيدٌ بقائمٍ ، وسماعاً في الموجب ، كقولك : ألقى بيده ، وبحسبك زيدٌ ، وهو معنى قوله : « بَلْ سَمَاعٌ مُسْنَدُ » . واللام للأختصاص ، كقولك : المال لزيدٍ ، وزائدةٌ ، كقوله : (رَدِفَ لَكُمْ) (٤) ، وقد يجيء في القسم فيما فيه معنى التعجب ، كقوله : (لِلهِ لا يُؤخَّرُ

---

(١) سورة المائدة الآية : ٦ .

(٢) في ل : (بالتعلم) .

(٣) سورة طه الآية : ٧١ .

(٤) سورة النمل الآية : ٧٢ . وقبلها (قُلْ عَسَى أن يكون ..... الخ) .

الأجلُ) (١) ، وهو معنى قوله : « وقد يجيء في قسمٍ لفائدة » .
و (رُبَّ) للتقليل لها صدر الكلام لما فيها من معنى إنشاء (القليلِ) ، ولمَّا كانت لتقليل نوعٍ من جنسٍ ، لزم مجرورها الصفة لتحقق النوع ، وقد يجيء مجرورها مضمراً غائباً / مفرداً مذكراً يرمى به من [٨٨ ظ] غير قصدٍ إلى معينٍ ،ثم تميز كاتميز ضمير (نعم) ، والكوفيون (٢) يطابقون به المميِّز ، فيقولون : ربها وربهم وربهن ، ويدخل عليها (ما) فتختصُّ بالجمل كأنهم قصدوا تقليل النسبة وفعلها لا يقدر إلا ماضياً ؛ لأن الإنشاءات متحققة ، وحذفه هو الفصيح ، فإذا قلت : ربَّ رجلٍ لقيت ، فلقيت : صفةٌ (لرجلٍ) ، ومتعلق (رُبَّ) محذوفٌ ، وواوُ ربَّ بمعنى (ربَّ) ، وقيل (ربَّ) مقدرةٌ بعدها ، ومجيئها أول الكلام يدل على أنها بمعنى (رُبَّ) ، وأجيب بأن واو العطف قد يأتي أول الكلام بتقديرِ معطوفٍ عليه ، وواو القسم مختصة بحذف الفعل وبالظاهر دون المضمر في غير السؤال ، وبالتاء مثلها ، وتختص بأسم الله ، والباء لا تختص بشيءٍ مما ذكر ، تقول : أقسمت بالله ، وبك لأفعلنَّ ، وبحياتك أخبرني ، وهو معنى قوله : « والباءُ عمَّتْ الجميعَ » .
وقوله : « يُجابُ باللامِ وإنَّ مُثْبتَا » يقول : إنَّ القسم

(١) المثل : موجود في شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٢١٦ ، شرح التصريح ٢ / ١١ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن (ربَّ) اسمٌ حملاً على (كم) ، لأن (كم) لعدد والتكثير ، (ورب) للعدد والتقليل ، وذهب البصريون الى أنَّ (رب) حرف جرٍّ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٨٣٢ .

يجاب في الإثبات باللّام ، و (إنَّ) تقول : والله لأفعلنَّ ، ولزيدٌ منطلقٌ ، وإنَّ زيداً منطلقٌ ، وفي النفي ، والله ما زيدٌ منطلقاً ، ولا أفعل ، وقوله : « والحلفُ عندما يدلُ مرتضًى » يقول : وقد يحذف الجواب إذا قامت قرينة عليه ، وكذلك إذا جاء معترضاً ، كقولك : زيدٌ قائمٌ والله ، وزيدٌ والله قائمٌ ، والمعترض من القسم والشرط هو الذي يأتي بعد الجملة التي هي في المعنى الجواب ، وإن لم يكن على صيغةٍ أو متوسطِ الجملة كما تقدم في التمثيل .

[قوله] (١) : « وَعنَ تجاوزٌ » وَ (عن) بمعنى : المجاوزة ، تقول : (رمَيْتُ عن القوسِ) ؛ لأنَّها تقذف عنها بالسّهم / [٨٩ و] ويتجاوز به عنها ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ؛ لأنه يجعل الجوع والعري متجاوزين عنه ، ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً بمعنى : جانبٍ ، كقولك : جلست من عن يمينه ، أي : من جانبها .

و (علَى) بمعنى الإستعلاء ، تقول : جلست على الحصير ، وإذا دخل عليها حرف الجر ، كانت اسماً بمعنى : فوق ، كقولك : قمت من على الحائط ، أي : من فوقه .

والكاف للتشبيه كقولك : الذي كزيدٍ أخوك ، وزائدة كقوله : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) ، ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً ، بمعنى : مثلٍ كقوله :

٢٣ - يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ (٣)

---

(١) (قوله) : زيادة من (ل) .

(٢) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٣) هذا عجز رجزٍ للعجاج وصدره : (بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ —

ومنذ ومذ تدخل على الزمن الماضي فتكون بمعنى (من) كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وعلى الحاضر فتكون بمعنى (في) كقولك : ما رأيته منذ يومنا ومذ شهرنا . والبصريون يخصون (من) بغير الزمان فلا يجيزون : ما رأيته من يوم الجمعة ، والكوفيون يجيزونه ، كقوله : (مِنْ أوَّلِ يَوْمٍ احقُّ أنْ تَقُومَ فيهِ) (١) : ثم قال :

[الحروف المشبهة بالفعل]

(إنَّ) وَ (أنَّ) وَ (كَأنَّ) (لَيْتَمَا)
(لَعَلَّ) (لَكِنَّ) أضْبُطْ إنْ رَأيْتَا
جَمِيعُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ
عَلَى نَقِيضٍ قَدْ مَضَى فِي الفِعْلِ
صَدْرُ الكَلاَمِ غَيْرَ أنَّ اسْتُعْمِلَتْ
وَإنْ أتَتْ (مَا) فَالفَصِيحُ الْغِيَتْ
وَهَيَّأتْ دُخُولَهَا عَلَى الجُمَلْ
فِعْلِيَّةً وَاسْمِيَّةً بِلاَ عَمَلْ

= جُمٌّ) ، الجم : التي ليست لها قرون ، المُنْهَمُّ : الذئب . وقد استدل المصنف بالبيت على اسمية الكاف البيت من شواهد : المفصل ص ١٥٧ ، ابن يعيش ٨ / ٤٤ التوطئة ص ٢٢٦ ، ايضاح المصنف ص ٧٨٠ ، الخزانة ٢ / ٢٢٥ .

(١) سورة التوبة الآية : ١٠٨ .

فإنْ باقٍ فيهِ معنى الجُمْلَهْ
وأنَّ مثلُ مصدرٍ في الجُمْلَهْ

لذاكَ فاكسرْ في مواضعِ الجُمَلْ
وإنْ يكنْ لمفردٍ فافتحْ وسَلْ

فكُسِرَتْ بدْأً وفي المقُولِ
وقَسَمٍ وصِلَةِ الموصُولِ

/ وفُتِحَتْ فاعلةً مفعُولَهْ
وفي خصُوصِ المبتدأ يجعلُونَهْ [٨٩ظ]

كَمِثْلِ لولا أنَّهُ مسكينُ
ومِثْلِ عندي أنَّهُ مغبُونُ

وبعدَ لوْ من حيثُ كانَ فاعلاً
وبعدَ كلِّ ما يجرُّ عاملاً

وبعدَ حيثُ حيثُ كانَ أصلاً
لموضعِ المفردِ وهوَ الأعلى

وإنْ يكنْ يحتمِلُ الوجهيْنِ
فأنتَ بالخيارِ في الأمرينِ

كمِثْلِ ما يأتيكَ مِنْ بعدِ إذا
أو بعدَ فاءٍ للجزا وبعدَ ذا

وعنهُ جازَ العطفُ في المكسُورهْ
بالرفعِ أيضاً حيثُ كانتْ صورَهْ

وما محوا في أنَّ بعدَ العِلْمِ
إذْ أصلُها مكسُورَةٌ في الحُكْمِ

وَشَرْطُ هَذَا الرَّفْعِ أَنْ يَمْضِيَ الخَبَرْ
وَخَالَفَ الكُوفِي بِغَيْرِ مُعْتَبَرْ
ثُمَّ المُبَرِّدُ يُجِيزُ مَثَلاً
إِنِّي وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ نَقْلاً
وَقَوْلُهُمْ : إِنِّي وَزَيْدٌ مُسْلِمُ
وَمِثْلُهُ وَالصَّابِئُونَ فَاعْلَمُوا
خَبَرُ إِنَّ قَدَّرُوا مُقَدَّمَا
فَقِسْ عَلَيْهِ مَا أَتَاكَ مُعْلَمَا
كَذَاكَ لَكِنَّ وَقُلْ لَكِنَّا
فِي الكَهْفِ لَكِنْ أَنَا اصْلُ يَعْنِي
وَادْخَلُوا اللَّامَ عَلَى المَكْسُورَةِ
لأَنَّهَا عَلَى ابْتِدَاءٍ جَاءَتِ
فِي خَبَرٍ أَوْ مَا عَلَيْهِ قُدِّمَا
أَوْ فِي اسْمِهَا بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا
وَخَفَّفُوا إِنَّ فَأَلْزَمُوهَا
لاَمَاً فَأَلْغَوْهَا وَأَعْمَلُوهَا
وَجَوَّزُوا مِنْ بَعْدِهَا فِعْلَ ابْتِدَا
وَأَطْلَقَ الكُوفِيُّ مَا قَدْ قُيِّدَا
/ وَخَفَّفُوا (أَنَّ) فَأَعْمَلُوهَا
فِي الثَّانِي تَقْدِيراً وَأَلْزَمُوهَا [٩٠و]
عِنْدَ دُخُولِهَا عَلَى الأَفْعَالِ
لِقَدْ وَحَرْفِ النَّفْيِ وَاسْتِقْبَالِ

وَنَحْوَ أَنَّ زَيْداً عَلَى الإِعْمَالِ
شَذَّ فَلاَ تَعْبَأْ بِهِ بِحَالِ
كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ وَالصَّحِيحُ
إِلْغَاؤُهَا إِنْ خُفِّفَتْ فَصَيِحُ
لَكِنَّ لاِسْتِدْرَاكِهَا مُشَارَكَهْ
بَيْنَ كَلاَمَيْنِ عَلَى المُخَالَفَهْ
فِي لَفْظٍ أَوْ مَعْنًى وَإِنْ تُخَفَّفِ
أَلْغَيْتَهَا عَنِ الجَمِيعِ فَاعْرِفِ
وَالوَاوُ فِيهَا كَثُرَتْ عَلى المَدَى
وَ (لَيْتَ) جَاءَتْ لِلتَّمَنِّي أَبَدَا
وَلَيْتَ زَيْداً قَائِماً لِلْفَرَّا
تَجْرِي (تَمَنَّيْتُ) لَمَا قَدْ أَجْرَى
(يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَى رَوَاجِعَا)
دَلِيلُهُ فَكُنْ بِحَذْفٍ دَافِعَا
(لَعَلَّ) جَاءَتْ لِلتَّرَجِّي فَاخْفِضَا
بِهَا شُذُوذاً وَهُوَ غَيْرُ مُرْتَضَى

أخذ يذكر الحروف المشبهة بالفعل وهي الستة المذكورة تدخل على الجملة الإسمية فتنصب المبتدأ ويسمى إسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وشبهها بالفعل المتعدّي ؛ لأنها تقتضي اسمين كما يقتضيها الفعل المتعدّي ، فتنصب أحدهما وترفع الآخر ، كما صلح في مقتضى الفعل المتعدي ، وقدّم المنصوب على المرفوع إما للفرق بين الفعل وما أشبه الفعل ، وإما لأن هذه إنما عملت بالفرعية عن شبه الفعل ، فجعل معمولها مثل معمول الفعل الفرعي ، وهو تقديم المنصوب على

المرفوع ، وقوله : « نقيضِ قَدْ مضَى في الفعـلِ » ، يريد : أن المنصوب مقدمٌ ههنا ، وفي الفعل الأصلَ تقديم المرفوع ، وكلاهما لها صدر الكلام غير (أنْ) المفتوحة . لأن / كلاً منها يدل [٩٠ ظ] على قسمٍ من اقسام الكلام فوجب التقديم .

وأما (أنْ) المفتوحة فإنها مع ما في حيزها بتأويل المفرد ، وإنما التزموا أن لا تكون أول الكلام ، لئلا تلتبس بـ (أنْ) التي بمعنى (لعلَّ) ، وتلك لا تكون إلا أوَّل الكلام ، أو لئلا تكون عرضةً لدخول (إنْ) المكسورة عليها ، (وتدخلُ عليها (ما) وتلغيها عن العملِ على الأفصحِ) (١) ، وتدخل حينئذٍ على الجملة الفعلية أيضاً كقولك : إنما زيدٌ قائمٌ ، وإنما قام زيد ، قوله : « فإنْ باقٍ فيه معنى الجُمـلة » يقول : (إن) المكسورة لا تغـير معنى الجملة ، والمفتوحة تقلبها إلى معنى المفرد ، فلذلك كسرت في مواضع الجمل ، وفتحت في موضع المفرد ، وكسرت ابتداءً كقولك : إن زيداً قائم ، وبعد القول كقولك : قال زيدٌ إن عمراً منطلقٌ ؛ لأن القول لايكون إلا جملةً ، وفي القسم كقولك : والله إن زيداً منطلقٌ ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملةً ، وبعد الموصول كقولك : جاءني الذي إنْ أباه منطلقٌ ؛ لأن الصلة لا تكون إلاَّ جملةً . وفتحت فاعلةً ، كقولك : أعجبني أنك منطلقٌ ؛ لأن الفاعـل لا يكون إلاَّ مفرداً . ومفعولةً ؛ لأن المفعول لا يكون إلا مفرداً ، أو في خصوص المبتدأ ؛ لأن المبتدأ بخصوصه لا يكون إلا مفرداً ، كقولك : لولا أنك منطلقٌ لانطلقت فلا يقدر أنك انطلقت واقعاً إلاَّ موقع إنطلاقك ، لأنَّ المفرد بعد لولا ملتزم في الإستعمال ، ولا يكون الخبر إلاَّ محذوفاً بعد (لو) ؛

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ل) .

لأن تقدير لو أنك انطلقت أوقع إنطلاقك موقع الفاعل فوجب الفتح ، وكذلك نحو أعجبني أنك منطلق . وبعد حرف الجر ؛ لأن المجرور لا يكون إلا مفرداً / وبعد حيث على المختار ، وإن كانت [٩١ و] الجملة بعدها ملتزمةً اعتباراً بالأصل ، لأنها ظرفٌ والأصل إضافتها إلى المفرد فأعتبر الاصل فيها على المختار .

وقوله : « فإن (١) يكُنْ يحتملُ الوجهين » يقول : فإن كان الموضع يحتمل أن يقدر موضعاً للجملة ، وإن يقدر موضعاً للمفرد ، جاز (٢) الكسر والفتح بأعتبار التقديرين بمثل قوله : (٣)

٢٤ ـ وكُنْتُ أرى زيداً كما قيل سيِّداً
إذا إنَّه عبْدُ القَفا واللَّهازمِ

إن قدرت أنها وقعت موقع (إذا هو عبدُ القَفا) كسرت لمكان الجملة ، وإن قدرت (إذا العبوديةُ) والخبر محذوفٌ فلم يقع إلا

---

(١) كذا في الاصل ، و (ل) أما في نضم الاصل فجاءت (وإن) .

(٢) في الأصل : (وجازَ) ولا يستقيم معه الكلام ، وما اثبتناه عن (ل) .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، قال سيبويه : « سمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما اخبركَ به » الكتاب ١ / ٤٧٢ ، المقتضب ٢ / ٣٥١ ، الخصائص ٢ / ٣٩٩ ، شرح أبيات الكتاب للنحاس ص ٢٣٣ ، ابن يعيش ٨ / ٦١ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧٩١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢٠ ، الاشموني ١ / ٢٧٦ ، ابن عقيل ١ / ٣٠٥ ، الخزانة ٤ / ٣٠٣ . الاستشهاد به على جواز فتح همزة (إن) .

موقع المفرد فيجب الفتح ؛ لأن المعنى : فإذا العبودية حاصلة ، وكذلك إذا قلت : من يكرمني فأني أكرمه ، إن قدرت أنها وقعت موقع (فأنا أكرمُهُ) كسرت لمكان الجملة ، وإن قدرت (فجزاؤُهُ أنّي أكرمُهُ) ، أي : (فجزاؤُهُ الاكرامُ) فتحت ، لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو (الاكرامُ) ، والمبتدأ محذوف .

وقوله : « وعنهُ جازَ العطفُ في المكسورة » يقول : ومن أجل (إنّ) المكسورة إنما تقع موضع الجملة جاز العطف على اسمها بالرفع من حيث كانت (إنّ) كالزائدة لكونها لا تغير المعنى ، فوجودها في أصل المعنى كالعدم ، كما جاز في قولك : ما زيدٌ بقائمٍ ولا ضارباً صحّ النصب في (ولا ضارباً) ، أو لأن الزائد ومعموله في موضع اعرابٍ آخر فجاز العطف عليه بأعتباره .

وقوله : « وسامحُوا في أنّ بعدَ العلمِ » يقول : المفتوحة الواقعة بعد العلم أجريت مجرى المكسورة في ذلك ؛ لانّ أصلها الكسر ، لأنه موضع الجملة في المعنى ، وهذا مما يضعف قول من يقول إن تقدير / قولهم : علمت أن زيداً قائمٌ ، علمت قيام زيدٍ حاصلاً ، [٩١ظ] لأنه لو كان التقدير كذلك لم يجرِ مجرى المكسورة ، لأنها لم تفد معنى الجملة إذ لم تقع إلاّ موضع مفردٍ ، والذي يدل على أنها أجريت مجرى المكسورة قوله (١) :

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدةٍ ذكرها في ديوانه ، والرواية فيه (ما حيينا) مكان (ما بقينا) ، الديوان ص ١٦٥ . الكتاب ١ / ٢٩٠ المفصل ص ١٦١ ، ابن يعيش ٨ / ٧٠ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣٠٠ ، الانصاف ١ / ١٩٠ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨٠٩ ، شرح الكافية له ص ١٢٤ ، وقد أورده المصنف شاهداً =

٢٥ - وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُم
بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ

والتقدير أنّا بغاةٌ وانتم ، فعطف (أنتم) وهو صيغة المرفوع .

وقوله : « وشرطُ هذا الرفعِ أنْ يمضي الخبر » يقول : شرط العطف بالرفع أن يمضي الخبر لفظاً أو تقديراً ؛ فاللفظ كقولك : إن زيداً قائم وعمروٌ ، والتقدير كقولك : إنّ زيداً وعمروٌ قائمٌ ، لأن التقدير إن زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ بخلاف قولك : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان ، هذا ممتنعٌ عند البصريين (١) لأنه لم يجيءُ عنهم مثله ، ولا يستقيم قياسه على محل الاجماع ، لإنّ نصب الأول بـ (أنّ) ورفع الثاني بالابتداء ، فاذا أخبرت عنهما بـ (قائمانِ) كان (قائمانِ) معمولاً لأن والابتداء معاً ، وهو باطلٌ . وأجاز المبرد نحو : إني وزيدٌ ذاهبان ، وقد نقل ذلك عن بعض العرب ، وهو عند المحققين غلطٌ منهم ، لأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، وأما نحو : إني وزيد مسلم ، فجائز بتقدير : إني مسلم وزيد مسلم كما تقدم ، وكذلك قوله : (وَالصَّابِئُونَ) (٢) ، على أن يكون (فلهُمْ أجرُهم) خبر لقوله : (والصَّابِئُونَ) وما بعده ، وحذف خبر المنصوب بأنّ لدلالة الثاني عليه كما في قولك : إنّ زيداً وعمروٌ

=على جعل الخبر (لانتم) وهو (بغاة) وقدّر خبراً للضمير المنصوب ، وهو (بُغاة) أي أنّا بغاة ، وأنتم بغاة .

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٧ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٦٩ ، وقبلها (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا) :

قائمٌ (١) .

وقوله : « كذاكَ لكنْ وقُلْ لكنّا » يقول : إنَّ (لكنَّ) تجري مجرى (أنَّ) في العطف على الموضع بالرفع كقولك : ما قائمٌ زيد لكنَّ عمراً قائم وخالد ، وقوله : (لكنّا هُوَ اللهُ رَبّي) (٢) في الكهف لا يستقيم أن تكون (لكنَّ) المشددة ، لوقوع المبتدأ بعدها ، وللوقوف عليها بالألف إجماعاً ، ولقراءة ابن عامر (٣) (لكنّا) في الوصل ، فلذلك حملت على أن أصلها / (لكنْ أنَا) ، [٩٢ و] نقلت حركة الهمزة في نون (لكن) وحذفت فأجتمعت نونان فأدغمت الأولى في الثانية فصار (لكنّا) وحذفت الألف في الوصل خاصةً ، كما يحذف ألف (أنا) في غير ذلك ، وأثبتها ابن عامر في الوصل قصداً لبيانها عند حذف الهمزة .

وقوله : « وأدخلوا اللّام على المكسورة » يقول : إنَّ لام الابتداء

(١) هذا دليل ابن الانباري في الرد على الكوفيين . انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٩ .

(٢) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

(٣) قرأ نافع في رواية المسيّبي بثبت الألف في الوصل والوقف ، وكذلك ابن عامر وأبو جعفر ورويس بأثبات الألف بعد النون وصلاً ووقفاً ، والأصل (لكن أنا) فنقل حركة همزة (أنَا) الى نون (لكن) وحذفت الهمزة وأودغمت في أحد المثلين في الآخر ، ولكن هنا هي الخفيفة التي تفيد الاستدراك وأنا مبتدأ ، وهو مبتدأ ثانٍ ، والله خبر للثاني ، وربي صفة ، والجملة خبر المبتدأ الأول . كتاب السبعة في القراءات ص ٣٩١ ، التيسير ص ١٤٣ البيان في أعراب غريب القرآن ٢ / ١٠٧ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٠ .

تدخل على المكسورة ، لأنها لا تغير معنى الابتداء ، ولم يدخلوها على (أنَّ) كراهة اجتماع حرفي ابتداء ، فأدخلوها على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر إن قدم عليه أو على اسمها إن فصل بينها فاصلٌ كقولك : إن زيداً لقائم ، وإن زيداً لطعامك آكل ، وان في الدار لزيداً ، فلو قلت : إنَّ زيداً آكل لطعامك لم يجز ؛ لأنها لا تتأخر عن الاسم والخبر جميعاً .

وقوله : « وخَفَّفُوا (إنَّ) فألزموها » ، يقول : إن (إنَّ) المكسورة تخفف فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، وتلزمها اللّام ليفرق بينها وبين النافية ، فاذا قلت : إن زيدٌ قائمٌ ، فهي النافية ، واذا قلت : إن زيدٌ لقائم ، فهي المخففة ، وتدخل على أفعال الابتداء كقولك : إن كان زيدٌ لقائماً ، (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)(١) ، وجوّز الكوفيون دخولها على الأفعال مطلقاً واستدلوا بقوله (٢) :

---

(١) سورة الأعراف الآية : ١٠٢ .

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية من أبيات رثي بها زوجها الزبير ، وقد ذكر الأبيات البغدادي ، وصدر البيت مختلف فيه ، فرواية الانصاف ٢ / ٦٤١ والخزانة ٤ / ٣٥١ (شَلَّتْ يمينُكَ) و (كتبت) مكان (وجبتْ) ورواية الاضداد في اللغة (هبلتكَ أمُّكَ) ص ٦٤ ، والمخاطب في البيت هو عمرو بن جرموز قاتل زوجها ، والبيت موجود في التوطئة للشلوبين ص ٢١٨ ، ابن يعيش ٨ / ٧٠ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٠ ، المقرب ١ / ١١٢ ، المغني ١ / ٢٤ ، ابن عقيل ١/٣٨٢ ، الاشموني ١ ٢٩٠ ، وقد أورده المصنف دليلاً للكوفيين على جواز دخول (إنْ) المخففة على الأفعال .

٢٦ - بِاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو شاذٌّ عند البصريين. وقوله: « وخفَّفُوا (أنَّ) فأعملوها » يقول: انهم خفَّفُوا (أنَّ) المفتوحة أيضاً، وأعملوها في ضمير شأن مقدَّر، وإنما حكموا بذلك لما رأوا من قوتها في العمل على المكسورة، وجاز إعمال المكسورة في الاسم الملفوظ به بعدها، كقوله: (وَإنْ كُلاً لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) (١)، على قراءة (٢) نافع (٣)، وابن كثير (٤)، وأبي بكر، ولم يعملوا (انَّ) المفتوحة إذا خففت في الأسم الملفوظ به بعدها، فلو لم يقدِّروا إعمالها في شأنٍ مقدَّرٍ، لجعلوا للمكسورة في العمل على المفتوحة مزيةً، وهو خلافُ القياس، ولذلك دخلت على الأفعال / مطلقاً؛ لأن ضمير الشأن لا يقتضي [٩٢ظ] بعده إلا جملةً، وإذا دخلت على الفعل الزموها (قَدْ) أو حرف النفي أو حرف الاستقبال.

---

(١) سورة هود الآية ١١١ .

(٢) قرأ نافع وابن كثير وابو بكر والحرميهان بتخفيف نون (انَّ) وميم (لمَّا) هنا على إعمال (انَّ) المخففة، وقرأ ابو عمرو ولكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (أنَّ) وتخفيف (لما). كتاب السبعة في القراءات ص ٣٣٩، التيسير ص ١٢٦، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠ .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن، أحد القراء السبعة (ت ١٦٩ هـ). غاية النهاية ٢ / ٣٣٠ .

(٤) هو عبد الله بن كثير بن المطلب امام أهل مكة في القراءة (ت ٧٠ هـ). غاية النهاية ١ / ٤٤٣ .

وقوله : « ونحو أنْ زيداً على الأعمالِ » يقول : اعمال المفتوحة في الاسم الواقع بعدها ، ضعيفٌ شاذٌ . وقد جاء (١) :

٢٧ ـ فلَوْ أنْكَ في يَوْمِ الرَّخاءِ سألْتِني
فِراقَكَ لَمْ أبْخَلْ (٢) وأنْتِ صديقُ

قوله : « كأنَّ للتشبيهِ والتَّصحيحُ » كأنَّ للتشبيه ، وتخفف فتلغى على الأفصح (٣) .

قوله : « لكنَّ لإستِدراكها مُشارِفه » ، لكنَّ للإستدراك متوسط بين كلامين متغايرين في اللفظ أو معنىً ، كقولك : ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً قاعدٌ ، وما قام زيدٌ لكن عمراً مسافرٌ ، وتخفف فتلغى ، وأكثر ما تستعمل مع الواو كقوله تعالى : (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) (٤) . و (لَيْتَ) معناها : التمني ، وأجاز الفراء ليت زيداً قائماً كما تقول : تمنيت زيداً قائماً ، واستدل بقوله (٥) :

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقد أورده المصنف على اعمال (ان) المخففة في الشعر شذوذاً ، كما أنها عند الكوفيين لا تعمل لفقدانها شبه الفعل ، وهو من شواهد المفصل ص ١٦٢ ، الانصاف ١ / ٢٠٥ ، ابن يعيش ٨ / ٧٣ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٣ ٨ ، المغني ١ / ٢٩ ، ابن عقيل ١ / ٣٢٨ ، المقرب ١ / ١١١ ، الخزانة ٢ / ٤٦٥ ، ٣٥٢/٤ ، لاشموني ١ / ٢٩٠ .

(٢) في الاصل : (أبخل به) ، وما أثبتناه عن (ل) .

(٣) لم يأت الشارح بجديد ، بل الذي صنعه انه نثر النظم .

(٤) سورة الأنفال الآية : ١٧ .

(٥) الرجز من شواهد سيبويه ، وهو من ملحقات ديوان العجاج =

٢٨ - يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

والكسائي يجيز ذلك على إضمار كان ، والبصريون يقولون : (يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا لَنَا رَوَاجِعَا) فرواجعاً : حال من الضمير المستكن في لنا . قوله : « (لعلَّ) جاءت للترجي واخفضا » (١) (لعلَّ) للترجي وقد جاء الخفض بها شذوذاً ، وأنشدوا (٢) :

٢٩ - ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وليس بشيءٍ . ثم قال :

= ٢ / ٣٠٦ ، وقد استشهد به الفراء على أن ليت تنصب المبتدأ والخبر مثل تمنيت محمداً مجداً ، والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كانَ) ، وأهل البصرة يجعلونه منتصباً على الحالية ، ويقدرون خبراً للبيت . الكتاب ١ / ٢٨٤ ، المفصل ص ١٦٤ ، ابن يعيش ٨ / ٨٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ١٥٣ ، شرح كافيته ص ١٢٦ ، الاشموني ١ / ٢٧٠ ، الخزانة ٤ / ٢٩٠ ، التوطئة ص ٢٢٢ .

(١) كذا في الأصل و (ل) ، وفي النظم في الاصل (فأخفضا) .

(٢) هذا عجز بيتٍ لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة يرثي بها أبا المغوار ، واسمه هرم وقيل اسمه شبيب ، وقد ورد البيت في القصيدة بنصب الكلمة أي (أبا المغوار) وعلى ذلك يسقط من الاستشهاد . وصدر البيت : (فَقُلْتُ أُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ دَعْوَةً) ، وعلى رواية المصنف وغيره جاء (لعل) حرف جر على لغة عقيل ، و (أبي المغوار) مجرور به ، وهو شاذٌّ لقلته . ابن عقيل ٢ / ٤ ، المغني ١ / ٢٨٦ ، الأشموني ٢ / ٢٠٥ ، الخزانة ٤ / ٣٧٠ ، التوطئة ٢٢٢ .

[حروف العطف]

الْعَطْفُ بِالْوَاوِ وَفَا وَثُمَّا
حَتَّى وَأَوْ وَأَمْ وَقِيلَ (١) إِمَّا
وَلَا وَبَلْ وَلَكِنِ الْمُخَفَّفَهْ
وَهِيَ فِي إِعْرَابِهَا مُؤْتَلِفَهْ
فَالأَرْبَعُ الأُولَى أَتَتْ لِلْجَمْعِ
فَالوَاوُ جَمْعٌ مُطْلَقٌ بِالسَّمْعِ
وَالْفَا لِتَرْتِيبٍ وَثُمَّ مُهْلَهْ
حَتَّى لِبَعْضٍ جَاءَ مِمَّا قَبْلَهْ
وَأَوْ وَأَمْ إِمَّا تَجِيءُ فَاعْلَمَا
لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ تَأْتِي مُبْهَمَا
/ فَأَمْ لِلُزُومِ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ
إِنْ طَلَبَ التَّعْيِينَ بِالإِعْلَامِ [٩٣و]
فَأَحَدُ الأَمْرَيْنِ لِلْهَمْزِ يَلِي
وَالثَّانِي بَعْدَ أَمْ يَلِي فِي الأَعْدَلِ
كَذَاكَ كَانَ غَيْرُهُ قَدْ ضَعُفَا
فِي أَرَأَيْتَ جَعْفَرًا أَمْ خَلَفَا
جَوَابُهَا التَّعْيِينُ لَا لَا وَنَعَمْ
إِذْ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ فِيهَا قَدْ عُلِمْ

(١) في الاصل : (وقُل) وما أثبتناه عن (ل) .

وَأمْ كَبَلْ وَهمزَةٍ مُنقَطِعَهْ
تَأتي كَذَاكَ مُطْلَقاً عَلى السَّعَه
وَجِي بِإمَّا قَبْلَ أمَّا الثّانيَهْ
وَجَازَ ذَاكَ مَعَ أوْ عَلانِيَهْ
وَلا وَبَلْ وَلكِنِ المُخَفَّفَهْ
لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ لَنْ تُخْلِفَه
لَكِنْ لَكِنْ يَلْزَمُ النَّفي وَبَلْ
في النَّفي وَالإثْبَاتِ إضْرَاباً وَكلْ

أخـذ يذكر حروف العطف ، وهي عشرة أحرفٍ ، ثم قسمها ثلاثة اقسامٍ ، فالاربع الاول وهي : الواو ، والفاء ، و (ثمَّ) ، و (حتَّى) للجمع بين الثاني ، والأول في الحكم الذي نسب الى الاول ، ثم انها تفترق بعد ذلك ، فالواو للجمع المطلق ليس فيها دلالة على انَّ الاول قبل الثاني ولا العكس ، ولا انهما معاً في وقتٍ واحدٍ بل كلٌّ ذلك جائز ، ولا دلالة لها عليه : و (الفاء) مثلها إلا أن الثاني بعد الاول بغير مهلةٍ . و (ثمَّ) مثل (الفاء) إلا إلا ان بينهما مهلةً . و (حتَّى) الواجب فيها ان يكون بها جزءٌ من المعطوف عليه ، اما افضله ، وإما أدونه ، لأنها للغاية ، تقول : مات الناس حتى الانبياء ، وقدم الحاج حتى المشاة ، و (أوْ) ، و (أمْ) ، و (إما) . ثلاثتها لأثبات الحكم لاحد المذكورين إلا ان (أوْ) و (إما) يقعان في الخبر والاستفهام والامر والنهي ، تقول : جاءني (١) زيدٌ أو عمروٌ ، أي : احدهما ، وازيد عندك أو عمروٌ ؟ أي : عندك احدهما ، ولذلك كان جوابه بنعم أو لا ،

(١) (جاءني) : ساقطة من (ل) .

وخذ (إمَّا ذَا وإمَّا ذاك / أي : احدهما ، وقد يكون [٩٣ ظ] للتمييز فيما علمت الإباحة فيها ، كقولهم : جالس الحسن (١) أو ابن سيرين (٢) ، والنهي كقوله : (﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾) (٣) ، أي : لا تطع واحداً منهما ، ومن ثمّ كان المعنى على النهي عنهما معاً . والفرق بين (أوْ) و (امَّا) انك مع (أوْ) كلامك من اوله مبنيّ على صورة اليقين ، ثم يعترضه الشك ، ومع (إمَّا) (٤) كلامك من أوله مبني على الشك ؛ لانه لابد من تقدم (إما) قبل المعطوف عليه ، تقول : جاءني اما زيد واما عمر ، وانت مع (أو) مخير في تقديم (إما) وتركها ، و (أمْ) لاتقع إلا في الاستفهام ، إذا كانت متصلةً تلزم همزة الاستفهام قبلها اطلب تعيين احد الامرين اللّذين علم السائل احدهما لا بعينه ، والاصح ان توقع احدهما بعد الهمزة والآخر بعد (أمْ) ليتضح للمسؤول من اول الامر المسؤول عن تعينه ، فتقول : ارجل في الدار أم إمرأة ؟ ولا يحسن أفي الدار رجل أم امرأة ؟ ويجوز ارجل في الدار أم امرأة ؟ بعد امتناعه من غير (ام) دليل واضح على ضعف خلافه ، وكذلك ارجلٌ قام ام امرأة ؟ ولذلك كان جوابها بتعيين احدهما لا بنعم ولا بلا . واما المنقطعة فتقع في الخبر أيضاً ، تقول : إنها لإبلٌ أم شاء ،

---

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (ت ١٢٠ هـ) غاية النهاية ١ / ٢٣٥ .

(٢) هو محمد بن سيرين البصري ، وهو احد الفقهاء من اهل البصرة . (ت ١١٠ هـ) ، وفيات الاعيان ٣ / ٣٢١ ، غاية النهاية ٢/١٥١ .

(٣) سورة الانسان الآية : ٢٤ .

(٤) (إمَّا) : ساقطة من (ل) .

أي : بل أهي شاء ؟ :

وَ (لاَ وبَلْ ولَكِنْ) لأحد الأمرين معيناً إلاّ أن (بَلْ ولَكِنْ) لإثبات الثاني دون الأول ، و (لاَ) لاثبات الاول ونفي الثاني ، والفرق بين (بَلْ) و (لَكِنْ) انْ (بَلْ) للأضراب عن الأول موجباً كان او منفياً ، و (لَكِنْ) لا تكون إلا بعد النفي . ثم قال :

[حروف التنبيه]

وَنَبَّهُوا بِهَا أمَّا ثُمَّ ألا
عَلَى الكَلاَمِ بَعْدَهَا لِيَحْصُلا
وَنَبَّهُوا أيْضاً بِهَا الإشَارَهْ
وَالمُضْمَرَاتِ نَحْوَ هَذِي سَارَهْ
وَنَحْوَ هَأَنْتُمْ وَنَحْوَ هَأنَا
هَا هُوَ ذَا فَقِسْ عَلَيْهِ مُعْلِنَا

/ أخذ يذكر حروف التنبيه ، وهي الثلاثة (١) تذكر [٩٤ و] قبل الشروع في الكلام ليتنبه المخاطب لما يخاطب به ، وقد جاءت (ها) مع اسم الإشارة ، ومع الضمائر ، لاحتياجها الى التنبيه على القرائن الدالة عليها ، كقولك : هذا ، وهذه ، وها هو ذا ، وها انت ذا ، وها أنا ذا . ثم قال :

(١) يلاحظ ان ابن الحاجب حين عرض للحروف اوجز في شرحه لها ، وقد ترك بعضها ؛ لانه يراها واضحة لاتحتاج الى شرح.

[حروف النداء]

وللنداء يا وهي المعتمد
وقل أيا هيا لمن يستبعد
وأي مع الهمزة للتقريب
ووامضت تختص بالمندوب

أخذ يذكر حروف النداء ، وهي التي عدّدها ، وقوله : «وهي المعتمدُ» ، لأنها التي تقع كثيراً . ثم قال ؟

[حروف التصديق]

نعم بلى وأي أجل وإنا
وجير للإيجاب فاعلمنا
نعم لتقرير لما قد غبرا
بلى لإيجاب لنفي ذكرا
وأي لإثبات عن استفهام
يلزمها القسم في الدوام
أجل وجير ثم إن صدقا
بها حديث مخبر قد حققا

أخذ يذكر حروف التصديق والايجاب ، وهي التي عددها . فأما (نعم) فصدقةٌ لما سبقها من كلام موجب او منفي ، تقول :

لمن قال أقام (١) زيدٌ ؟ أو أقام ؟ نعم أي : قد قام زيدٌ ، أي : نعم ما قام ، وأنا ألزِمُ مالك من قام ، نعم لمن قال له (ليسَ لي عندكَ دينارٌ) تغليباً للعرف ، وإلا فاللغة تقتضي إنكاره .

وبلى إيجاب بعد النفي ، تقول : لمن قال ما قام زيدٌ ، أو ما قام زيدٌ؟ أو ما قام ؟ بلى قد قام ، قال الله تعالى : بعد (ألستُ بربِّكُمْ ؟ قالُوا : بَلى) (٢) ، ولو قالوا : نعم لكان كفراً .

وَ (إيْ) للإثبات بعد الاستفهام يلزمها القسم كقوله : (إيْ وَرَبِّي) (٣) . وأجل وجير وإنَّ تصديق للخبر ، واستشهادهم في أنَّ بقوله (٤) :

٣٠ ـ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ

كَ وقـد كبرتَ فقُلْتُ انَّهْ

ضعيفٌ لاحتمال أن الأمر كذلكَ ، / وإنَّما يظهر ذلك [٩٤ ظ] في مثل قول ابن الزبير لمن قال : (لعنَ اللهُ ناقةً حملتني اليكَ ، إن وصاحبها) (٥) . ثم قال :

---

(١) همزة الاستفهام ساقطة من الأصل ، وأثبتناها عن (ل) .

(٢) سورة الاعراف الآية : ١٧٢ .

(٣) سورة يونس الآية : ٥٣ .

(٤) البيت لابن قيس الرقيات ، ورد في ديوانه ص ١٤٢ ، قال سيبويه : (انه) بمعنى نعم والهاء لبيان الحركة ، وكانت خطباء قريش تفتتح خطبها بنعم كما ذكر ذلك البغدادي . والمصنف ضعّف (انه) بمعنى نعم ، ورجّح أن تكون (ان) محذوفة الخبر تبعاً للفارسي في البغداديات . الكتاب ١ / ٤٧٤ ، الخزانة ٤ / ٤٨٥ .

(٥) القول موجود في شرح الكافية للمصنف ص ١٢٨ ، الخزانة ٤ / ٤٨٦ .

[حروف الزيادة]

الْبَا وَمِنْ وَإِنْ وَأَنْ وَمَا وَلا
زِيَادَةٌ خُذْ حُكْمَهَا مُفَصَّلا
فَالْبَا وَمِنْ فِي الجرِّ قَدْ تَقَدَّمَا
وَإِنْ تُزَادَ جَائِزاً مَعْ نَفْيِ مَا
وَقَدْ تَجِيءْ مَعْ مَا الَّتِي لِلْمَصْدَرِ
وَبَعْدَ لَمَّا فِي القَلِيلِ فَانْظُرِ
وَإِنْ تُزَادَ بَيْنَ (١) لَوْ وَالقَسَمِ
وَبَعْدَ لَمَّا في الكَثِيرِ فَاعْلَمِ
وَمَا تُزَادُ مَعْ مَتَى وَمَعْ إِذا
وَأَيْنَ أَيَّ إِنْ (٢) شَرْطاً هَكَذَا
وَهِيَ مَعَ حَيْثُ وَإِذْ مُلازِمَهْ
اذَا قَصَدْتَ أَنْ تَكُونَ جَازِمَهْ
قَلَّتْ مَعَ الجَرِّ وَفِي المُضَافِ
فَأَتْبِعِ المَنْقُولَ (٣) فَهُوَ وَافِ
وَلا مَعَ الوَاوِ لِنَفْيٍ مَسْبَقَا
وَبَعْدَ أَنْ لِمَصْدَرٍ تَحَقَّقَا

---

(١) في الاصل (بعد) وقد صححها في الشرح اثناء التمثيل ، وهي في (ل) (بين) .

(٢) (إن) : ساقطة من (ل) .

(٣) في ل : (السماع) .

وَقَبْلَ أَقْسِمُ خِلافٌ عُرِفَا
وَبِنْثرٍ لا حُوْرٍ سَرَى قَدْ ضَعُفَا

أخذ يذكر حروف الزيادة ، فالباء ومن قد تقدم ذكرهما في حروف الجر ، و (إنْ) تزاد جوازاً مع حروف النفي ، تقول : ما ان رأيت زيداً ، الأصل : ما رأيت ، ودخول (إن) لتأكيد معنى النفي ، وزعم الفراء (١) أنهما حرفا نفي ترادفا . وقد تجي زائدة مع (٢) ما المصدرية كقولهم : انتظر في ما إن جلس القاضي ، أي : (ما جلس) ، أي : مدة جلوسه ، وبعد لمّا كقولك : لمّا أن جاء زيدٌ أكرمته ، وذلك قليل يعني : فيهما . و (أنْ) تزاد بين (لو) والقسم كقولك : أما والله أن او قمتَ قمتُ ، وبعد (لمّا) في الكثير كقوله : (فَلَمَّا أنْ جاءَ البشيرُ) (٣) .

و (ما) تزاد مع متى ، واذا ، وأين ، وأيٌّ ، و (إنْ) اذا وقعت شروطاً ، تقول : متى ما قمت [قمت] (٤) ولا تفيد / إلاّ تأكيداً ، وكذلك اذا ما تقوم أقوم ، وإينما تكن أكن ، [٩٥و] و (أيّاً ما تَدْعُوا فلهُ الأسماءُ) (٥) و (وإمَّا تخافَنَّ) (٦) ، وإذا قصدت بإذ وحيث المجازاة فلابدَّ معها حينئذٍ من (ما) تقول :

---

(١) في شرح الكافية قال المصنف : (وزعمَ بعضهم) ص ١٢٩

(٢) (ما) : ساقطة من ل .

(٣) سورة يوسف الآية : ٩٦ .

(٤) (قمت) : زيادة من ل .

(٥) سورة الاسراء الآية : ١١٠ .

(٦) سورة الانفال الآية : ٥٨ . وتكملة الآية (من قوم خيانةً) .

٣١ - إذْ مَا (١) دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ (٢)

وحيثما تكن أكن ، وقلّت مع حروف الجرّ إلاّ بالسماع كقوله : (فَبِمَا نقضِهِم) (٣) ، و (عَمَّا قليلٍ) (٤) وكذلك مع المضاف كقولهم : (غضبَ من غيرِ ما جُرمٍ) .

و (لا) تزاد مع الواو لتأكيد نفي سابق كقوله : (غَيرِ المغضوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِينَ) (٥) ، وما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ . وبعد (أنِ) المصدرية كقوله : (مَا مَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ) (٦) و (لِئَلاَّ يعلمَ) (٧) ، وقوله : « وقبلَ أقسِمِ خِلاَفُ عُرِفَا » ، لأنَّ منهم من يقول : زائدة ، ومنهم من يقول : نافية في التقدير وأقسم بعدها للاثبات ، وقوله :

---

(١) في الاصل (اذا ما) .

(٢) البيت للعباس بن مرداس من قصيدة قالها في غزوة حنين وعجزه : « حَقَّاً عَلَيْكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ » ، وقد جاءت رواية الخصائص (أتيت) مكان (دخلت) ، وقد أورده المصنف على أنَّ (إذْ) إذا استعملت في المجازاة فلابدَّ من استعمال (ما) معها . المقتضب ٢ / ٤٧ ، الخصائص ١ / ١٣١ ، شرح شواهد الكتاب للنحاس ص ٢٢٠ ، الخزانة ٣ / ٦٣٦ ، الكتاب ١ / ٤٣٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٥٥ .

(٤) سورة المؤمنون الآية : ٤٠ .

(٥) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

(٦) سورة الاعراف الآية : ١٢ .

(٧) سورة الحديد الآية : ٢٩ .

٣٢ - فِي بِئْرِ لاَ حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ (١)
ضعيفٌ ، أي : في بئر حورٍ ، أي : في بئر هلاكٍ . ثم قال :

[حرفا التفسير]

وَ (أيْ) وَ (أنْ) قَدْ جَاءَتا تَفْسِيرَا
وَ (أنْ) لمعنى القولِ أوْ تقديرَا

فـ (أي) يقع تفسيراً مطلقاً ، وأن (٢) لا تفسير لها إلا بمعنى القول ، أو تقدير القول ، كقوله : (وَنَادَيْنَاهُ أنْ يا إبرَاهِيمُ)(٣) (وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أن امْشُوا) (٤) . ثمَّ قال :

[الحرفان المصدريان]

وَ (مَا) وَ (أنْ) بِالفِعْلِ مَصْدَرِيَّهْ
وَ (أنْ) قَبْلَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّهْ

(١) البيت من ارجوزة للعجاج جاءت في ديوانه ١ / ٢٠ وصدره : (وَغَبَرَا قتماً فَيَجَابُ الغَبَرْ) ، وهو في الجمهرة ٢ / ١٤٦ ، الخصائص ٢ / ٤٧٧ ، الصاحبي ص ١٣٨ ، ابن يعيش ٨ / ١٣٦ ، ايضاح بن الحاجب ٨٥٦ ، اللسان مادة (غبرَ) ٥ / ٣٩ ، الخزانة ٢ / ٩٥ .

(٢) لو قال : (وَأن لا يكونُ تفسيرها إلاَّ بمعنى القولِ) لكانَ أولى .

(٣) سورة الصافات الآية : ١٠٤ .

(٤) سورة ص الآية : ٦ .

يعني أن (ما) و (أنْ) اذا كانت مصدرية لابدّ معها من الفعل ، ليكون معه بمعنى : المصدر . و (أنَّ) المشددة لابدّ معها في الجملة الأسمية ، ليكون معها بمعنى : المصدر ، تقول : اعجبني ما صنعت ، وما تصنع ، أي : صنيعتك ، واعجبني أن خرجت ، وأن تخرج ، أي : خروجك ، واعجبني أن زيداً قائم . ثم قال :

[حروف التحضيض]

(هَلاّ) و (لَوْلاَ) ثمّ (لَوْمَا) (ألاّ)

يَلْزَمُ لِلتَّحْضِيضِ فِيهَا الفِعْلاَ

/ هذه تسمى حروف التحضيض ، ولذلك لا يقع بعدها [٩٥ ظ] إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، تقول : هلاّ ضربت زيداً ، وهلا زيداً ضربته ، ولذلك وجب النصب في (زيداً) لوجوب تقدير الفعل ؛ لأن التقدير (هلاّ ضربتَ زيداً) ، واذا وقع بعدها الفعل الماضي كان معناه : التوبيخ . ثم قال :

[حروف التوقع]

وَ (قَدْ) أتَتْ تَوَقُّعاً مَنْقُولاَ

وَفِي المُضَارِعِ أتتْ تَقْلِيلاَ

يقول : إن (قَدْ) حرف توقعٍ ، أي : يخبر بها من يتوقع ذلك الخبر ، ومنه قول المقيم : (قَــدْ قامَتِ الصلاةُ) . قال

الخليل (١) فيها : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ، ومن ثم قربت الماضي من الحال ، وإذا دخلت على المضارع كانت للتقليل كقولهم : (إنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ) (٢) . ثم قال :

[حرفا الاستفهام]

وَهلْ معَ الهَمْزةِ لاستِفْهَامِ
وَلَهُمَا الصَّدْرُ (٣) مِنَ الكَلامِ
وَصرَفُوا الهَمْزَةَ لمَّا كَثُرَتْ
أوْإنَّ هَلْ كمِثْلِ قَدْ قَدْ قُدِّرَتْ
فأوقَعُوا مَا بَعْدَهَا مَا أنْكِرَا
وأوْقَعُوا المَفْعُولَ والمُقَرَّرَا
وأوْقَعُوا أيْضاً حُروفَ العَطْفِ
وَمَا لِهَلْ فِي ذَاكَ خطٌّ يُشفِي

يقول : انَّ الاستفهام حرفين : الهمزة و (هَلْ) ، وما يقع للاستفهام غيرهما من قبيـــل الأسماء ، تقول : أزيدٌ قائمٌ ؟ وأقام

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٦ .

(٢) المثل موجود في مجمع الأمثال للميداني ، قال أبو عبيدة : هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساءة غالبة عليه ، ثم يكون منـــه الاحسان ، واستشهد به المصنف على أن (قد) إذا دخلت على المضارع تكون للتقليل . مجمع الامثال ١ / ١٧ .

(٣) في ل : (صدر من الكلام) .

زيدٌ ؟ وهل زيد قائم ؟ وهل قام (١) زيدٌ ؟

وقوله : « وصرّفُوا الهمزة لمَّا كَثُرتْ » يقول : إن الهمزة أعمُّ تصرُّفاً في بابها من أختها ، فتقع للانكار ، كقولك : أتضربُ زيداً وهو أخوك ؟ ! ويقع بعدها المفعول ، كقولك : أزيداً (٢) ضربت ؟ وتقع للتقرير ، كقوله : (أَلَمْ نَخْلُقكُمْ) (٣) ويقع بعدها تقدير (٤) حرف العطف كقوله : (أوَ من ؟) (أفمن ؟) (أثم) ؟ (٥) ولا تقع (هَلْ) في هذه المواضع / إما لكثرة [٩٦و] إستعمالهم الهمزة ، وإما لكون (هَلْ) في الأصل بمعنى (قَدْ) .

ثم قال :

[حروف الشرط]

وَإنْ وَلَو أمَّا (٦) حُروفُ الشَّرطِ

صَدْرُ الكلامِ لِثلاثِ أعطي

(١) في ل : (وهل زيدٌ قائم) ، والسابقة : (وهل قامَ زيدٌ) .

(٢) في ل : (ازيدٌ ضربتَ) .

(٣) سورة المراسلات الآية : ٢٠ ، وتكملة الآية (ألم نخلقكم من ماءٍ مهين) .

(٤) في ل : (للتقدير) .

(٥) في ل : (اذا !) .

(٦) في ل : (ما) مكان (أمّا) .

فَإِنْ لِلاسْتِقْبَالِ لَوْ لِلْمَاضِي
وَيَلْزَمَانِ الفِعْلَ عَنْ تَرَاضِ

مِنْ ثَمَّ (لَوْ أَنَّكَ) جَاءَ فَتْحَا
لأَنَّهُ فَاعِلُ فِعْلٍ صَحَّا

وَالْخَبَرُ الفِعْلُ فَإِنْ تَعَذَّرَا
جَاءَ عَلَى الأَصْلِ كَمَا تَقَرَّرَا

لَوْ أَنَّكَ انْطَلَقْتَ لانْطَلَقْنَا
وَلاَ تَقُلْ مُنْطَلِقٌ لِمَعْنَى

(لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ)
لَوْ لِلْمُتَمَنِّي لَيْسَ مِنْ ذَا البَابِ

وَقَدْ أَتَى المَاضِي مُرَاداً مَعَ إِنْ
مَعْنَهُ فِي الاثْبَاتِ فَقِسْهُ وَاسْتَبِنْ

وَإِنْ تُقَدِّمْ قَسَماً عَنْ شَرْطِ
فَإِنْ أَجَبْتَ الشَّرْطَ لَفْظاً تُخْطِي

لَكِنْ أَجِبْ بِمَا يُجَابُ القَسَمُ
أَجْلَ اعْتِرَاضِ الشَّرْطِ أَوْ إِذْ قَدَّمُوا

وَالفِعْلُ مَاضٍ حُكْمُهُ (١) إِنْ أُفْرِدَا
كَإِنْ وَعَدْتَنِي وَإِنْ لَمْ تَعِدَا

وَإِنْ تَوَسَّطَهُ بِشَرْطٍ قُرِّرَ
أَوْ غَيْرِهِ فَأَلْغِيَا وَاعْتَبِرَا

---

(١) كذا في ل ، وفي الأصل (حمله) وهو وهم .

وَإِنْ يُقَدَّرْ بَعْدَ شَرطٍ قَسَمُ
فَكالصَّرِيحِ مِثْلُ إِنْ قُوتِلْتُمُ (١)

أخذ يذكر حروف الشرط ، وهي هذه الثلاثة ، وما يقع شرطاً من غيرها ، فأسماء تضمنت معنى الشرط ، وقد تقدم ذكرها (٢) .

فـ (إنْ) للاستقبال وان دخلت على الماضي ، و (لَوْ) على العكس ، فزعم (٣) الفراء (٤) أن (لَوْ) أيضاً (٥) تستعمل في الأستقبال / كـ (إنْ) ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً ، [٩٦ ظ] ومن ثم قيل لو أنك بالفتح ؛ لأنه فاعل بتقدير (لَوْ ثبت) ، ووجب حذف الفعل ، لأن (أنّ) قامت مقام المفسر لما فيها من معنى الثبوت ، والتزم أن يكون خبرها فعلاً ان أمكن ، كأنَّهم قصدوا الى تقوية المفسر بصورة الفعل لمَّا لم تكن (أنَّ) فعلاً ، فيقولون : لو أنك انطلقت لانطلقت ، ولا يقولون : لو أنك منطلق لانطلقت ، قال الله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) (٦) ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا) (٧) ، فإن تعذر الفعل جاء الاسم ؛ لأنها مراعاة لفظية تراعى مها أمكن ، قال الله تعالى : (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأرضِ

---

(١) ذكر الناسخ ثلاثة أبيات من حروف التفصيل سهواً ، وقد حذفتها بدليل ما يأتي .

(٢) ذكرها ساقطة من ل .

(٣) في ل : (وزعم) .

(٤) انظر شرح الكافية للمصنف ص ١٣١ .

(٥) في ل (أيضاً) جاءت بعد (تستعمل) .

(٦) سورة الحجرات الآية : ٥ .

(٧) سورة المائدة الآية : ٦٦ ، وبعدها (التَّوْرَاةَ والإنْجِيلَ)

مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) (١) ، إذ لا فعل بمعنى (أقلامٍ) فيوقع خبراً ، وقوله : « لو أنَّهُم بَادونَ في الأعراب (لَوْ) لِلتَّمَنِّي ليسَ من ذا البابِ » ، قد أورد اعتراضاً على هذه القاعدة ؛ لأنه قد أوقع (بادونَ) خبراً مع امكان (بدوا) (٢) ، فأجيب عن ذلك بأن (لَوْ) هذه ليست (لَوْ) الشرطية ، وإنما هي للتمني بمثابة الزائد ، والمعنى يودُّون (٣) أنهم بادون ، كقوله : (وتَوَدُّونَ أن غَيرَ ذاتِ الشَّوكَةِ تكُونُ لكُمْ) (٤) ، فمن ثم لم يلتزم فيها ما التزم في الشرطية .

قوله : « وقد أتى الماضِي مُراداً مَعَ إنْ » ، يقول : انَّ الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الأستقبال ، وقد يراد به الماضي مع المستقبل جميعاً لا (٥) الماضي وحده ، كما يجوِّزه (٦) بعضهم ، مثل قوله : « وَإنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجورَكُمْ) (٧) ، فيدخل في مثل ذلك الماضي والمستقبل ، وكذلك قوله : (إنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ) (٨) ، المراد به أصحاب الأخدود

---

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ ، وقد زيدت في نسخة (ل) (جميعاً) سهواً .

(٢) في ل (وأجيب) .

(٣) في النسختين : (يوَدَّو) ، النون ساقطة سهواً وقد اثبتها .

(٤) سورة الانفال الآية : ٧ .

(٥) (لا) : ساقطة من (ل) .

(٦) في ل : (يجوِّز) .

(٧) سورة محمد الآية : ٣٦ .

(٨) سورة البروج الآية : ١٠ ، في ل كمل الآية (ثم لم يتوبوا ـ

وغيرهم ممن يفعل فعلهم ، وكذلك قوله : (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ) (١) ، وأشباهها ، المراد به من آمن ومن / يؤمن لأن المعنى والسياق يقتضيان ذلك ، وكذلك [٩٧ و] يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجلٌ عالم فأكرمه ، وبالتكرير في المطلق ؛ لأن السياق بأعتبار المعنى يقتضى ذلك إذ العرف في مثله قصد التكرير [كقوله : (إن كنتم جنباً فأطهروا] (٢) ، كقوله : (وَإِنْ كُنْتُم مَرضَى) (٣) إلى آخره (٤) ، وقوله : (إِذَا قُمْتُمْ الى الصَّلاةِ) (٥) ، ولا اشكال في ذلك ، فإن قلت : فيلزم على هذا أن يتكرَّر المشروط بتكرير الشرط ، ومعلومٌ أنك إذا قلت : إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت مرةً طلقت ثم لو دخلت ثانية لم تطلق ، قلت : هذا إذا لم يكن العرف أقتضى (٦) التكرير ، وقد علم من ذلك (٧) الشرع أن هذه الشروط كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد التكرير للمشروط عند تكريرها ، لأن المقصد في الترغيب والترهيب ، التعليم مستمراً ، والترغيب مستمراً (٨)

= فلهم عذاب جهنم .

(١) سورة الطلاق الآية : ١١ .

(٢) سورة المائدة : ٦ ، ما بين المعقوفين زيادة من ل .

(٣) سورة النساء الآية : ٤٣ ، زيادة من (ل) .

(٤) في ل : مكان (الى آخره) كمل الآية الى (فيتمموا) .

(٥) سورة المائدة الآية : ٦ .

(٦) في ل : اقتضاء .

(٧) في ل : (من عرف) .

(٨) (الترغيب مستمراً) : ساقط من ل .

والترهيب مستمراً ، والعرف (١) في مثله قصد التكرير ، ومن ثم قال مالك رحمه الله ما معناه : إنَّ المشروط لا يتكرر بتكور الشرط ، إلا أن يكون العرف في مثله قصد التكرير ، كقول القائل : إن تركت صلاة الوتر (٢) فعليَّ كذا ، فإن ذلك يتكرر عليه بتكرير الشرط ، حتى كأنَّه قال : (كلمَّا) إذ مثل [ذلك] (٣) لا يقصد فيه المرة الواحدة ، وانما المراد المحافظة على ذلك مستمراً ، ولا يستقيم ذلك إلا بتكرير المشروط عند تكرير الشرط .

قوله : « وإنْ تُقدِّم قَسَماً عن شرطٍ » يقول : إذا تقدَّم القسم على الشرط فلا يكون الشرط إلا معترضاً ؛ لأن القسم إنما يجاب باللام ، و بـ (أنَّ) وبحرف النفي ، وكلها لها صدر الكلام فلا تدخل على الشرط ، لأن له صدر الكلام ، فلا يبقى إلاَّ جعله / معترضاً ، ويجاب بالقسم بعده ، كقولك : والله إن أكرمتني [٩٧ ظ] لأكرمتك ، ولو قلت : والله ان أكرمتني أكرمتك ونحوه ، كان رديئاً ، والتزموا في فعل الشرط بعد القسم أن يكون ماضياً أو في حكمه ، لأنه لمَّا الغي باعتبار لفظ جوابه ، جعل فعله ماضياً حتى لا يظهر فيه اعراب ، وهو معنى قوله : « والفعلُ ماضٍ حكمُهُ إن أفرِدا » ، [أي اذا أفرد عن الشرط] (٤) لأنه مع الشرط في معنى الأستقبال ، ثم مثل بقوله : « كإنْ وعدتني وإنْ لم تَعِدا » وعلل التزامهم جواب القسم ، لكون الشرط معترضاً أو لكونه قدم ،

(١) في ل : (اول العرف) .

(٢) (الوتر) : ساقطة من ل .

(٣) [ذلك] زيادة عن ل .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

والتقديم يدل على الأعتناء به فجعل الجواب له لفظاً (١) . ثم قال :

« وإنْ توسَّطَه بشرطٍ فَرِّرا » يقول : وان توسط القسم بعد شرطٍ مقدمٍ عليه أو غيره والشرط مؤخر عنه ، جاز لك اعتباره (٢) والغاؤه ، لأمكان ذلك ، ألا ترى أنك (٣) اذا قلت : ان تكرمني فوالله لأكرمنك ، جاز اعتبار (٤) القسم لإمكان الوفاء بجواب الشرط وجوابه ؛ لأن الشرط انما يجاب في مثل ذلك بالفاء ولا يمتنع دخولها على القسم فأمكن جواب الأمرين (٥) على ما تقتضيه أبوابها وجاز الغاؤه بأن تجعـله معترضاً ، فتعيَّن الجواب للشرط ، كقولك : إن تكرمني والله أكرمك . ومثال توسطه لغير الشرط والشرط مؤخرٌ عنه كقولك : أنا والله ان تكرمني أكرمك ، ولك ان تقول : أنا والله ان أكرمتني لأكرمنـك ، فتجعل الشرط معترضاً ، فيتعيَّن الجواب للقسم ، ويكون القسم وجوابه والشرط خبر المبتدأ ، (وَلكَ أنْ تقولَ : أنا واللهِ انْ تكرمْني أكرمْكَ فتجعلُ القَسَمَ معترضاً) (٦) ويكون الشرط وجوابه خبر المبتد .

قوله : « وإنْ يُقدَّرَ قبلَ شرطٍ قسمُ فكالصريحِ مثلُ إنْ قوتلتُمُ » / يقول : ان تقدير القسم مع الشرط كصريح [٩٨ و]

(١) (لفظاً) ساقطة من ل .

(٢) في ل : (الاعتبار) .

(٣) (أنَّكَ) : ساقطة من (ل) .

(٤) (اعتبار) ساقطة من ل .

(٥) في ل : (الأمر) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ل .

للقسم لما ذكرناه كقوله تعالى : (وَإِنْ قُوتِلْتُم لَنَنصُرَنَّكُمْ) (١) وقوله : (وإنَّ أطعتُمُوهُم إنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) (٢) تقديره والله ان قوتلتم ، والله ان أطعتموهم ، وقول من قال : التقدير فإنَّكم (٣) لمشركون ضعيفٌ رديءٌ لم (٤) يجيء مثل ذلك إلا في ضرورة الشعر .

[حروف التفصيل]

قوله :

أمَّا لِتَفْصِيلٍ بِفِعْلٍ حُذِفَا
وَعَوَّضُوا بَعْضَ الجَوَابِ خَلَفَا

كَمِثْلِ أمَّا جَعْفَراً فَضَارِبُ
وَمِثْلِ لَمَّا يومَهُ فَغَالِبُ (٥)

وقيلَ ذَاكَ عَمَلُ المَحْذُوفِ
وقيلَ بِالتَّفْصِيلِ بِالمَعْرُوفِ

فإنْ يَجُزْ تقديمهُ فالأوَّلُ
أوْ لافَتَانِ وَهُوَ قَوْلٌ يُقْبَلُ

---

(١) سورة الحشر الآية : ١١ .

(٢) سورة الانعام الآية : ١٢١ .

(٣) في ل : (إنكم) .

(٤) في ل : (ولم) .

(٥) هذه الأبيات الثلاثة ذكرها الناسخ مع حروف الشرط سهواً ، وقد حذفتها هناك .

يقول : (١) إنّ (أمّا) وضعها إشعار المتكلم بتفصيل أمور (٢) في نفس المتكلم ، وقد يذكر الجمع (وقدْ يترَكُ واحدٌ) (٣) ويترك غيره ، وقيل لابدّ من ذلك المتعدد ، وكأنّ معناها (إنْ أردتَ بيان كذا فهو كذا) ثم التزموا حذف الفعل لكثرته ، والعلم به ، وجعلوا بعض الجواب بينها (٤) وبين فائها عوضاً عن الفعل المحذوف ، وخلفاً منه ، فتقول : أما زيد فمنطلق ، وأما عمروٌ فأنا (٥) مكرم ، وأما يوم الجمعة فعمروٌ منطلق ، [وقوله تعالى :] (٦) (فَأَمَّا اليتيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ) (٧) ، والمعنى : ان أردت بيان حكم زيدٍ ، فهو منطلق ، وان أردت بيان من تعلق به إكرامي ، فأنا مكرم زيداً ، وان أردت بيان زمانٍ وقع فيه انطلاق عمروٍ ، فعمروٌ منطلق يوم الجمعة ، وان أردت بيان ما تعلق به النهي عن القهر (٨) والنهي عن النهر (٩) ، فلا تقهر اليتيم ، ولا تنهر السائل ، كأنهم فعلوا ذلك ليؤذنوا أن ما يرفعونه (١٠)

---

(١) في ل (إن) ساقطة .

(٢) في الأصل : (له و) وما أثبتناه عن (ل) :

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ل .

(٤) في ل : (بينهما) .

(٥) في ل : (أو اما) .

(٦) زيادة للسياق .

(٧) سورة الضحى الآية : ٩ ، ١٠ .

(٨ ، ٩) في ل : بعد (القهر) و (النهر) (مني) زادها ولا يستقيم معها الكلام .

(١٠) في ل : (يوقعونه) :

بين (أمَّا) وفائها أحد ما يقصد / تفصيله من مبتدأ أو [٩٨ ظ] مفعولٍ أو ظرفٍ أو غير ذلك ، ومثله سيبويه مهما يكن من شيءٍ فزيد منطلق ، والظاهر إشارته الى ذلك ، وقد قيل إنَّ الواقع بعد (أمَّا) هو معمول الفعل المقدر كأنك قلت : ان تذكر كذا فحكمه كذا ، وقيل ان كان ما يذكر بعدها مما يصحُّ تقديمه قبل الفاء فالمذهب الأول كقولك : أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق ، لأن الظرف في مثل ذلك يجوز تقديمه ، وان كان مما لا يصحُّ تقديمه ، فالمذهب الثاني كقولك : أما يوم الجمعة فان زيداً منطلق ، لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها ، ويضعف الأول بالاجماع على جواز (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) بالرفع ، وهو مبتدأ وليس بمعمول فعلٍ ، ويضعف الثاني بأنه كما يمتنع تقديم معمول ما بعد (انَّ) عليها يمتنع تقديم ما (١) بعد الفاء عليها ، فان زعم أنه جوَّز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها لغرض الإيذان (٢) بالتفصيل المذكور لم يبعد تجويز معمول ما بعد إن عليها كذلك ، واعلم أنَّ (أمَّا) (٣) قد تقع ، لتفصيل ما يذكره ذاكرٌ (٤) مثل أن يقال : زيد ذو علمٍ (٥) وفهمٍ وفقهٍ ، فيقول المتكلم : أما العلم فعالم ، لتقدير البعض ويسكت عن البعض ، ولذلك (٦) اذا قال : زيد عالم وفهِمٌ وفقيه ، فيقول المتكلم : أمَّا

(١) في ل : (أما) :

(٢) في ل : (الإنذار) .

(٣) في ل : (ما) .

(٤) (ذاكرٌ) : ساقطة من ل :

(٥) في ل : (وعلم) مكان (ذو علم) :

(٦) في ل : (كذلك) .

عالم فهو عالم ، وكذلك ما أشبهه . ثم قال :

[حروف الردع]

(كَلاَّ) لِرَدْعٍ وَبِمَعْنى حَقًّا
وَقِفْ عَلَى الرَّدْعِ تَجِدْهُ وِفْقَا

يقول : إنَّ (كَلاَّ) حرف وضع للردع والزجر لمن يقول شيئاً ينكره (١) المتكلم ، كقولك : زيد يبغضك وشبهه أي ارتدع عن هذا أو تنبه على الخطأ فيه ، قال الله تعالى بعد قوله : (رَبِّي أَكْرَمَنِ) (٢) (كَلاَّ) ، وبعد (أَهَانَنِ) (٣) ، (كَلاَّ) (٤) ، وقد يجيء / بمعنى : حقاً ، كقوله : (عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ [٩٩و] يَعْلَمْ كَلاَّ) (٥) ، وقوله : « وَقِفْ عَلَى الرَّدْعِ تَجِدْهُ وِفقاً » ، أي : اذا وقفت على التي بمعنى الردع كان مستقيماً . ثم قال :

---

(١) في ل : (لنكرة) .

(٢) سورة الفجر الآية : ١٥ ، وقبلها (فأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فيقول ... الخ) .

(٣) سورة الفجر الآية : ١٦ ، وقبلها (فقدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فيقول ... الخ) .

(٤) سورة الفجر الآية : ١٧ ، وقبلها (كَلاَّ بَلْ لا تكْرِمُونَ اليَتِيمَ) .

(٥) سورة العلق الآية : ٥ ، ٦ .

[تاء التأنيث]

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ بِمَاضٍ تَسْكُنُ
وَقَدْ مَضَى حُكْمٌ لَهَا مُبَيَّنُ

يقول : إنَّ تاء التأنيث الساكنة حرف يلحق الماضي من الأفعال ليدل على أن الفاعل مؤنث ، وقد مضى ذلك بتفاصيله . ثم قال :

[التنوين]

وَخَصَّصُوا الاسمَاءَ بِالتنوينِ
إنْ كَانَ للتنكيرِ وَالتمكينِ
أو عِوَضاً عَنِ المضافِ إنْ حُذِفْ
حِينَئِذٍ وَنحو كُلٌّ إن تُصِفْ
أوْ لِمُقَابلَةِ مُسْلِمَاتِ
بِمُسْلِمِينَ فَاتْبِعْ صِفَاتِي

يقول : انَّ التنوين حرف لا يدخل إلا على الأسماء إن كان للتنكير مثل : صه (١) وصهٍ،وسيبويه وسيبويهٍ آخر ، وللتمكين،مثل : زيدٍ ورجلٍ ، أو عوضاً عن المضاف اليه ، مثل : حينئذٍ ، ومررت بكلٍ قائماً ، أو للمقابلة كمسلماتٍ ، لأنه في هذا الجمع لمقابلة نون جمع المذكر في نحو (مُسلِمُونَ) . ثم قال :

---

(١) في ل : (صلة) ، ولا يستقيم معها الكلام .

وَإِنْ يَكُنْ تَرَنُّمٌ أَوْ غَالِ
فَلاَ خُصُوصَ اسْمٍ وَلاَ أَفْعَالِ

يقول : ان كان التنوين تنوين ترنم كقوله (١) :

٣٣ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى] (٢) حبيبٍ ومنزلِ .

أو التنوين : المسمى بالتنوين الغالي كقوله (٣) :

٣٤ ـ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقِ (٤)

وهو الذي يترنمون به في القافية المقيدة ، فلا يختص باسمٍ ولا فعلٍ

---

(١) هذا صدر أول بيت من معلقة امرىء القيس وتمامه : (بِسقطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ) ، وهو من الضرب الطويل ، والقافية متدارك شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٧ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

(٣) الشاهد من أرجوزة لرؤبة ذكرها في ديوانه ص ١٠٤ ، يصف بها مفازةً ، وتمام البيت : (مُشْتَبِه الأعلامِ لمَّاعِ الخَفَقْنَ) ، وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٠١ ، العين للخليل ١ / ٢١٢ ، ايضاح الفارسي ص ٢٥٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧٨٤ ، شرح كافيته ص ١٣٣ ، المغني ٢ / ٣٤٢ ابن عقيل ١ / ١٩ ، الأشموني ١ / ٣٢ ، الهمع ٢ / ٣٦ .

(٤) وردت كلمة (المخترق) في كتب الشواهد مختلفة في كتابتها مثل (المخترقن) أو (المخترِق) ، وفي النسخة الأصل جاءت محركة بالتنوين تحت القاف ، وفي نسخة ل غير محركة ، والتنوين أيضاً يوقف عليه كما يوقف على النون المحققة ، أما اجتماع التنوين مع الألف واللام فيدفعه ، ان هذا النوع من التنوين يجوز دخوله على الفعل والحرف والاسم كما ذكر الشارح .

بل يكون في الأسماء والافعال وفي الحروف . ثمّ قال :

وَإنْ يَكُنْ في عَلَمٍ وَقَدْ وُصِفْ
بأبن مُضَافٍ (١) عَلَمٍ فَقَدْ حُذِفْ

يقول : وإن كان التنوين في علمٍ موصوفٍ بابنٍ مضافٍ الى علمٍ كقولك : (مررتُ / بزيد بن (٢) عمرو) فانهم يحذفونه [٩٩ظ] اختصاراً لكثرة وقوع مثله ولو قلت : (مررتُ بزيدٍ بنِ أخيكَ) لم تحذف التنوين ، لأنه لم يضف فيه (ابن) الى علمٍ ، ولو قلت : (زيدٌ ابن عُمروٍ) لم تحذف التنوين أيضاً لأنه لم يقع فيه (ابن) صفة ، وإنما وقع خبراً . ثم قال :

[نونا التأكيد]

وَنُونُ تأكيدٍ لِفِعْلٍ خَفَّفْ
وَشَدَّدَا فَتْحاً بِغَيْرِ الألفِ
في الأمْرِ والنَّهيِ وَالأستِفْهَامِ
مَعَ التَّمَنِّي العَرْضِ وَالأقْسامِ
وَلَزِمتْ في مُثْبَتٍ في القَسَمِ
وَكَثُرَتْ في شرطِ إمَّا فَاعْلَمِ

---

(١) في ل : جاءت هذه الكلمات مضبوطة كما يلي : (بابنِ مضافِ علمٍ) .

(٢) في الأصل (عُمَرَ) وهو وهم ، لأنه لا يمثل بالاسم الممنوع من الصرف .

يقول : (١) ومن الحروف نون التأكيد ، وتكون خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف ، ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب ، وهو الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم ، وقوله : « وَلزِمتْ في مُثبَتٍ للقَسَمِ » (٢) ، بين أن ما عدا ذلك يكون فيه على سبيل الجواز كقولهم : والله ليخرجنّ زيد (٣) ، وكذلك جوزوا في النفي ، (والله يخرجُ زيدٌ) (٤) ، يعني : (لا يخرجُ) ، لأنه قد (٥) علم أنه لو كان مثبتاً ، لم يكن بدٌّ من النون ، وقد كثرت في مثل : (إمّا تخرُجَنّ ، فأنا خارجٌ) ؛ قال الله (٦) تعالى : (فإمّا نَذْهَبَنّ بِكَ) (٧) ، (فإمّا تَرَيِنّ مِنَ البَشَرِ أحَداً) (٨) ، كأنهم لمّا أكدوا حرف الشرط بـ « مَا » أكدوا فعله بالنون . ثم قال :

فإنْ يَكُنْ فيهِ ضَميرُ الجمعِ
مُذكَّراً (٩) فأضمُمْ لَمَا بِقَطْعِ

---

(١) في ل : (و) ساقطة .

(٢) في النظم : (القسمُ) .

(٣) في ل : (زيداً) وهو وهم .

(٤) في الأصل (حتى) وهو تحريف .

(٥) في ل : (لو) .

(٦) في ل : (الله) ساقطة .

(٧) سورة الزخرف الآية : ٤١ .

(٨) سورة مريم الآية : ٢٦ .

(٩) في ل : (مذكرٌ) وهو وهم .

وَإِنْ يَكُنْ لِمُضْمِرِ المُخَاطَبَهْ
فاكْسِرُوا افْتَحْ بَعْدَهُ مَا جَانَبَهْ
وَفِي المُثَنَّى اكْسِرْ وشَدِّدْ غَيْرَ خِفّ
وجمعُ تأنيثٍ كذا أو زِدْ أَلِفْ
وَقَدْ أجازَ يُونُسُ المُخَفَّفَهْ
عَلَيْهِمَا وَغَيْرُهُ قَدْ خَالَفَهْ

/ أخذ يذكر تفصيل حركات ما قبلها ، فقال : إن كان [١٠٠ و] في الفعل ضمير الجمع المذكرين (١) البارز ، كان ما قبلها مضموماً ، كقولك : هل تخوصن ، وقوله : (لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ) (٢) ، والمساقبل الباوز ، ليخرج نحو قوله : (لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا) (٣) ، وإن كان في الفعل ضمير المخاطب المؤنث ، وهذا لا يكون إلاّ بارزاً كان مكسوراً ، كقولك : (هل تخرُجِنَّ يا امرأةُ) ، والمسا ضم الأول ، لأن أصله ان كان صحيح السلام (ليخرجُونَ) (٤) فلما جاءت نون التأكيد حذفت نون الاعراب ، لوجوب البناء بنون التأكيد ، فأجتمع ساكنان الواو (٥) والنون فحذفت الواو لألتقاء الساكنين ؛ لأنهما الأولى والضمة تدل عليها ، وان كان معتلاً بالياء والواو ، كقولك : يسري ويغزو ، فأصله (يغزون)

---

(١) (المذكرين) وصف لكلمة (الجمع) ، في ل : (مذكورين) .
(٢) سورة الزخرف الآية : ٩ .
(٣) سورة ابراهيم الآية : ١٣ .
(٤) في ل : (كيخرجون) .
(٥) في ل : (النون وللواو) .

و (يسرون) زالت نون الاعراب ، وجاءت نون التأكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

وإن كان معتلاً بالألف ، كقولك : ترى وتسعى فاصله (تَرَوْنَ) و (تسعَوْنَ) ، زالت نون الاعراب وجاءت نون التأكيد فلم تحذف الواو ، لأنه لا ضم يدل (١) عليها ، فحركت بالضم لالتقاء الساكنين ، فتقول : لترونَّ ولتسعونَّ ، قال الله تعالى : (لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ) (٢) ، وإنما كسرت مع ضمير المخاطب المؤنث لما ذكر في ضمها فيما تقدم وذلك واضح ، وفتح ما قبلها فيما سوى ذلك : لتخرجنَّ ولترينَّ ولتغزونَّ يا رجل ، ولترونَّ (٣) ، ولتسعينَّ ، ففي المثنى وما فيه ضمير جمع المؤنث ، تقول فيه اضربانَّ واضربنانَّ ، ولا تدخل فيهما عند المحققين إلاَّ النون المشددة ، وتكسر لوقوعها بعد الألف وجوَّز يونس (٤) دخول المخفَّفة في ذلك ، وليس بشيء / ؛ لأنه [١٠٠ظ] جمع بين ساكنين (٥) على غير حدهما . ثم قال :

وَاحْذِفْ فِي خَفِيفِهِ إِنْ وَقَفَا (٦)

وَرُدَّ ما كَانَ لَهَا قَدْ حُذِفَا

يقول : ومتى وقف (٧) على المخففة ، حذفت ويرد ما كان

(١) كذا في ل ، وفي الأصل : (لا ضمة تدل) .
(٢) سورة التكاثر الآية : ٦ .
(٣) في الأصل : (لترين) .
(٤) انظر الكتاب ٢ / ١٥٥ .
(٥) في ل : (بين ان يكون الساكنين) .
(٦) كذا في ل ، وفي الأصل : (فتحا) .
(٧) في ل : (وقفت) .

حذف (١) لوجودها فان وقفت على نحو لتخرجنْ يا رجال قلت : لتخرجون (٢) ، وهذه النون نون الأعراب ؛ لأن (٣) نون التأكيد حذفت للوقف ، وإذا (٤) وقفت على نحو (لَتَخْرُجِنْ) يا مرأة قلت (لَتَخْرُجِينَ) ولم يجعل حذفها كالعارض كما في حذف التنوين ، لأن التنوين جاء لمعنىً في الاسم فهو مراد ، وان حذفت صورة (٥) نون التأكيد لمجرد التأكيد ، واذا حذف حرف التأكيد ، كان كالعدم ، فلذلك رجع الفعل معرباً ، وعمل فيه ما يقتضيه الفعل المعرب على حسبه ، [وقولهُ :] (٦) .

وَبَعْدَ مَفْتُوحٍ قِفْ بالألف
وإنْ تُلاَقِ سَاكِناً فَلْتَحْذِفِ

يقول : واذا وقفت على الخفيفة قبلها فتحةٌ ، كقولك : (اضربَاْ) (٧) تقف بالألف ، كقوله (٨) تعالى: (لَنَسْفَعَاً) (٩) ، (ولَيَكُونَاً) (١٠)

(١) في ل : (حذفت) .
(٢) في ل : (ليخرجن) .
(٣) في ل : (لا نون) .
(٤) في ل : (فاذا) .
(٥) كذا في ل ، وفي الأصل (ونون التأكيد) ولا يستقيم معه الكلام .
(٦) (وقوله) : زيادة عن ل .
(٧) في ل : (فقف) .
(٨) في ل : (كقولك) .
(٩) سورة العلق الآية : ١٥ ، وبعدها (بِالنَّاصِيَةِ) .
(١٠) سورة يوسف الآية : ٢٣ ، وبعدها (من الصَّاغرين) .

تشبيهاً لها بالتنوين ، وإذا لقيت ساكناً بعدها حذفتها ، كقولك : اضربِ الرجلَ ، ويبقى ما قبلها مفتوحاً ليدلك عليها ، ولم يحركوها فرقاً بينها وبين التنوين ، جعلوا لما يدخل الأسماء على ما يدخل الأفعال مزيةً (١) .

هذا آخر شرح الوافية (٢) ، والله أعلم بالصواب ، (وإليه المرجعُ والمآبُ ، والحمدُ لله ربِّ العالمين ، وصلواته على سيدنا محمدٍ وآله أجمعين) (٣) .

وكان الفراغ من تعليقه سلخ شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ثمان عشرة وسبعمائة .

---

(١) في الأصل مضبوطة (مزيةٌ) بالضم وهو وهم .

(٢) (هذا آخر شرح الوافية) ، العبارة ساقطة من ل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ل .

الفهارس العامة

١ ـ مصادر ومراجع البحث والتحقيق

١ ـ ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة اسعد بغداد سنة ١٩٧٤ م :

٢ ـ ابن الحاجب واثره في الدراسات الصرفية ، رسالة ماجستير لعبد القادر عبد ، قدمها الى كلية دار العلوم جامعة القاهرة .

٣ ـ ابن الحاجب في أماليه النحوية ، رسالة دكتوراه لمحمد هاشم عبد الدائم ، قدمها الى كلية الآداب جامعة القاهرة :

٤ ـ أبو الحسن الشاذلي الصوفي المجاهد والعارف بالله ، الدكتور عبد الحليم محمود ، دار الكتاب العربي القاهرة ، سنة ١٩٧٢ م .

٥ ـ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر . تأليف احمد الدمياطي (ت ١١١٧ ﻫ) ، تصحيح على محمد الضباع ، مطبعة عبد الحميد حنفي ، مصر (١٣٥٩ ﻫ) :

٦ ـ أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي (ت ٣٦٨ ﻫ) تحقيق فريتش كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٣٦ م .

٧ ـ الاشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١ ﻫ) طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة ١٩٧٥ م .

٨ ـ الاعلام لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ، مطبعة توماس وشركاه ، ١٩٥٥ م .

٩ ـ الأمالي الشجرية لهبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ ﻫ) ، طبعة حيدر آباد ، ١٣٤٩ ﻫ .

١٠ ـ أمالي المرتضى ، (غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب القاهرة .

١١ ـ الأمالي النحوية لابن الحاجب ، مخطوطة بدار الكتب في القاهرة ، رقم ١ (٢٦) نحو ، وأخرى مصورة بمعهد المخطوطات المصورة

في الجامعة العربية رقم ٣٠٨ نحو .
١٢ - انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
١٣ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانبـاري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٩٦١ م .
١٤ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميـد ، دار احيـاء التراث العربي بيروت ط ١٩٦٦ م .
١٥ - الايضاح في شرح المفصـل لابن الحاجب (قسم الدراسة) الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد ١٩٧٦ م .
١٦ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (النص) تحقيق موسى بناي العليلي ، رسالة دكتوراه مكتوبة على الآلة الطابعة .
١٧ - الايضاح الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩ م .
١٨ - ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لاسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، تصحيح محمد شرف الدين ورفعت بيلكة ، نسخة مطبوعة بالأوفست .
١٩ - الايضاح في علل النحو الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدني مصر ١٩٥٩ م .
٢٠ - البداية والنهاية لأبي الفداء ، الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) مطبعة السعادة القاهرة ، والطبعة الأولى بيروت ١٩٦٦ م .

٢١ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر ، ومطبعة السعادة .
٢٢ ـ البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد طـه ، دار الكتـاب العربي القاهرة ١٩٦٩ م .
٢٣ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، أبو عميرة الضبي مجريط ، ١٨٨٤ .
٢٤ ـ تاريخ ابن الوردي ، تأليف زين الدين عمر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ) ، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الاشرف ١٩٦٩ م .
٢٥ ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب (الجزء الخامس) ، نشر دار المعـارف القـاهرة ١٩٧٥ م .
٢٦ ـ تاج العروس في شرح القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، طبعة دار صادر بيروت ١٩٦٦ م .
٢٧ ـ تحفـة الأحباب وطرفـة الاصحاب للشيخ محمد بن محمد عمر بحرق الحضرمي على ملحة الاعراب وسنخة الأداب للحريري ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده القاهرة .
٢٨ ـ ترجمة رجال القرنين المعروف الـذيل على الروضتين لأبي شامـة (ت ٦٦٥ هـ) الطبعة الأولى ١٩٤٧ م .
٢٩ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق محمد كامل بركات ، نشر دار الكتاب العربي القاهرة .
٣٠ ـ توجيـه اعراب أبيات ملغزة الاعراب للرماني (ت ٤١٥ هـ) تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٨ م .

٣١ - التوطئة لأبي علي الشلوبيني (ت ٦٤٥ هـ) ، تحقيق يوسف احمد المطوع ، دار التراث العربي القاهرة ١٩٧٣ م .
٣٢ - تفسير القرآن (البحر المحيط) لأبي حيـان الاندلسي الغرناطي (ت ٧٥٤ هـ) مطابع النصر الحديثة العربية السعودية الرياض .
٣٣ - التيسير في القراءات للسبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تصحيح ار تريرتزل ، مطبعة الدولة استانبول ١٩٣٠ ، مصورة بالاوفست .
٣٤ - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (ت ٣٨٠ هـ) مطبعـة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٧ .
٣٥ - جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١ هـ) الطبعة الاولى حيدرآباد ١٣٤٥ هـ .
✱ جمهرة الامثال لابي هلال العسكري :
٣٦ - حاشية التفتازاني (ت ٨١٤) وحاشية الشريف الجرجاني (ت ٨١٤ هـ) على شرح القاضي عضد الملـة والدين لمختصر المنتهى الاصولي لابن الحاجب ، مراجعة شعبان محمد اسماعيل ، نشر مكتبة الكليات الازهرية القاهرة .
٣٧ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي القاهرة .
٣٨ - حاشية الصبان على شرح الاشموني ، دار احياء الكتب العربيـة
٣٩ - الحجة في القراءات السبع لابن خالوية (ف ٣٧٠ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشرق بيروت ، ١٩٧١ .
٤٠ - خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهـد الكافيـة ، للبغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، طبعة بولاق ، وتحقيق عبد السلام هارون .

٤١ ـ الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٥٢ .
٤٢ ـ خطط الشام لمحمد كرد علي ، مطبعة الترقي دمشق .
٤٣ ـ دائرة المعارف الاسلامية ، نقلها الى العربية محمد ثابت واحمد الشنتناوي سنة ١٩٣٣ ، وترجمة عباس محمد وعبد الحميد يونس وجماعة .
٤٤ ـ الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب ، لابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ .
٤٥ ـ الدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر النعيمي (ت ٩٢٧ هـ) ، تحقيق جعفر الحسيني ، نشر المجمع العلمي العربي دمشق ١٩٤٨ م
٤٦ ـ ديوان بشر بن أبي خازم الاسدي ، تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق سنة ١٩٦٠ م .
٤٧ ـ ديوان ذي الرمة ، تحقيق بشير يموت ، المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤ م .
٤٨ ـ ديوان عبد الله بن قيس الرقيات تحقيق الدكتور . ن رودوكه نكسوين ١٩٠٢ ا .
٤٩ ـ ديوان العجاج ، رواية الاصمعي وشرحه ، تحقيق عزة حسن ، المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١ م .
٥٠ ـ ديوان الفرزدق ، شرح وتعليق عبد الله الصاوي ، مطبعة مصر .
٥١ ـ الذريعة الى تصانيف الشيعة ، أغا بزرك ، محمد حسن الطهراني طهران ١٩٦٧ .
٥٢ ـ ذيل مرآة الزمان لليونيني ، طبعة حيدر آباد الدكن ١٩٥٤ م .
٥٣ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ، تصحيح محمد مصطفى

زيادة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م .
٥٤ ـ شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ، نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
٥٥ ـ شرح ابيات سيبويه ، تأليف احمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق زهير زاهد ، مطبعة الغري للنجف الاشرف ١٩٧٤ .
٥٦ ـ شرح ابن عقيل (ت ٦٧٢ هـ) على الفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ، مطبعة السعادة مصر .
٥٧ ـ شرح الاشموني (ت ٩٢٩ هـ) على الفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، مطبعة البابي .
٥٨ ـ شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور ، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، صاحب جعفر ، مقدمة الى كلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧١ .
٥٩ ـ شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (٥٦٧) نحو ومخطوطة أخرى في المكتبة الظاهرية رقم (١٦٨٧) نحو .
٦٠ ـ شرح ديوان امرىء القيس تأليف حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة القاهرة ، وتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار المعارف مصر .
٦١ ـ شرح ديوان جرير ، تأليف عبد الله اسماعيل الصاوي ، الطبعة الاولى مطبعة الصاوي مصر .
٦٢ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة العاشرة لسنة ١٩٦٥ م .

٦٣ ـ شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان القاهرة .

٦٤ ـ شرح الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، مكتبة دار الطباعة العامرة ، الاستانة ، سنة (١٣١١ هـ) :

٦٥ ـ شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة ، القاهرة .

٦٦ ـ شرح الوافيــة لابن الناظم ، مخطوطــة في مكتبــة المتحف العراقي .

٦٧ ـ الصاحبي في فقـه اللغة وسنن العرب في كلامهـا ، لابن فارس (٣٩٥ هـ) ، مطبعـة المؤيد القاهرة ١٩١٠ م ، ومطبعـة بدران بيروت ١٩٦٤ م .

٦٨ ـ صبح الاعشى للقلقشندي ، الطبعة الاميرية .

٦٩ ـ صحيح البخاري ، وبهامشه عمدة القاريء لشرح العلامة العيني ، دار الطباعة العامرة سنة ١٠٣٨ هـ .

٧٠ ـ صحيح مسلم ، مطبوعات محمد على صبيح وأولاده ميدان الازهر مصر ١٣٣٤ هـ ، وصحيح مسلم بشرح النووي الطبعة الثانية ١٩٧٢ ، دار الفكر بيروت .

٧١ ـ الطالع السعيد الجامع لاسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد للادفوي (ت ٧٤٨ هـ) ، مطبعة الجمالية مصر ١٩١٤ م .

٧٢ ـ طبقات الشافعية للأسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، مطبعـة الارشاد بغداد ١٩٧٠ .

٧٣ ـ طبقات النحاة واللغويين للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٤ م .

٧٤ ـ العبر في اخبار من غبر للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٦ م .

٧٥ ـ العين للخليل (ت ١٧٥) ج ١ ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش ، مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧ م .

٧٦ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) نشر ج . براجستراسر ، مصر ، ١٩٣٢ م .

٧٧ ـ فرائد اللآل في مجمع الامثال ، للشيخ ابراهيم السيد علي الأحدب ، المطبعة الكاثوليكية ببروت ١٣١٢ هـ .

٧٨ ـ مصطفى (احياء النحو لابراهيم مصطفى) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٩ م .

٧٩ ـ فهرسة ابن خير ، لأبي بكر محمد بن خير الاشبيلي ، تحقيق الشيخ فرنستكة قدارة زيدين ، منشورات المكتب التجاري ببروت ١٩٦٣ .

٨٠ ـ فهرس بلدية الاسكندرية ، جمع وترتيب محمد البشير الشنـدي ، المطبعة المصرية الكبرى ١٩٥٤ م ، وجمـع احمد ابو علي ، شركـة المطبوعات المصرية ١٩٢٦ .

٨١ ـ فهرس دار الكتب المصرية بالكتب العربية التي وردت على الدار من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٥ م الجزء السابع مطبعة دار الكتب ١٩٣٨ م .

٨٢ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ، تأليف فؤاد سيد ، القسم الأول مطبعة دار الكتب ١٩٦١ م .

٨٣ ـ فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب لغاية شهر ديسمبر سنة ١٩٢٨ م ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٩ م .

٨٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ، مطبعة دار الكتب سنة ١٩٦٢ م .
٨٥ - فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف العامة بغداد ، وضع عبد الله الجبوري ، مطبعة الأرشاد بغداد ١٩٧٣ م :
٨٦ - فهرس مخطوطات مكتبة الاوقاف في الموصل ، وضع سالم عبد الرزاق ، مطبعة مؤسسة دار الكتب في الموصل ١٩٧٥ :
٨٧ - فهرس الازهرية ، مطبعة الازهر ١٩٤٥ - ١٩٥٠ .
٨٩ - فهرس الاسكوريال (ثلاثة اجزاء) مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي .
٩٠ - فهرس مكتبة الدولة في برلين ، اعداد الواردت ، برلتن ١٨٩٤ :
٩١ - فوات الوفيات ، محمد شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ) ، ذيل على وفيات الاعيـان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة مصر .
٩٢ - شذور اللغة (البلغة) ، نشرها الدكتور اوغست هفنر طبعة ثانية مصححة ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩١٤ .
٩٣ - القاموس المحيط للفيروز آبادي ، الطابعة الثانية ١٩٥٢ :
٩٤ - الكامل للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، وسيد شحاتة ، مطبعة نهضة مصر الفجالة .
٩٥ - كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، مطابع دار المعارف مصر ١٩٧٢ م .
٩٦ - الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) طبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ .
٩٧ - الكافية لابن الحاجب ، ضمن كتاب (مجموع مهات المتون ،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٤٩ م .
٩٨ ـ كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) ، الطبعة الثالثة بـ (الأوفست) ١٩٤٧ م
٩٩ ـ كفاية الطالب (منظومة) للشيخ معروف محمد النودهي ، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي رقم : (٢٤٩١) نحو :
١٠٠ ـ لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨ م .
١٠١ ـ لسان الميزان ، لاحمد بن علي العسقلاني (ت ٧٧٩ هـ) ، طبعة حيدر آباد ١٣٣٠ هـ .
١٠٢ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مطابع الاهرام ، القاهرة ١٩٧١ م .
١٠٣ ـ مجاز القرآن ، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١ هـ) ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م .
١٠٤ ـ مجمع الامثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥٥ م .
١٠٥ مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، وعلى أبيات مفردة منسوبة اليه ، تصحيح وليم بن الورد ، مطبعة ايسبغ برلين ١٩٠٣ هـ .
١٠٦ ـ مجموع مهات المتون ، مطبعة مصطفى البابي القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٤٩ .
١٠٧ ـ مجلة لغة العرب المجلد السابع لسنة ١٩٢٩ .
* مجلة كلية الدراسات الأسلامية العدد الخامس لسنة ١٩٧٣ ، مطبعة العاني بغداد .

١٠٨ ـ مجلة المورد المجلد الثاني ، العدد الثاني ١٩٧٣ .
١٠٩ ـ مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ١٩٧٤ .
١١٠ ـ مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع ١٩٧٥ .
١١١ ـ مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ١٩٧٦ ، العدد الثالث ١٩٧٦ م .
١١٢ ـ مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ١٩٧٩ .
١١٣ ـ المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها ، لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار التحرير للطبع والنشر القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
١١٤ ـ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ـ الملك المؤيد اسماعيل ـ (ت ٧٣٢) ، دار الكتاب اللبناني بيروت .
١١٥ ـ المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ، تأليف اسامة النقشبندي مطبعة دار الجمهورية بغداد ١٩٦٩ م .
١١٦ ـ مخطوطات الموصل ، داود الجلبي ، مطبعة الفرات بغداد ١٩٢٧ .
١١٧ ـ المدارس النحوية ، تأليف الدكتور شوقي ضيف ، مطبعة دار المعارف مصر ١٩٦٨ م .
١١٨ ـ مسند الامام أبي عبد الله أحمد بن حنبل المروزي .
١١٩ ـ مصر في القرون الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني ، تأليف الدكتور علي ابراهيم حسن ، مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٧ .
١٢٠ ـ معاني القرآن للفراء ج ٣ (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي مراجعة علي النجدي ، و ج٢ تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٢١ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي (٦٢٦ هـ) مطبعة دار المأمون

القاهرة ١٩٣٦ م .
١٢٢ ـ معجم البلدان لياقوت ، تصحيح محمد أمين الخانجي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٩٠٦ .
١٢٣ ـ المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي مطابع الشعب القاهرة .
١٢٤ ـ مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .
١٢٥ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لاحمد مصطفى المعروف بطاش زادة ، حيدر آباد الدكن ١٣٢٩ هـ .
١٢٦ ـ المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) بتعليق السيد محمد بدر الدين النعساني ، الطبعة الثانية ، دار البيان .
١٢٧ ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٨ هـ .
١٢٨ ـ المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق الدكتور احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٧١ م .
١٢٩ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تأليف جمال الدين بن تغري بردي الاتابكي (ت ٨٧٤ هـ) ، مطبعة دار الكتاب القاهرة .
١٣٠ ـ النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ، المطبعة العصرية ببيروت ١٩٦٤ .
١٣١ ـ النحو الوافي عباس حسن ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار المعارف القاهرة .

١٣٢ ـ نزهة الالباء في طبقات الادباء لابن الانباري ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف بغداد .
١٣٣ ـ نقض المنطق لابن تومية (احمد بن عبد الحليم) ، بتحقيق عبد الرزاق حمزة ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥١ م .
١٣٤ هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، مطبعة المعارف ، استانبول ١٩٥١ م .
١٣٥ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني .
١٣٦ ـ الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم : (١٤٠٩) نحو .
١٣٧ ـ وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

٢ - الآيات القرآنية

٣ - الاحاديث الشريفة

٤ - الامثال والاقوال

٥ ـ الاشعار والارجاز

(أ)

أول البيت	آخره	قائله	الصفحة
إن من يدخل	ظباءا	الأخطل	٢٨٤
أو منعتم	الولاء	– –	١٠٠

(ب)

جيادٌ	العراب	– –	٣٦٥
ولو ولدت	الكلابا	جرير	١٧٠
إن من لام	الخطوب	الاعشى	٢٨٤
فقلت	قريب	كعب بن سعيد الغنوي	٣٩٧

(ح)

اذا غير	يبرح	ذي الرمة	٣٧٠

(د)

بالله ربك	المتعمد	عاتكة بنت زيد	٣٩٥

(هـ)

(ي)

٦ - الاعــلام

٧ ـ الموضوعات

آ ـ فهرست الدرسة

ب ـ فهرست النص

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٤٤ لسنة ١٩٨١

١٠٠٠ / ١ / ٢ / ١٩٨١

مطبعة الآداب - النجف الأشرف

